بناء المواطنية في لبنان

وقائع الندوة الدولية
التي عقدتها الجامعة اللبنانية الاميركية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت
وأوكسفام
وجامعة كاليفورنيا
في ١١-١٢ تموز ١٩٩٧

اشراف

د. وليد مبارك

د. انطوان مسرّه

د. سعاد جوزف

منشورات الجامعة اللبنانية الاميركية
١٩٩٩

A 00 - 01164

الجامعة اللبنانية الاميركية
LEBANESE AMERICAN UNIVERSITY

حقوق الطبع محفوظة
يمكن طلب نسخ من كتاب "بناء المواطنية في لبنان" من مكتب العلاقات العامة في
الجامعة اللبنانية الاميركية

العنوان: الجامعة اللبنانية الاميركية
ص.ب. ٣٦
بيبلوس - لبنان
هاتف: ٥٤٧٢٥٤ (٠٩)
فاكس: ٩٤٤٨٥١ (٠٩)
E-mail: relation@lau.edu.lb

صورة الغلاف

في الهواء الطلق، مدرسة الضيعة.

نقلا عن:

Patricia Acra-Raad, *Une montagne et des hommes* (La vie rurale du Mont-Liban au fil des cartes postales, 1898-1930), Beyrouth, 1997, 256 p., p. 211.

المحتويات

تمهيد، ٩

مقدمة

وليد مبارك

١. المواطنية وعدم استقرار الدولة، ١٣

سعاد جوزف

٢. الاستمرارية والخصوصية في التجربة المواطنية اللبنانية، ٢٥

انطوان مسرة

٣. الحالة البحثية والتطبيقية حول المواطنية، ٣٣

الباب الاول

المواطنية في مجال الوطن والدولة

دنيز كانديوتي

١. أزمة الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار وحقوق المرأة في الشرق الأوسط، ٤٣

ايليا حريق

٢. المواطنية والقيم المدنية: الدولة الوطنية وتعدد الولاءات مع اشارة خاصة إلى لبنان، ٥٥

عصام نعمان

٣. التاريخ السياسي لتشريعات الجنسية والتجنيس في لبنان، ٨١

طوني جورج عطاالله

٤. المجنسون في لبنان: حقائق وأرقام برسم المستفيدين وغياب الأبعاد الانسانية والمواطنية، ١١٣

بول سالم

٥. المجتمع المدني في بيروت: تأملات في النموذج العام، ١٢٩

صوفيا سعاده
٦. قوانين الرقابة في لبنان ما بعد الحرب (١٩٩٤-١٩٩٧)، ١٥١

ايلي ساميا
٧. اشكالية العلاقة ما بين الحريات الاعلامية والحريات العامة في مفهوم المواطنية في لبنان (١٩٩٢-١٩٩٨)، ١٥٩

الباب الثاني
التربية المواطنية

سعاد جوزيف
٨. مسؤولية المواطنية والأطفال: معضلات مأزق المسؤولية العلائقية الابوية في لبنان، ١٧٥

أنيسه الأمين
٩. ما تحت المواطنية: دراسة نفسية اجتماعية، ١٩٥

انطوان مسرة
١٠. مناهج "التربية الوطنية والتنشئة المدنية": فلسفة تجدد وبداية مسار، تأليفًا وتدريبًا وابداعًا تعليميًا (١٩٩٦-١٩٩٨)، ٢٢١

تعقيبات:

مي ريحاني: التربية المدنية في لبنان: ثلاثة شروط للنجاح، ٢٥٣
غاده كوستانيان: المواطنية في واقع المدرسة اللبنانية، ٢٥٩

خاتمة

سمير قسطنطين (حوار بادارة)
١. بناء المواطنية في لبنان (حوار مع عصام نعمان ووليد مبارك وانطوان مسرة)، ٢٦٧

بيتر ويتنغ
٢. الدولة والمجتمع المدني، ٢٨١

المؤلفون

أنيسه الامين، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم النفس.

سعاد جوزف، جامعة كاليفورنيا - ديفيس، الولايات المتحدة الاميركية، قسم الانثربولوجيا.

ايليا حريق، جامعة انديانا، الولايات المتحدة الاميركية، قسم العلوم السياسية.

مي ريحاني، هيئة الجمعيات البحثية، مستشارة تربوية، واشنطن .D.C الولايات المتحدة الاميركية.

بول سالم، الجامعة الاميركية في بيروت، قسم الدراسات السياسية والادارية، مدير المركز اللبناني للدراسات.

صوفيا سعاده، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ.

ايلي سميا، الجامعة اللبنانية الاميركية، قسم العلوم الاجتماعية والتربية، فرع جبيل.

طوني جورج عطاالله، باحث في علم السياسة.

سمير قسطنطين، الجامعة اللبنانية الاميركية، عميد الطلبة - فرع جبيل، ومدير العلاقات العامة.

دنيز كانديوتي، جامعة لندن، كلية الدراسات الشرقية والافريقية، قسم الانثربولوجيا.

غاده كوستانيان، استاذه تعليم ثانوي، مدرسة القلبين الاقدسين - كفرحباب، وعضو في لجان برامج التربية الوطنية والتنشئة المدنية.

وليد مبارك، رئيس قسم العلوم الاجتماعية والتربية، الجامعة اللبنانية الاميركية، فرع جبيل.

انطوان مسرة، الجامعة اللبنانية، ومنسق الابحاث في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، وعضو منسق في لجان برامج التربية الوطنية والتنشئة المدنية.

عصام نعمان، نائب سابق ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

بيتر ويتنغ، سفير المانيا في لبنان.

تمهيد

يصدر هذا الكتاب حول "بناء المواطنية في لبنان" ليلبي حاجة قصوى بعد الحرب في لبنان وليسدّ ثغرة لم يتطرق اليها أي كتاب آخر من قبل حول هذا الموضوع بهذا الشكل المتكامل. ويعود الفضل في اصدار هذا الكتاب الى المؤتمر الدولي الذي نظمته الجامعة اللبنانية الاميركية في حرمها في جبيل في ١١ و١٢ تموز ١٩٩٧ بالتعاون مع أوكسفام، ومؤسسة فردريش ايبرت، وجامعة كاليفورنيا بحضور أكثر من مائة مشارك من جامعات ومؤسسات اجنبية ولبنانية بينهم سعاد جوزيف (جامعة كاليفورنيا-ديفيس) ووليد مبارك (الجامعة اللبنانية الاميركية) وانطوان مسرّه (الجامعة اللبنانية) الذين قاموا بتنظيم هذا المؤتمر.

ويتضمن هذا الكتاب مختارات من البحوث التي القيت فيه والتي اثارت نقاشاً مجدياً من قبل العلماء الحاضرين. أما هذه البحوث فتتناول الاسس التي استدعت تنظيم هذا المؤتمر وهي تنحصر في العناوين التالية: بناء المواطنية في مجالي الوطن والدولة، والتربية المواطنية، والمشاركة المواطنية ومراقبة السلطة، ومفاعيل التجنيس على الحياة المدنية، والاستراتيجيات المستقبلية.

ولا يسعنا في هذه الكلمة الا ان نسدي شكرنا الجزيل لرعاة هذا المؤتمر المشار اليهم اعلاه ونخص بالذكر منهم مؤسسة فردريش ايبرت التي تبرعت بنشر هذا الكتاب على نفقتها الخاصة. كما لا يسعنا الا ان نشكر ادارة الجامعة اللبنانية الاميركية بشخص رئيسها الدكتور رياض نصّار ونائب رئيسها للشؤون الاكاديمية الدكتور نبيل حيدر على توفير الأطر المادية والمعنوية لإنجاز هذا المؤتمر في حرم الجامعة وعلى العون الكبير الذي اسدياه لمنظمي هذا المؤتمر.

اما فيما يختص بترجمة بعض الابحاث التي يتضمنها الكتاب فلا بد من شكر الدكتور باسم سرحان الذي اضطلع بهذه المهمة. كذلك نود ان نشكر الدكتور انطوان عبده الذي حقق النصوص المنشورة من الوجهة اللغوية، وكذلك جميع الذين ساهموا في الاشراف على تحضير مواد هذا الكتاب ونشرها واخراجها بحلتها هذه.

ويرجو ناشرو هذا الكتاب ان يفيد القاريء اللبناني والعربي من هذه الأبحاث التي تلقي الاضواء على قضية هي في الاساس إحدى ازمات بناء الدولة التي يمرّ بها لبنان، وهي أزمة الثقة بين المواطن ودولته والتي يترتب على وجودها اخطار كبيرة.

وليد مبارك
انطوان مسرة
سعاد جوزف

مقدمة

١ المواطنية وعدم استقرار الدولة

وليد مبارك

ان الخلل البنيوي الذي يشوب النظام السياسي اللبناني على الصعيدين الداخلي والخارجي يؤثر تاثيراً مباشراً على ممارسة المواطنية في لبنان. يعطي هذا الخلل لدول مجاورة، مثل سوريا، نفوذاً لم يسبق له مثيل في إدارة الشؤون اللبنانية. وكان لبنان على الدوام خاضعاً للنفوذ الخارجي بسبب صغر حجمه وموقعه الجغرافي وتركيبه الطائفي وتجربته التاريخية.

ويهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة اللبنانية- السورية في سياق عدم التوازنات البنيوية في النظام اللبناني وتأثيرها على المواطنية اللبنانية. ولا يكفي تعريف المواطنية من خلال مجموعة من الحقوق والواجبات . فهي ايضاً هوية وتعبير عن انتماء الفرد الى مجتمع سياسي. وقد نظر **مارشال** الى المواطنية على انها هوية مشتركة تعمل على اندماج جماعات متباعدة اصلاً في مجتمع ما وتوفر لهم مصدراً لوحدة طبيعية[1]. واما الدولة من جهة اخرى، فلها ثلاث وظائف أساسية كسلطة ذات سيادة، وكمؤسسة، وكراع للأمن. وتتداخل هذه الوظائف الى حد يجعل من إضعاف اي منها إضعافا لها جميعاً[2]. ومن البديهي بالتالي أن يؤدي إضعاف الدولة أو اي من وظائفها الى إضعاف مفهوم المواطنية.

---

1 Will Kymlika and Wayne Norman, "Return of the Citizen: a Survey of Recent Work on Citizenship Theory." Ronald Beiner, ed. Theorizing Citizenship (NY: State University of New York Press, 1995), pp 301 - 302.

2 William Zartman, Introduction: "Posing the Problem of State Collapse." 1. William Zartman, ed. Collapsed States (Boulder: Lynne Reinner Publishers, 1995), p.5.

١

القيود الداخلية والخارجية

يعيش لبنان قيوداً بنيوية على المستويين الداخلي والخارجي. وقد أضعفت هذه القيود في المحصلة سيادة لبنان وأمنه وآلية صنع القرار فيه. ونستعرض في هذا الجزء من الدراسة طبيعة هذه القيود الداخلية وكيف تتداخل مع القيود الخارجية.

أ. **القيود الداخلية:** تعطي طبيعة المجتمع اللبناني التعددية الطائفية كما تتبلور في النظام السياسي أفضلية لهوية الجماعة على الهوية الوطنية. وهي تتفاعل في إطار نظام سياسي يقوم على الديمقراطية التوافقية. وما هذه الديمقراطية، ذات التأثير العميق على نشوء هوية طبيعية، سوى انعكاس لصورة المجتمع بنيته التعددية الطائفية. وهي ديمقراطية تقوم على التكيف وعلى التوفيق بين اجزائها، أي بين الجماعات ذات الهويات الخاصة. وقد ساعدت الديمقراطية التوافقية على قيام مجتمع حر ومنفتح في لبنان. كما انها وقفت كحجر عثرة في وجه قيام حكم ديكتاتوري. ولكن كي يتمتع النظام التوحيدي بالاستقرار وبالديمومة لا بدّ له من إجماع طبيعي ومن بيئة إقليمية مؤاتية. ويشير مايكل هاندل (Michael Handle)، الى ان التجاذب بين دورات الأمن والاضطراب وبين دورات النفوذ والاهمية، في الدول الضعيفة مثل لبنان أمر تقرره الى حد بعيد البنية الداخلية للنظام وموقع الدولة في ذلك النظام[٣]. ولم يكن لبنان ضحية لانقساماته الطبيعية فقط، بل لموقعه الجغرافي ولبيئته الأقليمية كذلك. وبخاصة في جوار الكيان العدائي الاسرائيلي وقد تضخمت مشكلة لبنان نتيجة لوقوعه بين سوريا واسرائيل، وهما دولتان أقوى منه عسكرياً وفي حالة حرب وسط منطقة يبتاحها صراع عنيف. وعلاوة على ذلك، فان معادلة تقاسم السلطة في لبنان القائمة على توافق اتحادي يعكس توازنا حساسا بين طوائفه المسيحية والاسلامية لم تهيئه لمواجهة نزاعات حادة أو لتفادي الهيمنة الخارجية. ومشكلة معادلة التوازن هذه انها تحل توزيع السلطة بين الطوائف اللبنانية محل نظام المراقبة والتوازن بين السلطات الثلاث داخل النظام السياسي. ويختلف توزيع

[3]. Michael I. Handel, *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1990), p. 1.

وتوازن السلطات داخل النظام عن توزيع السلطة بان الثاني يقوم على المحاسبة بينما يقوم الأول على التنافس والتجاذب بحيث تصبح السيطرة الشديدة للدولة امرا مستحيلا. وفي لبنان تؤدي التظلمات التي ترفعها هذه الطائفة او تلك، أو الخوف الذي تبديه هذه الطائفة او غيرها الى ظهور حالة من التنافس والتجاذب تطرح بقوة مسألة الولاء للدولة اللبنانية. وعلاوة على ذلك، فان التغيرات التي تطرأ على قوة الجماعات المختلفة (ديموغرافيا أو اقتصاديا او في مجالات اخرى) تخلق بسهولة مطالب بتغيير نظام اقتسام السلطة المتفق عليه. ويحمل هذا النظام الديناميكي في طياته نزوعا طبيعيا إلى اجتذاب وتوريط القوى الخارجية والتدخل الاجنبي في شؤونه. وهكذا تدعو الجماعات المتنافسة قوى خارجية لدعمها ماديا أو دبلوماسيا من أجل تعزيز وضعها التنافسي[٤]. ومن مفارقات هذه الاتكالية، حسب عازار(Azar) ان القوى الخارجية الداعمة تعمل على إدامة النزاع الداخلي. فلكل من هذه القوى الخارجية اهدافها وغاياتها وهي بالتالي نادرا ما تكون موضع ثقة أو يمكن الاعتماد عليها. ويضاف الى ذلك ان هذه القوى تتصرف تبعا لمحفزات مختلفة، اقليمية ودولية، وهي بالتالي غير قادرة على توفير مقومات الأمن الطويل الأمد الذي تنشده الجماعات ذات الهوية الخاصة[٥]. وباختصار، ان كون لبنان عرضة للتدخل الخارجي يرجع في جزء منه الى التنافس بين طوائفه وفي جزء آخر الى الضغوط السمجة الناتجة عن الصراع العربي – الإسرائيلي والصراعات العربية –العربية. وقد بدأت محنة لبنان مع هزيمة العرب في حرب حزيران ١٩٦٧، وبلغت ذروتها مع الحرب عام ١٩٧٥ التي دامت ١٧ عاما وشهدت كافة اشكال التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية. وتسبب إنتقال المقاومة الفلسطينية الى لبنان بعد هزيمة العرب عام ١٩٦٧ في توجيه ضربة كبرى الى عملية التوازن الداخلي اللبناني. فقد اضطرت الحكومة اللبنانية تحت الضغط المصري والعربي الى توقيع اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ وبالتالي أضفت الشرعية على الوجود الفلسطيني المسلح في البلاد، وهو أمر انتقص من سيادة لبنان وأمنه. وقد نتج عن حرب السبعة عشر عاما، من بين ما نتج، انهيار الدولة اللبنانية، وإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية في اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وتصاعد قوة الشيعة من خلال

[4]. *Ibid.*, p. 131.

[5]. Milton J. Esman, "Political and Psychological Factors in Ethnic conflict." Joseph V. Montville, ed. *Conflict and Peacemaking in Multiehtnic Societies* (New York: Lexington Books, 1991), p.62.

الدعم الايراني، ودخول القوات الاجنبية الى البلاد من خلال دعوتها للتدخل أو من خلال الاحتلال. فقد ارست اسرائيل سيطرة استراتيجية على جنوب لبنان ووسعت "الحزام الامني" فيه، بينما عادت سوريا تدريجيا الى جبل لبنان عام ١٩٨٣، والى بيروت الغربية عام ١٩٨٧، والى كل بيروت عام ١٩٩٠[٦].

ب. القيود الخارجية: من بين سائر القوى الخارجية التي تدخلت في لبنان، كانت سوريا الأكثر حرصا على لعب دور رئيسي في صراعه الداخلي. ويرجع دور سوريا في لبنان الى طبيعة نظامها السياسي والى موقعها الجغرافي. فسوريا تقع بين دولة معادية هي إسرائيل، ودولة منافسة هي العراق، ودولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) هي تركيا، ودولة غير مستقرة هي لبنان. ويضاف الى ذلك حقيقة كون سوريا في حالة قلق شديد على أمنها وعلى واقعها ومستقبلها الاستراتيجي[٧].

وكانت سوريا تخشى دائما من احتمال استخدام اعدائها لبنان كقاعدة لإسقاط النظام فيها. وبسبب نزاعهم الطويل مع اسرائيل، عمد الزعماء السوريون الى نقل مصالحهم الامنية المباشرة الى ما وراء حدودهم لتشمل لبنان[٨]. وقد اعلن الرئيس الأسد مرارا بانه يصعب رسم خط فاصل ما بين أمن لبنان بمعناه الواسع وأمن سوريا.[٩] ولهذا السبب، حاولت سوريا مراقبة وضبط كل نشاط في لبنان قد يعرض امن نظامها للخطر.

وكان المسؤولون السوريون ينظرون باستمرار الى وجودهم العسكري في لبنان على انه وجود شرعي ويصرحون بذلك على الدوام. فهم يجادلون بقوة بانهم قد دخلوا الى لبنان عام ١٩٧٦ بناء على دعوة الحكومة اللبنانية وبموافقة الجامعة العربية ورؤساء وملوك الدول العربية. ولهذا السبب رفض السوريون الانسحاب المتوازي للقوات الاسرائيلية والسورية من لبنان كما نص على ذلك اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣. كان هدف

[6]. Edward Azar and Robert Haddad, "Lebanon: An autonomous Conflict," a paper presented at the International Studies Association Conference, Anaheim, California, March 1986, p.4.

[7]. The American Task Force for Lebanon, Conference on Lebanon: Working Paper (Washington, DC.: American Task Force for Lebanon, 1991), p.53.

[8]. Theodore Hanf, *Coexistance in Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation* (Oxford: Center for Lebanese Studies and Taurus, 1993), p. 2.

[9]. Adeeb Dawisha, "The Motives of Syria's Involvement in Lebanon," *The Middle East Journal* 38, no. 2 (1984), p. 229.

سوريا الوحيد من وراء محاولاتها المتكررة المثمرة للتوصل الى تسوية للنزاع الداخلي اللبناني قبل اتفاق الطائف يتمثل في إدخال حلفائها من اللبنانيين الى الحكومة، وابعاد المليشيات المتحالفة مع إسرائيل، وتأكيد الطابع العربي للبنان؛ الأمر الذي يجعل سوريا القوة الخارجية الأقليمية صاحبة النفوذ الأساسي في لبنان[١٠].

أدت التغيرات البنيوية في النظام العالمي، وخصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وقرار سوريا المشاركة في حرب الخليج عام ١٩٩٠ الى جانب الولايات المتحدة ضد العراق، الى تعزيز دورها في لبنان. وتمت أزاحة العقبة الكبرى بازاحة الجنرال عون بالقوة من القصر الرئاسي في بعبدا وارساله الى المنفى. وكان عون على علاقة سيئة بالأميركيين. كما عارض اتفاق الطائف لأنه لم يتضمن جدولا زمنيا للأنسحاب السوري من لبنان. وكان التعاون الاميركي- السوري في لبنان قد بدأ عام ١٩٨٨عندما اعترفت اميركا بمشروعية المصالح السورية فيه وأيدت اتفاق الطائف.

فلبنان بلد مخترق سياسيا وعسكريا. تتضح هذه الحقيقة من الطريقة التي كتب فيها اتفاق الطائف ومن طريقة تطبيقه. ويمكننا القول بان اتفاق الطائف جاء محصلة تسوية اوقفت الحرب واحيت الدولة اللبنانية ولكنها وضعت قيودا على سيادتها. وكان تأييد سوريا لاتفاق الطائف مشروطا بادراج كافة المطالب السورية في وثيقة الاتفاق. وقد حددت الوثيقة دور الجيش السوري على انه يقوم "بمساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها" لمدة عامين بعد إجراء الاصلاحات الداخلية، ومنحت اعترافا قانونيا بتواجد القوات السورية في البقاع وفي الجبال وفي أماكن اخرى لفترة غير محددة تقوم الحكومتان اللبنانية والسورية بتحديدها في مرحلة لاحقة؛ وأخيرا ألزم الاتفاق لبنان وسوريا بعقد معاهدات ثنائية تقيم علاقات مميزة بينهما في كافة المجالات. ومن الاهمية بمكان أن نلحظ هنا ان اتفاق الطائف يكتنفه الغموض فيما يتعلق بحجم القوات السورية ومواقعها ودورها في لبنان ومدة بقائها فيه. وقد وقع البلدان منذ العام ١٩٩١ عددا من المعاهدات الثنائية. فقد وقع البلدان "معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق" في أيار ١٩٩١، ووقعا "معاهدة الدفاع والأمن" بعد ذلك بأربعة شهور. وتم إنشاء "المجلس الأعلى السوري- اللبناني"، إضافة إلى إنجاز عدد من الاتفاقات بين البلدين تشمل تقريبا كافة

[10]. *Ibid.*, p. 229.

نواحي النشاطات المتبادلة بينهما[١١]. وكان رأي اللبنانيين في هذه المعاهدات منقسما كانقسام المجتمع اللبناني. وقد عبر البطريرك الماروني عن وجهة نظر المعترضين اثناء تعليقه على معاهدة الأخوة، إذ قال: "أن معاهدة بين شريكين غير متساويين ستعني بالضرورة سيطرة احدهما على الآخر". وقدم الوزير السابق مروان حمادة حجة جديدة تمثل وجهة نظر المؤيدين للمعاهدة إذ قال: "بتوقيعها المعاهدة اعترفت سوريا رسميا بلبنان". وتم إقرار هذه المعاهدة، كغيرها من المعاهدات مع سوريا، من قبل مجلس الوزراء ومجلس النواب اللبنانيين بدون اعتراض[١٢].

٢

اضعاف الدولة وتأثيره على المواطنية

ان إدارة النزاع في مجتمعات متعددة الطوائف مثل المجتمع اللبناني تتطلب طرفا ثالثا يقوم بتسهيل التعايش بين طوائفه المتعددة ويمتلك القدرة على الأعتراف بحاجات الأفراد والجماعات للأمن والهوية والتنمية البشرية. ولم تعبر الطريقة التي طبق فيها اتفاق الطائف عن هذه الروح بعد. فقد كانت سوريا منهمكة في عملية الموازنة بين تواجدها في لبنان وضغطها على إسرائيل. فمن وجهة نظر سوريا تسهم اية زيادة في مقدار نفوذها في لبنان في تحسن وضعها التفاوضي مع إسرائيل[١٣]. ونتيجة لتجربتها السابقة اثناء الحرب، تسعى سوريا للتأكد من عدم السماح لأي جماعة او طائفة لبنانية بتهديد استقرارها أو باضعاف موقفها التفاوضي ازاء اسرائيل. فطبقا لاتفاق الطائف، لا يسمح للبنان بان يشكل مصدر تهديد لأمن سوريا، كما لا يسمح لسوريا بان تشكل مصدر تهديد لأمن لبنان تحت اي ظرف من الظروف[١٤].

---

[11]. *Ibid.*, p. 231.

[12]. *The Economist* 24 February, 1996.

[13]. Theodore Hanf, p. 618.

[14]. *Ibid.*, p. 623.

وتعطي الطريقة التي طبقت بها هذه الصيغة، الاولوية للأمن على الاستقلال أو السيادة، وبالتالي فهي توفر ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية والخارجية. ولهذا السبب لم يكن نشر الجيش اللبناني في الجنوب في سلم أولويات جدول الأعمال السوري. بل كان نزع سلاح الميليشيات اللبنانية، باستثناء تلك التي تشن هجمات على اسرائيل، في سلم الأولويات السورية. وهكذا فأن سوريا تنظر الى حزب الله على انه ضرورة سورية وأقليمية، وهي بالتالي تتغاضى عن حقيقة ان التواجد المسلح لحزب الله، خصوصا خارج مناطق الجنوب، يمثل انتهاكا لاتفاق الطائف. وهذا التغاضي يعكر صفو علاقات الطوائف بعضها ببعض ويزيد من مخاوفها. كما ان وضع لبنان التفاوضي مع إسرائيل يخضع لرقابة من قبل سوريا. وقد نص اتفاق الطائف بشكل صريح على رفض عقد اية معاهدة منفصلة بين إسرائيل ولبنان. ويتفهم اللبنانيون اهمية تنسيق الموقفين التفاوضيين اللبناني والسوري، ولكنهم لا يفهمون التفاوض نيابة عن لبنان في قضية حيوية بالنسبة لأمن لبنان وسيادته. ولا بد على الصعيد الداخلي من الاقرار بفضل الحكومة اللبنانية في إعادة الأمن للبلاد وتقدير جهودها في إعادة تأهيل البنية التحتية. ولكن هذه الجهود قد اتصفت بغياب الحياة السياسية- بمعنى التفاعل بين المواطن والدولة. وهناك قناعة في أوساط المواطنين اللبنانيين بان القرارات الهامة لا تتخذ من قبل اللبنانيين انفسهم. وتخضع الخصائص الثلاث الرئيسية للمواطنية اللبنانية، وهي التقاليد الديمقراطية والمجتمع المدني وحرية التعبير، لرقابة شديدة من قبل حكومة غير مستقرة وغير متحكمة بآلية اتخاذ القرارات الصادرة عنها.

ولم يساعد اتفاق الطائف في هذا المجال لسببين. الأول، أن الاتفاقات قد نقلت سلطات رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء وبالتالي قلصت عمليا نظام المراقبة وتوزيع السلطات وحولت توازنها بين فروع الحكم الثلاثة الى "ترويكا"، أي علاقة مثلثة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب. والثاني، أن أفتقار الأتفاق الى قنوات نظامية لحل الخلافات داخل الحكومة قد اعطى دمشق دورا جديدا في إدارة النزاع من خلال "تقديم المساعدة" عند تفجر الخلافات بين اعضاء الترويكا.

وتمكن نظام الترويكا من السيطرة على الحكومة اللبنانية. ولكن التجربة اظهرت أن الأزمة التي ضربت هذا النظام انتقلت الى الحكومة مما تطلب تدخلات متتابعة من قبل الحكومة السورية لحلها. يضاف الى هذا ان الترويكا قد أضعفت من أهمية

المؤسسات الحكومية. فقد أدى نظام الترويكا الى انتشار عدم الكفاءة والفساد وقت كـان لبنان احوج ما يكون الى تطوير نظام مؤسساتي قادر على التعامل مع الأزمات المختلفـة التي تواجهها عملية بناء الدولة. وتحمل هذه الأزمات في طياتها كل بذور عدم الاستقرار، ومن بينها أزمات الهوية والشرعية والأختراق والمشاركة السياسية والتوزيع الاقتصـادي وهي أزمات متشابكة يتصف بها النظام السياسي اللبناني هذه الأيام. وهذه الأزمات تحمـل مسببات عدم الأستقرار ويجب عدم تجاهلها من قبل الحكومة اللبنانية.

وسجل الحكومة في مجال بناء الدولة لم يكن للأسف، مشجعا بما فيـه الكفايـة. ويرجع هذا من ناحية الى سياسة الحكومة التي تعطي الأولوية للمصالح الأقليميـة علـى الهموم المحلية، ومن ناحية ثانية الى استفادة عدد محدود من المسؤولين الحكوميين مـن الوضع القائم وعدم وجود ما يدعوهم الى تغييره. والمفارقة العجيبة في هذا الوضـع ان بعض المسؤولين الحكوميين يبررون تصرفاتهم المرفوضة شعبيا بالقول ان الضـرورات الإقليمية تقتضيها.

ولم يساعد سلوك هؤلاء المسؤولين أو حكومتهم على اصلاح الخلل البنيوي فـي النظام السياسي، كما انه لم يوفر حوافز كافية للطوائف اللبنانية للتوصل الـى مصالحـة وطنية. ونستشهد ببعض الأمثلة في هذا المجال: فقد أدى تباطؤ الحكومة في حل مشـكلة المهجرين، من بين أمور أخرى، الى تقسيم البلاد في واقع الحال على اساس طائفي. كمـا ان القانون الانتخابي لعام ١٩٩٢ قد أدى الى أزمـة مشـاركة فـي انتخابـات عـامي ١٩٩٢و١٩٩٦ النيابية والى غياب أية معارضة نيابية ذات شأن. وادى تركيز الحكومـة على إعادة البناء الأقتصادي أكثر من إعادة البناء الاجتماعي الى أزمة في التوزيع والـى دعوات من قبل المحرومين للانتفاض على الحكومة. وأعتبر انشقاق الاتحاد العمالي العام وسجن رئيسه الياس ابو رزق تعبيرا عن اتجاه لتقييد الممارسات الديموقراطية للمجتمـع المدني. ومن الامثلة أيضا قانون الاعلام الخلافي لعام ١٩٩٦، والتساؤلات التي اثـيرت حول استقلالية النظام القضائي والمساواة القانونية بين المواطنين.

ويرى احد المراقبين، ان لكل من الجماعات والطوائف اللبنانية اليوم تظلمـات مشتركة ضد الحكومة. ولكن المسيحيين الموارنة، يشعرون من بين هؤلاء، بشكل خاص بان تمثيلهم في النظام أقل من وزنهم وبان الحكومة لا تستشيرهم في القضايـا الرئيسـية التي هي موضع اهتمامهم المباشر. وبالاضافة الى اعتراضاتهم على القـانون الإنتخـابي

لعام ١٩٩٢ واستيائهم من قرار الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية، وغضبهم من سـجن أو إبعاد قادتهم، يستشهد الموارنة بقانون التجنيس المختلف عليه والذي احـدث خلـلا فـي التوازن السكاني بين الطوائف اللبنانية لصالح الطوائف الإسلامية. وعلاوة علـى ذلـك، يستشهد الموارنة بأتفاق الطائف الذي غير معادلة تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسـلمين من نسبة ٥:٦ لصالح المسيحيين الى نسبة ٥:٥، وبالتالي انتقص من سلطتهم في رئاسـة الجمهورية وفي المجلس النيابي بدون ان يحصلوا على شيء في المقابل.

وباختصار، فان الخلل البنيوي الذي يشهده لبنان ليس سوى نتيجة للخلل علـى المستويين الخارجي والداخلي. وقد جعلت الظروف القاهرة التي تعرض لها لبنان علـى المستوى الاقليمي من هذا البلد رهينة في يد النفوذ الخارجي. وقد ابدى اللبنانيون تقديرهم لدور سوريا في اعادة النظام الى لبنان منذ العام ١٩٩٠. ولكنهم ادركوا في الوقت نفسـه ان الاعتماد على الخارج لن يؤدي الا الى المزيد من التشرذم في بنية نظامهم الفسيفسـائي والى فقدان استقلاليتهم. وقد اقنعتهم تجاربهم بان أفضل ضمان لحياة افضل يكمـن فـي وحدتهم الوطنية.

٣
المواطنية كهوية مشتركة

لقد أظهرت هذه الدراسة كيف ان حرب الآخرين وسلام الآخرين قد يكون لـهما آثار مدمرة على دولة ضعيفة ومقسمة مثل لبنان. وليس من الغريب القول ان أكبر عـدو لدولة ضعيفة هو افتقارها الى الوحدة الوطنية. ويمكن ان نستشـهد بمثـال فنلنـدا لـهذا الغرض: "بعد الحرب العالمية الثانية فقدت هذه الدولة الضعيفة التي تقع بجوار الاتحـاد السوفياتي السابق معظم حريتها في تقرير شؤونها الداخلية. ولكن كونها قد حافظت علـى هيكلها وعلى تماسكها الوطني كوحدة سياسية مستقلة، يعطيها الأمل على الأقل في استعادة استقلالها الكامل مستقبلا"[١٥].

ولا يختلف الوضع الحالي في لبنان اختلافا كبيرا عما مرت به فنلندا بعد الحرب العالمية الثانية. فما نحن بحاجة اليه في لبنان هو "التكامل المشـتمل علـى التنـوع"، أو

---

15. American Task Force for Lebanon, pp. 154-155.

تطوير ثقافة مشتركة تتجاوز الولاءات المحلية. ويشير رونالد بـاينر (Ronald Beiner) الى انه كلما تركزت انظار المواطنين على الاختلافات الثقافية داخل المجتمـع السياسـي كلما أصبح خوفهم من تجربة المواطنية المشتركة اكبر[١٦]. وبكلام آخر، يجب ان يكون لما هو مشترك بين المواطنين القدرة على صياغة تكوين هوية لهم تطغى في وقت ما علـى الهويات المحلية أو تكون اكثر اهمية منها[١٧].

ويجري في لبنان حاليا تكوين هوية مشتركة، ولكن هذا يتطلب جهودا مختلفـة على عدة مستويات. وهذا لا يعني عدم وجود شبكة علائقية بين الفرد وطائفتـه. وقـد أضحت هذه العلاقة اقوى من قبل بفعل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يعيشـها لبنـان. فالعلاقة بين الفرد وطائفته علاقة أبوية تقوم على الجوار والترابط وتتم من خلال "الزعيم" وتؤدي بالضرورة الى تعزيز الولاءات المحلية. لكن على الرغم من كل شيء، لا بد وان تكون دروس الحرب قد وفرت للبنانيين سائر الاسباب الموجبة لتنمية ثقافة مشتركة وهوية وطنية مشتركة.

فالمواطنية كهوية مشتركة يجب ان تقود الى الوحدة الوطنية، وبالتالي الى موقف موحد من الاخطار المشتركة. وعلاوة على ذلك يجب الا تتناقض مسألة الولاء للوطن مع ولاء الفرد لطائفته. ففي مجتمع متعدد الاديان والمذاهب كلبنان لابد من أن يكمل الـولاء للوطن والولاء للجماعة الثقافية، كل منهما الآخر. وسيلحق ضرر كبير بلبنان أذا شـككت احدى الطوائف بولاء طائفة اخرى.

وقد اظهرت التجربة ان ما هو مشترك بين المسيحيين والمسـلمين كمواطنيـن يتجاوز هويتهم الطائفية. وقد اشار المؤرخ اللبناني كمال صليبي في معرض تعليقه علـى الحرب الى ان النزاع في لبنان كان يتحول يوما بعد يوم مـن نـزاع بيـن المسـيحيين والمسلمين الى نزاع بين المعتدلين المسلمين والمسيحيين من جهة والمتطرفين المسـلمين والمسيحيين من جهة ثانية[١٨].

ويضاف الى هذا ان اللبنانيين، بسبب الحرب، وبغض النظر عـن طائفتـهم أو انتمائهم السياسي اصبحوا يقدرون اهمية دولتهم الجغرافية. ويمكننا ان نعطي سببين فـي

[16]. Michael I. Handel, p. 7.

[17]. Ronald Beiger, "Introduction: Why Citizenship Constitutes a Theoretical Problem in the Last Decade of the Twentieth Century." Ronald Beiger, ed. p. 10.

[18]. *Ibid.*, 10.

هذا السياق. الاول هو فشل النماذج العقائدية في المنطقة، القوميـة منـها أو الدينيـة أو العلمانية، في تحقيق أي انجاز ملموس للمواطن اللبناني سوى الشعارات. و الثـاني، انـه على الرغم من عيوب التجربة السياسية اللبنانية، فقد كانت تجربة دمقراطيـة ادركـت اهمية الحريات الفكرية والسياسية. وتمتد جذور التجربة الديمقراطية اللبنانية بعيـدا فـي تاريخ لبنان، وكانت دائما تشكل تهديدا للنظم الاستبدادية المجاورة. وتقدم تجربة لبنان فـي مجال الديمقراطية دليلا آخر على انتصار الواقعية على النزعة العقائدية.

ولا بد من تدعيم تجربة لبنان في الديمقراطية بتعليم شعبنا المواطنية ليكون أكثر وعيا لأهمية الثقافة المشتركة. ولا بد من تشجيع المواطنين من كافة الطوائف، وبغـض النظر عن مآخذهم على النظام السياسي، على الانخراط في العملية السياسية. وكانت هـذه بالضبط رسالة البابا في زيارته الأخيرة الى لبنان عندما خاطب المسيحيين وشجعهم علـى المشاركة في الحياة السياسية للبلاد، وطلب اليهم ألا يفقدوا الأمل مع انهم قـد يشـعرون احيانا بانهم قد استبعدوا عن الساحة السياسية. وقد شددت رسالة البابا ايضا على ضرورة اندماج المسيحيين في محيطهم العربي وثقافتهم العربية كونهم يشـكلون احـد المكونـات الرئيسية لهذه الثقافة. وقد مهد موقف البابا الايجابي تجاه البلدان المجاورة الطريق امـام التقارب الجاري حاليا بين المسيحيين الموارنة وسوريا.

ومع كل ما يمكننا كمواطنين لبنانيين ان نفعله لتنمية ثقافة مشتركة، تبقى الحقيقـة ان السياسة الاقليمية، وخصوصا سوريا، ستظل عاملا مقررا في السياسة اللبنانية حتـى ايجاد حل مقبول لاطراف الصراع العربي الاسرائيلي. وفي هذه الاثناء، ما علـى لبنـان سوى الانتظار. ان انتخاب نتنياهو كرئيس لوزراء اسرائيل لم يؤد فقط الى تأخير التوصل الى تسوية للنزاع، بل ادى كذلك الى زيادة الضغوط. وكما أشار مايكل هاندل (Michael Handle): "... أن درجة مبالغا بها من التبعية تتسبب في حالة من الرفض والكره بـدلا من الاحساس بالواجب المعنوي والامتنان أو الالتزام"[١٩]. ولهذا السبب يجب ان ياخذ إحكام السيطرة على لبنان شكل اعادة ميزان القوى بين المسيحيين والمسلمين الى سابق عـهده وليس العكس. وان تسوية تقوم على التنازلات المتبادلة بين جماعـات لبنـان الطائفيـة وتخفف من مشاعر الخوف والحرمان يجب ان تفي ايضا بالاحتياجات الامنيـة لسـوريا ولبنان على حد سواء.

[19]. Kamal Salibi, "Lebanon and The Lebanese Question", p. 22.

ومن المؤكد ان دروس الحرب في لبنان قد اسهمت في نشوء ثقافة الحذر المشتركة من القوى الخارجية. وبانتظار التوصل الى تسوية للصراع في الشرق الاوسط وانسحاب القوات الاجنبية من لبنان، يمكن لثقافة الحذر ان تكون في صالح استقلال لبنان. وعلاوة على ذلك، لا بد من أن تشكل تجربة لبنان الديمقراطية ضغوطا من اجل التحول الديمقراطي في البلاد العربية الاخرى. وسيضع انهاء الصراع العربي- الاسرائيلي نهاية لكل الحجج والاعذار المستخدمة لتأجيل اطلاق العملية الديموقراطية [٢٠].

يعالج تحليلنا الوضع الداخلي في لبنان واستقراره وبعض انعكسات هذا الوضع بالنسبة إلى لبنان وسوريا، دون البحث في الترابط الاستراتيجي، الضروري والكامل، بين البلدين في اطار وحدة المسارين اللبناني والسوري تفاوضيا وتوصلا إلى حل شامل في النزاع العربي-الاسرائيلي.

[20]. Michael I. Handle, p. 147.

٢ الاستمرارية والخصوصية في التجربة المواطنية

سعاد جوزف

لقد تجسد معنى المواطنية ومكوناتها وتبعاتها في قضايا أساسية خلال التسعينات واحتلت المواطنية موقعا مركزيا وسط المناظرات حول معنى الأمة والدولة، وحول حقوق ومسؤوليات اعضاء المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وحول تنظيم وضبط الناس من قبل المؤسسات السياسية، وكذلك في المناظرات الدائرة حول تنشئة المواطنين وتكوينهم وحول سبل ومعايير الوصول إلى المواطنية.

وقد كشفت دراسات اجريت في بلدان عديدة عن وجود اختلافات جوهرية بين الخطب القانونية الرسمية وممارسات المواطنية. فبينما تتحدث الدساتير والقوانين عن المواطن بتعابير مجردة ومحايدة، نادرا ما يتحقق هذا الحياد في الواقع. ففي حالات عديدة تظهر ممارسات المواطنية معاملة تفضيلية على مستوى القانون و/أو الممارسة على أساس اختلاف في الجنس أو العرق أو الطبقة أو الديانة أو الخلفية الاثنية أو غيرها من أسس الاجتماع الفئوية..

فما الذي جعل المواطنية مسألة ساخنة إلى هذا الحد، ولماذا يكون تطارح هذه الاسئلة مسألة حيوية الآن في لبنان؟.

ان عولمة حركات حقوق الانسان، والحركات النسائية، وحركات الاقليات وحركات حماية الاطفال قد جمعت بين اناس عبر الحدود السياسية من اجل القاء الضوء على قضايا محلية ذات عواقب دولية. فالحروب الدائرة في انحاء عديدة من الكرة الارضية تتحدى مفاهيمنا حول الامة وحول العضوية السياسية. وفيما يقوم لبنان الخارج من الحرب باعادة بناء الامة والدولة، لا بد من طرح الاسئلة حول من ينتمي وما هي الحقوق والمسؤوليات التي تترتب على عضويته في المجتمع السياسي، بشكل مباشر وصريح وعبر الظاهر السياسي العام.

ونادرا ما يشعر المواطنون في دول الشرق الاوسط بالانتماء إلى مجتمع حقيقي او وهمي يتطابق مع الحدود السياسية لدولتهم . ويرجع هذا جزئيا إلى ان بنية الدولة القومية مستوردة و/أو جرى فرضها في العديد من الحالات. ورغم ان فكرة المواطنية لم تظهر مع نموذج الدولة القومية، فقد جرت عولمة مفهوم المواطنية وتسويقه في عصر الدول القومية.

ويؤكد بعض الدارسين أن نموذج الدولة القومية قد فشل في بلدان العالم الثالث، وهم يجادلون بانه لم يكن هناك في أي وقت من الاوقات، أي تناسب بين مفاهيم الدولة والامة والمجتمع المدني والمواطنية من جهة وثقافة او تاريخ هذه البلدان من جهة ثانية. ويجادل البعض بأن الدولة القومية كانت انجازا وهميا حتى في الغرب. ويقول آخرون انه بغض النظر عن النجاحات التي حققها نموذج الدولة القومية في الماضي، إلا انه يتحول بشكل متزايد إلى وحدة لا معنى لها بعد انتقال عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسي الحيوي إلى الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقوميات، والى الهيئات والطبقات الاجتماعية ورأس المال على أساس عالمي. ويمكن للمرء ان يسأل لماذا اصبحت مسألة المواطنية على هذا القدر من الاهمية حين تواجه فكرة الدولة القومية تحديا نظريا وسياسيا. وسواء فشل نموذج الدولة القومية او لم يزل مصيره موضع خلاف، فان اوجه القصور فيه قد ترجمت محليا، في جانب منها، الى منازعات حول معنى المواطنية وطبيعتها في كافة انحاء العالم.

وعلى الرغم من محدودية نموذج الدولة القومية فانها تظل ذات اهمية استراتيجية حيوية بالنسبة لمواطنيها، خصوصا النساء والاقليات والاطفال والمستضعفين منهم، فهي ما تزال الموقع الذي تخسر او تكسب فيه هذه الجماعات حمايتها القانونية والسياسية الجوهرية. وغالبا ما تظهر حركات الاصلاح الجذرية على مستوى الدولة القومية فتبعث الروح في الشعوب.

وعلى الرغم من ــ وربما بسبب ــ تقاطع تصعيد التحرك حول المواطنية، الذي قد لا يكون مصادفة، من قبل الجماعات المحرومة من الحقوق السياسية مع الجدل المتعاظم حول طبيعة الدولة القومية وقابليتها للحياة، تظل الدولة القومية هي ساحة الفعل الرئيسي بالنسبة للمعنيين بحقوق ومسؤوليات

المواطن. ولا يمكن حتى للمواثيق والمعاهدات الدولية ان تعقد إلا على مستوى الدول.

ولهذه الصراعات التي تدور على المسرح العالمي معناها بالنسبة للبنان في اعقاب ١٧ سنة من الحرب الاهلية, والاسئلة المطروحة على الصعيد العالمي حول الامة والدولة والمجتمع المدني والمواطنية والديمقراطية والحقوق يتطارحها اللبنانيون كذلك. فما هي الامة اللبنانية بعد ١٧ سنة من تمزيق نسيج المجتمع؟ واي نوع من الدولة قادر بفعالية على احتضان وتمثيل مختلف الجماعات والطوائف والافراد الذين تتعدل وتتغير مفاهيمهم واهتماماتهم باستمرار؟ وما هي طبيعة وابعاد الساحة غير الحكومية بالنسبة للمشاركة النشطة لاعضاء المجتمع السياسي؟ وماذا يعني ان تكون مواطنا اليوم في لبنان او ان تعد الصغار للمواطنية في لبنان المستقبل؟ وما هي طبيعة الحقوق والمسؤوليات المتوفرة او الضرورية للثقافة السياسية لكي تضمن الديمقراطية والمساواة السياسية والمشاركة في تجربة المواطنية المعاشة؟ ومن لهم الحق في ان يصبحوا مواطنين او ان يورثوا المواطنية لابنائهم في الدولة القومية للبنان المستقبل؟

والتحدي الذي يواجهه تحليل الصراعات الدائرة حول المواطنية في لبنان يكمن في تحديد وتفسير خصوصيات هذه الصراعات وديمومتها بدون تأصيل الدولة والامة والثقافة والمواطنين او تأصيل القوى الموجهة التي يجب ان تتقاطع مع الامة والدولة والمواطنية مثل الجنس والطبقة الاجتماعية والديانة والاثنية.

***

١. **تحويل الدولة إلى اشكالية:** غالبا ما ينظر إلى الدولة على انها عامل ذو توجه فكري متفرد وله مجموعة متكاملة من المصالح والبرامج. وغالبا ما تدرج هذه الاستراتيجيات التأصيلية ضمن خطابات المعارضة التي تنظر الى الدولة على انها كيان خارج المجتمع قامع له. وتميل الجماعات المحرومة من الحقوق السياسية كالنساء والاقليات بوجه خاص، الى ابراز صورة الدولة هذه. ولكن الدولة تتألف من مجموعات مختلفة ومتضاربة من المصالح،

الفردية والجماعية، القائمة داخل التشـكيلات الاجتماعيـة القوميـة والعالميـة، والتـي تعكس نزاعات وتناقضات هـذه المجتمعـات.

***

٢. تحويل الأمة الى اشكالية: ان الامـة، كمـا لاحـظ بنيديكـت اندرسـون (Benedict Anderson, 1983) عبارة عن مجتمع تصـوري. الواقـع ان ظـاهرة الامـة محفوفة دائما بتعقيـدات علـى مسـتوى العضويـة والـهويات والـولاءات. ويشـعر الافراد انهم عناصر من تجمعات متعددة كثير منها لا ينسجم مع مـا هـو محـدد فـي أطر المجتمع القومي، وقد يتصـل بعضـها بسـاحات تتجـاوز القوميـات. ويجـري التمييز على مسـتوى المواطنيـة علـى اسـاس الطبقـة والعـرق والاثنيـة والديانـة والجنس.

***

٣. تحويل الثقافة إلى إشكالية: ان مـن لا يـرون تناسـبًا بيـن نمـوذج الدولـة القوميـة وثقافـات العـالم الثـالث (سـواءًا كـانوا مستشـرقين غربيين أم اصوليين ثقافياً) يؤصلون الثقافات ضمن كيانات ثابتـة، محـدودة، احاديـة، متجانسـة وأصيلة ترسخت عبر التاريخ. لكن مثل هـذه الظـاهرة لـم يعـرف الوجـود. ففكـرة الثقافة هذه هي من اختـلاق المخيلـة السياسـية. وقـد لاحـظ ادوار سـعيد بشـكل صحيح ان الثقافة والافكار والنظريـات تنتقـل، وان كـل ثقافـة عبـارة عـن خليـط متناقض من الافكار المستمدة من اصول ومـن تواريـخ مختلفـة.

***

٤. تحويل المواطن الى اشكالية: ان البنيـة النظريـة الليبراليـة الكلاسـيكية للمواطن تحدّد المواطن كفرد، ليسـت لـه هويـات وولاءات للمجتمعـات المحليـة او لغيرها من اشكال الانتماء الجماعية التي تتنافس مـع الدولـة القوميـة. وينظـر الـى المواطنين كأفراد لهم فرص وحقـوق متسـاوية فـي دولـة محـايدة لا تفـرّق بيـن مواطنيها ولا تميّز بينهم على اسـاس معـايير كـالعرق والجنـس والطبقـة والاثنيـة والديانة والقبيلة أو العشيرة. ففي لبنـان، كمـا فـي معظـم دول الشـرق الاوسـط، يحدّد الدستور فكرة المواطن كفرد جنباً إلى جنـب مـع البنـى النظريـة التـي تـرى المواطنين أعضاء في مجتمعات مـا دون القوميـة.

***

٥. المواطنيـة والبنـى النظريـة للـذات: تعتـبر المواطنيـة فـي الـتراث الليبرالي سمة من سمات الفرد. ولكن النظر إلـى المواطنيـة كسـمة فرديـة تتطلـب ان يكون الاشخاص افرادا ــ أي ان تكون لـهم ذوات قائمـة بذاتـها غـير مرتبطـة ولها حدودها الخاصة، وحركيتها واستقلالها ونزعتـها الفرديـة المنفصلـة. وان تكـن "الفردية" تكوينا ذاتيا خاصا ذا بعد تـاريخي وثقـافي.

وينظر التراث الليـبرالي الـى هـذه النفـس الفرديـة علـى انـها تعاقديـة وذكورية وذات مركزية غربية وبيضاء ومميـزة طبقيـا. وهنـاك فـي الواقـع بنـى فكرية متنوعة عن الذات عبر الثقافات وداخل الثقافـة الواحـدة. وامـا بنيـة الـذات التي لمستها في لبنـان فـهي مـا اسـميه الـذات العلائقيـة او الارتباطيـة. والـذات الارتباطية هي التي تـرى نفسـها مثبتـة فـي الآخريـن وتدعـم بدورهـا العلائقيـة كميثاق مركزي للذات. وهذه البنية النظريـة للـذات متصلـة بفـهم علائقـي للحقـوق والمسؤوليات سأتوسع بالحديث عنه فـي ورقـة أخـرى (جوزيـف، ١٩٩٤). وهـذه الفكرة عن الحقوق والمسؤوليات تختلف تمامـا عـن الفكـرة المفترضـة فـي البنيـة النظرية الليبرالية. وهي تفترض علاقات مختلفة للمواطن بالدولـة تقـوم علـى بنـى نظرية مختلفة للذات ولمعاني الشـخص المواطـن.

***

٦. تحويل المجتمع المحلي الى اشكالية: هناك ميـل الـى تـأصيل وتثبيـت وتحديد وتطبيع المجتمعات المحلية كأسـاس للمواطنيـة. ولكـن المجتمعـات المحليـة ليسـت كيانـات منسـجمة (متماسـكة) ومحـددة وثابتـة ذات مصـالح مشـتركة. فالمجتمعات ما ــ دون المحليـة سـواءا كـانت عرقيـة اثنيـة، دينيـة او عشـائرية الاساس، يمكن تمييزها على أسـس الطبقـة والمكانـة والمنطقـة والديـن والجنـس، ويمكن لعضوية المجتمع المحلي ان تتغير مـع تغـير هويـات الاعضـاء ومصالحـهم الذاتية، وغالبا ما تعزز النظم التمثيلية القائمـة علـى التجمعـات مـا ــ دون القوميـة علاقات السيد بأتباعه أو الوكيل بموكله كوسائط لعلاقـة الدولـة بمواطنيـها. وتعـزز علاقات التبعية هذه انماط التراتبية الابويـة والجنسـية وترسـخ الفكـرة التـي تعتـبر

حقوق المواطن كأنها صدقة أو احسان أو ترسـخ المفـاهيم العلائقيـة حـول الحقـوق والمسـؤوليات.

وتميل فكرة المجتمع المحلـي إلـى الثبـات بدرجـة أكـبر عندمـا يتعلـق الخلاف بحقوق ومسؤوليات النسـاء. ويمكـن لتـأصيل المجتمـع المحلـي ان يكـون طريقة لتثبيت حقوق النسـاء لتقييدهـن بمفـهوم معيـن للتقـاليد والاصالـة. ويدعـم تأصيل المجتمع المحلي السلطة الابويـة بمـا انـها امـر مركـزي بالنسـبة لتنظيـم المجتمعات ما ــ دون القوميـة والقوميـة.

ولكـن المجتمعـات المحليـة ظـاهرة متبدلـة آنيـة ومتغـيرة. فعنـاصر المجتمع المحلي يتألف بطرق مختلفة فـي اوقـات مختلفـة وتتغـير معانيـها بشـكل مستمر بالنسبة لمن يدعون العضوية أو يمنحونها. وتترسـخ العلاقـة بيـن العضويـة والمواطنيـة:

١. إذا ما كانت عضوية المجتمع المحلي طوعيـة او الزاميـة

٢. إذا ما توفرت بدائل قانونية واجتماعية لعضويـة المجتمـع المحلـي.

٣. تبعا لطبيعة التـدرج بيـن الجنسـين فـي المجتمـع المحلـي. وعلينـا التحذير من وضع حدود ثابتـة للمجتمعـات المحليـة تـترجم الـى حقـوق سياسـية وواجبات محددة لاعضاء هـذه المجتمعـات.

***

٧. **المواطنية والدين:** يرتبط الدين ارتباطـا وثيقـا بالمواطنيـة فـي لبنـان كما في معظم اقطار الشرق الاوسط. وهـذا الارتبـاط فـي غايـة الاهميـة بالنسـبة لقضايـا المجتمـع المدنـي والتعليـم ومشـاركة المواطنييـن الشـؤون التنظيميـة، وخصوصا لشؤون التفريق بين الجنسـين. وغالبـا مـا تصبـح النسـاء كمواطنـات وكرموز جوهرية للامة وللمجتمعات المحليـة مجـالا للتنـازع بيـن الديـن والدولـة، خصوصا في مجال قوانين الاحوال الشخصية. فليـس فـي لبنـان، كمـا فـي بقيـة دول الشرق الاوسط، قـانون مدنـي موحـد للاحـوال الشـخصية. ويعـترف لبنـان بقوانين ١٨ طائفـة دينيـة معـترف بـها رسـميا. ولكـن وضـع قـانون الاحـوال الشخصية في يد المؤسسات الدينيـة يجعـل علاقـة المواطـن بالدولـة تمـر عـبر الطائفة، ويعزز سلطة النظام الأبوي علـى النسـاء.

***

٨. **المواطنية والمجتمع المدني:** ان ثنائيـات العـام والخـاص، او المجتمـع المدني والدولة، التـي غالبـاً مـا تكـون اساسـية فـي الخطابـات السياسـية حـول الديمقراطية لا تنطبق بسهولة على لبنان، ولا على معظـم اقطـار الشـرق الاوسـط. فبينما يأسف العديد من الدارسين لغياب التمييز بين هـذه المجـالات (انظـر مراجعـة Sadowski، ١٩٩٣) ، فان قلة منهم قد ادركت الـدور المنتظـم الـذي تلعبـه الابويـة في نسج (ربط) المجالين معاً (Joseph تحت الطبع). ففي لبنـان، سـواء فـي الدولـة او في المجتمع المدني، يتوقع من المـرء ان يفيـد عائلتـه واقربـاءه للوصـول الـى موارد الدولة والمجتمع المدني. ويعاد انتـاج العائلـة والقرابـة باسـتمرار علـى يـد الزعماء السياسيين الذيـن يسـتعينون باقربائـهم للوصـول الـى المنـاصب العامـة وللحصول على الدعم السياسـي، حيـث يحـل الابـن محـل ابيـه فـي المنصـب السياسي، وحيث يساعد الاقـارب بعضـهم بعضـا فـي الحصـول علـى المـوارد المتوفرة في مؤسسات الدولة، وحيـث تلجـأ الدولـة باسـتمرار الـى اعـادة انتـاج القرابة كسبيل مشـروع سياسـياً للولـوج إلـى الجـهاز السياسـي. وهكـذا يمكـن المجتمع المدني ان يعتمد القرابـة والسـلطة الأبويـة كأسـاس لمشـاركة المواطنيـن سياسـيًا.

***

٩. **تحويل النوع أو الجنس الى اشكالية:** لقـد تـم صبـغ فكـرة المواطنيـة بصبغة الجنس والتمييز الجنسي فـي الاصـل. كمـا اثبـت البـاحثون فـي مجـال الدراسـات الانثويـة – (Pateman 1988, Sarvasy and Siim 1994, Yuval Davis 1991, 1993; Phillips 1993, Mouffe 1993, Young 1989, Showstack Sassoon 1987).

ولكن النساء كمواطنات لسـن جماعـة منسـجمة او متماسـكة ذات مصـالح منتظمة مشتركة. فقد تختلف مصالحهن باختلاف الطبقـة والعـرق والاثنيـة والديـن والقبيلة والسن والحالة الزوجية. فالجنس ليس فئـة واحـدة متجانسـة.

كما ان الجنس والقرابـة نظامـان منفصـلان وقائمـان بذاتـهما نسـبياً، وان كان لكل منهما علاقة بالآخر. ولكن الخلط بين الجنـس والقرابـة يثبـت النسـاء فـي العائلة، مما يسمح لدولة بان تنظم علاقتـها بالنسـاء مـن خـلال ادوارهـن كأمـهات

وكزوجات. ويتم الاعتراف بالنساء وتقديرهـن اساسـا مـن النواحـي التـي يختلفـن فيها عن الرجال، مما يضعف فكرة الديمقراطية القائمة علـى تمـائل المواطنيـن.

***

ان مسائل المواطنية التي تواجه لبنان هـي فـي آن واحـد مسـائل عالميـة وذات خصوصية تاريخية وثقافية. وما نأملـه فـي هذيـن اليوميـن هـو اسـتخراج نقاط الاستمرارية والخصوصية في تجربة المواطنيـة اللبنانيـة كأسـس تتيـح مناقشـة اسـتراتيجيات ملموسـة لمشـروعات مسـتقبلية، وتخطيـط رؤى منتجـة وشـاملة للمواطنية تقوم على المشـاركة والمسـاواة.

٣ الحالة البحثية والتطبيقية حـول الثقافـة المواطنيـة

انطوان مسـرة

الاهداف الاساسية للثقافة المواطنية في لبنان ثلاثة: مضاعفة مناعـة المجتمـع اللبناني وتماسكه، وتفعيل التنمية، وتخطي السلوكيات الطائفية بفضل ادراك اعمق للمجـال العام.

يمكن ايجاز السلوك المواطني بثلاثة مبادئ: انا معني، انا مشارك، انا مسؤول.

يقتضي اخراج البحث في المواطنية في لبنان من مقاربـات عقيمـة (كاعتبـار المواطنية في تناقض بالمطلق مع الانتماء الى طائفة)، ومن سجالات المـاضي الثنائيـة (لبنانية وعروبة، وحدة وتعددية، انتماء، ولاء، انصهار...). تنطلق المواطنية من المبـدأ التالي الوارد في الدساتير، حتى في دساتير الدول ذات السلطة المطلقـة: "الشـعب هـو مصدر السلطات" (مقدمة الدستور اللبناني المعدل، فقرة د).

يقول بول فاليري Paul Valéry: "السياسة هي فن منع الناس من الاهتمام بمـا يعنيهم". ونقول، على العكس، ان المواطنية هي فن تعاطي الناس بكل قضايا الشأن العـلم. وعندما يخف التزام الناس بالقضايا العامة فان الدكتاتورية لا تكون بعيدة.

ما هي اشكالية التربية المواطنية ومكوناتها، في المجتمع اللبناني، وما هي أطـر العمل والتخطيط ومجالاتهما؟ يفضل مفهوم للتربية المواطنية، لأن عبارة "تربية وطنية" أو "تربية مدنية" في الاستعمال المتداول، لبنانيا وعربيا بشكل عام، قد توحي بأنـه يقتضـي اعتماد كتاب يتلقنه التلامذة غيبا في مدرسة ويفرغونه في امتحان، بدون ان يؤثـر ذلـك على سلوكهم وبدون أن يكون لهم دور في التساؤل والنقد والتحليل والمشاركة، كمواطنين مكتملي الحقوق والواجبات.

تنطلق التربية المدنية في لبنان اليوم في توجهين عمليين:

في الأسلوب، ليست التربية المدنية تلقينا من نوع آخر بواسطة كتاب مدرسـي يحفظه التلامذة غيبا ويفرغونه في امتحان. كلما كان التعليم تلقينيا كلما كان تأثيره علـى السلوك ضعيفا فيفرغ التلميذ في الامتحان ما لا يثير قناعته الذاتية، ويكتسـب سـلوكياته

خارج البرنامج المدرسي في انتقاله من بيته إلى المدرسة وفي البيت والحي والشارع ووسائل الاعلام. التربية المدنية، في الاسلوب، تنمية للفكر النقدي وللمناقشة والمسائلة وللمبادرة والمشاركة، أي تربية معيار فعاليتها مدى القناعة الذاتية التي تثيرها.

في المحتوى، ينبغي تبسيط مفهوم التربية المدنية مما يؤدي في نفس الوقت إلى تعميق المفهوم وتأصيله. تتناقض التربية المدنية- بصفتها تربية - مع الدوغماتية والأدلجة (من ايديولوجيا) والشعارات التي لا تلتصق بتجربة الناس وحاجاتهم. انها تربية على الممارسة المواطنية. الاستراتيجيات التي تنطلق من الاصول والهويات والانتماءات هي نزاعية وغير استنتاجية. مصطلح "مدنية" ومصطلح مواطنية هما من العائلة الاشتقاقية نفسها في اللغات الاجنبية cité, citoyenneté, civique .

يغني التفسير اللغوي تحديد المواطنية ويعطيها معناها العملي في الممارسة، بعيدًا عن الأدلجة التي لوثت المفهوم وحورته عن أهدافه. بحسب **لسان العرب**، الوطن هو المنزل ومكان الاقامة، سواء ولد الانسان فيه أم لا. المواطن من واطنه، أي عايشه وشاركه في الوطن. وزن فاعل يفيد المشاركة. هكذا تكون المواطنية بمعناها اللغوي الأصلي مشاركة في العيش معًا، وتاليًا في مسؤوليات هذا العيش. يعطي إشتقاق المواطنية من المواطنة معنى اجتماعيًا للوطن يتجاوز الأرض والتعلق بها وحسب.

المعنى الأصلي للمواطنية في اللغة العربية يعيدنا إلى أصل المفهوم في الأدبيات المقارنة. عبارة مواطنية (citoyenneté) مشتقة من مدينة (cité). المدينة بناء حقوقي للمكان ومشاركة حقوقية. المواطنون (citoyens)، خلافًا للتابعين (sujets)، تربطهم علاقات تعاقدية قائمة على حقوق وواجبات، حيث الحكام يتولون المصلحة العامة والمواطنون يشاركون في الشأن العام ويحاسبون ويراقبون. في المواطنية سياسة وهنا قمة وجود الانسان، أي المشاركة في الشأن العام.

التحديد الأولي للوطن في اللغة العربية كمكان للإقامة فيه كثير من الغنى وهو يسمح بتحديد مكونات التربية المواطنية التي هي علاقة بالمكان، وعلاقة بالأشخاص القاطنين في هذا المكان، مع كل ما في ذلك من بعد زمني، وعلاقة بالسلطة التي ترعى المكان وتدير الشأن العام.

١
العلاقة بالمكان

علاقة اللبناني بالمكان في صراع وعدم تواصل واغتراب واضطراب في التمييز بين المكان الخاص والمكان العام. تكمن المعالجة في توطيد علاقة بالمكان العام قوامها شخصنة هذا المكان العام، أي الادراك النفسي أن المكان العام هو جزء من حياة كل مواطن، ويعني بناء نظام خدمات عامة وتنظيم المجال العام.

التراث العربي غني في مفهوم المكان: "الإسراء والمعراج" (آلة التعريج) هما كلمتان بالعربية ترتبطان بالزمان والمكان وتعبران عن قدرة الإنسان على تحدي المكان.

طبيعة العلاقة بالمكان في لبنان هي علاقة صراع، بسبب الحواجز والمعابر خلال سنوات الحروب وبسبب غياب الإدراك لكامل تاريخ لبنان وجغرافيته. علاقة المواطن بالأرض كانت ضعيفة خلال سنوات الحروب ووجد اللبناني أنه أكثر ارتباطًا بالجماعة. استسهل البعض ترك منطقته بدون مقاومة. تاريخ لبنان، كما هو مكتوب وملقن، لا يخلق رابطة عبر الزمن بالأرض. إنه يؤرخ للحكام ولا يؤرخ للناس وللأرض حيث يعيشون. التاريخ، كما هو مكتوب، لا يعكس إلا الخلافات بين الكبار أو الذوات. ينبغي تنمية الادراك أن الارض اللبنانية هي كلها لنا. اذا حصلت كارثة في دير القمر فهذا يعنيني. يقتضي الربط بين دير القمر وطرابلس... هل افتقد جيل الشباب، بسبب المعابر، الإدراك الشمولي للمكان؟ كل منطقة هي مخزن ذكريات. بالنسبة إلى جيل الحرب، اذا وقعت قنبلة في الجنوب كان ابن منطقة أخرى يقول: "أنا شو خصني!" إذا لم تتوافر روح الشراكة، فذلك يعني ان لا وطن.

٢
علاقة بين المواطنين

التربية المواطنية ادراك للعلاقات بين المواطنين القاطنين في المكان. يذكر القول التالي للرئيس حسين الحسيني، وهو معبر عن أهمية العلاقات بين المواطنين كعنصر ملازم للوطن والمواطنية في مجتمع متنوع كلبنان: "ليس الوطن مجرد أرض، بل علاقات

بين اللبنانيين وبين اللبنانيين وهذه الارض". تشتمل العلاقات بين اللبنانيين على العناصر الآتية:

- صورة الآخر، التي قد تكون مشوهة بفعل أنماط ذهنية.
- القبول بالاختلاف، أي بالآخر كما هو، مع العدول عن مفهوم الانصهار كما تم ويتم التداول به في لبنان فالصهر يفترض حديدًا ونارًا.
- التضامن تجاه مخاطر مشتركة تهدد المصير المشترك.
- اعتماد مرجعية قانونية في احتواء النزاعات، بدلاً من مرجعيات فئوية وبدلاً من الاستزلام والتبعية، لأن الاستزلام والتبعية هما سلوك أتباع لا مواطنين.
- العدالة والمساواة بين اللبنانيين والإدراك النفسي لمفهومي العدالة والمساواة في المجتمع المتنوع. إن التضحية بشيء من المساواة السياسية بين الأفراد لمصلحة الوفاق والوحدة والاستقرار هي مؤشر سلوك وطني للمصلحة العامة.
- إنماء مفهوم الفرد، الذي يتمتع بحقوق، بمعزل عن انتمائه إلى عائلة أو عشيرة أو طائفة.
- العدالة في العلاقات الاجتماعية والعائلية، وبخاصة في العلاقات بين الرجل والمرأة. ان ترادف الفقر في مناطق وطوائف يزيد من احتمالية النزاع وعدم الاستقرار.
- تحديد العلاقات مع الجوار، أي الآخر من بلد آخر، عربيًا كان ام غربيًا، مما يعني تحديد المجال الفاصل في الحقوق والواجبات بين اللبنانيين وغير اللبنانيين.

يقتضي التركيز في التربية المواطنية على ثلاث قضايا: صورة الآخر، وكتابة تاريخ لبنان وقراءته من منطلق الحريات والعلاقات الاجتماعية، وإبراز القيم والرموز الانسانية في التعليم. إن التصور النفسي للآخر هو من أهم مرتكزات العلاقات بين المواطنين.

ما الذي يدعم التواصل بين اللبنانيين؟ لكل دولة ما يدعم العلاقات بين الناس. ما يجمع بين اللبنانيين بالعمق ويقتضي تثميره، ثلاثة أمور: المعاناة خلال سنوات الحروب، معنى لبنان، ودولة القانون التي هي الضامن للحياة المشتركة.

أبرز المكونات التي توطد التواصل والعلاقات المواطنية بين اللبنانيين هي:

- مصالح تجارية مشتركة. ليس مفهوم المصالح سيئًا في كل الحالات، وقد يكون عاملاً قويًا في الوحدة.

- معاناة مشتركة طيلة سنوات طويلة من النزاع والوفاق والمداخلات الخارجية، شرط أن تؤدي هذه المعاناة إلى صدمة نفسية وتوبة قومية. نحتاج إلى تنمية فضيلة الحذر تجاه مخاطر التفكك وخطر تشريع الأبواب للمداخلات الخارجية.
- نمط الحياة بين اللبنانيين في اللباس والمأكل والتقاليد الاجتماعية عامة. والتعلق بالحريات قيمة جامعة بين اللبنانيين لم يتم تثميرها في مختلف عوامل التنشئة.
- المساواة في العلاقات وإدراك هذه المساواة في معضلاتها ومجالاتها وحدودها في مجتمع متنوع.
- المعرفة الموضوعية للأديان، سعيًا للحد من النمطيات الذهنية في صورة الآخر.
- التفاعل الثقافي بين اللبنانيين (interculturalisme)، بدلاً من مفهوم الصهر الذي يشتمل على منحى إرادي قسري.
- المجال العام الذي يتمظهر يوميًا في الشارع والحي والادارات والخدمات العامة.
- قيم المعاصرة في العلاقات بين الناس، كأفراد لهم قيمة ذاتية ولهم حقوق وواجبات.

إن تعليم الأدب العربي لا ينمي هذه القيم في إبرازه المدح والهجاء والفخر كأصناف أدبية مميزة، بينما الحضارة العربية غنية بالقيم الانسانية.

٣
علاقة بالسلطة

العنصر الثالث المكون للتربية المواطنية: علاقة بالسلطة التي ترعى المكان والقاطنين فيه، تحقيقًا للمصلحة العامة. تفترض المواطنية تحولاً من التبعية إلى المواطنية. للانتقال من السلطة بمفهوم استغلال نفوذ إلى مفهوم السلطة الراعية للشأن العام، يقتضي التركيز على العبارة التالية في مختلف الدساتير وفي الفقرة (د) من مقدمة الدستور: الشعب مصدر السلطات، مما يعني، عمليًا طرح كل القضايا من منطلق الناس.

ما هو مدى معرفة المواطنين لحقوقهم ومطالبتهم بها؟ اذا تقاعس موظف أو عامل بلدية، او اذا كانت الأوساخ مرمية في الشارع، يتهم اللبناني الدولة من دون تحديد الجهة المسؤولة. المواطن المراقب والمحاسب يحدّد المسؤول. ليست هذه المقاربة تبسيطًا للوطنية. الإستقلال والسيادة والأمن القومي والقضايا الكبرى معيارها وضمانتها واستمراريتها مرتبطة بمدى وعي المواطن للشأن العام ومدى اهتمام الحكام بقضايا الناس. عند البحث في الهاتف والكهرباء والمياه وحاجات المواطنين، وعند مطالبة المواطنين بحقوق مشروعة يدفعون ثمنها، تتولد عندئذ القناعة ان السيادة والاستقلال ودولة القانون وحكم المؤسسات ستكون جدية.

الشأن العام في حياة المواطن اليومية هو الطريق التي يسلكها والرصيف الذي يمشي عليه، وأسماء الشوارع وأرقام البنايات وإشارات السير... يعني الشأن العام ايضًا المياه التي تسري أو لا تسري في القنوات واشتراك الهاتف الذي يمكن أو لا يمكن الحصول عليه والرقم الذي يلبي أو لا يلبي، وكذلك الامدادات الكهربائية التي تنير أو لا تنير. عندما ينتقل اللبناني من إنارة المولد الكهربائي إلى انارة مؤسسة كهرباء لبنان، يقول بعفوية واختصار: "إجت الدولة". الدولة التي ترعى الشأن العام هي بالفعل، وفي عمق الإدراك، الإنارة والهاتف والمياه ومختلف الخدمات العامة، قبل أن تكون السلطة التي تحتكر القوة المنظمة.

الخدمات العامة المتعلقة بالهاتف والكهرباء والمياه والمعاملات الادارية هي المدخل، في إدراك الناس، إلى المواطنية والمصلحة العامة والعلاقة اليومية المعاشة، بين المواطنين الذين يغذون الدولة بالأموال العامة والسلطة التي تتولى ادارة الانفاق للمصلحة العامة.

هل هذا المفهوم للشأن العام النابع من التقليد الروماني rès publica ما زال حديثًا في الإدراك والممارسة في لبنان؟ البلد الصغير، بلد طوائف ومذاهب وفئات ومناطق وعائليات وحزبيات وحزازات، هل هو عاجز عن إدراك الشأن العام والعمل بمقتضياته؟ ان كلمة جمهورية république مشقة من اللاتينية res publica، أي الشأن العام، على عكس نظام الملكية المطلقة، بينما أعطيناها معاني جماهيرية بعيدة عن اصلها. المجتمع الحقوقي والمواطنية ممارسة يومية للفكر النقدي. في أوائل الحروب في لبنان، منذ ١٩٧٥، أخبرتني امرأة سويسرية متزوجة من لبناني انها كانت تشتري حوائجها من باب

ادريس. بعد جولة من القصف ذهبت إلى الحانوت هناك، فقال لها البائع: "هل تتصورين كم أطلقتم علينا من القذائف؟" أجابته: "وهل تتصور أنت كم أطلقتم من القذائف على السوديكو؟" وبعد فترة تأمل قالت للبائع: "ولماذا نتبنى أقوال ومواقف سياسيين هم بالفعل لا يمثلوننا؟ لا أنت ولا أنا أطلقنا على بعضنا القذائف!"

يندرج الشأن العام، في مستويات عدة، كرابط اجتماعي. نعطي الحالة المبسطة التالية: في البناية ذات الشقق المتعددة، هناك مالك شقة منغلق على ذاته، لا يساير باقي الجيران وينزوي في بيته، لكنه يساهم في انتخابات الجمعية العمومية، ويدفع مساهمته في المصاريف المشتركة، ويتقيد بنظام البناء... وهناك جار آخر شديد الانفتاح والمجاملة لكنه لا يتقيّد بالموجبات، ولا يحترم قواعد الملكية المشتركة. من الحكمة عدم مجابهة الفئوي والإنعزالي والأممي والتقدمي والتطوري في توجهاتهم ذات الطابع المذهبي أو الثقافي والانصراف إلى العمل الجاد واليومي في مجال تمتين روابط المجال العام في التربية المواطنية: رصيف، بيئة، قواعد سير على الطرقات، خدمات عامة من مياه وكهرباء وهاتف ومعاملات ادارية تؤديها الادارات العامة. إذا ترسخت هذه الروابط في البناء المشترك كما في الوطن المشترك، لا تزعجني بعدئذ الولاءات الأولية لأنها تنحسر بالضرورة، فتبقى في أطر ضيقة وفي حدودها، بدون أن تمتد إلى المجال العام الذي ترعاه مصالح مبنية على حقوق وواجبات وضعية. المجال العام على المستوى المصغر هو مدخل البناء والدرج والأقسام المشتركة والصيانة المشتركة، وهو ما يحقق الاستقرار والتآلف والازدهار للمصلحة المشتركة.

***

تنطلق التربية المواطنية اليوم في لبنان من خبرات وانتاج متراكم منذ حوالي عشر سنوات تحدد الاسلوب والمسار. أبرز الأعمال البحثية الميدانية والانتاجية في التربية المواطنية في لبنان هي التالية:

١. اعمال لور مغيزل حول الاعلام القانوني.

٢. ندوات التدريب التي نظمت برعاية جوزف مغيزل في اطار الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

٣. برامج المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم وخاصة برنامج **مواطن الغد** وبرنامج **التربية القانونية الشعبية**.

٤. برنامج ست سنوات للمكتب التربوي لراهبات القلبين الاقدسين بعنوان: "جيل الطليعة تربية متجددة لشباب لبنان اليوم".

٥. المشاركة اللبنانية في برنامج المعهد العربي لحقوق الانسان في تونس حول المحتوى القيمي في حقوق الانسان في الكتب المدرسية في لبنان.

٦. كتاب المركز اللبناني للدراسات حول التربية المدنية.

٧. مشروع المكتب التربوي لراهبات القديسة تريزيا بعنوان : "ابداع وقيم: تربية لبنانية للغد."

٨. مشروع المكتب التربوي لراهبات القلبين الاقدسين بعنوان: "تاريخنا أي مستقبل؟"

٩. ملحق النهار الشهري بعنوان "حقوق الناس".

١٠. مشروع مؤسسة جوزف ولور مغيزل بعنوان: "نصف قرن دفاعًا عن حقوق المرأة في لبنان (وثائق من أرشيف لور مغيزل)".

١١. برنامج "الشاطر يحكي" بادارة جنان ملاط و زياد نجيم في تلفزيون LBC

١٢. ملحق جمعية Lebanus حول المواطنية الصادر في **الاوريان لو جور**.

١٣. اعمال وبرامج حركة "حقوق الناس"، بادارة الدكتورة اوغاريت يونان.

ان "خطة النهوض التربوي" في المركز التربوي للبحوث والانماء بين ١٩٩٦ و ١٩٩٨ هي متابعة وتتويج واغناء وتجسيد لهذه الاعمال المتراكمة، خاصة في جزئيها المتعلقين بالتربية المدنية والتاريخ، كاختبار اجتماعي لبناني أصيل منذ أكثر من عشر سنوات*.

* يراجع بالاضافة إلى هذه المشاريع لائحة المراجع الواردة في دراستنا في الباب الثاني، ص ٢٤٥-٢٤٨.

الباب الأول

المواطنية في مجال الوطن والدولة

١ أزمة الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار وحقوق المرأة في الشرق الأوسط

دنيز كانديوتي

يواجهنا مفهوم المواطنية بعدد من التحديات الجدية كونه مقياساً صالحاً للتحليل المقارن. فمن ناحية، يرتبط نشوء هذا المفهوم بالغرب التاريخي وبفهم معين للمجال العام، وخصوصاً للساحة المعروفة بالمجتمع المدني[١]. واما الحكمة التي نقلها إلينا المستشرقون فتقول بان المجتمعات الإسلامية تختلف جذرياً عن الغرب لجهة افتقارها الى روحية المجتمعات المدنية القادرة على وقف الدول الاستبدادية عند حدها[٢]. وأدت عمليات بناء الدولة التي حصلت بعد زوال السلالات الملكية والاستعمار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى إعادة تشكيل هذه المجتمعات في كيانات قومية جديدة حولت الرعايا السابقين إلى مواطنين في دول حديثة. ومع ذلك فان توافق الدولة القومية مع التشكيلات الاجتماعية- الثقافية في الشرق الأوسط ظلت موضوع جدال ساخن[٣]. ويتطرق هذا الجدال إلى جوهر مسألة ما إذا كانت مفاهيم كالمواطنية الحديثة والمشاركة السياسية لها أي مكان في دول الشرق الأوسط، وهو افتراض ينكره من سمّاهم سادوسكي (Sadowski) "المستشرقين الجدد"[٤]. وسواء أكان الجدال يستند، كسابق عهده، إلى مقولة الدول القوية المتحكمة بمجتمعات ضعيفة، أم إلى المقولة الحديثة حول استحالة حكم

---

١. Bryan S. Turner, 'Outline of a Theory of Human Rights' in B.S. Turner ed. *Citizenship and Social Theory* (London: Sage, 1993), pp. 162-190.

٢. See for instance Patricia Springborg, *Western Republicanism and the Oriental Prince* (Austin: University of Texas Press, 1992); Bryan S. Turner, 'Orientalism and the problem of civil society' in Assaf Hussein (ed.) *Orientalism, Islam and Islamists* (Brattleboro: Amana Press, 1984) pp. 23-42.

٣. For contrasting perspectives on this issue see Bertrand Badie, *Les deux Etats: Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam* (Paris: Fayard 1986); Sami Zubaida, 'Nations: Old and New', *Ethnic and Racial Studies*, 12 (1989) pp. 329-39; Sami Zubaida, *Islam, the People and the State* (London: Routledge, 1988).

٤. Yahya Sadowski, 'The New Orientalism and the Democracy Debate' in J. Beinin and J. Stork, *Political Islam*, op. cit.

مجتمعات فوضوية قوية تعجز الدول الضعيفة عن ضبطها، فان هذا يعيدنا إلى فكـــرة لا تاريخية ترى أن الشرق الأوسط يمثل استثناء مما يجعل بحث موضوع المواطنية مســـألة إشكالية، إن لم تكن مسألة لا معنى لها إطلاقاً.

ومن ناحية ثانية، فان معظم التصورات المقدمة للمواطنية مستمدة من مجتمعـات سياسية قومية ترسم الإطار المعياري للحقوق والعضوية الاجتماعية. وهنـــاك كـــم مـــن الكتابات يجري نشره حالياً يتحدى هذه الفكرة ويجادل بأنه مع العولمة والهجرة الدوليـــة ومع تزايد نفوذ (diaspora) المتعدية للقوميات، ربما لم تعد الدولة القوميـــة الإطـــار السياسي الملائم لبحث العضوية الاجتماعية والحقوق[5]. وهكذا، فيما تجعلنا بعض مقاربات دراسة الشرق الأوسط نتساءل عما إذا كانت المواطنية مفهوماً لم يحن وقته بعد، يدفعنا كم آخر من الكتابات للاعتقاد بان هذا المفهوم قد "انتهى عهده"، على الأقل بالشكل الذي تـــم تصوره أصلاً.

وأنا أميل للاتفاق مع كالهون (Calhoun) الذي يجادل بأسلوب مقنع بان القوميـــة ما تزال تشكل "الطريقة المركزية لتنظيم الهوية الجماعية في كافة أرجاء العالم الحديث"[6]، ومع الكسندر (Alexander) الذي ينحو إلى بحث المجتمع المدني كمجتمع متمـــاثل فـــي الشكل تقريباً مع الأمة (الدولة)[7]. فقد حاولت القوميات الحديثـــة حـــل مشـــكلة التكـــامل الاجتماعي عبر جعل "الأمة" متساوية مع "الدولة"، ونجحت بدرجات متفاوتة في مســـعاها هذا. ويؤكد ريتشاردز ووتربري (Richards and Waterbury) بان "الدعوة إلى تكويـــن مواطنين متكاملين متضامنين، التي سكب في سبيلها زعماء الشرق الأوسط محيطات مـــن الحبر وتلاطمت حولها أمواج الخطابات المنمقة، تظل هدفا بعيد المنال"[8]. ولكـــن مـــهما كانت نتائج تلك المحاولات التي تتضح فيها التشققات في كل مكان، من أوروبا ما- بعـــد الاشتراكية إلى دول ما- بعد الاستعمار في افريقيا، فان الاندماج في الاقتصاد العالمي لـــم

5. See for instance Yasemin Soysal, *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe* (Chicago and London: 1994).

6. Craig Calhoun, 'Nationalism and Civil Society: Democracy, Diversity and Self - Determination' in C. Calhoun ed. *Social Theory and the Politics of Identity* (Oxford: Blackwell, 1994).

7. Jeffrey C. Alexander, "The Paradoxes of Civil Society" International Sociology, Vol 12, No. 2 (1997): 115-134.

8. Alan Richards and John Waterburg, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder: Westview Press, 1990), pp. 330.

يوقف الدول عن كونها ساحات أساسية للنضال في سبيل الحقوق الاجتماعية والسياســـية، وهو يشكل ايضاً صراعاً حول المواطنية.

وفي مقدورنا المجادلة بان أحد العوامل التي حفّزت على بعث الاهتمام بمســـألة المواطنية كان تحديداً، التغير في أشكال علاقة الدولة بـــالمجتمع الكامنـــة وراء أشـــكال الإجماع السياسي المختلفة لمرحلة ما- بعـــد الحـــرب: مـــن دول الرفـــاه الاجتمـــاعي الأوروبية، إلى الدول التي تقود عمليات التنمية في العالم الثالث، إلى الدول الاشتراكية في المعسكر الشرقي. وقد رافق هيمنة السياسات الليبرالية الجديدة وانهيار النظام الســـوفياتي تفكيك تدريجي لدول الرفاه الغربية وتراجع دول العالم الثالث وانهيار اشتراكية الدولة فـــي البلدان الشيوعية السابقة. وفي الشرق الأوسط، كما في أماكن أخرى، أحدثـــت عمليـــات تحرير الاقتصاد وسياسات التكيف الهيكلي تحولات بارزة في علاقـــة الدولـــة بـــالمجتمع تتطلب منا تفكيراً جديداً حول قضايا المواطنية والتحول الديمقراطي. ويعرض "ســـلامة" الأزمة الراهنة للأنظمة السياسية على أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعجزها عن المضي فـــي تطبيق سياسات التكيف مع الأوضاع التقشفية الجديدة، وهي أزمة فاقمها احتكـــار الدولـــة للسياسة، ولجوءها إلى الخطابات الشعبية التي تفقد مصداقيتها يوماً بعد يوم[9]. وكان تـــأثير التحرير الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط موضوع نقاش متشعب لا اعتزم أعادته في هذا البحث. وأنا أرغب، بدلاً من ذلك، في التركيز على حقوق النساء كمجال أتناولـــه لتشخيص الألغاز الأوسع للمواطنية في المنطقة.

١

عملية بناء الدولة وحقوق المرأة في الشرق الأوسط

لزمن طويل، كان كل من يحاول تناول مسائل تتعلق بالحقوق الإنسانية للمـــرأة وبحقوق المواطنية في الشرق الأوسط يصطدم بميل دائم الى توضيح هذه المســـائل مـــن خلال الرجوع الى الإسلام دون أي مصدر آخر. وبشيء من الإدراك المتأخر، يمكننا أن نعرف الآن أن الرجوع الى الاسلام حصرا لم يكن مجرد نتاج للاستشراق المتخلف، بـــل كان تعبيراً عن الشروط شديدة الغموض تم بموجبها دمج المرأة في الدول القومية التـــي

9. Ghassan Salame', 'Introduction' in Ghassan Salame' ed. *Democracy without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I. B. Tauris, 1994).

نشأت في المجتمعات الإسلامية في مرحلة ما-بعد الاستعمار. فقد وقعت النساء، كونهن "مخلوقات غير مكتملة"، بين تناقضات الدساتير الخلاصية التي تعرّفهن على انهن مواطنات، وقوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة التي تحصر حقوقهن ضمن العائلة، وبين إزعاج ما-بعد الاستعمار الذي يحملهن عبء كونهن الناقلات المحظوظات للاصالة القومية[١٠].

وقد حاولت في أعمالي السابقة تركيز اهتمامي على استطلاع دور الدولة في مرحلة ما-بعد الاستعمار من اجل فهم أفضل لحقوق النساء ضمن سياقها التاريخي[١١]. وكنت اقصد من ذلك القبض على لحظة تاريخية معينة، ألا وهي مرحلة بناء الدولة وتعزيزها وهي المرحلة التي تركت تراثاً متنوعاً له تأثيره الكبير على سياسة الجنس في مختلف البلدان. وقد أظهرت هذه المرحلة، على رغم الاختلافات الهامة في مسارات الدول، اوجه شبه بارزة من أكثرها عمومية ظاهرة الجهد المبذول من أعلى إلى اسفل بقيادة الدولة لتحديث الاقتصاد والمجتمع[١٢]. وقد شارفت هذه المرحلة على الانتهاء منذ عقد السبعينات حيث كانت تخضع دولة بعد أخرى لضغوط إعادة الهيكلة الاقتصادية وتعيش أزمات مستعصية حول شرعية نظم الحكم فيها. وقد تزامن انهيار نماذج التنمية التي تقودها الدولة مع ظهور مقالات نقدية للحداثة وللتنموية غالباً ما استمدت أفكارها من النقد ما- بعد البنيوي وما- بعد الاستعماري. وقد لفت هذا النتاج العلمي النظر إلى سياسة الحداثة كخطاب منظم أو ضابط يخلق اشكالاً جديدة من الإخضاع ومن العزل بدلاً من الوفاء بوعود التحرر الشامل لكل الناس. ونظر هذا النتاج العلمي إلى الدولة الحديثة على أنها قد شيدت على سلسلة من الاستبعادات (العزل) والتهميشات على أساس خلفية العرق او الجنس والأثنية والطبقة الاجتماعية. وكانت الأزمة الخاصة للانشغال بالذين همشتهم أو استبعدتهم عملية التحديث، والتي تفهم اساساً على أنها عملية تغريب، وصعود الإسلام السياسي إلى الصدارة في الوقت نفسه، من الأمور التي أعطت النقاشات حول المجتمع المدني في الشرق الأوسط منحى مميزاً تهيمن عليه آراء وتأكيدات متناقضة حول

[10]. On this last point see Marina Lazreg, *The Eloguence fo Silence* (New York: Routledge, 1994); Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam* (New Haven and London: Yale University Press, 1992).

[11] Deniz Kandiyoti, *Women Islam and the State*, (London: Macmillan, 1991); Deniz Kandiyoti, 'Women, Islam and the State' in J. Beinin and J. stork eds. *Political Islam*, (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1997).

[١٢]. للاطلاع على مقارنة ممتازة بين مصر وتركيا انظر:

Keyder and Saad Eddine Ibrahim eds. : *Developmentalism*.

المدني في الشرق الأوسط منحى مميزاً تهيمن عليه آراء وتأكيدات متناقضة حول مخاطر الأصولية من ناحية، وحول ظهور اشكالٍ بديلة من الحداثة، أو في الواقع، مما بعد الحداثة من ناحية ثانية.

وقد وجدت المقالات النقدية للحداثة صداها في نتاج نسائي علمي موازٍ فضح التحيز الجنسي والافتراضات المنطقية الذكورية للخطابات الخلاصية حول الحقوق والمواطنية في الغرب[١٣]. وقد فتح البحث عن صياغات جديدة وعن تصورات اكثر شمولية للمواطنية والديمقراطية مجالاً واسعاً وغنياً للحوار كشف بدوره عن نقاط اختلاف هامة في أوساط أنصار المساواة بين الجنسين حول ما يجب أن يترتب على هذا المفهوم[١٤]. وفي الشرق الأوسط، يجري مجدداً إفقار هذا الحوار كثيراً من خلال تضييقه إلى حدود السؤال حول ما إذا كانت برامج الإسلاميين قادرة على الاستيعاب أو التعبير عن تطلعات أنصار المساواة بين الجنسين أو عن التطلعات الديمقراطية، وان يكن بتعبيرات مختلفة عن التعبيرات السائدة في الغرب. وفي هذا النقاش تحيز ثقافي يختزله إلى التساؤل عما إذا كان بعض المفاهيم الخاصة بالحقوق وبالمواطنية، أو حتى بحركة المساواة بين الجنسين، قد يجد صدى في بيئة الشرق الأوسط. وهكذا نرجع دون أن نقصد إلى التعامل مع الإسلام على انه انعكاس لجوهر ثقافي يعطينا التصورات الطبيعية للحقوق والعدالة الاجتماعية أو المواطنية، بدلاً من تذكرنا بأنه "توجد أشكال من الإسلام بعدد الحالات التي تمده بأسباب الحياة". ولهذه الأسباب من المهم أن نذكر أنفسنا بالسياق التاريخي لعملية تشكل الدولة القومية في الشرق الأوسط وبالإمكانات الكامنة في هذه المشروعات وبأوجه القصور فيها. وأن عمليات تأسيس الدولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما في مناطق أخرى، سواء حصلت تلك العمليات بعد زوال السلالات الملكية

[١٣]. انظر مثلاً: Carol Pateman, *The Sexual Contract* (Oxford: Polity Press, 1988)

وتتبنى سعاد جوزف هذا النقد وتتوسع فيه لتقول بان نموذج سيادة الذات الموجود ضمنيًا في النظرية السياسية لا ينطبق على الثقافات المختلفة:

Suad Joseph, "Gender and Citizenship in Middle Eastern States" *Middle East Report* 198 (1996), pp. 4-10.

[١٤]. للاطلاع على مناقشة شاملة ومستنيرة للمواقف المختلفة في هذا الحوار انظر:

Maxime Molyneux, "Feminism, Citizenship and Dmocracy: Reflections on Contemporary Debates" paper presented at the conference on *Women, Civic Culture and Democracy*, UNAM, Mexico, July 1996.

ونظرًا لوجود اتجاه لدمج مصطلح المواطنية بالصياغات الليبرالية الفردية منه، يذكرنا هذا المقال بالطبيعة الخلافية الشديدة للمفهوم في النظرية السياسية الغربية نفسها.

(كما في تركيا وإيران) أو بعد زوال الاستعمار (كما في مصر والجزائر) قد تسببت فـــي ظهور أنواع مختلفة من القوميات التي هدفت إلى تعزيز التكـــامل الاجتمـــاعي والتنميـــة الاقتصادية. وقد جادلت في مكان آخر بان القوميات قد فتحت الباب أمام اختلافات بـــارزة في تحديد موقع الإسلام من المشاريع المختلفة لبناء الدولة وكان لذلك تأثيرات عميقة على الأطر القانونية وعلى السياسات الاجتماعية التي تمس النساء والاقليات. كما جادلت ايضاً بانه على الرغم من أن التاريخ المشترك للمواجهات مع الغرب كان بإمكانه، وعمل فعـلاً، على تشجيع التجمع الدفاعي وراء رموز الإسلام، وأكثرها قوة الحجاب، فان المســـارات التي اتبعتها الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار متنوعة ومعقدة الـــى درجـــة لا تســـمح باختزالها فقط في تأثيرات تاريخها الاستعماري. وعلاوة على ذلك، فان القومية الثقافيـــة نفسها تدب فيها الحياة مجدداً نتيجة للمنطق المتناقض الذي يدعو إلى السيادة الشعبية والى توسع حقوق المواطنين من جهة، ويؤكد على التمسك بالقيم الثقافية الأصليـــة مـــن جهـــة ثانية. ويضع هذا المنطق النساء في موقف غامض من خـــلال تعريفـــهن علـــى انـــهن مواطنات في الدولة وأنهن القيّمات المحظوظات على القيم القومية في الوقـــت نفســـه[١٥]. ويمكن لهذه التوترات المبيتة أن تتصاعد لتنتهي إلى القبول الأعمى بأشكال من التكـــامل الثقافي التي تتطابق مع السيطرة الأبوية على النساء، خصوصاً في الظروف التي تقضـــي فيها التوترات الاثنية والطائفية على أية دعاوى أو توجهات علمانية للدولة. وقد جـــادلت ايضاً في مكان آخر بان هذه التوترات والتناقضات تعمل على الحد من مطالبة النساء بان يعاملن كمواطنات كاملات الحرية والأهلية.

وكانت عملية ترسيخ الدولة بحد ذاتها عملية مليئة بالتناقضات. فقد أدى توســـع الدول الحديثة إلى أشكال مختلفة من الاعتداء على الكيانات ما- تحت القومية القائمة على الخلفية الاثنية أو الديانة أو على الانتماء العشائري، فرضت عليها الولاء والتبعية للدولـــة القومية كتوجه رئيسي. ولم يكن هناك اختلافات بارزة في مدى قوة هذا الدافع التوحيـــدي العلماني فقط (ويكفي المرء التفكير بالتناقض ما بين الدولة التركية ذات التوجه المركـــزي ولبنان الذي احتفظ بالملامح الرئيسية لنظام الملة العثماني وادخله فـــي صلـــب نظامـــه السياسي الحديث)، وانما ايضاً في مدى سعي الدول إلى تعبئة طاقات سكانها إذ اختلـــف هذا السعي اختلافاً واسعاً حسب الموارد التي تستند إليها الدول وحسب أنظمة الحكم فيـــها.

١٥. لبحث اوسع حول موقع النساء في عمليات اعادة الانتـــاج الوطـــني انظـــر:

N. Yuval-Davis and F. Anthias eds. *Women-Nation-State* (London: Macmillan, 1989).

وبالتالي فقد اعتمدت الدول الريعية الغنية بالنفط، إلى اقل حد ممكن، على تعبئة طاقـــات مواردها البشرية الداخلية. ونشأ انقسام واضح في بعض دول الخليـــج بيـــن المواطنيـــن المستفيدين من نظام دولة الرعاية والسكان الوافدين للعمل في هذه الدول المحرومين تماماً من حقوق المواطنية. ومن الملفت للنظر أن وضع حـــق النســـاء فـــي المشـــاركة فـــي الانتخابات على جدول أعمال الحكومة الكويتية لم يحصل إلا بعد حرب الخليج وانه قـــد تزامن مع التعبئة المكثفة ضد الخطر الخارجي. أما في مصر وتركيا، من ناحية أخـــرى، فكان لا بد من اتباع مقاربات يغلب عليها الطابع الشعبي سواء كانت الحكومـــة حكومـــة حزب الواحد أو ديمقراطية متعددة الأحزاب. ولذا فان هاتين الدولتين بادرتا الى تعبئـــة طاقات النساء كمواطنات في مجهود التنمية القومية منذ مطلع القرن العشرين.

ومن المفيد ان نلاحظ كذلك، التناقضات المماثلة في عمليات بناء الدولـــة مـــن منظور حقوق الانسان. فقد شجع البرنامج التنموي لتثبيت اركان الدولة في حقبته الأولـــى، تعليم النساء ومشاركتهن في قوة العمل. واعطى ذلك التشجيع شرعية لظهور المرأة علـــى مسرح الحياة العامة. ووضع النخب التحديثية في دور الطلائع المتنورة التي لجأت الـــى كافة اشكال الهندسة الاجتماعية لمواجهة "ظلامية وجهل" المجتمعات المحلية التي يمكـــن مراقبة طرق حياتها والتقليل من قيمتها[١٦]. ومع ذلك فان التعامل مع الحساسيات الابويـــة ظل على الدوام في مقدمة البرامج السياسية كبند رئيسي من بنود الاجمـــاع الشـــعبي [١٧]. ومن ناحية ثانية، روّجت للتوسع في حقوق المرأة الاجتماعية والسياســـية انظمـــة حكـــم استبدادية كانت في العادة ضد تطور قطاع مؤسسي حيث يمكن تمثيـــل مصـــالح النســـاء بشكل مستقل. وعلى الرغم من الطبيعة المحدودة للمكتسبات التي تحققت، فان الجمـــهور المتنامي من النساء المتعلمات وذوات المهن الحرة جعل لهن مصلحة رئيسية في الدفـــاع عن حقوق المواطنية الخاصة بهن والتوسع فيها.

١٦. يكمن هذا الاعتبار في قلب الكتابات النقدية حول الحداثة في دراســـة المجتمعـــات الخارجـــة مـــن الاســـتعمار وفي الخطـــاب المضاد للتنمية. وكمثال على هذا الخطـــاب:

S. and F. Marglin eds. *Dominating Knowledge: Development, Culturle and Resistance* (Oxford: Clarendon Press, 1990).

١٧. لبحث او في حول هذه المســـألة:

Deniz Kandiyoti, "Beyond Beijing: Obstacles and Prospects for the Middle East" in M. Afkami and E. Loeffler eds. *Prose, Politics and Power* (Syracuse: Syracuse University Press, forthcoming).

ويطال هذه الصورة المزيد من التعقيد بفعل الضغوطات المتضاربة الدولية والاقليمية التي افرزت نتائج متناقضة على المستوى المحلي. فقد بذلت الأمم المتحدة والدول الرئيسية المانحة للمساعدات الخارجية الضغوط على الحكومات لتأسيس هيئات وآليات وطنية تسهم في "تحسين وضع المرأة وتقدمها". وقد حفز هذا الضغط على نشوء قطاع نسائي يمارس طيفاً عريضاً من النشاطات تمتد من تقديم الخدمات للنساء وتوفير المشروعات التنموية لصالحهن الى الدفاع عن حقوقهن، واحياناً الى توفير منابر لانشطة الجماعات التي تدعو الى المساواة بين الجنسين. ومن ناحية ثانية، اسهمت المساعدات المالية من دول النفط الثرية ونشوء منظمات اسلامية محلية شعبية في ترويج برنامج يتمحور حول فضائل اقتصار دور المرأة على الحياة المنزلية او العائلية. وغالباً ما وقعت الحكومات بين ناريّ هذه المطالب المتعارضة، فحاولت احياناً الالتزام بالمواثيق الدولية[١٨]، واحياناً اخرى استرضاء الجماعات الانتخابية المحلية التي تعارض أي توسعة لحقوق النساء [١٩].

وقد عملت العوامل التي عددناها سابقًا على الحد من حقوق النساء في الشرق الاوسط ووضعت العراقيل في طريق تطبيق تلك الحقوق. وتظهر هشاشة قبضة النساء في مجال المواطنية بوضوح كلما تجدد الحوار حول حقوقهن إذ تصبح تلك الحقوق موضع تنازع يتم أحيانا اللجوء الى العنف لحسمه [٢٠].

وقد تعقدت شروط هذا الحوار اكثر بفعل تطورين اشرنا اليهما سابقاً وهما: عمليات اعادة الهيكلة والتحرير الاقتصادي التي قلصت دور الدولة ما- بعد الاستعمارية بصفتها المسؤول الاول عن التحول الاقتصادي والاجتماعي، والكتابات النقدية حول

[١٨]. للاطلاع على بحث شامل حول التحفظات التي تم تقديمها إلى "المؤتمر حول ازالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة في البلاد الاسلامية":

Elizabeth Ann Meyer "Rhetorical Strategies and Official Politics on Women's Rights: The Merits and Drawbacks of the New World Hypocrisy's in M. Afkhami ed. Faith and Freedom.

[١٩]. توجد أمثلة ملائمة حول هذه الضغوطات المتعارضة في حالتي مصر وبنغلادش في مقال ميرفت حاتم:

Mervat Hatem, "economic and Poltiical Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism", *International Journal of Middle East Studies* 24 (1992) pp. 464-85; Naila Kabeer, "The Quest for National Identity" in D. Kandiyoti ed. *Women, Islam and the State*.

[٢٠]. يظهر هذا بشكل ساطع في حالة الجزائر حيث قد تتعرض النساء للقتل اذا كن سافرات او محجبات:

Susan Slymovics, "Hassiba Ben Bouali, If you Could See Our Algeria" in J. Beinin and J. Stork, *Political Islam*.

ويمكن ابداء ملاحظات مماثلة بالنسبة لسلوكيات ميليشيا طالبان في افغانستان التي طبقت منع التحول على النساء وعاقبت المخالفات عقابًا شديدًا.

التنمية والحداثة التي اخضعت التراث الادبي حول التحديث الذي قادته النخبة الى التمحيص الدقيق. وكانت الاهتمامات المحلية التي اثارتها التطورات العالمية ظاهرة تماماً. ففي الشرق الاوسط، اتجهت الحوارات حول تطبيق الديمقراطية وحول المجتمع المدني، التي تزامنت عموماً مع سيادة السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، الى التركيز على التحدي الذي يمثله الاسلام السياسي والى احتمالات قيام تعددية سياسية [٢١]. وقد استهدف منتقدو التنمية والحداثة الارث الاستعماري للدول الحديثة ومسارات التنمية التي اتبعتها النظم السياسية ما- بعد الاستقلال. وقد شمل نقدهم هذا تأثيرات عملية التحديث التي تولتها الدولة على سياسة النظر الى الجنسين. وقد ظهر انقسام بين اولئك الذين ايدوا ما قامت به الدولة على اساس انه عمل يحمل في طياته امكانيات تقدمية وتحررية من خلال توسيعه لفرص المرأة في التعليم والعمل، واولئك الاقل تفاؤلاً في نقد فوائد عملية التحرر التي تقودها الدولة. وقد انعكس هذا الانقسام على تقييم كل من الفريقين لتأثيرات التعبئة الاسلامية للنساء، إذ قيمّها فريق كخطر على حقوقهن المدنية، بينما قيمها الفريق الآخر على انها توفر قنوات بديلة للنساء لاسماع اصواتهن ولزيادة قوتهن. ومن ابرز اوجه القصور في هذه الحوارات انها ما زالت تتم ضمن إطار يسترشد بمفهومي التقليد والحداثة، حيث يقابل كل منهما ضمنياً أحد طرفي الجذب المتعارض للاصالة والتغريب. وتعني هذه الثنائية الزائفة أن المرء يواجه دائماً بالسؤال غير المرتبط بالموضوع، وهو: كانت النماذج الاسلامية تمثل نقيضاً لتعبيرات الحداثة أم بديلاً عنها؟ وذلك بدلاً من مجابهة المسألة الاكثر صلة بالموضوع والمتمثلة بتحديد نوع السياسات التي تتضمنها مشروعات الدولة او مشروعات المعارضة ذات المرجعية العلمانية أو الاسلامية. وتحتل نفس القدر من الاهمية، الحوارات التي تدور حول طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع وما اذا كانت الدولة، او المجتمع المدني، تشكل الساحة الرئيسية لصياغة مفاهيم للمواطنية تعبّر عن درجة أكبر من المساواة بين الجنسين.

[٢١]. تتم مناقشة هذه الاسئلة بتوسع في:

Michael Hudson "Obstacles to Democratization in the MiddleEast" *Concention* (14 (1996) pp. 81-106; Gudrun Kramer, "Islamist Notions of Democracy" in J. Beinin and J. Stork eds. *Political Islam*; John Waterbury, Democracy without Democrats? The Potential for Political Liberatization in the Middle East' in G. Salame ed., *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994).

٢

النساء علقن في الوسط: بين الدولة والمجتمع المدنّي

تكتنف النقاشات التي تدور حول سياسة المساواة بين الجنسين في المجتمعـــات غير الغربية درجة عالية من الغموض ازاء الدولة والمجتمع المدني علـــى حـــد ســـواء. وتجادل "راي" (Rai) عند تحليلها للدولة في العالم الثالث بان طول يد الدولـــة وقدرتـــها التنظيمية محدودة حين يتعلق الأمر بحماية النساء من التعديات الابوية، علاوة علـــى ان الدولة نفسها تمارس العنف ضد النساء من خلال اجهزتها الأمنية. ولكنها تبـــدي حذرهـــا بنفس القدر من المجتمع المدني الذي تدعي انه "فضاء محفوف الى حد كبـــير بالمخـــاطر الخفية والظاهرة التي تتوارى وراء عباءة الهويات القومية والدينية والاثنية التي خاطتـــها حركات مختلفة يوجهها الذكور". وهي تستحضر "انخراط" معظم دول العالم الثـــالث فـــي المجتمع المدني لتجادل بان النساء يخضعن لضغوطات من هنا وهناك، مع انها لا تتوســع في شرح الاشكال التي قد يأخذها هذا الانخراط.

وتعبّر سعاد جوزيف (Suad Joseph) عن احساس مماثل بعدم الارتياح ولكنـــها تتوسع اكثر في بحث خصوصيات تفاعلات الدولة مع المجتمع وملابساتها بالنسبة لحقـــوق النساء في المواطنية. وهي تجادل بان الحقوق والمؤهلات في الشرق الاوســـط يجـــري تحديدها من خلال العضوية العائلية او الطائفية وهي كيانات هرمية تستند الـــى المنطـــق الابوي الذي يفضل الرجال على النساء والكبار على الصغار. وبكلام آخر، لا توجد أيـــة ساحة ارتباطية مستقلة بين الدولة والمجتمع لم تتغلغل فيها واقعاً واصطلاحـــا، علاقـــات القرابة والعائلة. وهكذا فان الحياة المترابطة التي تقوم على الحقوق المســـتقلة المحمولـــة ذاتياً في شخص الرجل او المرأة لا تجد أي صدى في سياق اجتماعي تسوده العلاقـــات الارتباطية بدلاً من البنى التعاقدية لمفاهيم سيادة الذات. وينطبق هذا بشكل متساوٍ علـــى الرجال والنساء، ولكن النساء والصغار هم من يتحمل وطأة اللامساواة الكامنة في النظـــام الابوي.

ويمكن للاعتراف بهذا الاختلاف الثقافي ان يكون مصدر إلهام وتقييـــد فـــي آن واحد، خصوصاً اذا كان مصدر الاختلاف يكمن في المجال النفسي- الاجتماعي. هنـــاك خطورة في دمج فكرة الفرد المجردة في النظرية الليبرالية بحقيقة مادية ملموسة يفـــترض

ان تتصف بها فكرة المثال النمطي للفردية الغربية التي يمكن مقارنتـــها بنـــوع مختلـــف جوهرياً من سيادة الذات يجري تعريفه على انه علائقي او ارتباطي. ومع ذلك فان القلق الكامن خلف هذا الموقف مبرر تماماً: فلماذا وكيف تمكنت شبكات النفوذ والســـلطة ذات الاساس المحلي ان تتغلغل في الدولة وفي المجتمع المدني؟

ويجد تعبير آخر عن القلق صداه في كتابات "شرابي" الذي يجادل بانه: بدلاً مـــن إضعاف البنى الابوية للمجتمع العربي نتيجة للتحديث فقد تم تنشيطها وتحولها الى "أبويـــة جديدة"[٢٢]. والخطاب الابوي الجديد خطاب تسلطي في جوهره سواء عـــبّر عـــن نفســـه باشكال علمانية او دينية، قومية أو يسارية، لانه ينبعث اساساً من بنى جامدة تقوم بضبـــط العلاقات الشخصية على كل مستوى، من العائلة الى الدولة.

ويبدو ان جوهر المسألة يكمن في صعوبة التنظير حول بعض الكيانات القديمـــة المتبقية- مثل المجتمع المحلي والابوية والجماعات تحت القومية والعصبيات، و"النـــاس"- التي لا مكان واضح لها ضمن ثنائية الدولة والمجتمع المدني. ويتم الحديث نظرياً عـــن هذه الكيانات إما على انها بقايا متخلفة من اشـــكال التنظيـــم الاجتمـــاعي (القـــائم علـــى الانتماءات العشائرية او الطائفية أو الاثنية)، أو على انها منحى حديث للابوية الجديـــدة التي تعمل على تجديـــد نفســـها باســـتمرار. وتقـــدم لنـــا بارثـــا شـــاطرجي (Partha Chatteterjee) في مقال مستنير دلالات هامة حول أسباب طول بقاء مفهوم "التقليد" قيـــد الاستعمال (وربما مفهوم "الابوية" الملحق به)، وهي اسباب ترجع تحديداً الى عجزنا عـــن وضع التصور النظري للمجال الواقع خارج نطاق المجتمع المدني فـــي الـــدول غـــير- الغربية. وتجد شاطرجي من الأفضل اقتصار مصطلح المجتمع المدنـــي علـــى وصـــف مؤسسات الحياة الترابطية التي نشأت في الغرب على أساس حريـــة التنقـــل والمســـاواة والتعاقد. ومن الاعتبارات الهامة التي يجب ان نأخذها بالحسبان عندما نفكر بالعلاقات بين المجتمع المدني والدولة في المجتمعات الخارجة من الاستعمار انه فيمـــا يشـــمل نطـــاق الجهاز القانوني- البيروقراطي للدولة، كافة السكان عملياً، فان نطاق المؤسسات المدنيـــة ما يزال مقتصراً على قطاع صغير جداً من "المواطنيـــن"، ألا وهـــم النخبـــة الحضريـــة المحدودة. ولكن لا يمكن ابقاء السياسة الوطنية محصورة ضمن حدود المجتمع المدنـــي للنخب الحضرية، إذ لا بد لها من الوصول الى السكان كافة. وترى شاطرجي ان التوسط

بين السكان والدولة يحصل على مسرح المجتمع السياسي الجديد المنشغل بانواع مختلفـــة من التعبئة (الاحزاب السياسية، والحركات او المنظمات السياسية غير الحزبية) التـــي لا تمتثل بالضرورة للمقاييس المعيارية للمجتمع المدني، ولكنها تعمل على نقـــل المطـــالب الشعبية من الدولة التنموية الى قنوات محددة. ولهذا الأمر بدوره تـــأثير واضـــح علـــى تصوراتنا للديمقراطية، وهو يشير ايضاً الى التوتر الحاصل بين الديمقراطية والحداثة فـي المجتمعات الخارجة من الاستعمار.

وان تحليل أشكال المؤسسات الناشئة التي قد تعتمدها المجتمعات السياسية مسـألة جوهرية حتما بالنسبة لبحث موضوع المرأة والمواطنية. فلا يمكن فهم الطرق المختلفـــة التي تصبح فيها السياسة المتبعة تجاه الاختلاف الجنسي ورقة هامة في الصراعات حـول السلطة والتمثيل أو حول الموارد، بالرجوع الى فئات تحليلية نظرية كالتقاليد او الابوية او الاسلام أو الاصالة. فقط حين نضع الحركات الدينية والجماعية على ارضيـــة المجتمـع السياسي يمكننا ان نفهم كيف يمكنها التعبير عن المطالب الشعبية والتطلعات الديمقراطيـــة وكيف يمكنها ان تتبنى في الوقت نفسه سياسة تجاه الاختلاف الجنسي تكون محصلتـــها ممارسات اقصائية تحد من الخيارات المتاحة لحياة النساء. ويـــرى "سـلامة" ان مهمـــة التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط مهمة صعبة: "تحديدا لأن على المرء ان ينظر الى الديمقراطية على انها دفاع عن الجماعات التي اكتسبت مواقعها الاجتماعية وفي الوقـــت نفسه، دفاع عن الفرد الذي يواجه سلطات تلك الجماعات، الموازية والمنافســـة، للدولـــة وسلطاتها". ويتوجب علينا ان نقيم ضمن هذا الاطار التجسيدات المختلفة للاسلام السياسي وما تعنيه بالنسبة لحقوق النساء. وتتبلور التناقضـــات الكامنـــة فـــي صلـــب ادعـــاءات الاتجاهات الاسلامية الجماهيرية، بانها شمولية وتمثل ارادة الشعب في اقصائها للنساء عن المواطنية. ويلهب هذا التناقض نضال المرأة الذي لا يلين من اجل توسعة حقوقها واعادة صياغتها، وهو نضال جلي تماما في جمهورية ايران الاسلامية كمـــا فـــي معظـــم دول المنطقة. وليس الأمر فقط، ان اية محاولة لتحقيق الديمقراطية- مهما كانت محـــدودة- لا تستطيع اقصاء النساء او استبعادهن، بل الأمر ايضا ان إقصاءهن سيكون حجـــر عـــثرة اكبر في وجه تطوير تصورات ومفاهيم شاملة للمواطنية الحديثة فـــي الشـــرق الاوســـط تشتمل على تعددية سياسية حقيقية بدلا من مجرد التسامح مع الاختلافـــات أو التباينـــات القائمة.

٢ المواطنية والقيم المدنيـــة: الهويـــة الوطنيـــة وتعـــدد الـــولاءات مع إشارة خاصة الى لبنان

ايليا حريق

كانت فكرة تشكيل حكومة مركزية قوية قادرة على فرض الوحدة مـــن اجـــل الدفاع عن الكرامة الوطنية هي المبدأ المشترك دون منازع بين العـــرب منـــذ أن نـــالوا استقلالهم الوطني. وكانت فكرة المواطنية (Citizenship) تصاغ بمصطلحـــات تقتصـــر على الطابع الوطني والقومي لها. الكلمة المرادفة في العربية لمصطلح (Citizen) هـــي مواطن، وهي كلمة تحمل في القاموس العربي معنى مختلفاً عما قصده ديمقراطيـــو أثينـــا وأولاد الديمقراطيات الغربية لاحقاً بهذا المصطلح.

"التبعية" مصطلح آخر متداول في البلدان العربيـــة ويســـتخدم للإشـــارة إلـــى المواطن بصفته عضواً رسمياً في هيئة معترف بها دوليـــاً، وهـــي الدولـــة؛ وبموجـــب تلك العضوية يمنح بطاقة هوية أو جـــواز ســـفر.

يعكس المعجم العربي مجموعة مختلفة تماماً من الافتراضـــات حـــول المعنـــى المقصود بالمواطن. فالغالب في كلمة "مواطن" هو الوطنية والقومية والحقوق المترتبـــة عليهما. وأضيف إليهما في حقبة الستينات من القرن الحالي الرفاه الاجتماعي والتنميـــة كأمرين أساسيين تقع مسؤوليتهما على الحكومة، وهي إضافة أكملت الحلقـــة الضروريـــة لقيام هيمنة الدولة بقبضة حديدية. وقد أصبح بإمكان المواطن المطالبة بحقوق في الدولـــة مستمدة من القومية والاشتراكية يتولى النظام السياسي نفسه تقريرها. فحقوق المواطن في معظم الدول العربية ترتبط بحاجاته الأساسية، وليس بالقيم الليبرالية الكلاسيكية، والموقـف هذا يشكل طبعا منظوراً أبوياً

والمواطنية، مثل العديد من المفاهيم الأخرى، ترتبط عملياً بالذهنيـــة والمســـالك (Culture) المسيطرة في المجتمع. وفي العالم العربي تبقى الأيديولوجية القومية والإسـلام العقيدتين المسيطرتين فكريا وشعبياً، ولكليهما توجهات شمولية. ونجد في المقابل الولاءات

التي توصف بما دون القومية، كالاثنية والطائفية وروابط النسب تشد الأفراد في اتجاه فئوي.

وتعتبر المواطنية في نظر القومية مسألة ثانوية قياسا على الهوية القومية (الوطنية)، بينما يتم التشديد في العقيدة الإسلامية على العضوية في مجتمع الشريعة. ولا تميز الشريعة بين الأفراد على أساس النطاق الجغرافي للسلطة؛ فالخط الفاصل هو عضوية الجماعة أو عدم عضويتها. وعلاوة على ذلك، تتعارض الشريعة مع فكرة المساواة السياسية بين الرجال والنساء، وهو وضع في غاية الوضوح في أفغانستان اليوم وتشدد عليه جماعات أصولية أخرى في مصر والجزائر والسودان واليمن. وقد أحتج زعيم الأصوليين اليمنيين، الذي أنضم حزبه إلى الأئتلاف الحكومي، من منطلق ديني في نيسان/أبريل من هذا العام[1] على تعيين الحكومة لامرأة في منصب وكيل وزارة الإعلام. كما وان الشريعة لا تساوي بين المسلم وغير المسلم سياسيا، وللإسلاميين التحديثيين اليوم محاولات في التفسير الذي يجعل المواطنية أسوة بين الجميع[2].

تحمل مسالة المواطنية عند النظر إليها في سياق القومية والعقيدة السياسية الإسلامية ميزات تعارضية. فالمواطنية كفكرة تنبع من فلسفة فردية، بينما طابعها السائد في القومية جماعي، كما هو في الإسلام. فالواقع أن الإسلام ديانة ذات مظهر عمومي غالب في أداء الشعائر والواجبات. وتبدي الحضارة الإسلامية تاريخيا أولية في نظرتها إلى المسلمين كجماعة اكثر منهم كأفراد. وتظهر مسؤولية المسلم في الجماعة بصورة خاصة من خلال مبدأ الحسبة، الذي يفرض على الشخص المسلم مطالبة مسلم آخر بمراعاة الأصول والسلوك الديني. ولا ينفي ذلك مثل هذا التوجه في الديانات الأخرى، ولكنه يؤكد انه يأخذ في الإسلام طابعا بارزا ، نظريا وعمليا.

هناك التباس غريب يحيط بمفهوم المواطنية في الثقافتين الرئيستين للمنطقة، القومية والإسلام، يؤثر بشكل خطير على فكرة المواطنية. فخلال فترة طويلة من هذا القرن كان مصطلح "مواطن" يعني العضو في الأمة العربية. بينما كان استخدام "مواطن" للإشارة إلى عضو في الدولة القطرية أمرا ثانويا. وبما أن الدولة القومية والدولة القطرية غير متطابقتين في المنطقة العربية، فقد وقعت مسألة المواطنية بينهما كظاهرة مبهمة.

---

[1]. السنة هي ١٩٩٧. انظر الصحافة اليومية العربية.

[2]. انظر **الأهرام الأسبوعي**، نيسان ١٩٩٧.

وتنعكس الإزدواجية والتراتبية أيضا في الإسلام. فحيث لا يتطابق قانون الدولة مع القانون الإسلامي، يصبح مفهوم المواطنية غامضا، وبالنسبة إلى عضوية مجتمع الشريعة ثانويا. وهنا تصبح مكانة غير المسلمين قضية مثيرة للكثير من الجدل والتردد كما يدل على ذلك تصريح المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر مؤخرا حول الأقباط، وما أعقبه من سحب للتصريح وإعادة تأكيد الأخوان المسلمين على أن الأقباط مواطنون مصريون كاملو المواطنة.

وأما الاتجاه الثالث الذي يؤثر على مفهوم المواطنية في الثقافة السياسية العربية فهو السلطوية. ففي الأنظمة السلطوية أو الاستبدادية يصاغ مفهوم المواطنية بتعابير قانونية مثل التبعية، التي تتجسد في منح جواز السفر. وتتساوى المواطنية من كافة الجوانب الأخرى مع مصطلح الرعية. ونظرا لحاجة الحكومة إلى السيطرة الكاملة على رعاياها، فان اكتساب التبعية يصبح أمرا في غاية الصعوبة، لا بل مستحيلا تقريبا. ومن اكثر الدول صعوبة في إعطاء جنسيتها للغير، دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على التبعية في لبنان، إلا أنه يظل اكثر البلاد العربية تساهلا في هذا المجال، الأمر الذي قد يكون إنعكاسا لكون النظام اللبناني أقل النظم العربية سلطوية واستبدادا.

ففي الدولة التسلطية يكون ولاء الفرد لصاحب العهد، الحاكم، وليس للنظام المدني. وهذه النظم متشددة كثيرا تجاه استيعاب عناصر غريبة أو أجنبية لأن ولاء تلك العناصر مشكوك فيه. وعلى الرغم من التشابه الشديد في الذهنية والمسالك بين المصريين والسعوديين، فإن المصريين لا يمكن أن يحلموا بالحصول على الجنسية السعودية، لأنهم يعتبرون عناصر تحديث ومتآمرين وخطرا على النظام.

ان صفات الغموض والتنوع الملازمة لمفهوم المواطنية تشكل تحذيرا لنا من الافتتان بفكرة المواطنية أو إعطائها الأولية كهوية أساسية في الدولة الديمقراطية أو جعلها أساس الانتساب السياسي. فهذا المفهوم الذي تحدده الثقافة المحلية و/أو الدولة، يظل في البلاد العربية مفهوما غامضا ومتعارضا مع المعنى المعاصر للمصطلح في العالم الغربي.

هناك مشكلات أيضا في التراث العلماني. فالمواطنية في أوساط العلمانيين والتحديثيين تعبير عن الهوية المدنية، وليس بالضرورة عن هوية ديمقراطية. المواطنية

كمفهوم علماني ليست بالضرورة مضادة للسلطوية. وقد يكون من الأيسر ملاحظة هذا الارتباط في دولة كالاتحاد السوفياتي السابق. إذ لم يكن هناك أي تمييز بين مواطن سوفياتي وآخر، ولم يكن لأي مواطن الحق في معاملة مميزة عن غيره من المواطنين. فقد تمتع المواطنون السوفيات بمساواة لا شك فيها.غير أن المساواة في المواطنية لم تمنح أي مواطن سوفياتي حقوقا مدنية.

فالمواطن السوفياتي من أصل أوكراني كان مساويا في نظر القانون لمواطن روسي أصيل، ولكن لم يكن أي منهما محصنا ضد الاعتقال العشوائي، مثلا، ولا يمتلك أي منهما حرية التعبير عن آرائه، أو اختيار نوع التعليم الذي يريده لأولاده. ولكن الحرمان من كل هذه الحقوق المدنية كان قانونيا، أي لم يكن متعارضا مع المواطنية. فهل هذا هو نوع المواطنية الذي نسعى إليه؟ بالتأكيد لا.

والاستنتاج الذي نخلص إليه من النقاش السابق هو أن تصعيد المواطنية إلى أعلى مكانة في القانون السياسي لا يكفي. فعلينا أولا أن نفهم بوضوح أي نوع من المواطنية نبتغي وفي أي نوع من المجتمعات.

وأنا أفترض بأن نوع المواطنية، موضوع البحث في هذه الندوة العلمية هو النوع الذي ترتبط فيه العضوية في النظام المدني بالمساواة وبالحقوق المدنية. وإذا كان هذا ما نريده، فلا بد من ان تتقدم وتتجاوز الثقافة المدنية العوامل الثقافية السائدة والتي تحدثنا عنها سابقا. وأفترض أيضا ان البعض يعتبر ان المواطنية، كمثال أعلى، لها الصدارة وانه يجب ان تحل محل الهويات الأخرى، خصوصا الهويات ذات الطبيعة الجماعية أو الطائفية.

وتجدر الإشارة إلى ان الوضع اللبناني يعلمنا الكثير في هذا المجال. فهنا يلتزم الناس بشكل واضح بولاءات متعددة، ومع ذلك فهم يعانون من شعور قوي بالذنب بسبب تلك الحالة. وبالتالي، فان الذهنية السائدة بين اللبنانيين تقوم على رفض أو شجب الروابط الأولية الفطرية، وتطرح المواطنية (بمعنى الوطنية والولاء المدني) على أنها الهوية الشرعية الوحيدة، ويشعر اللبنانيون بمرارة مستمرة لعجزهم عن تحقيق ذلك الهدف المثالي. إن طموح اللبنانيين وسعيهم لتنمية هوية تتقدم على وتحل محل الولاءات الضيقة أمر من السهل فهمه، فالطائفية تعتبر في أذهان الناس؛ عن صواب أو خطأ، المتهم الرئيسي المسؤول عن حرب أهلية مدمرة.

من ميزات الحالة اللبنانية أنها تسلط الضوء على مسألة تعدد الولاءات وارتباطها بالمواطنية. وتثير هذه الحالة أسئلة وجيهة مثل: هل العلاقة بين المفهومين تعارضية أم انهما وجهان لعملة واحدة؟ وهل أن تعايشهما أمر طبيعي أم لا؟

ان الاتجاهات التعارضية التي أشرنا إليها في سياق الثقافة العربية قد لا تكون بالضرورة حجر عثرة في طريق منظور تحديثي، ولا يمكن إزاحته. وسنقوم بمناقشة العقبات الثقافية مجددا من زاوية مختلفة واكثر تفاؤلا. ولكننا، نجد من المناسب تقصي المعنى القانوني ــ السياسي للمواطنية، أولا.

***

أساس الحقوق: هدف هذا الجزء من البحث وضع مقولة يمكن الدفاع عنها فلسفيا، في تعريف المواطنية سياسيا ومن خلال الحقوق المدنية. والهدف الثاني هو التأكيد على أن المواطنية بالمعنى العلماني والديمقراطي ليست منافية لظاهرة تعدد الولاءات. ففي واقع الأمر، يمكن القول أن تعدد الولاءات هو من خصائص النظام الديمقراطي وفي الوقت نفسه يعتبر ذلك التعدد اختبارا لمدى الديمقراطية في أي مجتمع.

خطوتنا الأولى لحل الجانب الفلسفي لمسألة المواطنية تركز على التمييز بين مفهومي "الحكومة" و "الدولة". يستخدم مصطلح "الدولة" في أدبيات العلوم السياسية ليعني (أ) الحكومة التي تتولى اتخاذ القرارات الملزمة، (ب) البلد ككيان قانوني، كما تشير عبارة "الدول الأعضاء في الأمم المتحدة".[٣] وقد كتب سارتوري (Sartori)[٤] بعد ان لاحظ تزايد استخدام مصطلح "الدولة" بمعنى "الحكومة" ما يلي: "لقد اصبح المصطلح يبتعد يوما بعد يوم عن مفهوم الجمهور المترابط قانونا: (Res publica) (المجتمع المنظم سياسيا)، واصبح يشير اكثر فاكثر إلى بنى الأمر والنهي (السلطة، القوة، الإجبار) المفروضة على المجتمع"[٤].

وسنستخدم مصطلح "الدولة" في هذا البحث ليشير إلى الجماعة القانونية (Respublica)، أي بمعنى يتطابق مع المجتمع المنظم سياسيا وقانونيا. وأما مصطلح

---

٣. لمعالجة اكثر تفصيلا، انظر كتابي:
Economic Reform Policies in Egypt, Gainsville: University Press of Florida, 1997.

٤. Sartori, Giovanni, *The Theory of Democracy Revisited*. Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1987, p.279

"حكومة" فسوف نشير به إلى الهيئة المنظمة من المسؤولين الذين يتولون التشريع ويمسكون ببنى التحكم والقرار في نظام الدولة. وهكذا فان الدولة مفهوم اكثر شمولية من الحكومة، ويتضمن مساهمات المواطنين العاديين في الحياة العامة.

الدولة كيان قانوني يتم من خلاله تحديد مكانة وحقوق وواجبات ومسؤوليات كافة الأفراد والجماعات ضمن مجال وزمان معينين. ولكي يكون لمفهوم المواطنية معنى، لا بد من النظر إليها من خلال هذا السياق النظري. فالمواطنية في نهاية المطاف مفهوم قانوني وستفقد معناها إن لم تستند في الدرجة الأولى إلى نظام مدني قائم[٥]. فحيث لا توجد قوانين رسمية لا يوجد مواطنون، وحيثما يوجد قانون عام فان الجماعة أو المجتمع الذي ينطبق عليه هذا القانون يشكل نظاما مدنيا. فالدولة، بكلام آخر، هي النظام القانوني الذي يتم تعريف الأفراد فيه كمواطنين، والمسؤولين كحكومة، والأشياء كممتلكات.

ليس غياب القوانين المنظمة هو الذي يوفر الحيز اللازم للحرية، في نظام الدولة الديمقراطية، بل وجود القوانين. فالمرء يمارس شعائره الدينية بحرية بفضل القوانين التي تسمح بهذه الممارسة وتحميها[٦]. وهكذا يمكننا التحدث عن الحق في حرية العبادة. ويمكن قول الشيء نفسه عن مفهوم الملكية الخاصة الذي لا يعني شيئا إلا في سياق الدولة أو في سياق نظام جماعي ذي بنى للحكم و/أو التحكيم[٧]. وفي واقع الأمر، يجب ان يذكرنا ذلك بان الحقوق بوجه عام، تحدد اجتماعيا وليس فرديا أو إلهيا.

والحقوق، من حيث الجوهر، عبارة عن مطالب في وجه الغير، وبالتالي فلا بد من اعتراف أو إقرار الغير بها. وتصبح المطالب أو الادعاءات ملزمة فقط عندما يقر بها الآخرون الذين يشكلون بطريقة أو بأخرى مجتمعا خاضعا لقوانين عامة. إذا ادعى شخص ما بان حيزا ما هو مكان خاص به ولم يوافقه أحد على ادعائه فان المكان المعني لا يكون خاصا ولا تكون حيازته حقا من الحقوق. فما هو خاص يكتسب خصوصيته بفضل كونه جزءا من نظام مدني، أي من مجال معترف به جماعيا. وبالتالي، لا يتوجب النظر إلى

---

٥. يعرف قاموس وبستر كلمة "مدني" على انها "من او ذات صلة بالمواطنين؛ من او ذات صلة بالدولة، أو بمواطنيها".

٦. قارن سامي زبيدي، "الاسلام، الدولة والديمقراطية: مقاهيم متضاربة للمجتمع في مصر". نشر في *Middle East Report*, (November-December),1992.

7. حول التفاصيل المتعلقة بالملكية الخاصة، انظر مقالي: "الخصخصة: القضية والآفاق والمحاوف"، في *Privatization and Liberalization in the Middle East*, Indiana University Press, 1992

الخصوصية على أنها نقيض ما هو عام، بل على أنها ادعاء أو مطلب من النظام العام. الواقع، ان الحقوق المدنية تصان بفضل تأكيدها من قبل نظام قانوني (وهو أحد مظاهر المؤسسة العامة)، وليس كما يقال أحيانا لأنها امتياز (أو حق طبيعي ثابت) يفصل ما بين الفرد والدولة .

ويمكن اعتبار الادعاءات والمطالب التي لا يتم الاعتراف بها من قبل الآخرين "حقوقا"، ولكن من الوجهة العقائدية فقط. وقد يكون لهذه الادعاءات والمطالب قوة معنوية، وقد تشكل مثالا يستحق بذل الجهد لتحقيقه، ولكن الأمر لا يتعدى تلك الحدود. لا يصبح الحق المثالي حقا شرعيا ما لم يعترف به الغير وتكرسه المؤسسات أو الهيئات في الدولة.

ولكن قد يتساءل المرء كيف يمكن للحقوق أن تكون ادعاءات في وجه الآخرين حين نعرف ان بعض الدول تسلطية أو استبدادية ولا تقيم وزنا للآخر؟ لكي نجيب على هذا السؤال لا بد ان ننظر في المأزق الذي يواجهه المرء أثناء بحثه عن معنى المواطنية في دولة تسلطية.

وبداية نقول ان التسلطية تتعلق بكيفية تعريف "الطرف الآخر". يحصل أحيانا ان يقوم شخص واحد، أو قلة من الأشخاص الذين يمتلكون وسائل القهر والإجبار، بتولي مسؤولية تحديد ما هو "مقبول" وما هو "غير مقبول" ويفرضون تعريفهم هذا على بقية الناس. "فالآخر" في هذه الحالة يتحول إلى تابع أو رعية صفته الرئيسية الخضوع. ولا تتعدى الحقوق في هذه الحالة كونها تجسيدا لارادة الحاكم المهيمن، وليس تعبيرا عن حرية الاختيار من قبل المعنيين. وتكون الحقوق في هذه الحالة مجرد امتداد لإرادة الحاكم ولعقيدته. هذا في افضل الظروف. اما في أسوأ الظروف فتختفي من الوجود. ولكن عندما يتم الاعتراف بالآخر سلميا وبالإجماع تصبح المواطنية مرادفة للحقوق.

والمقصود هنا بوضوح ان لا معنى للمواطنية الا في دولة ديمقراطية. اما في الدولة الديكتاتورية فان القوانين والحقوق تتحول إلى ادعاءات تفرضها قوة وحيدة (الحكومة) على الآخرين (المجتمع).

ان التعريف الاجتماعي للحقوق يسبب القلق للذين يؤمنون بالمناعة والاستقلالية بعيدا عن أفضليات الناس. وهذا القلق ظاهرة عامة في أوساط العقلانيين والمتدينين. فالحق بالنسبة للشخص المتدين، هو ما يقرره كائن سماوي، مما يجعله مقدسا. ولا بد من التوضيح هنا بان التعريف الاجتماعي للحقوق لا يتدخل في هذه المعتقدات، بل يعترف

ببساطة بان الناس يتوصلون إلى قناعات حول ما يفضلونه بطرق مختلفة. فالذين يتولـــون إدارة الشؤون العامة لا يهتمون بالمصادر والطرق التي يعتمدها الناس لتقرير مـــا هـــو عادل أو غير عادل، فينما ينحصر اهتمامهم في حصيلة ذلك، أي في مدى اتفاق النـــاس أو اختلافهم حول تلك الأمور. فإذا توصل أعضاء المجتمع مثلا إلى موقف واحد لمفـــهوم الملكية الخاصة، ولكن من خلال وسائل وعمليات مختلفة، فان هذه النتيجة ستكون الأمـــر الوحيد المهم لمن يرسم السياسة العامة ويحافظ عليها.

ولكن عندما يعتبر بعض الناس قيمهم مقدسة إلى ابعـــد الحـــدود وغـــير قابلـــة للتطويع، فانهم يكونون أمام خيارين فقط: إخضاع الآخرين لوجهة نظرهم أو الانعـــزال عنهم.

تعنى السياسة بأفضليات الناس؛ واما مصادر تلك الافضليات فهي موضوع علـــم الأخلاق. وإذا كانت مصادر أفكار الناس تضعهم في مواقع او مواقف غير قابلة للتوافـــق، فلا يمكننا القول بأنهم يشكلون مجتمعا. فالدولة تتطلب وجود حد أو درجة معينة من القيـــم المشتركة. وقد أدى عدم وجود قيم مشتركة حول مسائل أساسية كالعبودية إلـــى حـــرب أهلية، في أول دولة ذات نظام ديمقراطي كامل في العصر الحديث، هي الولايات المتحـــدة الأميركية.

***

المواطنية والطائفية: في ظل الديمقراطية، يحق للمواطنين من حيث المبـــدأ أن يكونوا كما يشاؤون وان يعبروا عن أنفسهم ويمارسوا افضلياتهم بحرية تامة. ولذا فليـــس مستغربا ان نجد الناس في الدول الديمقراطية ينظمون أنفسهم في أشـــكال متنوعـــة مـــن التماسك الاجتماعي: مهنيا وسياسيا واجتماعيا واثنيا ومحليا وإقليميا أو جهويا. وقد يبـــدو هذا الأمر تناقضيا لان فكرة المواطنية تحمل تعبيرات فردية قوية.

إن المذهب الذي يعتبر المواطنية تأتي بالمنزلة الأولى يفترض ان المجتمع يتألف من أفراد منعزلين لا رابط بينهم، حيث تكون الصلة بين كل فرد منـــهم وبيـــن الســـلطة السياسية صلة فردية. لكن للأفراد في الواقع انتماءات طبيعية وهـــم يرتبطـــون سياســـيا بالشعائر المعبرة عن تماسك الجماعة. إن الناخبين في كافة أنحاء العالم يدلون بأصواتـــهم لدعم جماعاتهم التضامنية والمحافظة عليها، ولا يصوتون فقط من اجل برنـــامج يتعلـــق بالسياسة العامة للمرشح، كما هو الاعتقاد السائد. بالطبع هناك فرق إلى حد ما بين ســـلوك

الناخبين في الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. وطبقا للمذهب الذي يعتبر المواطنية تأتي في المنزلة الأولى فان التصويت لبرامج تتعلق بالسياسة العامة وذات صلة بالمصلحة القومية هو السلوك السياسي الصحيح والواجب اتباعه، بينما يعتبر التصويت بنـــاء علـــى اعتبارات أخرى انحرافا وعلامة فساد وتخلف.

ويثير الارتباط الذي أظهرناه بين الديمقراطية والتكتلات الاجتماعية المشـــكلات بالنسبة لدعاة أولوية المواطنية. وهذا أمر سهل فهمه، لان الاعتراف بمـــا هـــو دون ــ القومية من هيئات التضامن الاجتماعي والتكتلات ضمن الإطار الديمقراطي ينزل مقـــام الفردية، في حين أنها المثال الأعلى لليبرالية.

ليس الفرق بين المثال الأعلى والأوضاع الواقعية موضع اهتمام أكاديمي فقـــط، لأن لهذا الفرق بعدا سياسيا وعقائديا قويا. فالمثاليون الذين يعتقدون بان ارتباطات الأفراد في المجتمع يجب ان تكون مدنية محضة، ينظرون إلى أي مـــن الروابـــط الاجتماعيـــة الأخرى على أنها "قديمة"، وتخريبية، وعنصر غير صحي في الكيان السياسي. وهم يرون أن التخلي عن المثال الفردي أشبه ما يكون بتلوث اجتماعي يجب إزالته.

ولا يمكن لوجهة النظر الفردية الصافية تلك ان تصمد إلا بالاستناد إلى فلســـفة الحقوق الطبيعية حيث تكمن المطالب والادعاءات غير القابلة للتصرف علـــى مســـتوى الفرد نفسه. ولكن فلسفة كهذه لم تعد سائغة، وبالتالي علينا القبـــول بتعريـــف اجتمـــاعي للحقوق كالتعريف الذي بحثنا فيه أعلاه. ويدعم التعريف الاجتمـــاعي للحقـــوق النظـــرة التعددية للمجتمع كما يحافظ على أنواع التضامن الاجتماعي ضمن العملية الديمقراطيـــة. وفي هذا جوهر مبدأ حرية التمثيل.

***

الديمقراطية، والانقسامات الاجتماعية والانفصال السياسي: ويقودنـــا المنطـــق التحليلي المستخدم سابقا إلى الاستنتاج بان التجزئة السياســـية للمجتمـــع التعـــددي أمـــر مشروع. فإذا كانت الحقوق تعرف اجتماعيا فإنها تنطبق فقط على المجتمع الذي يعـــترف بتلك الحقوق وتستثني الآخرين. وعندما يكون المجتمع منقسما انقســـاما عميقـــا تصبـــح الديمقراطية كما نعرفها إشكالية، لان الإجماع اللازم لتعريف الحقوق وللحكم الذاتي يكون مفقودا. وحيث تفقد أسس الاتفاق يختفي الحس بالانتماء إلى مجتمع. وهكذا فـــان انتـــهاك الحقوق المدنية في مجتمع منشق على ذاته هو من الأمور الاعتيادية، لأن وضـــع تلـــك

الحقوق يكون أصلا، هشا أو مهلهلا. وفي حالات كهذه تقوم الغالبية الدائمة باضطهاد الأقلية الدائمة. ومن الطبيعي ان تقوم القومية التي تقدس الوحدة بتجاهل ذلك الاضطهاد عمدا. لا يمكن الدفاع أخلاقيا عن التضحية بالديمقراطية على مذبح الوحدة القومية اكثر مما يمكن الدفاع عن التضحية بالوحدة القومية على مذبح الديمقراطية.

من السهل مناقشة الانفصال السياسي فكريا وأكاديميا؛ ولكن المسألة عمليا، هي في غاية الخطورة. فما زلنا نعيش في عصر الدولة القومية، وفكرة تقسيم او تدمير نظام الدولة تعتبر فكرة منفرة إلى ابعد الحدود ومثيرة للفتنة وشر لا بد من تجنبه بأي ثمن. ومن غرابة الأمور أننا على مشارف عصر جديد يعتبر التمسك بسلامة الدولة ووحدة نظامها على حساب التوافق أمرا لم يعد مقبولا. وهذا هو الدرس الذي قد نتعلمه من انقسام تشيكوسلوفاكيا سلميا إلى دولتين، والاتحاد السوفياتي إلى عدة دول، ومن الاستفتاءات المتكررة في كندا حول انفصال مقاطعة "كيبيك". وقد شاهدنا في افريقيا انقسام الحبشة إلى دولتي ارتيريا والحبشة في أعقاب حرب أهلية طويلة وبعد التوصل إلى تسوية سلمية نهائية.

وفي جميع الأحوال تظل مسالة وحدة أراضي الدولة من اكثر المواضيع حساسية وأي عبث في تلك الوحدة يحمل مخاطر لا تحمد عقباها. فالدعوة إلى تفكيك الوحدة الجغرافية للدول سيلقي بأكبر المراكز السكانية في العالم، كأفريقيا والهند والصين، في خضم حالة من الفوضى ومن إراقة الدماء لسنوات طويلة. فلا يوجد في أي من هذه المناطق المستوى الرفيع من الحس الديمقراطي الموجود في تشيكوسلوفاكيا والذي ساعدها على إنجاز التقسيم سلميا. ولذا يتوجب علينا دراسة الموضوع بطريقة توفر لنا بدائل وإجراءات وقائية لمنع تحطيم نظم الدول، ولكن ليس بأي ثمن.

ولا يزيل إرساء أساس فلسفي لأطروحة تعدد الولاءات مخاوف أولئك الذين يرون في الطائفية من أي نوع، مصدرا للفتنة ولعرقلة نظام الدولة. وعادة، يتم إرجاع ظواهر كالقلاقل والاضطرابات والشك واللامساواة في المعاملة والتشاحن بلا فائدة اهراق الدماء، إلى إطلاق الحرية للهويات الطائفية أو الفئوية. ويوفر لنا كل من لبنان وأفغانستان والبوسنة ورواندا، من بين دول عديدة أخرى، أمثلة حية عن المخاطر المحتملة لذلك. فعندما لا تكون التعددية السياسية محصنة ببعض القيم والشعائر العاطفية المشتركة، فإنها

ستتعطف إلى مسار عاصف وخطير. أما من الناحية النظرية، فان شرعية التعددية السياسية لا تزال قوية جدا.

وغالبا ما تسيء العلوم السياسية تقدير مدى اعتماد الديمقراطية على درجة معقولة من القيم والظروف المشتركة بين أعضاء المجتمع. فالمبادئ الديمقراطية غالبا ما تنطبق على أولئك الذين ينتمون إلى الجماعة ذات القيم المشتركة. فالسود في العالم الغربي وغيرهم من الاقليات الاثنية، والنساء، الأميون والمعدمون كانوا لزمن طويل جدا من تاريخ الديمقراطية مستبعدين من العملية الديمقراطية. وفي الوقت الحاضر، يواجه المسلمون في أوروبا والولايات المتحدة مشكلة التأقلم أو المواءمة مع القيم العامة المشتركة لبقية المجتمع في مسائل كالزواج والطلاق وممارسة الشعائر الدينية واللباس، وهم يدركون ان عليهم ان يتكيفوا أو انهم قد يجبرون على ذلك.

***

المهارة السياسية والمخاطر الطائفية: من شأن الطائفية البالغة في حدتها أن تؤدي إلى الانشقاق والانفصال السياسي، فكيف لنا ان نعلم متى يكون التنوع والتعدد الاجتماعي وضعا مهيئا للانفجار ومتى يكون حالة سليمة؟ لا بد من وضع دليل يهدينا إلى مكامن الخطر في خريطة الانقسامات الطائفية منعا للانجراف في محاربة التعددية في جميع صورها دون ان نميز بين الخطير منها والسليم.

ان تقدير مدى الانقسام هو الخطوة الأولى وهناك معايير كمية ونوعية لقياسه. فمن الناحية الكمية، يركز البحث على عدد الفوارق التي تميز جماعة عن أخرى، مثل اللغة والدين وموطن السكن وتجارب الجماعة تاريخيا وأساليب العيش وغيرها من المتغيرات. والمبدأ الذي يتحكم في البعد الكمي يلخص بالتالي: كلما ازداد عدد المتغيرات، أي العلامات الفارقة المميزة لجماعة عن جماعة أخرى ضمن المجتمع ــ الدولة، كلما ازداد احتمال الانشقاق والانفصال. ويمكن ان نسمي هذه النزعة مبدأ ترادف العلامات الفارقة وتجمعها[٨]. فلو نظرنا إلى أقباط مصر مثلا لوجدنا ان الدين يكاد يكون العلامة الفارقة الوحيدة التي تميزهم عن سائر المصريين. لذلك لا يشعر هؤلاء بأنهم جسم مستقل في المجتمع المصري.

---

٨. انظر مقالي، "الثورة الاثنية والتكامل السياسي في الشرق الاوسط":
"*International Journal of Middle Eastern Studies*, Vol III, No.3, 1972.

أما البعد النوعي فإننا نقيسه بتقدير درجة الوعي للعلامة الفارقة وحدة شعور أعضاء الجماعة بها، فيكون التركيز هنا على الحساسية وليس على عدد الميزات الاجتماعية. وغالبا ما يجد علماء الاجتماع ان الدين واللغة هما من العلامات التي تؤثر بشدة في مشاعر الناس وتحديد هويتهم، لذلك نجد ان هناك احتكاكا بين الأقباط والمسلمين، إلا انه محدود تنقصه الأوضاع التي يوفرها مبدأ ترادف العلامات الفارقة. وفي الحالات التي يجتمع فيها عامل طاغ، كاللغة الام او الدين، مع بعض العلامات الفارقة الأخرى، تؤدي تلك المواكبة إلى الانشقاق. ومثال ذلك الوضع في ولاية كويبك الكندية الناطقة باللغة الفرنسية، وأحوال الطائفية الدينية في ايرلندا.

ان تحديد المنزلة التي يصبح التعدد عندها سببا للانفصال ليس علما، وأي جهد لوضع معيار ثابت يمكن على أساسه التنبؤ بذلك هو مجرد وهم. كل ما يمكن فعله هو وضع بعض المؤشرات حول احتمال حصول الانقسام.

نقترح هنا المؤشر الرئيسي التالي: عندما يجتمع مبدأ ترادف العلامات الفارقة مع مبدأ شدة الحساسية لخاصية من تلك العلامات ضمن نظام سياسي بنيته غير مرنة ولا قابلة للتعدد، يكون احتمال الانفصال او النزاع المزمن عاليا. كذلك يرتفع احتمال الانفصال عندما تجتمع مبادئ ترادف العلامات الفارقة وشدة الحساسية مع نظام سياسي تكون السلطة المركزية فيه شبه منهارة. وهذا ما كان عليه الوضع في الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينات. أما المثل الأبرز على المؤشر الأول فهو حالة الأكراد في تركيا والعراق وإيران. فهنا نجد مزيجا من شدة الحساسية تجاه إحدى العلامات الفارقة (الاثنية اللغوية) وترادف العلامات الفارقة (التجمع السكاني في مركز جغرافي، وطريقة العيش). كل ذلك في مواجهة بنية سياسية قمعية وأحيانا شبه منهارة في العراق، وأخرى غير قابلة للتعددية في تركيا وإيران. وتركيا مثل كلاسيكي للدولة التي تنكر وجود الهيئة الاجتماعية المغايرة في مجتمعها.

وبخلاف تركيا والعراق، تصمد الديمومة في النظام السياسي الهندي. ويرجع استمرار النظام السياسي الهندي، على الرغم من ترادف العلامات المميزة بين جماعاته المختلفة، وعلى الرغم من شدة بعض تلك الخواص، إلى بنيته السياسية المرنة والتوفيقية المنهج أساسا. وما تزال الهند أشبه بقارة منها بدولة قومية. واما الاستثناء الذي يثبت

القاعدة فهي ولاية كويبك، حيث لم ينجح عامل واحد يتم التمسك به بشدة ضمن نظام سياسي متسامح وتوفيقي مرن في القضاء على الجهود المتكررة لتحقيق الانفصال.

واما اللازمة المنبثقة عن المقولة السابقة فتتعلق بحصول الانقسام في النظام الديمقراطي. عندما يرتبط ترادف العلامات المميزة و/أو كثافة خاصية ما ببنية سياسية مرنة وتوفيقية، فقد يتم السعي للانفصال سلميا وبرضى الطرفين. وتمثل كويبك واسكتلندا وتشيكوسلوفاكيا حالات انفصالية ضمن بيئة تسامحية تنظر باتزان إلى حرية الاختيار بغض النظر عن الاعتبارات القومية الأنانية. وتزداد الحظوظ المؤاتية لاختيار الانفصال كلما برز الإدراك بان ثمن الانفصال لن يكون باهظا وبان الانفصال لن يؤدي إلى أعمال انتقامية. وتمثل الهند حالة مختلفة أو شاذة عن هذه اللازمة. فالبيئة السياسية الهندية متسامحة مع الذين يتقبلون الطبيعة التوفيقية المرنة ويقبلون بالحكم الذاتي الذي يسمح به النظام، ولكن الهند غير مستعدة لتقبل فكرة الانفصال بحد.ذاته.

وهناك بالطبع دائما أوضاع ظرفية تعزز إمكانية التقسيم في البلدان التعددية، وليس اقلها شأنا التدخل الخارجي.

لا تؤدي كافة الانقسامات المتجذرة في المجتمع إلى العنف وإلى محاولة الانفصال. وسنذكر لماذا. فالمؤشر الذي سنورده يمكن وصفه بأنه معدل لمبدأ ترادف العلامات المميزة.

هناك فئة من الدول تتقاطع فيها القيم العامة المشتركة مع ترادف الخصائص المميزة فتحتويها أو تقلل من قدرتها المحتملة على زعزعة نظام الدولة. ففي إيران، مثلا، يعزز التزام السكان العام بالعقيدة الشيعية وحدة الدولة ويضعف النزعات الاثنية المختلفة سواء أكانت تركية ام عربية ام بختيارية. وعلى الرغم من وجود توترات اثنية ومن شدة قبضة الحكومة على تلك التوترات، لا يمكن لأي مراقب القول بان الاتجاهات الانفصالية في إيران قد وصلت إلى درجة الخطورة، ربما باستثناء الحالة الكردية. ولا بد من التذكير هنا بان الأكراد ليسوا شيعة وبالتالي فهم لا يشاركون في القاسم المشترك، كما تفترض اللازمة[٩].

يقع لبنان ضمن مجموعة من الدول المماثلة لإيران من حيث خضوعه للازمة المذكورة أعلاه. فالمبدأ الذي يفسر الحالة اللبنانية هو التالي: حيث نجد في مجتمع ما

[٩]. يمكن مقارنة وضع البلوشيين، وهم ايضا ليسوا شيعة، بوضع الاكراد. غير ان البلوش فقراء جدا وليس لديهم زعامة فاعلة.

صفات عامة مشتركة تعترض ترادف العلامات الفارقة فيه وضمن بنية سياسية توفيقية تنخفض مخاطر الانفصال بشكل ملحوظ. فلنتفحص الحالة اللبنانية.

***

لبنان: الجهود المخصصة لدراسة لبنان تبذل وصف وتفسير نزاعاته الداخلية، فيما يوجهنا المبدأ المذكور أعلاه نحو تفسير سر استمرار لبنان ومرونته وقابليته للحياة. فالجانب الأكثر إثارة في النظام اللبناني ليس نزاعاته بل استمراره وقدرته على تجنب التجزئة والانحلال أو الذوبان. فالمسألة المحيرة فعلا هي كيفية تمكنه من الخروج موحدا بعد عشرين عاما من حرب داخلية وحشية ذات تدخلات خارجية خارقة.

سوف نستخدم في هذه المعالجة المقتضبة المبدأين ــ ترادف الخصائص المميزة، واختراق قيم عامة مشتركة لها ــ لتفسير النزاع والبقاء في النظام اللبناني.

من الواضح ان لبنان حالة نموذجية لمبدأ ترادف الخصائص المميزة. فمعظم طوائفه، وخصوصا الموارنة والسنة والشيعة والدروز، تتحلى بشكل أو بآخر من الروابط الفطرية المميزة[١٠]. كما ان الولاء لعصبيات أخرى غير المواطنية اللبنانية، تنافس التماهي الوطني وقد تتقدم عليه. ومعلوم ان لبنان قد مر في تجارب تاريخية من عدم الاستقرار الذي نشهده عادة في المجتمعات التعددية. ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم الاستقرار، فان لبنان ما يزال في العام ١٩٩٧ بعد عشرين عاما تقريبا من الحرب الأهلية ومن التدخل الخارجي، دولة واحدة، وان كانت تعاني من نقص في السيادة ومن تراجع في الديمقراطية.

أعتبر هنا ان تنوع اختلاف الولاءات بين اللبنانيين لم يؤد إلى تقسيم البلد لأسباب، أولها : (أ) القيم العامة المشتركة التي تخترق الطوائف جميعا. (ب) البنية السياسية التي تتسع للخلافات والذهنية والسلوك السياسي التوفيقي. (ج) كون المنظمات الشكلية ، بما فيها الدولة، ذات مفعول من شأنه ان يولد إحساسا بالهوية. (د) وأخيرا، كون البديل المطروح اقل فائدة. ولكن علينا ان نحذر القارئ هنا من التوهم بان لبنان يعتبر حالة من حالات النجاح الكامل. فقد تعرض لبنان مرتين لنزاعات طائفية منذ استقلاله، وكان النزاع الثاني دمويا إلى أبعد الحدود.

---

١٠. نعتبر هنا الشعور المذهبي بالهوية حسا اوليا بمعنى انه موروث اجتماعيا من قبل الفرد. ولبحث تفصيلي للخواص المميزة عند الطوائف اللبنانية انظر مقالي: "الثورة الاتنية..."

فهل يمكننا ان نقول الآن بان خروج لبنان موحدا ومتماسكا من حرب طويلة الأمد يضمن بقاءه مستقبلا؟ وهل لدينا أية توصية نقدمها لتعزيز نسيج التكامل الوطني؟.

أول نقطة نود شد الانتباه إليها هي السبب الذي خفف من حدة الانشقاق الاجتماعي في حالة لبنان. فقد سبقت الإشارة إلى ان ترادف الخصائص المميزة يوسع الفجوة بين طائفة وأخرى ويسهم في توليد أعراض انتمائية مختلفة. ولهذا السبب يتخذ دعاة الذهنية المدنية الصافية موقفا عدائيا تجاه الروابط الأولية ويتصرفون، ويا للغرابة، تصرف النظم التسلطية التي تنفي وجود الطائفية، وكأن عيون الناس مغلقة.

فعندما تشكلت الدولة الحديثة في العشرينات من هذا القرن كانت كل طائفة في لبنان ذات تجربة تاريخية خاصة بها وكان لكل طائفة أسطورتها القومية الخاصة علاوة على موطن جغرافي خاص ضمن البلد، كان هناك تفاوت بينها في مستويات المعيشة كذلك[١١]. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى عكس اسكتلندا او جمهورية السلوفاك، كانت القوة الجاذبة في الحقل الثقافي لكل من الطوائف الثلاث الكبرى: الموارنة والسنة والشيعة، تقع خارج لبنان وشكلت أقطاب جذب نحو الخارج. واما العامل الثالث من الظروف غير المؤاتية لوحدة لبنان فهو البيئة الإقليمية السياسية المضطربة والتي زادها الصراع العربي ــ الإسرائيلي سوءا. وهناك أخيرا عامل الحجم. فكون لبنان أصغر بلد ضمن محيطه المباشر مسالة تقلل من قدرته على مقاومة الضغوط الإقليمية وتزيد من الإحساس بالدونية لدى زعمائه؛ اي، باختصار، تضاعف من تعرض لبنان للتبعية السياسية. وقد شكلت هذه العوامل عبئا ثقيلا على دولة لبنان الجديدة.

كيف تمكن هذا البلد الذي طالما أعتبر مرحلة عابرة في خارطة المنطقة من البقاء ومن مقاومة الظروف التي هددته بالذوبان والتحلل؟.

في نظري، أن العامل الرئيسي هو أن الخواص الثقافية المشتركة قد سهلت الممارسات الديمقراطية وأتاحت قيام قدر من التماسك الوطني، خصوصا من خلال إضعاف تأثير عامل ترادف الخصائص المميزة. وقد أفرزت تجربة نصف قرن من الديمقراطية قيما جديدة تبناها اللبنانيون على اختلاف فئاتهم.

العامل المشترك الأكبر بين الطوائف اللبنانية هو اللغة العربية التي يتمسكون بها جميعا. وإضافة إلى تسهيلها التواصل بين الجماعات المختلفة، تمثل اللغة العربية مخزونا

---

١١. التعرف على دليل حسي انظر كتاب فريد الخازن حول لبنان (يصدر في اواخر ١٩٩٩)، ومقالي"الثورة الاتنية...".

لتراث ثقافي مشترك ولانفعالات عاطفية متشابهة. ومن غرائب الأمور، ان الموارنة ــ الذين ربما تشكل لهم المضاعفات السياسية التي ترافق الانتماء إلى اللغة العربية عقدة نفسية ــ هم أصحاب تاريخ طويل من الارتباط بهذه اللغة كمعلمين وكأدباء. وقد أصبحت اللغة العربية هي الواسطة الناقلة أو الحاضنة لثقافتهم أيضا.

والعامل المشترك الثاني هو العيش فوق رقعة الأرض نفسها وعدم وجود جسور جغرافية تصلهم مباشرة بأقطاب الجذب الخارجية. فعلى الرغم من أن قطب الجذب الثقافي لكل من هذه المذاهب خارجي، لا يوجد تواصل جغرافي سوى مع قطب واحد بالنسبة للسنة، هو سوريا. ولكن حتى في هذه الحالة تلعب مصر دورا منافسا كقطب جذب للسنة. واما إيران أو العراق فلا يتصلان بلبنان جغرافيا لكي يفكر الشيعة اللبنانيون بالوحدة السياسية مع أي منهما. واما بالنسبة للموارنة فتبدو فرنسا، او أوروبا المسيحية، اكثر بعدا من كافة الأوجه. واما بالنسبة للدروز فأن لبنان يظل مركز الثقل لمذهبهم. وبالتالي، وبغض النظر عن مدى عداء زعيمهم الجنبلاطي للموارنة، فانهم لا يتطلعون إلى الارتباط او الالتصاق السياسي بأي دولة أخرى.

وأخيرا، وبغض النظر عن الفوارق في مستويات المعيشة بينهم، فان تمتع اللبنانيين بأوضاع ثقافية واقتصادية أفضل من سكان دول أقطاب الجذب جعلت أنظارهم تظل مركزة على بلدهم. وقد باعد مستوى المعيشة المرتفع نسبيا في لبنان ما بين اللبنانيين وغيرهم من دول المنطقة التي يتماهون معها.

ولنتطرق الآن إلى المسألة الرئيسية، ألا وهي إسهام الديمقراطية في بقاء الدولة. فمنذ تأسيس الدولة الديمقراطية عام ١٩٢٦ تحول تماهي بعض الطوائف الكبرى مع البلد ومع نظامه السياسي، من حالة غياب شبه مطلق للتماهي إلى حالة ولاء أو التزام تام في الوقت الحاضر. وقد يكون مستغربا ان نتحدث عن إحساس بالهوية اللبنانية في خضم هذا العدد من العقائد المتطلعة إلى ما فوق ــ الدولة، وفي ظل نظرة الناس الدونية إلى الزعماء السياسيين اللبنانيين. ولكن الحقيقة ان هذه العقائد قد ضعفت إلى درجة كبيرة وان معتنقيها يتخذون موقفا توفيقيا للتكيف مع الحالة اللبنانية الخاصة. وتجاوزا للشكوك نقول ان لبنان يسوده حاليا نوع من الحس المدني، ويسوده إحساس يصعب تحديده بان اللبنانيين شعب واحد يلتزم بمجموعة من القواعد المتعارف عليها ولديه حساسيات معينة ويتمتع بحقوق وحريات في ظل نظام متسامح يديره أشخاص لا يتمتعون بمستوى واحد من

الإعجاب. إن مقدرة اللبنانيين على تصحيح أوضاعهم بالوسائل السياسية تتفوق من حيث الأهمية على النزعات القومية الاثنية وعلى الشعور بالغبن الذي قد يراود بعضهم في ظل التنافس الطائفي. ان بذرة النظام المدني بصفته العلامة المميزة لهذا البلد، تنمو وتزدهر وهي ستطغى في حال توفر الظروف الملائمة، على أي حس آخر بالهوية القومية او الطائفية[١٢].

ونود ان نؤكد هنا بأن الهوية المدنية المتعاظمة في لبنان هي من نتائج الديمقراطية. ولقد أثرت الديمقراطية في اللبنانيين بطريقتين: أولا، أبعدتهم عن عصبياتهم الأولية (إلى حد ما) وعن ولاءاتهم الخارجية، وأوجدت لهم مصالح ذاتية في البنية السياسية الجديدة. ولا توجد طائفة دينية واحدة لم تستفد استفادة حقيقية من البيئة اللبنانية الحرة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا. فقد تحررت الطوائف جميعا من الخوف، الخوف بوجه عام، أو الخوف من التعبير الحر والعلني عن افضلياتهم الثقافية ومن ممارستها. وقد ساهمت الحرية المتاحة في توصل الطوائف إلى الحفاظ على تراثها الثقافي والتعبير عنه وساعدت حرية التعبير عن الآراء الخاصة في ظهور إحساس جديد بالتماهي مع لبنان كنظام مدني. وقد تمتعت الطوائف كذلك بالأمان حيال ممتلكاتها ومجال سعيها لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وهو أمر تفتقر إليه بشكل واضح بقية دول العالم العربي، منذ منتصف الخمسينات. فقد تحاربت الطوائف اللبنانية فيما بينها من اجل إعادة تقاسم السلطة ولم تتحارب من اجل إزالة النظام القائم، أو من اجل استبداله بنظام آخر.

***

الطبيعة التكاملية للنظام الانتخابي: لقد أعطى الاحتراف في صنع التركيبة السياسية الذي تجلى في طبيعة النظام الانتخابي التنافسي للبنانيين، إحساسا بالأمان حيال طوائفهم أنفسهم كأفراد. والآلية التي كان لها الفضل في خلق هذا الإحساس بالأمان كانت النظام الانتخابي الذي تم اعتماده من خلال الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣.

وتكمن روعة النظام الانتخابي في جمعه بين التمثيل الجماعي والفردي بطريقة كان لبنان أحوج ما يكون اليها إذ كانت العلاقات بين الطوائف ما تزال ناشئة ونكدة. فقد

١٢. وجيه كوثراني، "أبعد من الجدل المتعلق بمسألة الهوية في لبنان" السفير، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٧.

ضمن نظام الحصص (الكوتا) لكل طائفة مكانتها وأزال مخاوفها من تقزيم تمثيلها في عملية الانتخابات التنافسية.

من شأن التنافس الانتخابي ان يزيد النزاع والشقاق بين الفرقاء المتنافسين، إلا انه لم يؤد إلى تلك النتيجة في لبنان، والسبب هو التركيبة الانتخابية. ان الدوائر الانتخابية مقسمة جغرافيا بحيث تشمل غالبا ناخبين من طوائف مختلفة. إضافة الى ذلك فان الدائرة في الغالب تحتوي على مقاعد نيابية متعددة، ولكل طائفة في الدائرة حصة ثابتة منها. والحكمة هنا ان الناخب يقترع لمرشحين من جميع الطوائف مما يدفع المرشحين من الطوائف المختلفة الى التآلف لجذب الناخبين من سائر الطوائف باتخاذ مواقف معتدلة طائفيا. وقد أدى كل هذا إلى التوافق والتعاون السياسي بين أبناء الطوائف.

وعلى الرغم من أن نظام الحصص لا يتمتع بالمرونة فانه لم يحل دون التطور السياسي والتغيير. مثلا على ذلك ان الطوائف الإسلامية بدأت في الستينات تظهر تفوقها العددي سياسيا فوسعت نفوذها في الدوائر المختلطة مما أدى إلى ارتفاع نسبة تبعية النواب المسيحيين للزعماء المسلمين وليس العكس [١٣]. وبالإضافة إلى ذلك اصبح منصب رئيس الوزراء المخصص للطائفة السنية يتمتع بسلطات وصلاحيات اكبر منذ العام ١٩٧٤ مما كان عليه الوضع عام ١٩٤٥. ورغم أن قوة الشيعة ازدادت بوضوح بعد الحرب الأهلية، فان بوادر ظهورها بدأت قبل اندلاع النزاع المسلح.

***

المنظمة ككيان وأثرها في إنجاب الهوية: علينا أخيرا النظر في تأثير الأشكال التنظيمية على الهوية الوطنية. ان تجربة العيش او العمل في مؤسسة او منظمة شكلية، سواء أكانت ناديا رياضيا أم شركة تجارية أم دولة، تخلق شعورا بالتماهي كما اثبت علم الاجتماع. وحتى في حال التجربة القصيرة المدى، نجد ان المؤسسة الشكلية تصبح مرجعا لبعض اوجه حياة أعضائها. وهذا ما تفعله الدولة كمؤسسة، خصوصا بمن ولدوا في رعايتها. فمثلا، ربما قبل السنة في العشرينات من هذا القرن الانضمام إلى الدولة الجديدة تماشيا مع الظروف القاهرة ، ولكنهم بالتأكيد لم يشعروا وقتها بأنهم لبنانيون، وهي في نظرهم تسمية خاصة بشعب الجبل "الأقل مكانة"، أي المسيحيين والدروز. وفي المقابل، نجد في الثمانينات من هذا القرن وفي ذروة الحرب الأهلية الشرسة ان الهوية اللبنانية قد

[١٣]. للتفاصيل راجع كتابي: **من يحكم لبنان**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٢.

أصبحت بالنسبة للسني حقيقة مؤكدة. إذ صارت طبيعة ثانية بالنسبة للمواطن المسلم أو المسيحي على السواء. فقد وجد الناس أنفسهم مشدودين اكثر فاكثر في حياتهم اليومية الى المؤسسة الرسمية، واخذوا يكيفون أنفسهم ويضعون برامجهم الخاصة والعامة في سياقها، ويسعون إلى تحسين وضعهم داخلها ويتقربون بعضهم من بعض اكثر فاكثر بحكم الروابط الشكلية التي تفرضها المؤسسة.

وأخيرا لا بد من الإشارة الى ان مؤسسة الدولة تحدد السوق والأدوات الاقتصادية والمالية التي تحكمه أو تنظمه. وهذه الإجراءات تعيد تعزيز توجيه التجارة وغيرها من المبادلات بشكل كثيف، إلى السوق الداخلية. فالأفراد الخاضعون لنفس القوانين السياسية والاقتصادية يقومون بزيادة معدل التبادل فيما بينهم ويقيمون روابط وصلات متشعبة. ومن نتائج ذلك ارتفاع شأن الاعتماد المتبادل بين مختلف أبناء الطوائف واشتداد وعي الذات بالعضوية في مؤسسة واحدة.

وباختصار، فقد اكتسب اللبنانيون خلال نصف قرن من الاستقلال هوية، كأعضاء في دولة ذات طابع مدني مميز لا تقل أهمية عن روابطهم الأولية. وترتبط القيم الجديدة الملازمة للحياة الديمقراطية ارتباطا وثيقا بهذه الهوية. ورغم أن اللبنانيين يشتكون دائما من الشكل الديمقراطي الفج الممارس في بلدهم، فان القيم التي تجعل الديمقراطية مطلبا عالميا، ومنها حرية التعبير والمشاركة السياسية وحكم القانون والأمان حيال الملكية الخاصة واختيار القيادات، قد أعطت اللبنانيين هوية مشتركة وامتيازا لن يفرطوا بهما. فقد حصلوا على مكاسب يبدو الدفاع عنها جديرا بالتضحية.

***

الإصلاحات الوهمية والمستقبل: ما هي الرسالة التي يوحي بها إلينا هذا النقاش، وما هو الدرس الذي نتعلمه لفترة ما بعد الحرب، حاليا ومستقبلا؟.

أهم درس للمثقفين اللبنانيين المهتمين، أكاديميين ومواطنين على السواء، هو ألا ييأسوا أمام الظروف الإقليمية السيئة وأمام استمرار التماهي الفطري بينهم. فمن غير الممكن في لبنان إزالة الولاءات المتعددة وليس من الضروري إزالتها ما دامت لا تهدد الدولة. فهذه الولاءات تظل مصدر تنوع مثلها مثل المصادر الأخرى. وقد أسهمت العصبيات المتعددة في بقاء الديمقراطية من خلال إيجاد حالة غير رسمية من التوازنات بين القوى السياسية. وتدفع المخاوف المبالغ فيها، كالشعور بان لبنان سفينة تتلاعب بها

الأمواج على غير هدى، وانه عرضة لمخاطر الانحلال او الذوبان أو لمخاطر نزاعات مسلحة جديدة، تدفع هذه المخاوف باللبنانيين الى اتخاذ خطوات يائسة وذات مردود عكسي خطير.

فلبنان ليس تحت رحمة قوى ضالة ذات طبيعة فطرية تعمل على تمزيقه إربا. وللبنان قوة من داخل بنيته الذاتية ساعدته على الصمود في احلك الظروف. وربما يكون أول ما يجب عمله لتهدئة هذا القلق الدائم عند اللبنانيين فهم الظروف غير العادية التي أدت إلى الحرب الرهيبة الأخيرة. فالحرب لم تكن، واكرر أنها لم تكن، نتاجا لشعور متعاظم بالانتماء الطائفي في السبعينات. بل على العكس، فعند اندلاع الحرب كان اللبنانيون أقل نزوعا نحو الطائفية مما كانوا عليه في السابق. وقد أظهرت الدراسة التي أجريتها عام ١٩٧٢، على مشارف اندلاع الحرب، حول سلوك الناخبين تراجعا ملحوظا في الانتماء الطائفي السياسي في أوساط المواطنين من الطوائف الكبرى في منطقة بيروت وضواحيها[١٤].

وعلى اللبنانيين ان يدركوا تماما بان الحرب التي مزقت أوصال روابطهم لم تكن نتيجة لعجز النظام عن الحفاظ على نفسه في ظل الظروف العادية. وليس هناك من داع للاندفاع الأعمى نحو حلول مستنبطة ومرتجلة قد تتحول إلى فخ مضل اكثر منها إلى خلاص مرتجى. إن وزن العبء او الحمل الذي أرخى بثقله على النظام السياسي في السبعينات كان كافيا لتحطيم أي نظام، وليس النظام اللبناني فقط. وعلى اللبنانيين بالتالي ان يكفوا عن الوسوسة والانشغال بالهوس الطائفي وكأنه وحش ينتظرهم عند كل خطوة يخطونها.

وبناء على ما قلته أود التأكيد للجميع بان كلامي هذا ليس دعوة للخنوع. فالواجب هو العمل الدؤوب لرفع مستوى النظام كي يصل إلى مستوى طموحات اللبنانيين. الا ان ما لا يجب عمله هو ردود الفعل المبالغ فيها على أخطار وهمية مثلما

---

[١٤]. راجع التقرير في: **من يحكم لبنان**؛ ومقالي: "السلوك الانتخابي والتكامل السياسي في لبنان، ١٩٤٣ ــ ١٩٧٤" *Middle East Studies* (London), Vol.16, No.1 (January 1980).

أعيد نشره في:

Tachou, Landau and Ozbudum (eds.), *Electoral Politics in the Middle East*, London: Croom Helm and Hoover Institution Press, 1980.

حصل في الطائف. فالنظام الانتخابي الذي تم إقراره في الطائف، والتطبيقات الصحيحة أو غير الصحيحة له تدل على سوء التقدير وأعطت مردودا عكسيا. فالمبدأ الإصلاحي وراء عملية الطائف مبدأ سليم، ولكن التوصيات التي خرج بها المجتمعون كانت سيئة الطالع، لا المبدأ، وستؤدي إلى توسيع الثغرات السياسية التي كانت تعتبر من الأمور البسيطة القابلة للمعالجة.

ان الطائف من الناحية الإيجابية، هو عبارة عن اعتراف بان النظام الانتخابي اللبناني ذا التاريخ العريق يمتلك قوة او قدرات تساعد على التآلف (Integration). غير ان الطائف أساء إلى هذه السمة الإيجابية من خلال الغلو في استخدامها. ولنا هنا ان نتذكر بان النظام الانتخابي منذ الاستقلال قد ساعد على تخفيض التوترات الطائفية لأنه (أ) ضمن تمثيل الجماعات، مع (ب) التمثيل الفردي من خلال التصويت الجغرافي غير الطائفي، أي التصويت على أساس الدائرة الانتخابية. وقد ادخل الطائف صدعين على ذلك النظام. فقد قوض أولا الثقة في تمثيل الجماعة من خلال تقديمه وعدا بإلغاء هذا التمثيل في المستقبل القريب. وقضى ثانيا على كافة مزايا التصويت على أساس الدائرة الانتخابية من خلال توسع حجم تلك الدوائر إلى حد أزالة معالمها. فقد اختفت في ظل الدوائر الانتخابية الموسعة العلاقات بين الناخبين والمرشحين التي كانت تعمل على تمتين الروابط التي كانت تمد يد التواصل إلى كافة الطوائف. وأضعفت الدوائر الانتخابية الكبيرة البعد الديمقراطي للتمثيل من خلال زيادة قوة الزعماء والانتقاص من قوة الناخبين. وبما ان الزعماء لم يعودوا موضع مساءلة او محاسبة من الناخبين بنفس القدر السابق، فلم يعد النائب مجبرا على الاعتدال وتلطيف المشاعره الطائفية.

وباختصار، جاء نظام الطائف الانتخابي كخطوة على طريق تكريس هيمنة زعماء الطوائف، وتمييع مبدأ المساءلة او المحاسبة، وإضعاف قوة الناخبين، دون ان يقدم شيئا في سبيل تنشيط التآلف بين الناخبين المتعددي الطوائف ولا في سبيل تعزيز العلمانية في أوساطهم.

فماذا يتوجب عمله لنشر المزيد من العلمانية في العملية السياسية ولترجيح الولاء الوطني على الولاءات الفطرية؟ هنا بعض الاقتراحات وهي اسهل بكثير من ترتيبات الطائف وابعد مدى:

أولا : لا بد من المحافظة على المبادئ التآلفية للنظام الانتخابي الذي كان قائما قبل الطائف.

ثانيا: امتثال الحاكمين لمبدأ حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وهذه أضمن الطرق لنشوء وتعزيز الولاء الوطني. ويظهر ان سجل ما بعد الحرب لا يزال فيه كثير من الالتباس، ولكنه يميل أكثر الى جهة عدم احترام المؤسسات والقوانين. وهذا خطر مدقع على الديمقراطية في البلد.

ثالثا: على الحكومات ان تهتم بلعب الدور الذي يخولها إياه الدستور. فلكي يحترم الفرد مواطنيته ويقدرها لا بد من إشعاره بان المسؤولين السياسيين يحترمون كرامته وحقوقه. ولا بد ان يشعر الفرد بان الدولة موجودة لحماية مواطنيها ولخدمتهم. فالشخص المسلوب والمضطهد والمدان والجائع لا يمكن ان يشعر بمواطنيته أو يهتم بها. وكل شخص لا يرى مصلحة له في النظام القائم لن يحمل اي ولاء للنظام والوطن او يتماهى معه، مهما كانت الترتيبات الرسمية.

رابعا : على زعماء هذا البلد ان يدركوا بان حكم القانون ليس كافيا لإعادة الثقة إلى النفوس. فلا بد ان يكون القانون عادلا أيضا، ولا بد من فهم العدالة بالمعنى الذي يعطيه لها الناس إلى أقصى حد ممكن. فجميعنا نعلم ان القانون يمكن ان يكون أعمى وظالما. ويشكل حاليا القانون الانتخابي مثلا بارزا على ذلك. ولكن الأمر الأهم هو عدم الالتزام الواضح من قبل السراة الحاكمين بالعدالة الاجتماعية.

خامسا: يجب احترام السيادة الوطنية إذا كان البلد يريد استعادة ولاء مواطنيه. فمن الصحيح أننا نعيش في عصر تتراجع فيه السيادة الوطنية أمام الترتيبات الدولية. ولكن هذا الأمر ليس مشكلة لبنان حاليا. فعلى الحكومة اللبنانية ان تظهر جدية اكثر في تعاملها مع القضايا الإسرائيلية والسورية بشكل يتسق مع الاتجاهات العامة للمواطنين. ويبدو حتى الآن ان الحكومة قد تنازلت عن مسؤوليتها الوطنية في الدفاع عن ارض الوطن إلى ميليشيا خاصة. وهذا المثل دليل على تنازل السلطة الرسمية عن واجبها الأساسي.

سادسا: ان مهمة تغيير الشعب اللبناني التي أخذها العديد من مثقفينا غير الصبورين على عاتقهم ليست مهمة طوباوية فقط بل تسلطية أيضا. فإن موقف هؤلاء المثقفين الداعي إلى التغيير الشامل لا يبدي أي احترام للشعب ، فهم في ذلك يسعون إلى

تسييره والتحكم به بدلا من الإصغاء إليه. ان التغيير السياسي الملائم لا يحصل بقبضة حديدية، بل بما يتماشى مع الرأي العام.

عودة إلى مسألة الذهنية والمسالك. يبقى علينا ان نبين كيف نتصدى للشكوك التي أثيرت في بداية هذا المقال حول غموض مفهوم المواطنية في السياق الإسلامي والسياق القومي العربي.

النقطة الرئيسية في هذا الغموض هي وجود انفصال بين القواعد المعيارية الرسمية وبين الذهنية العامة، أو الديانة كما نحياها. فالمسلمون، مثلهم مثل اتباع بقية الديانات، يجددون إيمانهم على ضوء فهمهم للمجتمع حسب الزمان والمكان. وهم أيضا يتكيفون مع تحديات الوقائع الجديدة، فنرى ان دولة إسلامية كالسلطنة العثمانية تتقبل القوانين التجارية دون ان تبدي أي انزعاج من كون تلك القوانين غير مستمدة من الشريعة. ومع ذلك فلم يتهم أي طرف العثمانيين بأنهم غير مسلمين. ولم تنبذ الجمهورية الإسلامية في إيران مبدأ القومية الإيرانية أو تخرج في مسلكها عنه، وهي تتصرف ضمن المحيط العالمي كدولة قومية أولا وقبل أي شيء آخر. وعلاوة على ذلك، قامت الجمهورية الإسلامية في إيران بتبني واستيعاب اكثر من مبدأ ديمقراطي، وأعطت للنساء حق التصويت وترشيح أنفسهن للمناصب السياسية. وقد تبنى عدد كبير من الدول الإسلامية مواقف من حقوق المرأة المدنية والسياسية تتجاوز مواقف الشريعة. مع هذا فلن معظم رؤساء تلك الدول مسلمون ملتزمون بالشعائر الدينية. ومن المفيد ان نستذكر هنا كيف وجدت حركة الإخوان المسلمين في مصر من الضرورة بمكان ان تؤكد مجددا على التزامها بمبدأ المساواة بين الأقباط والمسلمين في الدولة، بما في ذلك حقهم في الحكم وفي الالتحاق بالجيش[١٥].

ونجد اليوم الكثيرين في معظم الدول الإسلامية يتقبلون المفهوم العلماني والفردي للمواطنية كسمة من سمات الحياة الحديثة. ونقول لمن يجادلون بان الإسلام دين ودولة بان هذا القول مجرد شعار رسمي لا تقابله ممارسة ذات شان.

من الصحيح ان حركات التجديد الإسلامي الرافضة اليوم تسعى إلى إدارة ظهرها والتراجع عن مبدأ الواقعية الكلية في العالم. ولكن سائر المسلمين يحاربون هذا النوع من

---

١٥. انظر الصحف اليومية العربية لشهر نيسان/ابريل ١٩٩٧ حول الخلاف الناشيء عن تصريح مصطفى مشهور، المرشد العام للاخوان المسلمين، والمتعلق بالمكانة التابعة (الدونية) للاقباط في الدولة الاسلامية المصرية.

السلوك محاربة شديدة. وهكذا نرى ان الأصولية لم تنتصر إلا في عدد محدود من الدول، ومن بينها دولة عربية واحدة فقط هي السودان. وتتعرض السودان لمقاومة شديدة من الداخل. وقد قطعت العربية السعودية، المدينة بوجودها للعقيدة الأصولية في القرن الثلمن عشر، شوطا طويلا على طريق الواقعية، ولكن هذا الشوط لا يزال غير كاف.

***

ليست السياسة جمعية أهلية أو خيرية، بل هي سعي للهيمنة والفوز. فهي ببساطة ممارسة اللامساواة المعززة بعقيدة تسوغها، ومن اقل تلك العقائد سوءا: الديمقراطية. فالديمقراطية ليست طوباوية ولا هي نظام خبيث الطابع.

أولا يجب الاعتراف بان السلطة ظاهرة غير متوازية، وهذا يعني باللغة العامية علاقة غير متساوية في الواجبات والالتزامات. وتوفر الديمقراطية فرصة للحد من أسوأ وجوه الانتهاكات في الحياة السياسية المطبوعة على القهر. ولا بد من الإيضاح ان الديمقراطية لا تقدم أي أمل او خطة للتخلص من العلاقات غير المتساوية لان هذا سيعني نهاية السياسة، وهو أمر خارج قدرة أي طرف. ولكن الديمقراطية تسعى إلى إقامة الهيمنة بطريقة حضارية وبوسائل سلمية، متجنبة العنف والحرمان بقدر الإمكان.

واما الذين يعتقدون بان حكم الكفاءات والعلمانية جزء لا يتجزأ من الديمقراطية، فانهم يعيشون وهم ان الديمقراطية نظام معياري خالص. فهم يتجاهلون ان الديمقراطية نظام للسلطة أيضا له منطقه الخاص. ومن اكثر المبادئ الخادعة التي يرفعها معتنقو العقيدة المعيارية للديمقراطية المبدأ القائل بأنه يتوجب على الناخب الوقوف إلى جانب المصلحة العامة أولا وآخرا عندما يدلي بصوته. غير ان الناخبين في واقع الأمر يقفون إلى جانب أفضلياتهم الذاتية، سواء كانت مادية أو عقائدية، وهذا عين العقل. فإذا حرمناهم من هذا الحق، سنجد المشاركة في الانتخابات تتراجع كثيرا بينما يزداد التذمر السياسي وعدم الرضى. وهذا هو مبدأ التمثيل السليم، أي تمثيل الناس على ما هم عليه وليس على ما يريده الأوصياء الذين لم ينصبهم أحد.

مع هذا ليس هناك أي مانع للسعي نحو المثال المعياري. فكلما تم بذل المزيد من الجهد في هذا المسعى كلما كانت السلطة اقل ثقلا على المواطنين، وكلما كان عدم المساواة اقل. فالمواطنية رمز للإنصاف والوحدة. وهي تخترق كافة الولاءات الطائفية ولا تلغيها وتلعب دور القوة التي تحقق التوازن بين الولاءات المتعددة في دولة منقسمة طائفيا.

واخيرا، توفر المواطنية مرجعا مشتركا يمكن في ظله تحقيق التعايش الطائفي من خلال معادلة متسقة مع معنى العدالة الاجتماعية. ومن الواجب ان نسعى، وان نتأكد من عدم التمسك بمبدأ النظام المدني بشكله الصافي لئلا يتحول الى أصولية جديدة سلطوية.

ففي ظل منظار العدالة، لا يجوز إصدار قوانين تتنافى مع القيم الأساسية لأعضاء المجتمع أو تنتهكها، بغض النظر عن اعتبارات الأكثرية/الأقلية.

ان إلغاء الحقوق في الواقع هو تحطيم للنظام السياسي. والرأي القائل بأولوية المواطنية على ما عداها يستند الى ادعاءات او مطالب تتعلق بالمساواة. ويدعي أنصار هذا الرأي بان الفردية الملوثة أي المتداخلة مع اعتبارات طائفية تؤدي بأصحابها الى تفضيل أعضاء الجماعة الفطرية وتعرقل أو تعيق مبدأ المساواة. وتقوم نظرية هذا الفريق على ان القانون أعمى، او يجب ان يكون أعمى، تجاه اختلاف المواطنين باللون والجنس والهوية الثقافية وما شابهها. ولكن لا القانون ولا العملية السياسية مصابان بعمى تجاه هذه الظواهر. ففي كل مجتمع ديمقراطي،او غير ديمقراطي، هناك اتجاه دفين للصراع او للنزاع بين السلوك المشروع والنظام القضائي ــ الشكلي، ويتفاوت هذا الاتجاه في قوته من مجتمع إلى آخر.

وان يكون على القاضي ان يطبق القانون بغض النظر عن لون المتهم، فهذا واجبه، ولكن لا يتوجب على اللجنة المسؤولة عن إدارة الانتخابات ان تفعل ذلك، بل عليها ان تترك مسألة الاختيار بين مرشح ابيض أو أسود لرأي الناخب.

واما في لبنان فيجب ان يكون واضحا ان تطوير أو تنمية الحس بالمواطنية سوف يتأتى من خلال استقامة واستقلالية ووطنية الرجال والنساء الذين يتقلدون مناصب سياسية، ومن خلال حرصهم على المصلحة العامة. والمواطنية، تأتي في الدرجة الأولى نتيجة تحمل الحكومة اللبنانية مسؤولية الدفاع عن مواطنيها وحمايتهم من الاحتلال، وهو الدور الذي تنازلت عنه للميليشيات الخاصة. فالمليشيات، كما يعرف لبنان خير معرفة ومن خلال معاناة وأسى شديدين، تمثل القوة الخارجة على القانون وهي غير مؤهلة للعب دور الحكومة. وعلى الحكومة ألا تنقل مسؤولية الحفاظ على القانون إلى هيئات "فوق ــ القانونية" إذا كانت فعلا تهدف إلى تنمية المواطنية. فالمواطنية لا تنمو نتيجة إقامة قوانين مرتجلة الغرض الحقيقي منها إضعاف المناعة التي يحتاجها المواطن تجاه إساءة استخدام الحكومة للسلطة. فالولاء الوطني ينتج عن احترام القانون وينتفي عندما لا تلتزم الحكومة

بالقوانين التي وضعتها بنفسها. وقد آن الأوان لان يتوقف المثقفون في هذا البلد عن لعب لعبة السياسيين دون دراية منهم، وان يلتفتوا الى قضية إخضاع الزعماء السياسيين للمحاسبة. ولا يجدي الصراخ والتبجح بالعداء للطائفية فهما من أشكال تملق الذات، وفي احسن الأحوال علامة على تعذر الفهم السياسي والافتقار إلى المخيلة. وقد أضاع المثقفون اللبنانيون وقتهم لفترة طويلة في لعبة الهاء، ألا وهي محاربة الطائفية بطريقة أشبه ما تكون برمح يحارب طاحونة الهواء. فالعمل على احتواء الطائفية لا يتم بتصويرها كأنها وباء وسبب كل العلل المصاب بها البلد، ففي ذلك تغطية بلهاء للقضايا الحياتية التي تحتاج إلى حل. ان التركيز على استنكار الطائفية لعبة يهواها السياسيون لصرف نظر الناس عن عجزهم عن حل المسائل الهامة والتقصير في إقامة سياسات ناجعة.

علينا أن نلفت الانتباه إلى ان الأحداث تتحرك بشكل أسرع من التعديلات والإصلاحات المؤسسية في لبنان. وتكفي نظرة واحدة إلى اهتمامات والى سلوك شبابنا لتنبهنا إلى ما ينتظرنا مستقبلا. ويكفينا القول هنا بان الشباب العربي، وخصوصا اللبناني، غير معجب أو مفتتن بأية حدود، سواء كانت حدودا سياسية او دينية او جنسية او قومية. واذا أبقيناهم في فخ الهواجس والوساوس العربية سنراهم وقد انتشروا في كافة بقاع الأرض هربا. كم هي قصيرة أنظارنا المحلية وضيقة الأفق رؤيانا القومية.

٣ التاريخ السياسي لتشريعات الجنسية والتجنيس في لبنان

عصام نعمان

ما أرمي اليه في هذه الدراسة هو بيان المراحل التاريخية لتطور تشريعات الجنسية والتجنيس في لبنان، بدءا بمرحلة العهد العثماني، مرورا بمرحلة الانتداب الفرنسي، وصولا إلى مرحلة الاستقلال. وسوف نعالج في هذا السياق مسائل اكتساب الجنسية اللبنانية حكما واختيارا، والتجنيس تعريفا وشروطا وآثارا. كما نعالج في الختام مشكلة التجنيس في اسبابها وذيولها وصولا إلى اقتراح تشريع جديد في هذا المجال.

١
الجنسية والتجنيس

الجنسية Nationality رابطة قانونية وسياسية واجتماعية بين الفرد والدولة. فهي رابطة قانونية من حيث انها تحدد هوية الفرد في كيان الدولة. وهي رباطة سياسية من حيث انها تحدد هوية الفرد الوطنية أو القومية تبعا لعضويته في كيان الدولة. وهي رابطة اجتماعية من حيث انها مصدر للشعور تجاه الوطن الذي تؤطره الدولة وتحميه، وتعبير عن ولاء الفرد للوطن والدولة معا.

والجنسية بما هي رابطة قانونية وسياسية واجتماعية بين الفرد والدولة تنطوي على حقوق وواجبات متبادلة بين طرفيها. فالفرد ملزم بالتقيد بقوانين الدولة واحترامها والاخلاص لمعاني هويتها الوطنية أو القومية والدفاع عنها. والدولة ملزمة بحماية الفرد في شخصه وامواله والدفاع عن حقوقه ومصالحه في الداخل والخارج.

والدولة، إلى ذلك، تنشئ الجنسية وتمنحها بارادتها المنفردة وتحدد قواعدها وشروط اكتسابها. ويتأسس على ذلك ان الجنسية حق وواجب فالاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العام ١٩٤٨ نص في المادة ١٥ منه على ان "لكل شخص الحق في ان يحمل جنسية." وقبله أكدت اتفاقية لاهاي للعام ١٩٣٠ المبدأ نفسه بقولها "انه يجب ان

تكون لكل شخص جنسية والا يكون له سوى جنسية واحدة". ذلك لان تعدد الجنسيات يستتبع تعدد الالتزامات نحو مختلف الدول التي يحمل الفرد جنسياتها الامر الذي يتسبب باشكالات ومتاعب شتى، خصوصا في زمن الحرب أو عند تناقض مصالح الدول.

وللجنسية آثارها، داخليا وخارجيا. فحاملو جنسية الدولة يتمتعون بحمايتها السياسية خارج اقليمها بموجب احكام القانون الدول العام، كما برعاية احوالهم الشخصية وفق قواعد القانون الدولي الخاص. ويتمتعون داخليا بالحقوق السياسية كالتصويت في الانتخابات، والترشح فيها، والتعيين في الوظائف العامة، والاستفادة من ضماناتها الاجتماعية، وهي حقوق تمتنع على عديمي الجنسية.

اما التجنيس Naturalization فهو اكتساب الجنسية بعد الولادة بصيغة منحة من الدولة لطالبها. انه عمل من اعمال السيادة، وهو عمل استنسابي خاضع لارادة الدولة وحدها وسلطتها التقديرية. وليس من قيد على سلطة الدولة في هذا المجال الا احترامها للشروط والقواعد التي وضعتها هي نفسها والتزمت بها. فالتجنس ليس حقا لطالبه بل هو مجرد عمل اشتراطي لتحريك انتباه الدولة بغية منحه جنسيتها مع الاذعان المسبق لارادتها المنفردة.

وللتجنيس شروطه الاساسية (التابعية الاجنبية، السن، الاقامة، اللغة، الخ) وشروطه الشكلية (تقديم الطلب، التحقيق، المرسوم الخ) وآثاره بالنسبة لحقوق المتجنس المتعلقة بالقانون الخاص والقانون العام، وبالنسبة لعائلة المتجنس، وهي أمور سيجري بحثها لاحقا في اطار الاحاطة بمسألتي الجنسية والتجنيس معا بالنظر إلى التداخل القائم بينهما.

٢

تاريخ الجنسية والتجنيس اللبنانيين

كان جبل لبنان – نواة دولة لبنان الكبير – متصرفية تتمتع بقدر من الاستقلال الاداري في اطار السلطنة العثمانية. ورغم وجود مجلس ادارة يتولى شؤونه المحلية، فقد كانت السلطة الفعلية بيد المتصرف العثماني، وظل اللبنانيون معتبرين رعايا عثمانيين وبالتالي خاضعين لقوانين السلطنة العثمانية.

آ – **مرحلة تطبيق الشريعة الاسلامية:** في هذه المرحلة كانت الشريعة الاسلامية هي قانون الدولة في جميع الميادين، وكانت تميز بين دار الاسلام ودار الحرب. فدار الاسلام هي البلدان والأقوام التي تخضع لاحكام الشريعة، ودار الحرب هي البلدان والاقوام من غير المسلمين، وهم الاعداء. في دار الاسلام كان الناس في ثلاث حالات: المسلم والذمي والمستأمن.

دار الاسلام هي دار السلام، ومن اقام فيها – مسلما كان أو غير مسلم – فهو مسالم يتمتع بجميع حقوق المواطن ويخضع لجميع موجباته. غير انه يقتضي، بالنسبة لغير المسلمين، ان تتأيد صفة المسالمة بعهد الذمة، وهو عقد فردي أو جماعي يعقد بين الدولة الاسلامية واتباع الملل الاخرى، ومآله تمتع هؤلاء بحماية انفسهم واموالهم وحرياتهم، لقاء جزية يدفعونها بدلا للحماية، وبدلا للاعفاء من واجب الخدمة العسكرية. كما كان أهل الكتاب (المسيحيون واليهود) معفيين من الزكاة التي تقتصر على المسلمين[١].من هنا كان التمييز بين **المسلم والذمي**، وهو تمييز لم يبق ساريا في الدول التي ما زالت تعتمد الشريعة الاسلامية.

اهل دار الحرب، من غير المسلمين، هم الاعداء. ومع ذلك فقد كان في وسعهم دخول دار الاسلام والاقامة فيها بموجب امان عام أو امان خاص. والامان العام هو عهد كان يعقد بين حكومة مسلمة وحكومة غير مسلمة. والامان الخاص عهد كان يعقد بين أحد المسلمين واحد الأفراد المنتمين الىدولة غير مسلمة في دار الحرب. من هنا كانت صفة **المستأمن** الذي كان يتمتع بحرية التجول والاتجار لمدة سنة، حتى اذا تجاوزها اصبح في حكم **الذمي**.

غير ان ضغوط دول أوروبا من جهة ونزوع السلطنة العثمانية إلى الانسجام مع القواعد المعتمدة في الدول الاوروبية تفاديا لهذه الضغوط من جهة أخرى أدت في العام ١٨٦٩ إلى صدور قانون جديد للجنسية، خارج اطار الشريعة الاسلامية، اعتمد الاسس المعمول بها في فرنسا.

---

١. سامي عبدالله، الجنسية اللبنانية: مقارنة بالجنسية العربية السورية والفرنسية، مكتبة ومطابع الشوف الحديثة، داريا، ١٩٨٦، ص ٢٢.

ب – **مرحلة ما بعد قانون ١٨٦٩**: منح قانون الجنسية الجديد جميع المقيمين في اقليم السلطنة العثمانية جنسيتها. وعليه، فقد اصبح اللبنانيون، سكان متصرفية جبل لبنان، عثمانيين كسائر سكان الاقاليم العثمانية في غرب آسيا وشمال افريقيا وشرق اوروبا.

كان القانون الجديد مؤلفا من تسع مواد. قضت المادة الاولى بان كل شخص مولود من ابوين عثمانيين أو أبوه عثماني يكون عثمانيا. وهو بذلك يكون قد اعتمد رابطة الدم شرطا اساسيا لمنح الجنسية العثمانية. غير انه اخذ ايضا برابطة الارض على نحو جزئي بقوله في المادة الثانية انه يجوز لكل شخص ولد في الديار العثمانية من أبوين اجنبيين ان يطالب بالجنسية العثمانية في خلال السنوات الثلاث التالية لبلوغه سن الرشد. واجاز القانون الجديد التجنيس بقوله في المادة الثالثة انه يجوز للاجنبي البالغ سن الرشد الاستحصال على الجنسية العثمانية شرط ان يقدم طلبا بذلك إلى وزارة الخارجية وان يثبت اقامته في السلطنة العثمانية مدة خمس سنوات متوالية. كما قضى في المادة الرابعة بانه يجوز لحكومة السلطنة ان تمنح الجنسية العثمانية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط المذكورة في المادة الثالثة، بصورة استثنائية، اذا رأت انه يستحق هذه المنحة الاستثنائية. ولا يمكن لعثماني في كل الأحوال، بموجب المادة الخامسة، ان يتجنس بجنسية اجنبية الا بعد حصوله على تصريح يعطى بمقتضى ارادة سلطانية. غير ان في وسع حكومة السلطنة ان تقرر، بموجب المادة السادسة، اسقاط الجنسية العثمانية عن أي عثماني تجنس وهو في الخارج بجنسية اجنبية أو ارتضى القيام بواجبات عسكرية في خدمة حكومة اجنبية، من دون تصريح من حكومة السلطنة، وفي هذه الحالة يمنع بموجب القانون من الدخول إلى اقاليم السلطنة. واجازت المادة السادسة للمرأة العثمانية التي تتزوج من اجنبي ان تسترد جنسيتها العثمانية اذا صارت ارملة وذلك بطلب منها خلال ثلاث سنوات من تاريخ وفاة زوجها. ولا تسري هذه القاعدة، حسب المادة السابعة، الا على شخصها اذ تبقى املاكها خاضعة للقوانين النافذة من قبل. وقضت المادة الثامنة بان اولاد العثماني الذي زالت عنه الجنسية لعثمانية لسبب ما، لا يفقدون جنسيتهم العثمانية وإن كانوا قاصرين بل يبقون عثمانيين. وقضت المادة التاسعة، اخيرا، بان اقامة شخص في الديار العثمانية تعتبر قرينة على جنسيته العثمانية ما لم تثبت جنسيته بصفة رسمية، وهي قاعدة تعزز منحى الاخذ برابطة الارض في اكتساب الجنسية[٢].

[٢]. المرجع نفسه، ٢٥-٢٧ كما يراجع مؤلف كل من:

ج – **مرحلة ما بعد انهيار السلطنة العثمانية لغاية معاهدة لوزان**: انهارت السلطنة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى وانسحبت جيوشها من البلاد العربية، ومنها لبنان، في أواخر العام ١٩١٨، ودخلتها جيوش الحلفاء. وما لبثت القوات البريطانية ان انسحبت من لبنان في العام ١٩١٩ وذلك بموجب اتفاق خاص بين فرنسا وبريطانيا، فأصبح لبنان تحت الحكم الفرنسي المباشر لغاية الاول من ايلول ١٩٢٠ يوم اعلن الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي في لبنان وسوريا، "استقلال" دولة لبنان الكبير، بمعنى استقلالها عن سوريا، بعد ان ضم إلى متصرفية جبل لبنان كلا من سنجق طرابلس في الشمال، وبيروت في الوسط، وسنجق صيدا في الجنوب، وأقضية بعلبك، والبقاع المعلقة وراشيا، وحاصبيا، فأضحى لبنان كبيرا حسب التسمية الرسمية آنذاك.

وكانت معاهدة الصلح المعقودة في فرساي (فرنسا) في العام ١٩١٩ اقرت في المادة ٢٢ منها مبدأ الانتساب، القاضي بانتداب احدى الدول الكبرى لممارسة الوصايا، باسم عصبة الامم، على الاراضي والمستعمرات التي خرجت بنتيجة الحرب عن سيادة الدول التي كانت تحكمها. وفي ٢٥ نيسان ١٩٢٠ اقر **مؤتمر سان ريمو**، الذي اشتركت فيه الدولة المنتصرة في الحرب، انتداب فرنسا على لبنان وسوريا. ويلاحظ ادمون رباط، بحق، ان فرنسا كانت قد شرعت بانشاء الدول في سوريا ولبنان قبل توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز، التي اعترفت بموجبها تركيا الجديدة (الجمهورية) بفصل البلدين النهائي عنها وخروجهما تاليا من السيادة العثمانية[٣].

بعد ستة اشهر تقريبا من إعلان دولة لبنان الكبير، صدر عن سلطة الانتداب الفرنسي القرار الرقم ٧٦٣ تاريخ ٩ آذار ١٩٢١ المتعلق باحصاء السكان، الامر الذي اثار نقمة المسلمين فامتنعوا عن الرضوخ لاحكامه فترة من الزمن بالنظر إلى تعاطفهم مع فكرة انشاء دولة عربية بقيادة الشريف فيصل بن الحسين. وبعد عام تقريبا صدر عن المفوض السامي الفرنسي القرار الرقم ١٣٠٧ الذي نص في المادة ٢٨ منه على انه "ريثما يصدر قرار يتعلق بالجنسية اللبنانية، يعتبر لبنانيا كل من قيد بهذه الصفة في سجلات الاحصاء". وقد احتفظت سلطات الانتداب، بموجب هذا القرار، لنفسها بحق

بدوي ابو ديب، **الجنسية اللبنانية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤، ص ٥٣-٥٥.

جوزف اسعد كرم، **الجنسية اللبنانية بين القانون والواقع**، مطبعة جوزف الحاج، سد البوشرية، ١٩٩٣، ص ٣٥-٣٧.

[٣]. ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣١٣-٣١٨.

الفصل في مسائل الجنسية بقصد استبعاد الاشخاص غير المرغوب فيهم لمقاومتهم حكم الانتداب[٤].

ونشأ خلاف حول معرفة ما اذا كان سكان لبنان قد فقدوا الجنسية العثمانية واصبحوا لبنانيين في الفترة الواقعة بين الاول من ايلول سنة ١٩٢٠ وتاريخ العمل بمعاهدة لوزان في ٣٠ آب ١٩٢٤ التي اظهرت الجنسية اللبنانية إلى حيز الوجود القانوني، ام انهم ظلوا في الفترة المذكورة معتبرين من الجنسية العثمانية. يبدو ان بعض الفقه والاجتهاد مال إلى اعتبار سكان لبنان لبنانيين لان "تذكرة الهوية الصادرة عن سوريا أو لبنان صادرة عن دولة ذات كيان مستقل معترف بها"[٥]. غير ان معظم الفقه والاجتهاد مالى إلى الاخذ بمقولة ان الجنسية اللبنانية لم تكن موجودة قبل ٣٠ آب ١٩٢٤، وانه لا تأثير للاحصاء الذي جرى في لبنان على مسألة الجنسية باعتباره مجرد تدبير اداري محلي لا ينشئ وضعا قانونيا. وقد كرست الهيئة العامة لمحكمة التمييز هذا المنحى بقرارها الرقم ٤ تاريخ ٥ ايار ١٩٦٧[٦].

د- **مرحلة ما بعد معاهدة لوزان:** وقعت في لوزان بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣ معاهدة بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا من جهة وتركيا من جهة أخرى تم بموجبها تنظيم جنسية العثمانيين المقيمين في الاراضي التي جرى سلخها عن السلطنة العثمانية والعثمانيين التابعين لها. وفي ٣٠ آب ١٩٢٤ تاريخ انبرام المعاهدة المذكورة ووضعها موضع التنفيذ، اصدر المفوض السامي الفرنسي القرار التشريعي الرقم ٢٨٢٥ تطبيقا لاحكامها المتعلقة بالجنسية.

تناولت معاهدة لوزان والقرار الرقم ٢٨٢٥ جنسية من كانوا بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ وقبله من التابعية العثمانية، وهم:

أولا: الذين كانوا بتاريخ ٢٤ آب ١٩٢٤ مقيمين على ارض منسلخة عن تركيا.

ثانيا: الذين هم من أهالي ارض انسلخت عن تركيا وكانوا بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ في الخارج، وتجاوزوا الثامنة عشرة من عمرهم.

---

٤. انور الخطيب، **الاحوال الشخصية**، بيروت، ١٩٦١، ص ٢٨٥.

٥. محكمة التمييز اللبنانية، الغرفة الثانية، قرار تاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٧، **النشرة القضائية**، ١٩٥٧، ص ٤٢٦.

٦. أبو ديب، المرجع السابق الذكر، ص ٥٩-٧٠.

ثالثا: النساء المتزوجات والأولاد الذين تقل اعمارهم عن الثماني عشرة سنة.

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ صدر عن سلطة الانتداب القرار التشريعي الرقم ١٥ الذي يعتبر القانون الاساس للجنسية اللبنانية. وهكذا ورثت الدولة اللبنانية، بقوة معاهدة لوزان، الدولة العثمانية من حيث ان الرعايا العثمانيين اصبحوا رعاياها وفق الشروط المنصوص عليها في المعاهدة المذكورة، ومنها حق كل دولة انسلخت عن تركيا بوضع تشريع خاص بالجنسية.

٣
تأسيس الجنسية اللبنانية

يمكن اعتبار ٣٠ آب ١٩٢٤ تاريخ تأسيس الجنسية اللبنانية. ففي ذلك التاريخ الفاصل بين دولتين ومرحلتين ظهرت الجنسية اللبنانية إلى حيز الوجود القانوني بفعل وثيقة تاريخية وتشريع بالغ الاهمية. أما الوثيقة فهي معاهدة لوزان. اما القرار فهو القرار الرقم ٢٨٢٥ الصادر في التاريخ نفسه الذي وضعت فيه المعاهدة المذكورة موضع التنفيذ.

نصت المادة ٣٠ من معاهدة لوزان على ما يأتي:

"ان الرعايا الاتراك المقيمين في الاراضي التي سلخت عن تركيا بموجب هذه المعاهدة يصبحون حكما، وبحسب احكام التشريع المحلي، من رعايا الدولة التي انتقلت سيادة البلاد اليها".

ونصت المادة الاولى من القرار الرقم ٢٨٢٥ على ما يأتي:

"كل من كان من التابعية التركية مقيما في اراضي لبنان الكبير في تاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ اثبت حكما من التابعية اللبنانية وعد من الآن فصاعدا فاقدا التابعية التركية".

يتحصل مما تقدم ذكره الخلاصات الآتية:

أولا - ان عبارتي "الرعايا الاتراك" و "التابعية التركية" غير دقيقتين لان الافراد او المواطنين المقصودين بهاتين العبارتين ما كانوا بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ أو قبله قد حملوا الجنسية التركية بل كانوا، بالتأكيد، من حاملي الجنسية العثمانية. لذلك فان عبارة

"الرعايا الاترك" يجب ان تقرأ "الرعايا العثمانيين". فاللبنانيون، قبل تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤، كانوا قانونا رعايا عثمانيين.

ثانيا – للقرار الرقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤، المبني على أحكام معاهدة لوزان، مفعول منشئ للجنسية اللبنانية بدلالة صياغة المادة الاولى منه التي تقول (...): "اثبت حكما من التابعية اللبنانية وعد من الآن فصاعدا فاقدا التابعية التركية"، الامر الذي يؤكد واقعة بقاء اللبنانيين رعايا عثمانيين لغاية صدور القرار الرقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤.

ثالثا – يؤكد هذا التفسير كتاب المفوض السامي الفرنسي الجنرال ويغان إلى حاكم دولة لبنان الكبير فندنبرغ في شأن تطبيق القرار ٢٨٢٥ اذ جاء فيه: "ان تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ يدل على مبدأ انشاء التابعية اللبنانية انشاء قانونيا"[٧].

رابعا – ان تركيا لم توافق على سلخ البلدان التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية الا بموجب معاهدة لوزان الامر الذي يستتبع عرفا وقانونا ان تبديل جنسية سكان تلك البلدان لا يتم الا منذ تاريخ انتقال السيادة من دولة إلى اخرى، وهو تاريخ المصادقة على معاهدة لوزان وبالتالي وضعها موضع التنفيذ.

خامسا – غير ان تكريس ٣٠ آب ١٩٢٤ تاريخا لانشاء الجنسية اللبنانية يجب الا يحرم حائزي تذاكر الهوية الصادرة عن حكومة لبنان من الجنسية اللبنانية ذلك لان السلطة مانحة تلك الهويات كانت دولة قائمة وذات كيان وسيادة وإن كان اقليمها محتلا وسيادتها منتهكة. وقد بقيت، على كل حال، ارضها محتلة وسيادتها منتهكة إلى ما بعد تاريخ وضع معاهدة لوزان موضع التنفيذ.

ويتضح من مراجعة احكام معاهدة لوزان واحكام القرار الرقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ ان الجنسية اللبنانية يمكن اكتسابها حكما كما يمكن اكتسابها اختيارا.

أ. **اكتساب الجنسية اللبنانية حكما:** يستفاد من احكام المادة ٣٠ من معاهدة لوزان واحكام المادة الاولى من القرار الرقم ٢٨٢٥ انه يمكن اكتساب الجنسية اللبنانية حكما اذا ما توفر شرطان وامكن اثباتهما معا:

– ان الشخص المعني عثماني الجنسية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤.

[٧]. المصدر نفسه، ص ٦٣.

– ومقيم في ذلك التاريخ في الاراضي اللبنانية.

واذا كان من السهل على سكان جبل لبنان اثبات حيازتهم الجنسية العثمانية بالنظر إلى كونهم وسائر شعوب المنطقة خاضعين لحكم السلطنة العثمانية، فان اثبات الاقامة في الاراضي اللبنانية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ لم يكن بالسهولة نفسها. ذلك لان فرنسا وبريطانيا اجريتا مفاوضات انتهت باتفاق بولي – نيو كامب الذي رسم الحدود نهائيا بين لبنان وفلسطين ووضع الخرائط لها، وقد اقرته الدولتان بالبروتوكول الموقع منهما في باريس بتاريخ ٧ آذار ١٩٢٣. وجرى تثبيت هذه الوثائق في سجلات عصبة الامم بتاريخ ٦ شباط ١٩٣٤. كل ذلك دفع بعض المحاكم إلى اعتبار اهالي القرى السبع (وهي في الواقع ٢٥ قرية اذا ما ضمت اليها مزارعها) غير لبنانيين كونهم غير مقيمين على ارض لبنانية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ نتيجة الاتفاق المذكور. غير ان بعض المحاكم اعتبر ابناء هذه القرى من التابعية اللبنانية بدليل ان قسما منهم قدم مستندات تثبت انهم من اصل لبنان. كما تبين ان الاتفاقات المعقودة بين فرنسا وبريطانيا لجهة تحديد وتصفية مشاكل الحدود العالقة بين لبنان وفلسطين تواصلت من سنة ١٩٢٢ لغاية سنة ١٩٢٦ تاريخ اتفاق القدس، وان قرار ضم القرى السبع لم يشمل جميع هذه القرى اذ بقي قسم من اراضيها ضمن الحدود اللبنانية. ويقول المحامي والنائب حسن علوية انه قبل ابرام معاهدة بولي – نيو كامب وبعد تاريخ الابرام بقي سكان القرى المقتطعة لبنانيين يمارسون حقوقهم بهذه الصفة، ويتمتعون بكل حقوق المواطنية، ويدفعون الضرائب كغيرهم من المواطنين ويتمتعون بملكيتهم في لبنان كاملة غير منقوصة، ويمارسون حق الاقتراع الامر الذي يكرس تابعيتهم اللبنانية. وقد ابرز علوية، تأييدا لوجهة نظره، أحكاما قضائية عدة[٨].

غير ان محكمة التمييز قضت بانه "ليس في مبادئ القانون الدولي العام قاعدة ينبغي بموجبها اعتبار المعاهدات والاتفاقات الدولية غير نافذة، اذا لم تنطو على نص يعين تاريخ تنفيذها"...وبما ان بلدة هونين لم تكن اذا لبنانية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤، فلا يكون العثماني المقيم فيها في ذلك التاريخ لبنانيا[٩].

[٨]. حسن علوية، الجنسية اللبنانية وطرق استعادتها

[٩]. محكمة التمييز، القرار الرقم ٨٩ تاريخ ١١ حزيران ١٩٦٩، مجموعة حاتم، جزء ٩٢، ص ٣٩.

ومع ذلك يبقى السؤال مطروحا: هل من العدل اعتبار سكان القرى السبع، خصوصا أولئك الذين لمي جر ضم اراضي قراهم فعليا إلى فلسطين الا بعد ٣٠ آب ١٩٢٤ وظلوا يتمتعون بحقوق المواطنية كلبنانيين، هل من العدل اعتبارهم غير عثمانيين وبالتالي غير لبنانيين؟

أما بالنسبة لشرط الاقامة فقد استقر اجتهاد المحاكم اللبنانية على عبارة Etabli التي وردت في المادة ٣٠ من معاهدة لوزان تعني السكنى المستقرة، أي الاقامة التي لها صفة الاستمرار، وانه ليس من الضروري القول بان وجوب الاقامة في ٣٠ ب ١٩٢٤ يتطلب اقامة طويلة ومستمر بل يكفي ان تكون هناك اقامة فعلية يمكن اثباتها بالبنية الشخصية[١٠].

ب. **اكتساب الجنسية اللبنانية اختيارا:** منحت معاهدة لوزان في المادتين ٣١ و ٣٢ ومن ثم القرار الرقم ٢٨٢٥ في المادتين ٢ و ٣، الاشخاص الذين اضفيت عليهم أو فرضت عليهم جنسية احدى الدول المنسلخة عن تركيا، خيار الخروج من جنسيتها واختيار الجنسية التركية الجديدة أو جنسية احدى الدول الناشئة، ولبنان من بينها[١١]. وفي ما يخصنا فان المادة ٣ من القرار ٢٨٢٥ قضت بان الاشخاص الذين يتجاوز عمرهم ثماني عشرة سنة، ممن فقدوا التابعية التركية بموجب المادة الاولى من القرار المذكور، وهم يختلفون اصلا عن أكثرية اهالي لبنان الكبير، يجوز لهم في خلال مدة سنتين تبتدئ في ٣٠ آب ١٩٢٤، ان يختاروا تابعية احدى الدول التي انتقلت اليها ارض منسلخة عن تركيا، بموجب معاهدة لوزان، اذا كانت اكثرية اهالي تلك الدولة من أصل الشخص الذي يحق له هذا الاختيار. اما اذا لم يختر هذا الشخص تابعية احدى الدول التي انتقلت اليها ارض منسلخة عن تركيا، او ان هذه الدولة لم توافق على اختيار جنسيتها فانه يبقى لبنانيا. بعبارة اخرى، ان الشخص العثماني، ولوكان من اصل غير لبناني، ومقيما على الاراضي اللبنانية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤، ولم يمارس حق اختيار التابعية التركية خلال مدة سنتين اعتبارا من ذلك التاريخ، أو لم يمارس حق اختيار تابعية احدى الدول التي انسلخت عن تركيا خلال تلك المدة، يعتبر لبنانيا بقوة القانون[١٢].

[١٠]. كرم، المرجع السابق الذكر، ص ٤٨-٥٢.

[١١]. عبدالله، المرجع السابق الذكر، ص ٥٤.

[١٢]. المصدر نفسه، ص ٥٥-٥٦.

كما قضت المادة الخامسة من القرار ٢٨٢٥ بأن أبناء التابعية التركية الذين تجاوزت اعمارهم ثماني عشرة سنة، والذين اصلهم من اراضي لبنان الكبير، وقد وجدوا في ٣٠ آب ١٩٢٤ مقيمين خارج الاراضي المذكورة، أو خارج اراضي تركيا، يحق لهم ان يختاروا التابعية اللبنانية، اذا كان اصلهم يتصل بأصل أكثرية اهالي لبنان الكبير، على ان يستعمل حق الخيار هذا في مدة سنتين تبتدئ في ٣٠ آب ١٩٢٤، وان يكون ذلك لدى ممثلي الحكومة المنتدبة السياسيين وقناصلها. وهذا الاختيار يؤدي إلى اكتساب الجنسية اللبنانية، اذ قبلت ذلك الحكومة المنتدبة، أي فرنسا[١٣].

وغني عن البيان ان المغتربين اللبنانيين هم المستفيدون من هذه الأحكام بالدرجة الاولى، ذلك لانه جرى اعفاؤهم من شرط نقل محل اقامتهم أو سكنهم إلى لبنان، خلالا لما نصت عليها لمادة ٣٣ من معاهدة لوزان، ومن دون أدنى اعتبار لمكان الولادة، لا بالنسبة للشخص المعني ولا لأهله. ومع ان استعادة المغتربين مطلب بالغ الاهمية، الا انه كان يقتضي معاملة اهالي القرى السبع المقتطعة المعاملة نفسها بروح العدالة والمساواة، سيما وانهم في مركز قانوني اقوى من المغتربين، اذ انهم مولودون في لبنان من جهة، ومن جهة أخرى فان الارض التي ولدوا فيها ظلت، حتى بعد ضمنها إلى فلسطين بموجب اتفاق دولي، ضمن سيادة دولة لبنان فعليا لفترة من الزمن وخضع سكانها تاليا لموجب دفع الرسوم والضرائب كسائر مواطنيها في المناطق الاخرى. ولا شك في ان هذا التفاوت في المعاملة أدى إلى تعقيد مشكلة الوف الاشخاص من اللبنانيين الذين وجدوا انفسهم، لاعتبارات قانونية أو سياسية، محرومين من الجنسية اللبنانية على نحو مخالف للعدل والقانون.

ومن المفارقات اللافتة ايضا انه اعقب تطبيق القرار الرقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ صدور جملة تشريعات لاحقة ومتعاقبة ومتغايرة لاعتبارات سياسية. ولعل من المفيد تقديم قائمة بهذه التشريعات للتدليل على اختلافها وتناقضها في احيان كثيرة:

١. كتاب المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان تاريخ ١٩ ايلول ١٩٢٤ والمتعلق بتفسير القرار الرقم ٢٨٢٥ المختص بالتابعية اللبنانية.

٢. القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ المتعلق بالتابعية اللبنانية.

[١٣]. المصدر نفسه، ص ٦٣.

٣. القرار الرقم LR ١٦٠ تاريخ ١٦ تموز ١٩٣٤ بتعديل وتتميم القرارين ٢٨٢٥ و ٢٨٢٦ مكررا تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤.

٤. قانون تاريخ ٧ حزيران ١٩٣٧ الذي يختص بالاجانب الذين اكتسبوا الجنسية اللبنانية بطريقة التجنس.

٥. القرار الرقم LR ١٨٢ تاريخ ٢٦ آب ١٩٣٩ في شأن الاشخاص الذين استعملوا حق الاختيار المنصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاق الفرنسي - التركي.

٦. قانون تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦ الذي يتعلق بالجنسية اللبنانية.

٧. المرسوم الرقم ٣٩٨ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ الذي يتعلق بطلبات اعتبار الاشخاص من الجنسية اللبنانية.

٨. قانون صادر بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٥١ بتصديق الاتفاق المعقود بين الحكومتين اللبنانية والتركية المتعلق بمهلة اختيار الجنسية اللبنانية.

٩. قانون ١١ كانون الثاني ١٩٦٠ المتعلق بتعديل احكام القرار الرقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥.

١٠. قانون منشور بالمرسوم الرقم ١٠٨٢٨ الصادر بتاريخ تشرين الاول ١٩٦٢ ويتعلق بسحب الجنسية اللبنانية ممن اكتسبها بالتجنس اذا ارتكب عملا مخلا بالمن البلاد.

١١. القانون الرقم ٦٧/٦٨ تاريخ ٤ كانون الاول ١٩٦٧ المتعلق بتمثيل الدولة لدى المحاكم في دعاوى الجنسية.

الحقيقة ان مشاكل كثيرة نجمت عن تطبيق النصوص المتعلقة بالجنسية اللبنانية إما بسبب قصورها أو بسبب سوء تفسيرها أو بسبب عدم تطبيقها من المراجع المختصة. وزاد تلك المشاكل تعقيدا نشوء اوضاع جديدة على ارض الواقع لم تجد في النصوص حلولا ناجعة لها. ويمكن اجمال هذه المشاكل والأوضاع المستجدة على النحو الآتي:

أولا - المكتومون: تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين كانوا يقيمون في الاراضي اللبنانية في ١٩٢٤/٨/٣٠ ولم يجر احصاؤهم كلبنانيين خلال احصاء العام ١٩٣٢. وفي عداد هؤلاء المكتومين لبنانيون واكراد وأرمن وأشوريون وسريان وكلدان. فبعض

اللبنانيين ظن ان الغاية من الاحصاء هو وضع جداول بأسماء الرجال الصالحين للخدمة العسكرية تمهيدا لتجنيدهم. ولما كان الاهالي من غير سكان متصرفية جبل لبنان قد عانوا الامرين من الخدمة الاجابية ابان العهد العثماني فقد استنكفوا عن تسجيل افراد عائلاتهم هربا من وهم الخدمة العسكرية، الامر الذي خلف عددا كبيرا منهم في المدن والارياف من دون قيود يعانون بمرور الزمن آثار تلك المشكلة. كما يندرج في فئة المكتومين الاولاد المولودون نتيجة زيجات عرفية وفقا أحكام الشريعة الاسلامية اجراها شيوخ محليون ولم يقم اصحابها، لجهلهم بالقوانين الوضعية، بتسجيلها لدى المحاكم الشرعية ومن ثم في دوائر الاحوال الشخصية. كما يندرج في هذه الفئة ايضا ابناء بعض اللبنانيين المغتربين حاملي الجنسية اللبنانية الذين رزقوا أولادا في ديار الاغتراب، ولكن القناصل اللبنانيين اهملوا أو امتنعوا عن احالة الاوراق المتعلقة بها إلى وزارة الخارجية ليجري تسجيلهم في سجلات دوائر الاحوال الشخصية.

ثانيا - المحرومون: تشمل هذه الفئة المتضررين من سوء تصرف لجنة الاحصاء المركزية العليا في العام ١٩٣٢ التي تجاوزت اختصاصها المحصور بتصديق محاضر احصاء لجان الاحصاء في الأقضية إلى القيام بشطب بعض افراد العائلة الواحدة من ضمن الجدول الواحد وذلك لأسباب كيفية، فكان ان اثبت لبنانيون في قيود الاحصاء وحرم اخوتهم من القيد، الامر الذي زاد من حالات انعدام الجنسية في صفوف فريق من اللبنانيين من دون مسوغ.

وتقتضي الاشارة ايضا إلى مسألة حاملي بطاقة "**جنسية قيد الدرس**". فقد حمل الكثير من اللبنانيين واقعا، ممن عانوا تجاوزت لجان الاحصاء ولجنة الاحصاء العليا، بطاقات رسمية تثبت انهم من جنسية غير معينة، وكان من حق اولادهم ان يقيدوا كلبنانيين حكما سندا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة الاولى من القرار الرقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥. وفي تاريخ ١٠ تموز ١٩٦٢ صدر قانون يتعلق بالدخول إلى لبنان والاقامة فيه والخروج منه، فكان ان اصدر وزير الداخلية استنادا اليه، مذكرة بتاريخ ٢ ب ١٩٦٢ تتعلق بتسوية اوضاع فاقدي الجنسية طبقتها المديرية العامة للأمن العام على نحو ادى إلى سحب البطاقات التي كان يحملها البعض وتثبت انه من جنسية غير معينة، ومنحتهم بدلا منها بطاقات اقامة تفيد ان جنسيتهم هي قيد الدرس. هذا التجاوز في

تطبيق القانون حمل وزير الداخلية كمال جنبلاط على اصدار قرار بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٧٠ تحت الرقم ٣٢٠٤ امر بموجبه هذه الدوائر بوقف سحب المستندات من حاملي بطاقات **جنسية غير معينة**، فرفض المدير العام للأمن العام تنفيذه، مما أدى حمل الوزير جنبلا مجددا على اصدار قرار لاحق بتاريخ ٧ حزيران أكد فيه نية قراره السابق. ومع ذلك استمرت المديرية العامة للأمن العام في نهجها السابق، مستفيدة من تغيير الوزارة[١٤].

ثالثا – المحرومون من ابناء القرى الجنوبية المقتطعة: تشمل هذه الفئة اللبنانيين من ابناء قرى صلحا وهونين، وطربيخا (وتضم النبي روبين وسروح) والمالكية، وقدس، وبوشع، وابل القمح التي جرى الحاقها بفلسطين بموجب معاهدة بولي-نيو كمب المعقودة بين السلطتين المنتدبتين فرنسا وبريطانيا بتاريخ ١٩٢٢/٢/٢٢ (تحديد التخوم بين فلسطين ولبنان) والموضوعة موضع التنفيذ باتفاق القدس المؤرخ في ١٩٢٦/٣/٢. ذلك لأن السلطات اللبنانية لمتوافق على تسجيل اهالي تلك القرى كلبنانيين خلال احصاء العام ١٩٣٢ بدعوى ان القرى المقتطعة لم تعد لبنانية واصبحت تابعة لفلسطين.

رابعا – المحرومون من ابناء قرى وادي خالد: تشمل هذه الفئة ابناء سبع عشرةقرية تقع في وادي خالد الكائن في الشمال الشرقي من لبنان، وقد اهمل قيد معظم ابناء هذه القرى في احصائي العامين ١٩٢٢ و ١٩٣٢ بسبب الخوف من سوقهم إلى الجندية كما كان حال عدد من اللبنانيين في مدن الساحل والبقاع وعكار وسواها من المناطق التي لم يشملها نظام المتصرفية.

خامسا – الأجانب: وتشمل هذه الفئة الاجانب الذين يحملون جنسية معينة، سواء كان والدا الاجنبي اجنبيين أو كان والده فقط غير لبناني ووالدته لبنانية، كما تشمل الاجانب الذين تعاقبت ولادتهم على الاراضي اللبنانية اجيال عدة وانقطعت علاقاتهم باوطانهم الاصلية وبالدول التي تنتمي اصولهما ليها وباتوا لبنانيين من حيث الواقع والحياة اليومية من دون ان يتمكنوا بسبب تطبيق قانون الجنسية او سوء تطبيقه من الحصول على الجنسية اللبنانية.

[١٤]. المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٦.

سادسا – اللاجئون: وتشمل هذه الفئة اللاجئين على اختلاف انواعهم، خصوصا الاجانب الذين لجأوا إلى لبنان ولا يمكنهم أو لا يرغبون في طلب حماية الدول التابعين لها.

والى جانب المشاكل والاوضاع المار ذكرها تنطوي النصوص والتشريعات، المتعلقة بالجنسية، على الكثير من النواقص والثغرات التي افرزت بدورها مشاكل اخرى يمكن اجمالها على النحو الآتي:

- خلو التشريعات النافذة من احكام وقواعد اساسية بعدم ازدواجية.
- خلو التشريعات النافذة من احكام تتعلق بتعريف الاراضي اللبنانية ولا سيما في الفترة السابقة لمعاهدة لوزان واللاحقة لقيام دولة لبنان الكبير.
- خطأ اعتبار رابطة الارض (الاقامة) معادلة في اهميتها لرابطة الدم (الابوة).
- عدم ايلاء رابطة الدم لجهة الام الاهمية التي تستحقها.
- عدم وجود تعريف واضح لـ: "اجنبي" فيما يتعلق باكتساب الجنسية.
- عدم وجود نص ينظم حال الزوجة التي اكتسبت الجنسية اللبنانية بالزواج، بعد انحلال الزواج أو وفاة الزوج عقب الزواج مباشرة.
- عدم وجود نص يسمح للبناني الذي تخلى عن جنسيته اللبنانية بان يسترد هذه الاخيرة اذا فقد جنسيته الاجنبية المكتسبة.
- عدم وجود نص يكرس مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة إلى رعايا الدول العربية.
- عدم وجود مراجع قضائية متفرغة للبت في قضايا الجنسية.
- استحالة ابراز وسائل اثبات خطية للبرهان على الاصل اللبناني عندما تتجاوز المدة عشرين سنة.
- عدم تطبيق الاصول الموجزة في المحاكمات العائدة لقضايا الجنسية.
- عدم جواز اعطاء دوائر الاحوال الشخصية سلطة تقديرية، ووجوب انحصار مهمتها في تنفيذ احكام القانون والقرارات القضائية المبرمة.

٤
التجنيس

بينت آنفا ان التجنيس Naturalization هو اكتساب الجنسية بعد الولادة كمنحة من الدولة إلى طالبها، وانه عمل استنسابي من اعمال السيادة خاضع لارادة الدولة المنفردة وسلطتها التقديرية. فهي التي تمنح الجنسية ولا أحد يجبرها على ذلك، وطالب الجنسية يلتمس هذه المنحة فلا يجنس شخص راشد عفوا أو بالرغم منه[١٥]. ويبدو التعريف الذي اعطته محكمة القضاء الاداري في مصر بقرارها الصادر بتاريخ ٧ شباط ١٩٥٦ جامعا مانعا اذ يقول: "يقوم التجنس على عمل اداري من جانب الدولة تمنح به الجنسية (المصرية) لطالبها فلا يتم الا بتوافق ارادتي الفرد والدولة[١٦]. وعليه، لا يدخل التجنيس في اطار العقود الخاصة التي تقوم على اتحاد ارادتين بمعزل عن القانون احيانا كثيرة، ذلك لان له طبيعة العمل الذي يدخل في نطاق القانون العام لما ينشأ عنه من حقوق وواجبات عامة.

وقد نصت المادة ٣ فقرتها الاولى من القرار الرقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ (المكملة بالقرار الرقم ١٦٠ تاريخ ١٦ تموز ١٩٣٤) على ما يأتي:

يجوز ان يتخذ التابعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقيق وبناء على طلب يقدمه.

١. الأجنبي الذي يثبت اقامته سحابة خمس سنوات غير منقطعة في لبنان.

٢. الاجنبي الذي يقترن بلبنانية ويثبتانه اقامة مدة سنة في لبنان اقامة غير منقطعة منذ اقترانه.

[١٥]. غير ان للدولة الحق في منح الفرد، في حالات معينة، جنسيتها من دون طلب منه مع الاحتفاظ بحقه في رفضها. مثال ذلك انه اذا اكتسب الاب الجنسية اللبنانية ثم طالب بها لاولاده القاصرين اصبح من حقهم اكتسابها من دون حاجة لمرسوم من رئيس الجمهورية. ذلك لان القرار الرقم ١٥ تاريخ كانون الثاني ١٩٢٥ اجاز لهم، بموجب المادة الرابعة، رفض الجنسية المكتسبة في خلال سنة من بلوغهم سن الرشد.

[١٦]. مجموعة الدولة لاحكام القضاء الاداري، السنة العاشرة، صفحة ١٩٨ – ١٩٩ ابو دياب، المرجع السابق الذكر، ص ١٨٠.

٣. الاجنبي الذي يؤدي للبناني خدمات ذات شأن، ويجب ان يكون قبوله بموجب قرار مفصل الأسباب. يمكن ان تعتبر خدمات مهمة الخدمات الفعلية في الجيوش الخاصة اذا بلغت أو تجاوزت مدة السنتين.

ويتضح من نص القرار التشريعي الرقم ١٥ ان للتجنيس فئتين من الشروط: اساسية وشكلية.

أولا: شروط التجنيس الاساسية: هي ثلاثة على النحو الآتي:

أ. ان يكون طالب التجنيس من جنسية اجنبية، بمعنى ان لا تربط الاجنبي بلبنان أي رابطة من الروابط التي تجيز اعتباره من الجنسية اللبنانية[١٧].

ب. الاهلية أو شرط السن، بمعنى ان كل شخص اتم الثامنة عشرة من عمره، حسب المادة ٢١٥ من قانون الموجبات والعقود، يكون أهلا للالتزام وبالتالي اهلا لطلب التجنس. وهذا الشرط غير منصوص عليه صراحة في القرار الرقم ١٥، انما معتمد في الفقه والاجتهاد.

ج. الاقامة في لبنان لمدة خمس سنوات بمعنى السكن والاقامة المشروعة، السابقة لطلب التجنس، وغير المنقطعة سحابة خمس سنوات. غير انه يمكن اختصار مدة الاقامة إلى سنة باقتران الاجنبي طالب التجنس من لبنانية. واعفى القرار الرقم ١٥ من شرط الاقامة "الاجنبي الذي يؤدي للبنان خدمات ذات شأن". كما اعفى من مدة الاقامة زوجة الاجنبي الذي اكتسب الجنسية اللبنانية بالتجنس واولاده الراشدين (المادة اربعين).

لا ينص القانون اللبناني، خلافا للتشريعات الاخرى، على شروط اضافية مثل السيرة الحسنة وسلامة العقل والبدن، وافتقان لغة البلد، والتخلي عن الجنسية الاجنبية.

[١٧]. يقول بدوي أبو دياب: "لقد تعاقبت نصوص تشريعية عديدة بعد ذلك، فكان يصدر المشرع قانونا ناسفا ما قبله، حتى لامكن القول انه لم يعد في القانون اللبناني نص نافذ يرعى موضوع التجنس. ولكن الحكومات المتعاقبة ما زالت تصدر مراسيم التجنس بالاستناد إلى المادة ٣ من القرار ١٥ التي ينبغي القول ان التشريعات التي تعاقبت بعدها الغى بعضها بعضا" (ابو دياب: المرجع السابق الذكر، ص ١٧٩).

ثانيا – شروط التجنيس الشكلية: هي ثلاثة شروط على النحو الآتي:

أ. **تقديم الطلب:** يقتضي على طالب التجنس بأن يقدم طلبا في هذا الشأن موقعا منه شخصيا في وزارة الداخلية ويرفق به المستندات التي تثبت قيده المدني، ووضعه العائلي، وجنسيته، والرسم المالي المحدد.

ب. **التحقيق:** ان تقوم دوائر المحافظة بواسطة الشرطة أو الدرك بالتحقيق في أحوال طالب التجنس مثل الاقامة ومدتها وتاريخ دخوله الاراضي اللبنانية ومداخيله وفي ما اذا كان ثمة احكام جزائية قد صدرت بحقه، وما اذا كان متزوجا لبنانية، وما اذا كان ادى للبلد خدمات مهمة الخ.

ج. **قرار رئيس الدولة.** يقتضي لاكتساب الجنسية بمنحة التجنيس ان يصدر مرسوم في هذا الشأن موقع من رئيس الجمهورية، بعد ان ترفع وزارة الداخلية إلى رئاسة الجمهورية بواسطة رئيس الحكومة تقريرا بنتيجة التحقيق يتضمن الموافقة بعد اخذ رأي وزارة الخارجية. مع الاشارة إلى ان رئيس الجمهورية غير ملزم بمنح الجنسية نتيجة هذا التقرير ولو توافرت الشروط الاساسية المطلوبة. ولا يكون لمرسوم منح الجنسية، بعد صدوره، أي اثر قانوني تجاه الغير، الا بنشره في الجريدة الرسمية، ولا تجاه صاحب العلاقة الا من تاريخ ابلاغه به عملا بالمرسوم الرقم ٩ تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٩.

ثالثا – آثار التجنيس: للتجنيس آثار بالنسبة للمتجنس وبالنسبة لاسرته. فالتجنيس يعني ادخال المتجنس في عداد اللبنانيين، دون اثر رجعي، منذ تاريخ توقيع المرسوم الجمهوري بمنحه الجنسية اللبنانية، مع احتفاظ الدولة بحق سحب الجنسية منه اذا ما تبين انه حصل عليها بالتزوير والغش أو بالتحايل، أو اذا ما تبين لها عدم جدراته بها لقيامه باعمال تمس سلامة الدولة، أو بتصرفات تدل على عدم اندماجه بالمجتمع، كما لو غادر البلاد لفترة طويلة، أو عاد للاستقرار في بلده الاصلي.

أ. **آثار التجنيس بالنسبة للمتجنس:** رغم دخول المتجنس في عداد اللبنانيين وتمتعه تاليا بالحقوق المدنية، فان القوانين اللبنانية النافذة تحرمه من بعض الحقوق المتعلقة بالقانون العام ومن اخرى متعلقة بالقانون الخاص على النحو الآتي:

١. الاهلية النيابية، بمعنى عدم اهليته لترشيح نفسه لعضوية المجلس النيابي الا بعد مرور عشر سنوات على تجنيسه. غير ان حقه بالانتخاب الاقتراع يبقى قائما.

٢. الوظائف العامة، بمعنى عدم أهلية المتجنس لتولي وظيفة عامة أو وظيفة ذات راتب يدفع من خزينة الدولة أو من مؤسسة عامة قبل مرور عشر سنوات على تجنيسه.

٣. المهن الحرة، بمعنى عدم أهلية المتجنس لممارسة مهنة المحاماة الا بعد مرور عشر سنوات على تجنيسه، وعدم اهليته لممارسة المهن الطبية الا بعد مرور خمس سنوات على تجنيسه.

ب. **آثار التجنيس بالنسبة لاسرة المتجنس:**

١. بالنسبة للزوجة والأولاد الراشدين: إعتمد المشترع في هذا المجال مبدأ وحدة الجنسية فجعل الزوجة والاولاد الراشدين في مصاف واحد اذ مكن هؤلاء جميعا من أن يطلبوا تجنيسهم مع رب الاسرة فيمنحوها بالمرسوم نفسه الذي يمنحها له، او ان يقدموا طلبا مستقلا فيصدر مرسوم بمنحهم الجنسية اللبنانية دون شرط الاقامة.

٢. بالنسبة للأولاد القاصرين: قضت الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القرار ١٤ باعتبار الاولاد القاصرين لأب اتخذ التابعية اللبنانية، والأولاد القاصرين لأم اتخذت التابعية اللبنانية وبقيت حية بعد وفاة الاب، قضت باعتبارهم لبنانيي. غير انه يبقى للقاصر الحق برفض الجنسية اللبنانية خلال السنة التي تلي بلوغه سن الرشد. اما بالنسبة للأولاد الطبيعيين القاصرين فان التجنيس يشملهم اذا ثبتت بنوتهم بالنسبة للمتجنس. لكنهم لا يكتسبون جنسية الام الباقية على قيد الحياة اذا ما تجنست بالجنسية اللبنانية، وكان الاقرار بالبنوة صادرا عن الأب وحده.

التجنيس: مشكلة وحلا وأسلوبا: ليس من المغالات القول ان الجنسية اللبناني **هي جنسية طارئة**، بمعنى انها منحت لحاملي الجنسية العثمانية من سكان لبنان بعد الولادة، خلافا للجنسية الاصلية التي يكتسبها الفرد عند ولادته. والجنسية الطارئة تتحقق بالتجنيس، وبالزواج، وبتبدل السيادة.

لقد أدى انهيار السلطنة العثمانية، واحتلال لبنان من قبل الجيوش الفرنسية، واقرار معاهدة الصلح في فرساي العام ١٩١٩ مبدأ انتداب فرنسا على لبنان، وانشاء دولة لبنان الكبير بقرار من المفوض السامي الفرنسي بتاريخ الاول من ايلول ١٩٢٠، وتوقيع معاهدة لوزان العام ١٩٢٣ التي جعلت، بعد انبرامها في ٣٠ آب ١٩٢٤، الرعايا العثمانيين من سكان لبنان المقيمين على اراضيه في ذلك التاريخ رعايا الدولة اللبنانية الجديدة. جميع هذه الأحداث والتطورات والنصوص ادت، في الواقع، إلى اجراء تبديل في سيادة الوطن التي كان يخضع لها سكان لبنان، نجم عنه نشوء جنسية طارئة هي الجنسية اللبنانية. ولعل القول ان التبدل الحاصل في السيادة أدى، في حقيقة الامر، إلى "تجنيس" الرعايا العثمانيين من سكان لبنان بجنسية الدولة اللبنانية الجديدة قول لا يجانب الحقيقة بل يجسدها بقوة ووضوح.

غير ان التجنيس في لبنان تباطأ كثيرا بعد صدور القرار التشريعي الرقم ١٥ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ المتعلق بالتابعية اللبنانية وكان يتوقف بعد اجراء الاحصاء العام لسكان لبنان في العام ١٩٣٢. وقد أدى جمود التجنيس إلى تفاقم مشاكل الجنسية التي نوهت بها آنفا على نحو أضحى معها عشرات الالوف من المكتومين والمحرومين، في منتصف السبعينات، من أخطر القنابل الموقوتة التي اسهم انفجارها في تأجيج الحرب الاهلية العام ١٩٧٥.

يمكن ايجاز مشكلة التجنيس على النحو الآتي:

أ. عدم وجود نصوص قانونية وافية تنظم عملية التجنيس.

ب. تعدد التشريعات المتعلقة بالجنسية والتجنيس وتناقضها وغموضها.

جـ. ربط التجنيس بقضايا واعتبارات طوائفية وسياسية.

د. عدم ايلاء رابطة الدم لجهة الام الاهمية التي تستحقها، وبالتالي تطور هذا النقص إلى شكل من اشكال التمييز ضد المرأة.

هـ. عدم تخصيص محاكم أو جلان قضائية متفرغة للبت في قضايا الجنسية.

و. ضعف الدولة اللبنانية وتهاونها الامر الذي أدى إلى تعاظم عدد الاجانب الذين دخلوا لبنان خلسة واقاموا فيه بصورة غير قانونية.

ز. عدم وجود تخطيط عند الحكومات اللبنانية المتعاقبة في شأن تقدير حاجة البلاد إلى اليد العاملة غير اللبنانية في ضوء خطة التنمية ومتطلباتها من جهة، والمحافظة على مصالح البلاد العليا من جهة أخرى.

كان من الطبيعي، والحالة هذه، ان تصبح قضية الجنسية وتجنيس المستحقين من المكتومين والمحرومين احدى أبرز القضايا والهواجس التي خيمت على محاولات الاصلاح السياسي والاداري التي اضطلع بها الرئيسان امين الجميل ورشيد كرامي في العام ١٩٨٤. وقد ألفت لهذه الغاية لجان اصلاحية ضمت كبار رجال الدولة والمشرعين والحقوقيين، بينها لجنة الجنسية التي تمثلت فيها جميع التيارات السياسية النافذة آنذاك. وقد أمكن التوصل في اللجنة المذكورة إلى توافق مبدئي حول الخطوط العريضة التي تضمنها اقتراح القانون الذي تقدمت به شخصيًا. غير ان انقلاب موازين القوى فجأة في اعقاب سيطرة الدكتور سمير جعجع على قيادة ميليشيا "القوات اللبنانية" واقصاء السيد الياس حبيقة عن قيادتها تسببا في تأزيم الوضع السياسي مجددًا وصرف النظر عن العملية الاصلاحية برمتها.

وعادت القضية الشائكة بعد ذلك بأربع سنوات لتفرض نفسها على لقاءات النواب اللبنانيين في الطائف، ومن ثم على الحكومات التي اعقبت اتفاق الوفاق الوطني ابتداء من أواخر العام ١٩٨٩.

في حمأة هذه الضغوط قررت حكومة الرئيس رفيق الحريري، التي جرى تأليفها في خريف ١٩٩٢ بعد أول انتخابات نيابية يشهدها لبنان منذ ١٩٧٢، تكليف لجنة وزارية برئاسة ميشال اده وزير الثقافة والتعليم العالي وضع مشروع قانون جديد للجنسية. وقد وجدت من المناسب، وقد انتخبت نائبًا في بيروت، ان اعيد طرح اقتراحي السابق بعد تطويره. غير ان التجاذبات السياسية حالت دون قيام اللجنة الوزارية بوضع مشروع القانون المطلوب، كما حالت دون بت اقتراحي في لجنة الادارة والعدل النيابية.

كل ذلك دفع حكومة الرئيس الحريري، ربما عن سابق تصور وتصميم، إلى اتخاذ خطوة جريئة بتجنيس عشرات الالوف من المكتومين والمحرومين وطالبي التجنس وذلك بموجب المرسوم الرقم ٥٢٤٧ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٤ المنشور في ملحق الجريدة الرسمية الرقم ٢٦ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٤.

اثار صدور المرسوم المذكور ارتياحًا بالغًا في صفوف المكتومين والمحرومين الذين طال انتظارهم. غير انه اثار في المقابل ضجة في الأوساط المسيحية المحافظة التي وجدت فيه اجحافًا كون "عدد المجنسين من الطائفة المارونية زهيد جدًا بالنسبة إلى عدد المجنسين من سائر الطوائف. اضافة إلى ذلك لم يشر المرسوم في متنه إلى أية واقعة تبرر منح الجنسية اللبنانية إلى المستفيدين منه (...) وان هناك عددًا لا يستهان به من هؤلاء لم يتقدموا بأي طلب، ولا تتوفر فيهم الشروط القانونية لوم يجر أي تحقيق في شأنهم، أو أي تمحيص في أوضاعهم على اختلافها كما تقضي بذلك النصوص التشريعية المعمول بها"، كما جاء في مراجعة الإبطال التي تقدمت بها الرابطة المارونية من مجلس شورى الدولة طعنًا بمرسوم التجنيس المشار اليه[١٨].

وازاء التحفظ الواسع الذي قوبل به مرسوم التجنيس في الأوساط المسيحية فقد صدرت عن وزير الداخلية ميشال المر، بالتفاهم الضمني مع رئيسي الجمهورية والحكومة، جملة تصريحات تفيد بامكانية فتح الباب مجددًا لتقديم طلبات تجنيس من المسيحيين بغية تعويض الاجحاف اللاحق بهم. وبالفعل صدر بلاغ عن وزارة الداخلية يحدد مركز تقديم الطلبت في دائرة الاحوال الشخصية في سراي جديدة المتن القديمة. لكن عملية تقديم الطلبات أوقفت على أثر الاعلان عن اجراء انتخابات فرعي في محافظتي الشمال والبقاع، وقضاء جبيل في محافظة جبل لبنان. وثمة غموض الآن يكتنف العملية برمتها وما يمكن ان تؤول اليه.

من الملاحظ ان مقاربة مشكلة الجنسية والتجنيس في لبنان اتسمت، غالبًا، بتجاذبات ومناحرات حالت دون معالجتها باسلوب علمي. فباستثناء لجنة اصلاح قوانين الجنسية التي جرى تأليفها في العام ١٩٨٤، لم تبادر اية جهة سياسية أو قانونية إلى عقد ندوة دراسية لبحث هذه المعضلة وتقديم حلول لها. كما ان الحكومات المتعاقبة اخفقت في وضع مشروع قانون جديد للجنسية ليدرسه مجلس النواب. ثمة محاولات فردية متباعدة على صعيد اقتراح بعض التشريعات الاصلاحية، لكن ايا منها لم يقترن بنتيجة محسوسة.

لعله آن الأوان لعقد ندوة وطنية موسعة، بدعوة من الحكومة او في اطار كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، يشارك فيها أهل الرأي من جميع التيارات السياسية إلى

[١٨]. المراجعة مسجلة في قلم مجلس شورى الدولة تحت الرقم ٩٤/٥٩٦٥ تاريخ ١٩٩٤/٨/٢٣، ولم تفصل بعد.

جانب كبار أهل الفقه والقانون، وتتولى درس القضية بعمق وموضوعية توخيًا للوصول إلى حل علمي.

وبانتظار عقد مثل هذه الندوة، يبقى من حق أهل الاصلاح السياسي والاداري وكبار اعضاء الاسرة الحقوقية بل من واجبهم الادلاء بدلوهم في هذا المجال لاغناء الحوار والمناقشة الوطنيين في هذه القضية البالغة الاهمية.

في هذا الاطار اعود طرح الخطوط العامة لاقتراح القانون الذي تقدمت به من مجلس النواب تباريخ ٩ كانون الاول ١٩٩٢ ولم تبته لجنة الادارة والعدل بعد.

يقتضي، بادئ الامر، الاقرار بانه من حق كل فرد التمتع بجنسية وفقًا لأحكام القانون. وكل تجاهل لهذا المبدأ لا يشكل خرقًا لمواثيق حقوق الانسان فحسب بل يقدم وصفة ايضًا لمشروع فتنة مقبلة.

وأرى انه لا يجوز ان يكون للبناني غير الجنسية أو التابعية اللبنانية. ألا يكفي ان تتسبب الطائفية السياسية بتوزع اللبناني بين ولاءات عدة لنضيف إلى المشكلة بعدًا جديدًا بتشريع ازدواجية الجنسية؟ وعليه، فكل استثناء من قاعدة وحدانية الجنسية يجب ان يحدده القانون. كما يجب ان يحدد القانون ظروف تخلي اللبناني عن جنسيته أو تابعيته، كما حالات تجريده منهما.

المبدأ الاهم هو التوافق على من هو اللبناني. وأرى ان يعتبر لبنانيًا كل شخص مولود من أب لبناني، وكل شخص مولود في الاراضي اللبنانية ولم يثبت انه اكتسب بالبنوة عند الولادة جنسية اجنبية، وكل شخص يولد في الأراضي اللبنانية من والدين مجهولين، أو والدين لا جنسية معينة لهما، أو مجهولي الجنسية، وكل شخص يولد في الأراضي اللبنانية من أم لبنانية وأب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية. كما ان الولد غير الشرعي الذي يثبت بنوته وهو قاصر يتخذ الجنسية اللبنانية اذا كان أحد والديه الذي تثبت البنوة أولاً بالنظر اليه، لبنانيًا. وبات من الضروري ايضًا التوافق على ان المقصود بالاراضي اللبنانية في أحكام القانون هي اراضي دولة لبنان الكبير المعلنة في الاول من ايلول ١٩٢٠.

١. **شروط اكتساب الجنسية اللبنانية**: يمكن اكتساب الجنسية اللبنانية بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية بعد التحقيق وبناء على طلب يقدمه:

١. الاجنبي الذي يحمل جنسية معينة ويثبت:

أ. اقامته مدة عشر سنوات في لبنان بصورة متواصلة، على ان تخفض هذه المدة إلى خمس سنوات بالنسبة لرعايا دول الجامعة العربية شرط المعاملة بالمثل.

ب. قيامه بعمل يؤمن له موردا.

ج. اتقانه اللغة العربية بمستوى اقرانه من اللبنانيين.

د. عدم صدور حكم مبرم بحقه بجناية أو بجرم شائن او بجرم يتعلق بأمن الدولة.

هـ. التعهد بالتنازل، في مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ اكتساب الجنسية اللبنانية، عن جنسيته الاصلية تحت طائلة تجريده من الجنسية اللبنانية.

٢. الأجنبي الذي يحمل جنسية معينة ويقترن بلبنانية ويثبت انه اقام خمس سنوات في لبنان اقامة متواصلة منذ اقترانه على ان تتوفر فيه وتطبق عليه الشروط الاخرى المحددة اعلاه.

٣. الاجنبي الذي يحمل جنسية معينة ويؤدي للبنان خدمات ذات شأن، على ان يتم منحه الجنسية بمرسوم معلل يتخذ في مجلس الوزراء.

تعتبر خدمات مهمة الخدمات الفعلية في اطار عمل القوات المسلحة اللبنانية، والمستشفيات والمؤسسات الصحية التي لا تتوخى الربح، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات الدولية، على ان لا تقل الخدمات في أي منها عن خمس سنوات.

٢. أوضاع الأجانب: ان المقترنة بأجنبي من جنسية معينة اكتسب الجنسية اللبنانية، والقاصرين من أولاد اجنبي من جنسية معينة اكتسب الجنسية اللبنانية، يعتبرون من الجنسية اللبنانية حكما بتاريخ تقديم الطلب، سواء تم ذلك بالمرسوم الذي يمنح هذه الجنسية للزوج او للأب او للأم أو بمرسوم خاص بهم.

كما يعتبر من الجنسية اللبنانية حكما الأولاد القاصرون لأم اكتسبت الجنسية اللبنانية بعد وفاة الاب وذلك بتاريخ تقديم الطلب.

وفي كلا الحالتين المنوه بهما اعلاه يجب تخير الاولاد القاصرين عند بلوغهم سن الرشد بين الاحتفاظ بالجنسية اللبنانية أو التخلي عنها.

ان المرأة الاجنبية من جنسية معينة التي تقترن بلبناني تصبح لبنانية بناء على طلبها وذلك بعد مرور سنة على تسجيل الزواج في دوائر الأحوال الشخصية، أو بعد مرور شهرين على وفاة زوجها اعتبارا من تاريخ الوفاة. غير انها تفقد الجنسية اللبنانية بعد انحلال عقد الزواج الذي لا يدوم خمس سنوات كاملة. كما تفقدها اذا غادرت لبنان خلال سنة من تاريخ اكتسابها الجنسية بعد وفاة زوجها وبقيت خارج الاراضي اللبنانية مدة خمس سنوات بدون انقطاع.

ان المرأة اللبنانية التي تقترن بأجنبي من جنسية معينة تبقى لبنانية إلى ان تطلب شطب قيدها من سجلات الاحصاء لاكتسابها جنسية زوجها. غير انه يبقى من حقها دائما استعادة الجنسية اللبنانية، بناء على طلبها، رغم استمرار اقترانها من أجنبي شرط تخليها عن جنسية زوجها.

يحق للمرأة التي فقدت جنسيتها اللبنانية اثر اقترانها بأجنبي من جنسية معينة أو غير معينة أن تستعيد، بناء على طلبها، هذه الجنسية بعد انحلال عقد الزواج.

يحق للبناني الذي فقد جنسيته اللبنانية بترخيص قانوني مسبق من اجل اكتساب جنسية أجنبية ان يستعيد جنسيته اللبنانية اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب.

كل شخص من أصل لبناني لم يختر الجنسية اللبنانية خلال المهلة التي حددتها معاهدة لوزان تاريخ ٢٤ آب ١٩٢٣ والممدة بتشريعات لاحقة، يمكنه ان يطلب اعتباره لبنانيا اذاثبت بجميع طرق الاثبات انه أو احد اصوله يتحدر من اصل لبناني كان مقيما قبل ١٩٢٤/٨/٣٠. في اراضي دولة لبنان الكبير المعلنة في الاول من ايلول ١٩٢٠، وانه مقيم في الاراضي اللبنانية اقامة متواصلة مدة خمس سنوات سابقة لتاريخ تقديم الطلب.

٣. شروط اكتساب التابعية اللبنانية: تنشأ إلى جانب الجنسية اللبنانية تابعية لبنانية (بطاقة خضراء) يحدد شروطها القانون.

تمنح التابعية اللبنانية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية وهي تلزم حاملها جميع الواجبات والموجبات المفروضة على صاحب الجنسية اللبنانية كما توليه جميع الحقوق الناشئة عنها باستثناء الحقوق السياسية.

يقصد بالحقوق السياسية الحق في الانتخاب والترشيح للهيئات الاختيارية والمجالس البلدية والنيابية، والحق في تولي الوظيفة العام في الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، والحق في تقاضي راتب من مؤسسة للقطاع العام مساهمة فيها.

على الراغب في التابعية اللبنانية ان يقدم طلبا إلى وزارة الداخلية يثبت فيه بجميع وسائل الاثبات:

١. انه اجنبي من جنسية معينة أو غير معينة، مقيم في لبنان منذ خمس عشرة سنة اقامة متواصلة، على ان تخفض هذه المدة إلى سبع سنوات لمن كانت امه أو زوجته لبنانية، ولرعايا دول الجامعة العربية.

٢. قيامه بعمل يؤمن له موردا.

٣. اتقانه اللغة العربية بمستوى اقرانه من اللبنانيين.

٤. عدم صدور حكم مبرم بحقو بجناية أو بجرم شائن أو بجرم يتعلق بأمن الدولة.

لكل شخص من اصل لبناني مقيم خارج الاراضي اللبنانية ان يطلب منحه التابعية اللبنانية شرط ان يتقدم بطلب إلى وزارة الداخلية يثبت فيه بجميع وسائل الاثبات:

١. ان احد اصوله مولود في الاراضي اللبنانية، أو انه اقام فيها مدة لا تقل عن خمس سنوات.

٢. قيامه بعمل يؤمن له موردا.

٣. تعهده في وثيقة مستقلة مصدقة لدى الكاتب العدل باستعداده للاقامة في لبنان اقامة متواصلة مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر خلال كل خمس سنوات منذ تاريخ منحه التابعية اللبنانية.

تمنح التابعية اللبنانية المستدعي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية.

ويمكن بالطريقة نفسها تجريده من التابعية اذا اخل بتعهده لجهة الاقامة حسب ما هو مبين آنفا.

يجوز للمتحدر من اصل لبناني الذي يمنح التابعية اللبنانية ان يحتفظ بجنسيته الاجنبية.

لحاملي التابعية افضلية مطلقة في اكتساب الجنسية اللبنانية وفقا للأحكام المتعلقة باكتسابها:

٤. فقدان الجنسية اللبنانية: يفقد الجنسية اللبنانية:

١. اللبناني الذي يكتسب جنسية اجنبية.

٢. اللبناني الذي يبقى خارج الاراضي اللبنانية مدة عشرين سنة دون انقطاع ودون دفع أي رسم أو ضريبة لخزينة الدولة او البلديات، على ان يبقى من حقه قطع مرور الزمن بزيارة الوطن مرة واحدة على الاقل خلال المدة المنوه بها أو باثبات القوة الطاهرة المتمثلة بالعجز الجسدي الكامل واضطراره إلى تنفيذ عقوبة بالحبس مدة لا تقل عن عشر سنوات.

٣. اللبناني الذي يقبل في لبنان وظيفة عامة تقلده اياها حكومة أجنبية من دون ان يستحصل مسبقا على الترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية.

٤. اللبناني المقيم خارج الاراضي اللبنانية الذي يقبل وظيفة عامة تقلده اياها حكومة اجنبية اذا احتفظ بهذه الوظيفة بالرغم من صدور الامر اليه بان يتخلى عنها في مهلة معينة.

يفقد الجنسية اللبنانية ايضا اللبناني الذي اكتسب الجنسية اللبنانية بالتجنس اذا حكم عليه باحدى الجرائم المتعلقة بأمن الدولة ولم يكن قد مر على اكتسابه الجنسية عشر سنوات.

ويتم فقد الجنسية في جميع الحالات المشار اليها آنفا بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية.

٥. التقاضي والتحقيقات والاثبات: تنشأ في مل محافظة لجنة خاصة ذات صفة قضائية للنظر في قضايا الجنسية والتابعية.

تؤلف كل لجنة بناء على اقتراح وزير العدل من:

١. قاض عدلي متفرغ للجنة أمضى في الخدمة عشر سنوات على الاقل، رئيسا.

٢. خبيرين اجتماعيين جامعيين من غير موظفي الدولة، عضوين.

تنظر اللجان الخاصة ذات الصفة القضائية بجميع القضايا والنزاعات الناشئة في اطار قانون الجنسية، كما تقدم توصياتها في الطلبات المقدمة من اصحاب العلاقة لاكتساب الجنسية اللبنانية بطرق المنحة.

كما يشمل اختصاصها تصحيح قيود الاحوال الشخصية المتعلقة بالاولاد المسجلين على غير خانة والديهم أو الذين جرى قيدهم على انهم غير شرعيين، وسوى ذلك من مشاكل تشريعات الجنسية ومعاملاتها.

على اللجنة ان تفصل في النزاع أو تبت في الطلب المقدم بقرار يصدر بالاجماع أو بالاكثرية خلال مهلة سنة من تاريخ تسجيله في قلم اللجنة. وفي حال تقرير اجراء تحقيق تمدد هذه المهلة إلى ستة اشهر اضافية تعتبر الطلبات بعدها، فيحال عدم صدور قرار عن اللجنة، مقبولة بصيغة ورودها وتنتج مفاعيلها حكما.

يمكن اللجوء، في قضايا التابعية، إلى مختلف وسائل الاثبات التي تبت بها اللجنة حسب قناعتها بما لها من سلطة حرة في التقدير. أما في قضايا الجنسية فيمكن اللجوء إلى القيود الرسمية اللبنانية، وكتب الانساب، وتاريخ العائلات، والتحقق من وجود الاقرباء وتملك العقارات في القرية أو البلدة المدعى الانتماء اليها.

تكون قرارات اللجان التي تقبل الطلبات نافذة في ذاتها وعلى اصلها تجاه الكافة، ولا تقبل أي طريق من طرق الطعن أو المراجعة الادارية أو العادية أو الاستثنائية امام أية محكمة.

تكون قرارات اللجنة التي ترد الطلبات قابلة الاستئناف امام الهيئة الاستئنافية العليا لقضايا الجنسية والتابعية المؤلفة من ثلاثة قضاة عدليين متفرغين للجنة يعينون بمرسوم بناء على اقتراح وزير العدل، على ان لا تقل خدمة رئيسها في سلك القضاء عن خمس عشرة سنة، والعضو عن اثنتي عشرة سنة.

تبت الهيئة العليا بالقرار الابتدائي المستأنف ضمن المهل وفي اطار الاصول المنصوص عليها في الاحكام السابقة، وتكون قراراتها مبرمة ونافذة بذاتها وعلى اصلها ولا تقبل أي طريق من طرق الطعن أو المراجعة امام أي مرجع اداري أو قضائي.

تحال اداريا على اللجان الخاصة ذات الصفة القضائية الناظرة في قضايا الجنسية والتابعية الدعاوى العالقة امام المحاكم العدلية، التي كانت تختص بالنظر فيها، للبت بها وفق الاصول والمهل المبينة في أحكام هذا القانون.

أحكام انتقالية وختامية: يحق لكل من كان من التابعية العثمانية أو التركية بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٤ في اراضي دولة لبنان الكبير المعلنة في الاول من ايلول ١٩٢٠ أو متحدرا من أب كان في ذلك التاريخ على اراضي دولة لبنان الكبير ان يطلب اثباته حكما في الجنسية اللبنانية.

ان المقيمين في اراضي دولة لبنان الكبير الذين جرى احصاؤهم باحصاء العام ١٩٣٢ على انهم لبنانيون، وفقدوا الجنسية اللبنانية لاحقا بقرار من لجنة الاحصاء المركزية يعتبرون لبنانيين حكما ويعاد قيدهم مع فروعهم في سجلات الاحوال الشخصية.

يحق لكل من ولد في الاراضي اللبنانية، قبل صدور هذا القانون، من أب مجهول الجنسية، ان يطلب اثباته في الجنسية اللبنانية حكما.

ان اكتساب الجنسية اللبنانية من قبل أحد افراد عائلة طالب الجنسية، بتاريخ سابق لتقديم الطلب، يعتبر بمثابة قرينة ثابتة بان والده من جنسية غير معينة.

يحق لكل من ولد في لبنان، قبل صدور هذا القانون، من أب ولد في الاراضي اللبنانية ولم تثبت جنسيته، ان يطلب اثباته في الجنسية اللبنانية حكما، اذا توفرت فيه الشروط الآتية:

١. الولادة المتعاقبة في لبنان.

٢. الاقامة المتواصلة في لبنان منذ عشرين سنة على الاقل.

٣. عدم صدور حكم مبرم بحقه متعلق بأمن الدولة.

يقدم الطلب من قبل صاحب العلاقة شخصيا أو بواسطة وكيله القانوني إلى اللجنة الخاصة ذات الصفة القضائية الناظرة بقضايا الجنسية في المحافظة التي يكون له فيها محل اقامة دائم أو مختار.

يحق لكل من يحمل جنسية معينة ومقيم في لبنان بصورة متواصلة وانقطعت علاقاته ببلده الاصلي، ان يطلب الجنسية اللبنانية اذا ما توفرت فيه جميع الشروط الآتية:

١. الاقامة المتواصلة في لبنان، قبل صدور هذا القانون، مدة عشرين سنة على الاقل وتختصر هذه المدة إلى عشر سنوات للمتزوج من لبنانية.

٢. القيام بعمل يؤمن له موردا.

٣. اتقانه اللغة العربية بمستوى اقرانه من اللبنانيين.

٤. عدم صدور حكم مبرم بجناية أو بجرم شائن أو بجرم يتعلق بأمن الدولة.

٥. التعهد بالتنازل عن جنسيته خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ اكتسابه الجنسية اللبنانية تحت طائلة تجريده منها.

يقدم الطلب من قبل صاحب العلاقة شخصيا أو بواسطة وكيله القانوني إلى اللجنة الخاصة ذات الصفة القضائية الناظرة في قضايا الجنسية، في المحافظة التي يكون له فيها محل اقامة دائم أو مختار.

ان الاجنبي الذي يكون قد اكتسب الجنسية اللبنانية لا يمكنه ان يتولى وظيفة عامة أو وظيفة ذات راتب يدفع من الحكومة او من ادارة مؤسسة عامة أو من مؤسسة للقطاع العام مساهمة فيها قبل مرور عشر سنوات على تاريخ اكتسابه الجنسية اللبنانية.

وتشطب اسماء الاشخاص المنتمين للقرى الجنوبية المقتطعة بموجب اتفاق بولي – نيو كمب تاريخ ١٩٢٢/٢/٢٢ من جداول المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين كونهم من أصول لبنانية.

ولا تطبق أحكام هذا القانون على الفلسطينيين في الاراضي اللبنانية، أي انهم لا يستفيدون من أحكامه حرصا من لبنان وسائر دول الجامعة العربية على هويتهم الفلسطينية.

***

ان من شأن اعتماد المبادئ المقترحة اعلاه تحقيق جملة فوائد أهمها الآتية:

١. حل مشكلة المكتومين والمحرومين على اسس العدالة والمساواة.

٢. حل مشكلة بعض المقيمين في لبنان منذ فترة زمنية طويلة بتمكينهم من الحصول على التابعية اللبنانية وبالتالي تفادي أي حساسيات يمكن ان تنتج عن منحهم الجنسية اللبنانية وما تنطوي عليه من ممارسة الحقوق السياسية.

٣. اتاحة المجال للمغتربين الذين لا تتوفر فيهم شروط اكتساب الجنسية اللبنانية بالحصول على التابعية اللبنانية من دون اشتراط الاقامة في لبنان.

٤. ايجاد حلول عملية وعادلة للأجانب والاجنبيات المقترنين والمقترنات من لبنانيين ولبنانيات، وللمرأة اللبنانية التي تقترن بأجنبي ويموت عن أولاد قاصرين.

٥. تسريع عملية البت بالدعاوى العالقة من خلال انشاء لجان خاصة ذات طابع قضائي تتفرغ للنظر بما يحال اليها من قضايا الجنسية والتجنيس.

٤ المجنسون في لبنان: حقائق وأرقام برسم المستفيدين وغياب تام للأبعاد الانسانية والمواطنية

تحليل مضمون المرسوم ٥٢٤٧ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٤

طوني جورج عطاالله

الجنسية والتجنيس في المجتمع اللبناني ما يزالان منذ الاستقلال يثيران لغطا في مختلف الأوساط اللبنانية، ويحركان هواجس الطوائف ومخاوفها. وبرغم أهمية هذين الموضوعين لم يكن أحد يجرؤ على ولوجهما لاعتبارات وظروف عديدة مرتبطة بأوضاع لبنان السياسية والجغرافية والديموغرافية والدينية، إلى ان تم الاتفاق في الطائف على وثيقة الوفاق الوطني فأقرت بموجبها التعديلات الدستورية الصادرة في ٢١ ايلول ١٩٩٠ والتي نصت على أن قانون الجنسية هو من المواضيع الأساسية التي تحتاج إلى موافقة أكثرية ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. وبدل أن تساهم هذه الأكثرية الموصوفة في طمأنة الطوائف بمنعها من فرض القرارات المتعلقة بالجنسية بواسطة الأكثرية البسيطة أو النسبية العادية، جاءت المعالجات اللاحقة لتثير مسألة نزاعية جديدة في لبنان ما بعد الحرب حيث تم التجنيس بموجب المرسوم رقم ٥٢٤٧ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٤. وهذا المرسوم يواجه في الوقت الراهن دعوى قضائية للطعن به أمام مجلس شورى الدولة.

يتبين من دراسة تحليلية للمرسوم المذكور المتعلق بالتجنيس ونتائجه ان أعدادا هائلة، وغير محددة، من الناس قد تم تجنيسهم، فأضيفوا إلى مجموع المواطنين اللبنانيين الذين يقدرون بمليونين ونصف إلى ثلاثة ملايين مقيم. ولم يشر هذا المرسوم إلى أي إحصاء رسمي حول عدد المجنسين، الامر الذي فتح المجال واسعا امام لسجال السياسي وتسييس النزاع وتوجيه الانتقادات الشديدة إلى المسؤولين عن هذا الإجراء، خصوصا في غياب الارقام والوقائع التي تسمح بمقاربة الموضوع في أبعاده السياسية والديموغرافية

والإقتصادية والإجتماعية والإنسانية، إنطلاقا من الثوابت والتوازنات الدقيقة التـــي يقـــوم عليها لبنان، وكلفة الإخلال بها.

الأرقام التي سعت الجهات الرسمية لاحقا إلى تقديمها تبريرا لمواقفها تظهر شـدة التهاون في منح الجنسية. اما تلك التي جاء بها منتقدوها تـــأكيدا لمحدوديـــة الإســتيعاب اللبنانية، سكانيا وإقتصاديا فتنقصها الشفافية والدقة، وهي على جانب كبير من التضـارب. فهي إما مبالغ فيها وإما إختزالية. وفي مطلق الأحوال تكاد كل عملية حسابية لضبط العدد أن تكون شبه مستحيلة لأسباب عديدة. يمكن فقط توفير تقديرات علمية مستندة إلى قواعـد المنطق والأرقام، ولكن لا يمكن معرفة نسبة صحتها. بينما تبـــدو الحاجـــة ملحـــة إلـــى دراسات احصائية ميدانية، والى معلومات دقيقة حول قضايا الجنســـية، لأن الموضـــوع يسوده الالتباس والغموض والتضخيم. تحوي الجريـــدة الرســـمية المتضمنـــة للمرســـوم المذكور، الصادر بملحق خاص (الرقم ٢ لعدد ٢٦، تاريخ ٣٠ حزيـــران ١٩٩٤) علـــى ١٢٨٠ صفحة، تحمل كل صفحة منها عددا من الفقرات يبلغ في المتوسط ٢٩ فقرة، هـــي عبارة عن إسم فرد واحد أو عائلة من عدة أفراد يتجـــاوزون أحيانـــا العشـــرة إكتســـبوا الجنسية. فإذا اعتبر كل فقرة بأنها تشكل عائلة مؤلفة من ٦ أشخاص، هم متوســـط حكـــم العائلة في لبنان، فإن المجموع الإجمالي لعدد المجنسين يصبح حصيلة المعادلة التاليـــة: ٦×٢٩×١٢٨٠ = ٢٢٢٧٢٠ مجنسا.

هل يمكن التحقق من صحة هذا الرقم بطريقة حسابية أخرى؟ هذا العدد ينخفـض إلى حدود النصف إذا أخذت عينة عشوائية من خمسين صفحة أحصي فيها عدد الأســـماء المسجلة بمعدل ٨٥ إسما الصفحة الواحدة مع حد أعلى يبلغ ١٠٢ وحد أدنى من ٦٣ إسما فـــي الصفحـــة. فيكـــون العـــدد الإجمـــالي وفقـــا للمعادلـــة التاليـــة: ١٢٨٠ صفحة × ٨٥ مجنسا = ١٠٨٨٠٠ مجنس. ولكن هذا الرقم هو أقل بكثـــير مـــن الرقم الحقيقي لأسباب عدة أبرزها:

١. إن نسبة العائلات المؤلفة من زوج وزوجة دون ذكر الأولاد هـــي مرتفعـــة (٣٨%) وتفوق ثلث عدد العائلات المكتملة البنية (٦٢%) في الصفحة الواحدة، وهذا غير منطقي إذ لا يعقل ان يكون العقم مرتفعا إلى هذا الحد، وهو بحســـب أحـــد الاطبـــاء لا يتجاوز نسبة ١٠ إلى ١٢%. مما يفترض الشك في أن المجنسين لم يسجلوا أولادهـــم، أو ان الاولاد هم غير شرعيين من الناحية القانونية. فزواج شخص عديم الجنسية لا يمكـــن

تسجيله في دوائر النفوس حتى وإن تم عقده وفقا للأصول الدينية المعمول بها في لبنـــان، وتبعا لذلك لا يعترف القانون اللبناني بالأولاد كأبناء شرعيين. فضلا عـــن أن الأســـماء الواردة في المرسوم اقتصرت حصرا على البالغين، ولم تشمل الأولاد القاصرين الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، علما بأنهم يشكلون نسبة مرتفعة من هرم الأعمار فـــي لبنـــان Pyramide des âges.

٢. ان الإحجام عن تسجيل الأبناء عند التقدم بطلب الحصول على الجنسية يوفر على صاحب العلاقة مؤقتا الرسم المتوجب،ولا يلغي إمكان التسجيل اللاحق، فضلا عـــن أن الإمتناع عن البوح بالمعلومات قد يكون حاجة مطلوبة للتقليل من أهمية الخلـــل فـــي المرسوم.

٣. إن الاحوال الشخصية هي بطبيعتها عرضة للتبدل، ومن المؤكد ان تغييرات عدة طرأت على عدة من العائلات لجهة زيادة عدد أفرادها، بصورة خاصة في بلد كلبنان تتفوق فيه الولادات على الوفيات.

لا وجود لأي إحصاء رسمي حول عدد المجنسين لكن وزيـــر الداخليـــة الســـيد ميشال المر أعرب عن إعتقاده انه بموجب المرسوم الصادر عام ١٩٩٤، فإن الجنســـية منحت لحوالي ١٦٠ الفا، هم ١١٠ الاف مسلم و ٥٠ الف مسيحي. وأشار إلى ان التوازن يمكن تأمينه من خلال دفعة جديدة متوقعة قوامها ٨٠ الفا من المجنســـين المســـيحيين و٥ الاف مسلم[1]. في المقابل، يتراوح الرقم الذي يتداوله المعترضون بين ٢٤٠ و ٤٠٠ ألف. أما الرقم الأقرب إلى الواقع فهو في حدود ٢٠٠ ألف دون ذكـــر عـــدد الأولاد لا ســـيما القاصرين، لدى العديد من العائلات، ويمثل حوالي ٨% من عدد سكان لبنـــان الإجمـــالي وهي نسبة مرتفعة جدا. وكان الأجدر تطبيق التجنيس فقط على المستحقين منهم، تدريجيا، للحؤول دون إثارة ما يعكر الأمان النفسي لدى الطوائف اللبنانية.

---

[1]. Roula Mouaffak, "Naturalisation: Corriger un scandale par un autre", in *Magazine*, 9 mai 1997, p. 18-21.

ترتيب الأسماء ونسب المجنسين وأصولهم

لم يعتمد الترتيب الأبجدي في تدرج الأسماء ولا أي ترتيب رقمـــي أو منـاطقي آخـر. وتسلسل الأسماء، في الجريدة الرسمية، تسوده العشوائية حينا والتنظيم غير المتتابع حينـا آخر: تتكرر أسماء عائلات تنتمي إلى أسرة بشكل متقطع بمعدل مرة واحدة كل ٥ إلـى ٧ فقرات، ويعثر على اسماء ثلاث عائلات من اسرة واحدة دون إنقطاع. خلط الأسماء على هذا النحو مضلل للبحث. ولا يتضمن المرسوم أي ذكر لانتماءات المجنسين المذهبيـة ولا أمكنة إقامتهم التي تعتبر من خصائص الشخصية القانونية للإسم.

المرسوم لا يشير صراحة أو ضمنا إلى الطريقة المعتمدة في تـدرج الأسـماء، ولكن يلاحظ أنه جرى إعتماد تسلسل قوامه بشكل عام، مع بعض الاسـتثناءات، إيـراد الأسماء بحسب الوضع القانوني لمجموعات المجنسـين وأصولـهم. فقـد ظـهرت فـي الصفحات الاولى (ص ١ – ٢٣٩) أسماء حاملي الهويات "قيد الدرس" الذيـن يحملـون البطاقات منذ الستينات وبداية السبعينات. ثم حلت بعدهم أسماء "مكتومي القيد" الذين ولدوا في لبنان (ص ٢٤٠ – ٢٨٤). فأسماء الاشخاص من القرى المعروفة بالقرى السبع (ص ٢٨٤-٤٨٣). وأخيرا أدرجت في بقية الصفحات أسماء المجنسين من التابعيـة الأجنبيـة القاطنين في لبنان، ويتوزعون على العديد من الجنسيات، ويأتي فـي طليعتـهم حـاملو الجنسية السورية بغالبية كبـيرة، وفـي مرتبـة أدنـى الرعايـا العـرب، فالأجـانب (ص ٤٨٤-١٢٨٠). ويتضمن المرسوم أسماء اهالي وادي خالد من دون الإشـارة إلـى المنطقة التي يتحدرون منها.

وإستنادا إلى عدد الصفحات المخصصة لكل فئة من فئات المجنسين أمكن تقدير النسب على الشكل التالي:

جدول بعدد الصفحات التي خصصت لكل فئة بمفردها:

الفئة	عدد الصفحات	النسبة المئوية
القاطنون من التابعية الاجنبية	٧٩٦	%٦٢،٢
قيد الدرس	٢٣٩	%١٨،٧
أهالي القرى السبع	٢٠٠	%١٥،٦
المكتومون	٤٥	%٣،٥
المجموع	١٢٨٠	**%١٠٠**

يبين الجدول ان الأجانب، من حاملي الجنسية، يمثلـون النسـبة الأعلـى بيـن المجنسين إذ يصل عددهم إلى ٦٢،٢% من المجموع، ويأتي بعدهم حاملو البطاقات قيـد الدرس بنسبة تقدر بـ ١٨،٧%، ومن ثم أهالي القرى السبع بنسبة ١٥،٦%، والمكتومون ٣،٥%.

توزيع المجنسين في خدمة الأغراض الانتخابية

خلال إنتخابات ١٩٩٦ تم توزيع المجنسين في شكل مـدروس علـى البلديـات المحسوبة على المرشحين النافذين من مسلمين ومسيحيين، وكأنهم ألويـة دعـم وارقـام احتياط تصب في رصيد هذا المرشـح أو ذاك[٢]. ففـي البقـاع مثـلا، علـى الصعيـد الديموغرافي، تحول المجنسون والأرمن (معقل الناخبين الارمن في عنجر، ويبلغ عددهـم حوالي ٦ الاف ناخب، نصفهم في الخارج) كتلة فاعلة تتحكم بالنتائج[٣]، على غـرار مـا حصل في المتن الشمالي. وهذه المشكلة أضحت تاريخية ومزمنة لأنه، منذ قدوم الأرمـن عام ١٩٢٠ وبعض الاقليات الاخرى لاحقا – صار لهذه المجموعات وزنها في الانتخابات البقاعية.

---

٢. رضوان عقيل، "البقاع الأوسط ميزتان من عنجر الارمنية إلى لواء الدعـم: المجنسـون نفـذوا الاوامـر وأصواتهـم حللـت الناموس والفلـوس"، النـهار، ١٩٩٦/٩/١٦، ص ٥.

٣. نقولا ناصيف، "إحتياط الكتل المحمولة: ٣٠ ألفا بين أرمـني وعشـيري ومجنـس"، النـهار، ١٩٩٧/٩/١٤.

ومن خلال الدراسة يتبين ان المجنسين في البقاع يتوزعون على طوائف وأقوام وعشائر عدة أبرزها: السريان الاورثوذكس، الأشوريون، السوريون، وبعض الأكراد، اما الفئة الأكبر حجما فهي قبائل البدو الرحل الذين كانوا يأتون إلى لبنان من سوريا وتركيا ومعهم مواش، يقطنون خاصة في منطقة الفاعور قرب زحلة ويتركون عند إنتهاء الموسم. استقروا في لبنان خلال الحرب وابتاعوا أراضي من أملاك المسيحيين فابتنوا عليها المساكن كبديل عن خيم الشعر البدائية التي كانوا يعيشون تحتها. يتوزع هؤلاء بين عدد من العشائر – وأقلام الإقتراع – من شمال البقاع إلى غربه، وأبرزها: عشيرة عرب العيدين (تضم حاليا حوالي ٣ الاف نسمة، يتوزعون بين أقلام القاع وشمسطار وطاريا والقاكهة وقضاء زحلة)، وعشيرة بيت الشاتي المتفرعة من العيدين (حوالي ٥٠٠ نسمة بين بعلبك وحوش تلصفية)، وعشيرة التركمان التي يعود أصلها إلى بلاد تركمانستان (حوالي ٤ الاف نسمة في قضاء بعلبك بين النعنعية وحوش تلصفية)، عشيرة الحجاجين التي قدمت في الماضي من النجد في العراق ومن سوريا (حوالي ٢٥٠٠ نسمة بين حوش الحريمة ورياق وقب الياس)، عرب الحروك قدموا من سوريا وهم يدينون بالولاء للأمير فاعور عندما حلت العشيرة في منطقة قرقود قرب زحلة أصبحت تعرف بالفاعور نسبة للأمير المذكور (عدد أفرادها أكثر من عشرة الاف نسمة بين تربل، الدلهمية، المعلقة، والفاعور، ونصفهم في الجديدة في المتن الشمالي)، عشيرة الموالي أصلها من سوريا (حوالي ٤٠٠ نسمة في كفرزبد)، عرب اللويس من سوريا (حوالي ١٠ الاف نسمة بين تعنايل وبر الياس وسعدنايل والمرج وزحلة)، عرب أبو عيد (حوالي ٢٥٠٠ نسمة خاصة في البقاع الغربي، جب جنين وغزة والمرج، وفي بر الياس ورياق وحوش الحريمة)، عرب ابو جبل (حوالي ٣ الاف بين سعدنايل والقصر والهرمل)، عرب الفضل (حوالي الفي نسمة بين حوش الحريمة وبر الياس)، عرب الشقيف فرع من عرب المسلخ في بيروت (حوالي ٥٠٠ نسمة بين سعدنايل وبعبدا)، عشيرة الهيب (حوالي ٣٠٠ بين سعدنايل وقب الياس)، عشيرة الزريقات وأصلها من عرب خلده في ضاحية بيروت الجنوبية (حوالي ٣٠٠٠ بين قب الياس وخلده)، عرب الكعبية (حوالي ألفي نسمة بين سعدنايل والقصر في الهرمل وعكار)، عرب الزعبية (حوالي ألفي نسمة بين سعدنايل والهرمل)، عرب الغرامشة (حوالي ألفي نسمة بين رياق وقب الياس)، عرب النعيم (حوالي ٥٠٠ نسمة في سعدنايل وتعلبايا وسبنيه في بعبدا)، عرب الكريديين (حوالي ٤

آلاف نسمة بين الجنوب وقب الياس). والجدير بالذكر ان معظم هذه العشائر نزلت أرض لبنان منذ أكثر من مئة عام، ولم يتسجلوا في إحصاء ١٩٣٢ بسبب الإهمال أو تهربا من التجنيد الإجباري.

وجاء توزيع المجنسين في الانتخابات الاخيرة في سياق عملية تهدف إلى الإفادة من الوظيفة المستحدثة لهذه المجموعات التي تتميز بصب أصواتها بكثافة في كتلة واحدة. ففي بعض المراكز أو البلدات أو الاحياء المتجانسة جرى تسجيل العديد من المجنسين كناخبين على لوائح الشطب دون ان يكون هؤلاء من بين السكان المقيمين فعليا في منطقة قيد نفوسهم، أو جزءا من الاهالي. لكن وزنهم الانتخابي كفيل بجعل كفة الميزان ان تميل لصالح أي كان.

وحدثت في بعض الدوائر الانتخابية في مناطق لبنانية اخرى ان تمكن مسؤول من إزاحة خصم أكثر شعبية منه بين اللبنانيين بسبب الفرق الذي أكسبه اياه المجنسون. ولو قرر هؤلاء المواطنون الغرباء عن تلك المناطق الاقامة فيها، فلا شك ان توترات ستنشب بينهم وبين الاهالي الاصليين نظرا للتطلعات الشديدة التعارض بين الطرفين.

الرأي والرأي الآخر

الجنسية في المجتمع المتنوع هي مسألة نزاعية، كقضية تعديل الدستور، تتخذ طابعا ثنائي التقسيم، وتأخذ حجما كبيرا في سوق السجال الإعلامي. تتعرقل الحلول المطروحة لمسألة الجنسية إذا تم ربطها بقضايا إصلاح النظام السياسي، أو إلغاء الطائفية السياسية، كما تبين التجربة اللبنانية. فالمسائل المعقدة والمتشابكة يستعصي حلها، ونجاح التسوية لقضايا الجنسية العالقة، شرطه توافر درجة عالية من الحكمة والموضوعية والمعايير العلمية.

المدافعون عن مرسوم التجنيس، الصادر في عهد وزير الداخلية السيد بشاره مرهج، يقرون، وفي طليعتهم الوزير نفسه، بالخلل الطائفي في المرسوم باهمال جانب التوزع الطائفي، لكنهم يبررون موقفهم بأنه جاء لرفع الظلم التاريخي عن الذين حرمتهم العهود حقهم في الهوية. ويسوقون، دعما لوجهة نظرهم جملة أفكار أبرزها التالية: لم ينظر عند الموافقة على المرسوم إلا إلى الاعتبارات الانسانية، وان مجرد رفع الظلم عن

هذه الفئات يجعلها تشعر على الفور ان الدولة كافأتها، وأعطتها حقـها، وحينـها يصبـح إنتماؤها غير خاضع للإجتهادات، ويجعل التزامها لبنان والدولـة اللبنانيـة مطلقـا. وان الضجة حول المرسوم جاءت بسبب حجم المجنسين، وان لا وجود لأي حق مكتسـب إذ بالإمكان نزع الجنسية عن أي شخص يتبين انه أخذها بطريقة غير قانونية، فضلا عن ان المرسوم أفادت منه أولا حالات لا يجادل أحد في ضرورة إكتسابها الجنسية اللبنانية مثـل أهالي القرى السبع المرتبطين عضويا بالكيان اللبناني وعرب وادي خـالد. وان إنعـدام المساواة العددية بني المسيحيين والمسلمين لن يؤثر على تركيب المؤسسـات السياسـية وقراراتها ما دام الدستور نص على المناصفة في تشكيل مجلس النواب والحكومة وتعيين موظفي الفئة الاولى، فالتوازن الديموغرافي غير متوافر في الوقت الراهن حيـث توجـد أرجحية إسلامية وبرغم ذلك تم الإتفاق في الطائف على إعتماد مبدأ المناصفة. وانـه لا يمكن ضبط مسألة الاحجام الديموغرافية ولا يكون البديل قيودا عرقيـة وعنصريـة بـل يقتضي التفتيش عن ضمانات اخرى بعيدة عن المنطق الديموغرافي[٤].

أما أصحاب الرأي الآخر المعارض فيردون منتقديـن إفتقـار المرسـوم إلـى التوازن، ويبنون رفضهم على المنطق التالي: ان الخلل في بلد كلبنان محكوم بالتوازنـات الدقيقة يتسبب بمشكلة نتيجة نشـوء قلـق عنـد المسـيحيين مـن الإختـلال السـكاني والديموغرافي، والمرسوم عزز عوامل الخوف بين اللبنانيين بدل تعزيز الثقة. وان منطق المحسوبية والمحاصصة إنعكس على طريقة تطبيق المرسوم فتضخم عـدد المجنسـين، وباتت قرارات السلطة السياسية لا توحي الثقة. وان استنفار الطوائف ظـاهرة تحصـل لمجرد نقل موظف من مكان إلى آخر فكم بالاحرى اذا كان موضوع الخلل يتعلق بـأعداد هائلة من الناس. والدستور أدرج قانون الجنسية ضمن القرارات الأساسية التي يجـب ان يتخذها مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين لكن المفارقة ان مرسوم التجنس لم ينـل موافقـة الحكومة بل وقعه الوزير المسؤول مع رئيسي الجمهورية والحكومة. وان مشكلة المرسوم المفتقر إلى التوازن، انه أضاف إلى الشعب اللبناني نسبة مرتفعة تبلغ نحـو ١٠% مـن مجموع السكان، مما أدى إلى تكوين رؤية ضبابيـة لمسـتقبل لبنـان، خصوصـا عنـد المسيحيين، فـ ٨٠% من المجنسين الجدد هم من المسلمين. وإذا أريد فعلا الحفاظ علـى

[٤]. "مرمج: لم نلتفت إلا إلى الإعتبارات الإنسانية وأهملنا التوزع الطائفي. والخلل غـير مقصـود لكنـه واقـع قـائم"، النـهار، ١٩٩٧/٦/٥، ص ٦.

صيغة العيش المشترك فيتحتم صون الشراكة السياسية بين الطوائف اللبنانيـة بحيـث لا تشعر أي منها بأنها مغبونة مهمشة وان هاجس المسيحيين في كل البلدان العربية هـو ان يحتفظوا بهامش يتيح لهم المشاركة الديموقراطية في الحياة السياسية برغم الفـرق فـي وتيرة النمو السكاني بين الطوائف. المشكلة الديموغرافية لم تكن لتشـكل مصـدر قلـق وخوف لو كانت البلاد اليوم تتمتع بنظام ديموقراطي سليم يقر بحد أدنى من الضمانـات لجميع اللبنانيين. وان لبنان يشكل بقعة مكتظة بالسكان وإضافة هذه الأعداد الهائلـة إلـى مجموع اللبنانيين يرتب على الدولة أعباء إقتصادية واجتماعيـة، لا سـيما وان غالبيـة المجنسين من الفئات الفقيرة، فضلا عن إستخدام هؤلاء كقـوة ضغـط فـي الإنتخابـات لمصلحة هذه الفئة أو تلك، إذ سجل خلال انتخابات ١٩٩٦ ان مجنسين جاؤوا واقـترعوا وعادوا إلى سوريا. وان المرسوم تحول من مفهوم رباط الدم في منح الجنسية إلى ربـاط الارض ما قد ترتد مفاعيله على قضية الفلسطينيين بحيث يجبر لبنان على إيجاد حلـول لهؤلاء على حساب مصلحته، وان دخول غرباء بأعداد كبيرة إلى الجسم الوطني من شأنه ان يمحو الإرادة اللبنانية[٥].

نتائج مقابلات مع مجنسين

من بين العدد من المقابلات التي أجريتها مع مجنسين أمكن استخراج نتائج أولية وهي بحاجة إلى الكثير من الإستقصاءات الميدانية من أجل إستخراج نتائج أكـثر عمقـا وفائدة وشمولية. وهذه الإستنتاجات هي التالية:

١. إن المستفيدين الرئيسيين من مرسوم التجنيس هم الأجانب القاطنون في لبنان من حملة الجنسيات المختلفة، أي بالضبط الاشخاص الذين يتعين فرض شـروط شـديدة الحصرية لمنحهم الجنسية، بينما كان يتوجب الإعتراف أولا بالجنسية لمستحقيها اللبنـانيين أصلا لأنهم محرومون منها.

[٥]. أمكن استخراج أبرز الإعتراضات على المرسوم من وقائع ندوة إعلاميـة بـإدارة بـسول قطـان في صحيفـة النـهار تحـت عنوان: "الملحق خطأ إضافي تستخدمه الدولة مطية لتسعير النزاع الطائفي، والبديل قـانون عـادل وعلمـي ووضـع حـد للخلل الذي يفرغ النظام"، النـهار، ص ٨.

٢. كان الإعتقاد السائد ان حاملي البطاقات قيد الدرس منذ الستينات هـــم فـــي وضع أفضل من سواهم للحصول على الجنسية اللبنانية، وانهم في وضع شبيه بحامل الـــ Green Card في الولايات المتحدة الاميركية على حد تعبير الوزير بشارة مرهج في إحدى الندوات المتلفزة، لا سيما وان معظم هؤلاء ولدوا في لبنان ويدفعون الرســـوم المتوجبـــة لتجديد بطاقاتهم، والتي بلغت في المرحلة الاخيرة ٤٥٠ ألف ليرة لبنانية عن كـــل ثـــلاث سنوات. وحيث ان البطاقات لم تكن تحمل مكان وتاريخ الـــولادة، فقـــد اضطـــر بعـــض أصحاب العلاقة إلى مراجعة المحاكم للحصول على أحكام قضائية تحدد محـــل وتـــاريخ الولادة بعدما تبين ان بعض السفارات الأجنبية ترفض منح تأشيرات الدخول لأشـــخاص يحملون وثائق سفر غير مدون عليها مكان وتاريخ الولادة. وهذا الإجراء لم يمر مجانا بل كلف كل شخص منهم زهاء ٤٠٠ دولار اميركي بدل سمسرة فضلا عن التأخير مدة سنة في إنجاز معاملة التجنيس. أما بالنسبة للمكتوم فقد تبين ان وضعه أفضـــل حـــالا إذ تـــم الإكتفاء فقط بإفادة مختار أو أحيانا بتصريح مقدم من قبل صاحب العلاقـــة عـــن تـــاريخ ومحل ولادته دون صعوبات العودة إلى المحاكم، فكان من الأسهل على كل مكتوم تحديـــد التاريخ والمكان، رغم ان العديد منهم أهمل ذكر محل الولادة على الأوراق.

٣. في موضوع إثبات إقامة المجنس في لبنان طلب تقديم ســـندات الملكيـــة أو عقود الايجار، خاصة وان الإفادات الثبوتية الصحيحة او الوهمية التي لا يمنحـــها هـــذا المختار يمنحها الآخر، واحيانا لقاء مبلغ زهيد من المال، فضلا عن ان حدود البلد شـــبه سائبة ومعاملات تسجيل دخول الأشخاص أو خروجهم في مراكز الأمـــن العـــام لا تتـــم بصورة صارمة، إذ يغادر العديد من الأشخاص بعض مراكز الحـــدود البريـــة بـــأوامر ومهمات أمنية لا تخضع لأي شكل من أشكال التسجيل، ما يجعل الإقامة غير منظمـــة أو مضبوطة.

٤. لم يكن جميع المجنسين الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية ممـــن إســـتوفوا مجمل الشروط القانونية بدليل وجود ثغرات في المرسوم أقر بها الوزير بشـــارة مرهـــج ووصفها بأنها "هامشية ولا تتناول الجوهر"[٦]. ولكن النائب بطرس حرب أورد حالات تبين

[٦]. المرجع نفسه.

ان عددا من الأشخاص الذين منعهم الأمن العام من دخول البلاد بسبب إعتيادهم الإجـــرام، تمكنوا من الحصول على الجنسية اللبنانية[٧].

٥. إن موضوع الجنسية والتجنيس هو عرضة للإستغلال والتحريض من قبـــل السياسيين والقوى المتصارعة. وقد طرح في الماضي كوسيلة لتعبئة النـــاس وتخويفـــهم، ودفعهم للوقوف وراء زعامات تدعي حماية فئة من خطر يتهددها أو المدافعة عن حقـــوق أخرى. وحشدت قوى الأمر الواقع المتنازعة، اللبنانية والأجنبية، في صفوفـــها، خـــلال الحروب في لبنان – منذ ١٩٧٥ – مقاتلين وكوادر من عديمي الجنسية ومواطنين أجانب.

٦. لعبت هيئات الطوائف دورا بارزا في الدفاع عن الاشخاص الذين لجأوا اليها ممن لا جنسية لهم، فتولت إحصاءهم، حيث تلكأت وزارة الداخلية، وزودتهم بوثائق ثبوتية لتسهيل تنقلاتهم على الحواجز الامنية بين المناطق. فكان هؤلاء يضطرون إلى مراجعـــة رجال الدين بحسب إنتماءاتهم المذهبية للحصول على بطاقات التعريف الشخصية بدلا من التوجه نحو المصادر الرسمية.

٧. إن ضعف الدولة اللبنانية وإنعدام المراقبة على الحدود هما مرادفان لشـــتى أنواع الهجرات السكانية أو موجات النزوح من بعض الدول المجاورة، مما يـــؤدي إلـــى التأثير على ميزان القوى الداخلي بين الطوائف وداخل كل واحدة منها، فضلا عن الآثـــار السلبية على اليد العاملة الوطنية التي يضطر قسم منها إلى البحث عن مورد رزق خـــارج البلاد. فلبنان بلد مكتظ بالسكان ولا يستطيع استيعاب الموجات الكثيفة من السكان بينما هو يعاني من هجرة الطاقات البشرية.

٨. إن عديمي الجنسية الذين هم من أصل لبناني ومتجذرون في البلد ويملكـــون كل الأوراق الثبوتية الخاصة بالملكية والإيجار والأصل الذي ينحدرون منه، يتوافر فيـــهم رباط الدم ورباط الأرض اللذين يعتمدها القانون اللبنانية لتعيين الجنسية[٨]، لكنهم يفتقـــرون إلى الهوية اللبنانية. كذلك يتوافر فيهم عامل الولاء للبنان، وعددهم محصور، وتوزعـــهم شبه متوازن بين مختلف الطوائف. فالإعتماد على الثوابت اللبنانية في المناصفـــة يشـــكل

[٧]. Roula Mouaffak, "Naturalisations: Corriger un scandale par un autre", *op.cit.*

[٨]. لمزيد من المعرفة عن الجنسية كعلاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة يراجع كتاب لور مغيزل: **نحن مواطنون**، سلسلة إعـــرف حقوقك، الدليل الثاني، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بيروت، ١٩٩٦، ١٣٠ ص، ص ١٧-٢٢.

ضمانة لجميع الطوائف، لأن منح الجنسية دون مراعاة التوازن بين الطوائف لا ينتج حلولا جدية ومتوازنة، بل يؤدي إلى شحن النفوس وتعريض لبنان للخطر.

٩. يسود الخلط والإلتباس بين حالة عديمي الجنسية وقضايا تجنيس لرعايا الأجانب في لبنان مما يستدعي التمييز والفصل لأن وضع المحرومين من الجنسية غير مرتبط بوضع قانون جديد للجنسية. والتجنيس هو منحة من الدولة تعطيها لمن لم يكن بحكم مولده من رعاياها بأمر متروك التقدير فيه للسلطة الإدارية والإجرائية المختصة.

١٠. تسود في أوساط المجنسين حالة من التشكيك في شرعية تجنيسهم أو صحته، ويخشون من أن يأتي وقت تسحب فيه من العديد منهم أوراق الهوية أو إخراجات القيد التي منحت لهم.

١١. إن مشاكل الجنسية والتجنيس لا يمكن معرفتها فقط من مجرد مطالعة المرسوم بل تحتاج إلى تحقيقات طويلة وشائكة.

استنتاجات عامة

جرى منح الجنسية اللبنانية إلى عدد غير محدد من الأفراد يقدر عددهم بنحو ٩٠ ألف راشد وما يقارب الـ ٢٥٠٠٠٠ نسمة، مع عائلاتهم. وقد تم ذلك بمرسوم حمل تواقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، في حين ان وثيقة الطائف والدستور الجديد جعلا قانون الجنسية، وتاليا منحها، من القضايا الكبرى، كقضايا الحرب والسلم وقانون الانتخاب وسواها، التي تحتاج إلى قرار بأكثرية الثلثين في مجلس الوزراء.

وكان لهذه الخطوة انعكاسات بالغة الخطورة على المستقبل اللبناني، وذلك للأسباب الآتية:

– إن التوازن السكاني في لبنان هو في أساس أهم ميزاته، أي العيش المشترك. فأي خلل في هذا التوازن ينعكس سلبا على الصيغة اللبنانية. ولقد اعترف وزير الداخلية بأن اعداد المجنسين بموجب المرسوم لا تراعي التوازن على المستوى الطائفي لأن الدولة نظرت إلى المسألة "من الناحية الانسانية والاجتماعية".

– إن تجنيس اعداد واسعة من الناس يرتب أعباء اضافية على الدولة، وخصوصا في مجال التقديمات الاجتماعية، ويحد من فرص العمل أمام اللبنانيين. ففي مرحلة إعادة بناء ما تهدم في الحرب، يفرض على اللبنانيين بذلك مجهود إضافي لاستيعاب اعداد كبيرة من المجنسين لا حق لهم في امتلاك الجنسية، هذا إذا استثنينا أصحاب الحق، أي المكتومين الذين شكلت قضيتهم مثالا للغبن في تاريخ لبنان.

– إن الانقلاب الديموغرافي الذي أحدثه مرسوم التجنيس تسبب في تغيير معالم الشخصية اللبنانية، ذلك ان المستفيدين من مرسوم التجنيس لا يتمتعون بتقاليد الشخصية اللبنانية وخصوصيتها ولا يمتلكون روحية العيش المشترك التي تكونت لدى اللبنانيين من خلال تجربة تاريخية طويلة.

– إن تجنيس السلطة هذا العدد الكبير من الناس وتوزيعهم على الدوائر الانتخابية، أدى إلى الاخلال بقوانين الحياة السياسية اللبنانية، كما دلت على ذلك تجربة انتخابات ١٩٩٦.

– إن مرسوم التجنيس سمح لعدد من المتمولين العرب الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية بأن يتحايلوا على قانون تملك الاجانب.

جاء في بيان أصدره مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في اختتـــام أعمـــال دورته الحادية والثلاثين التي عقدت في الصرح البطريركي في بكركي: "يشكو ابناء لبنان مما يهدد الوطن في كيانه من تجميد لعود المهجرين، وعمل ما يجري في الخفاء لتوطيـــن الفلسطينيين، وتمليك اراض شاسعة لغير اللبنـــانيين، ومـــن تجنيـــس يضـــرب التـــوازن الديموغرافي والولاء الوطني، ومن عدم استعادة لبنان كامل سيادته على ارضه" (**النـــهار**، ١٩٩٧/١١/٢٢، ص ٤).

***

إذا كان لبنان يعاني من كثرة الوافدين على أرضه سعيا وراء الـــرزق أو طلبـــا للحرية والأمان، فإنه يتعين رسم سياسة واضحة المعايير للجنسية لأن البلد ليـــس أرضـــا للإستيطان، كل مشروع جديد للتجنيس يشجع على قدوم الأجانب سعيا للحصـــول علـــى الجنسية أو يخلق الذرائع لدى قوى دولية وإقليمية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنـــان بمعزل عن ضعف قدرة لبنان على الإستيعاب مما يسمح بنشوء مخـــاطر جديـــدة تـــهدد مستقبل البلد. ومن الأفضل ان تردم هوة الخلل بين اللبنانيين في حال وجودها، لا بتـــأمين أعداد من الغرباء الذين لا وظيفة لهم سوى الحفاظ على التوازن العددي الظاهر، بل بمنح الجنسية للبنانيين في الخارج الذين لم تسمح لهم ظروف الهجرة بتســـجيل أنفســـهم فـــي إحصاء ١٩٣٢.

المواطنية في لبنان هي علاقات متشابكة وتفاعل مستمر بين اللبنانيين، وبينـــهم وبين دولتهم وارضهم ومجتمعهم، وليست هندسة شعوب أو استيرادا لرعايا مـــن بلـــدان اخرى على مثال النموذج الصهيوني الذي كانت آخر مآثره إقتلاع الفلاشة مـــن بيئتـــهم خدمة لاطماعه التوسعية.

لمزيد من المعرفة

انطوان مسرة، "حلقة لحماية عديمي الجنسية: البعد الدولي والحالة اللبنانيـــة"، عـــرض تحليلـــي لمناقشات الحلقة الدراسية التي عقدها في ٢٧ و ٢٨ ايار ١٩٩٣ ملتقى الـــهيئات الانسانية غير الحكومية في لبنان مع المفوضية العليا للاجئين في الامم المتحـــدة ونقابة المحامين في بيروت والمجلس الدولي للهيئات الطوعية، ٣ مقالات منشورة في **النهار**، ١٥ و١٦ و ١٩٩٣/٧/٢١.

ملحق

نماذج مصورة عن بعض صفحات المرسوم ٥٢٤٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠

- موسى محمد هندال من جنسية قيد الدرس وزوجته حميده فريد كنجو مكتومة القيد وولداه: مصطفى و صباح من جنسية قيد الدرس.
- محمود عبود احمد من جنسية قيد الدرس وزوجته حاجه محمود علي من الجنسية السورية واولاده: رضوان، عثمان ، ميادة، نوره من جنسية قيد الدرس.
- نعمان محمد حميدو من جنسية قيد الدرس وزوجته عنايات محمد نور الهبيط من الجنسية السورية.
- محمود حسين كنجو من جنسية قيد الدرس.
- موزر احمد الصالح وولداه: فاطمه و احمد من جنسية قيد الدرس.
- عيشة احمد الاسمر واولادها : احمد عبد الكريم سليمان ، مريم عبد الكريم سليمان ،فاطمة عبد الكريم سليمان ، خديجة عبد الكريم سليمان ، يوسف عبد الكريم سليمان ، ابراهيم عبد الكريم سليمان ، سلما عبد الكريم سليمان و عبير عبد الكريم سليمان من جنسية قيد الدرس.
- سمير عباس حبش من جنسية قيد الدرس.
- نبيل فؤاد ضاهر من جنسية قيد الدرس.
- محمد شحاده احمد و ولده حبيب من جنسية قيد الدرس.
- عطا الله علي الدحيوي من جنسية قيد الدرس.
- حسين محمد العلي وزوجته سميرة محمد كنجو وولداه فادي و محمد من جنسية قيد الدرس.
- حيدر احمد خلوف من جنسية قيد الدرس.
- خضر جميل كنجو وزوجته صبرية محمد هندان واولاده يحيى ، رمزية، رامح و محمد من جنسية قيد الدرس.
- محمود عباس حبش من جنسية قيد الدرس وزوجته فاطمة احمد سعدو من الجنسية السورية .
- عمر اسعد الاسعد من جنسية قيد الدرس.
- خضر محمد الزاغا واولاده: محمد ، ناديا ، راغب و محمود من جنسية قيد الدرس.
- سليمان حسين كشمش وزوجته حسنيه جميل احمد من جنسية قيد الدرس.
- فوزي محمد كنجو وزوجته عبده رسلان كنجو وولداه وجيه ووجيهه من جنسية قيد الدرس.
- موسى يوسف هندال من جنسية قيد الدرس.
- حسن حسين ريا وزوجته سعده احمد مهنا وولده حسين من جنسية قيد الدرس.
- يوسف محمد مصطفى هندال وزوجته ثريا علي حسن و اولاده خالد، حياة ، سعدية ، امون و عيس من جنسية قيد الدرس.
- محمد حمد العوض من جنسية قيد الدرس.
- محمد احمد عبيدان واولاده :خالد ، حسن ، حسنة و حمده من جنسية قيد الدرس.
- علي محمد عبيدان وزوجته صبحية محمد علي عبيدان من جنسية قيد الدرس.
- سالم كامل مهنا من جنسية قيد الدرس.
- ريما محمد المحمد واولادها : خدوج اسعد رباجي، فاطمة اسعد رباجي ، مريم اسعد رباجي اسمهان اسعد رباج وعلي اسعد رباجي من جنسية قيد الدرس.
- جواد فؤاد كنج من جنسية قيد الدرس.
- محمود محمد صالح محمد من جنسية قيد الدرس.

- مكرم ناصيف حنوش من الجنسية السورية.
- ميشيل نجيب قندقجي وزوجته ماري روز عبد النور ابراهيم من الجنسية السورية.
- نعيم توما توما مكتوم القيد.
- الين عبد العزيز كلكوولادها ابراهيم زكي ابراهيم بيدان، جورج زكي ابراهيم بيدان، روزيت زكي ابراهيم بيدان، فادي زكي ابراهيم بيدان وبطرس زكي ابراهيم بيدان من الجنسية السورية.
- غراسيا جورج توما كبكبجي وشقيقيها توما جورج توما كبكبجي وروبير جورج توما كبكبجي من الجنسية السورية.
- سليم حنا سكاب وزوجته جميله عبد العزيز كلكومن الجنسية السورية.
- الياس يعقوب جرجس وزوجته نوال يوسف شليمون وولديه يعقوب وبانيبال مكتومي القيد.
- سمير ابراهيم داوود مكتوم القيد .
- عبدالرحيم نعوم شرشفجي من الجنسية السورية.
- روزا حنا حنوش وأولادها : أدفيتا صبري حنوش، موريس جورج صبري حنوش، مارسيل فائز صبري حنوش، دلال صبري حنوش ونبيل حنا صبري حنوش من الجنسية السورية.
- شارل سمعان كلور من الجنسية السورية.
- جوزيف شكروشكري مكتوم القيد .
- سعيد حنا صباغ من الجنسية السورية وزوجته ناديا صمونيل بقاري مكتومة القيد .
- الياس شمعون يعقوب وزوجته نهرين شمعون شمعون مكتومي القيد .
- بنيامين سرحت خمووزوجته خانم الياس صباغ وأولاده : أسمر، جورج، جان، جانيت وندى مكتومي القيد .
- اسحق يوسف حداد وزوجته فاديا مطانيوس النبع من الجنسية السورية.
- سعد عبدالله عبادي وزوجته جيهان جليل علكة من الجنسية العراقية .
- ريمون ابراهيم برنوبيوك من الجنسية السورية.
- جاك ابراهيم برنوبيوك من الجنسية السورية.
- سعيد يعقوب بدره وزوجته استير الياس منصوراتي وابنتيه : أمل ومها من الجنسية السورية.
- صومي بولس ميخائيل وزوجته صدقيه زكي زكي وولده بول من الجنسية السورية.
- رائد جريس عقله بشارات من الجنسية الأردنية .
- بهجت متري الزين وزوجته تيودورا عبدالكريم شمعون من الجنسية السورية.
- عيسى مخائيل ملوحي وزوجته هيام نعمه قزما من الجنسية السورية.
- نعمه أنطونيوس قزما وزوجته مريم وسوف زخور وولده شحاده من الجنسية السورية.
- متيل حنا عطالله ولدايها سبع نجيب طنوس ونمر نجيب طنوس من الجنسية السورية.
- أنطوان خليل سكاف مكتوم القيد وزوجته سميرة دشتودشتومن الجنسية السورية.
- موريس ابراهيم سلوم من الجنسية السورية.
- عبدالله جرجي برباره وزوجته ماريفوحبيب الحموي وولده الياس من الجنسية السورية.

٥ المجتمع المدني في بيروت: تأملات في النموذج العام

بول سالم

أبدى تشازن (Chazen 1994) الملاحظة التالية بالنسبة لافريقيا: "توجد فجوة كبيرة بين التنظير الكلي والبيانات الوضعية المتوفرة". وتعتمد الملاحظات الواردة في ورقتنا هذه على مشروع بحث استغرق عاماً كاملاً تولاه "المركز اللبناني لدراسة السياسة" بالتعاون مع عدد من الباحثين وبدعم من مؤسسة روكفلر (سيتم إنجاز الدراسة في شهر آب/أغسطس من العام الحالي). وتحاول هذه الدراسة ربط بعض النتائج الميدانية بالصورة العامة للمجتمع المدني في بيروت وبنظريات المجتمع المدني بوجه عام.

تشكل بيروت حالة مثمرة لدراسة خصائص وديناميات المجتمع المدني. وهي كذلك، ليس لان بيروت واحدة من المدن التي افرزت الحالتين المتضادتين من السلم الأهلي والحرب الأهلية في فترات مختلفة من تاريخها الحديث، بل لانها مدينة تمثل خليطاً سوسيولوجياً وطائفياً وسياسياً مثيراً للفضول فإلى جانب الجمع بين المسلمين والمسيحيين من مختلف الطوائف، يوجد في بيروت مزيج من عدد كبير من الأرمن وعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين وعدد متقلب من العمال السوريين وغيرهم. وهي، وبالإضافة إلى ذلك عبارة عن خليط مثير للاهتمام من المهاجرين الجبليين وسكانها الحضر الاصليين مما يجعلها تبدو في العديد من احيائها كتكتل كثيف للقرى المهجرة بدلاً من نسيج حضري جيد الحبكة.

اثرّت ايضا تجارب السلم والحرب والنظام السياسي الموحد الحديث في نصفة والتقليدي في نصفه الآخر على حياة وعلى شخصية سكان المدينة بطرق مختلفة ومثيرة للاهتمام. وهكذا فان دراسة المجتمع المدني في بيروت يجب الا تكون موضع اهتمام دراسي في لبنان والعالم العربي فحسب بل ايضا موضع اهتمام منظري النموذج العام للمجتمع المدني الذي حظي بمكانة بارزة في السنوات الاخيرة والذي يمكن اثارة العديد من التساؤلات حوله انطلاقاً من الحالة اللبنانية.

١

موقع بيروت

بيروت هي بالطبع احدى مدن البحر الابيض المتوسط وتقع على شواطيء هذا البحر الذي عبرته السفن بكثافة خلال بضعة آلاف من السنين الماضية. وقد اعطاها هذا الموقع انفتاحاً ومرونة لم تعرفهما المدن المعزولة او البعيدة عن الساحل في الداخل (البر) العربي. كما ان المدينة متصلة بالسهول والتلال الخصيبة والمعمورة شمالاً وجنوباً وشرقاً، مما حال دون تطورها كمدينة مغلقة ومنطوية على نفسها، بل جعلها مرتبطة بأقتصاد وبسكان المناطق المحيطة بها. وكون بيروت تقع على خط الدفاع او الغزو الرئيسي على المحور الساحلي الشمالي ــ الجنوبي بين مصر والأناضول، او على المحور الشرقي ــ الغربي بين الداخل الشرقي والقوة البحرية للغرب جعلها في احيان كثيرة عرضة للدمار نتيجة المواجهات بين قوى او دول اكبر من لبنان.

وكانت بيروت في الاساس مستوطنة صغيرة ايام الفينيقيين حجبتها مدن اكبر منها مثل صور وصيدا وجبيل. ولكنها نهضت كمدينة ذات اهمية في ايام الرومان واصبحت مركزاً مشهوراً للتعليم الروماني ومركزاً لواحدة من اكبر

كليات الحقوق في الامبراطورية. ومع تحول الامبراطورية الى المسيحية، ارتبطت بيروت ايضا في شبكة الكنيسة الارثوذكسية للامبراطورية البيزنطية. وقد دمر زلزال هائل المدينة عام ٥٥٥ ميلادية وادى الى اضمحلالها. ومع الفتح العربي الاسلامي في القرن السابع اصبحت بيروت وغيرها من المدن الساحلية اكثر إسلاماً واكثر عروبة واقامت روابط اوثق مع مدن الداخل الاسلامية، وخصوصاً دمشق. ومع بداية العصر العثماني في القرن السادس عشر كانت بيروت مدينة تجارية صغيرة يسكنها المسيحيون الارثوذكس والمسلمون السنّة. وعلى الرغم من انها كانت معزولة عن المدن التابعة للحكم العثماني مثل صيدا ودمشق وطرابلس لكونها محاطة بالمناطق الجبلية لإمارة جبل لبنان المستقلة، فان بيروت كانت تابعة مباشرة لسلطة حاكم صيدا المعيّن من قبل العثمانيين.

وبدأت المدينة تنمو نمواً حثيثاً في القرن التاسع عشر كمركز تجاري ودبلوماسي ينظّم التجارة بين جبل لبنان واوروبا ويستضيف عدداً من البعثات القنصلية الطامعة

Friedrich-Ebert-Stiftung Bonn

بالامبراطورية العثمانية الآفلة. وقد ازدادت اهمية المدينة بفضل الانتشار السريع للمدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية على يد البعثات التبشيرية البروتستانية والكاثوليكية الغربية بشكل خاص والتي اثارت في المقابل حمية المجتمع المحلي فقامت جماعاته المختلفة بتأسيس مدارسها الخاصة. وبالفعل ازداد عدد سكان المدينة من ٦٠٠٠ نسمة عام ١٨٢٠ الى ما يزيد على ١٢٠،٠٠٠ نسمة في اوائل التسعينات (خلف ١٩٩٣، ص ٧٨).

وتعززت صدارة المدينة مع قيام الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا بعد الحرب العالمية الاولى. وانشأ الفرنسيون دولة لبنان الكبير باضافة اجزاء من محافظات صيدا وطرابلس ودمشق الى جبل لبنان. واختيرت بيروت عاصمة للدولة الجديدة بدلا من عاصمة جبل لبنان القديم بعبدا، وبدلا من عواصم المحافظات طرابلس وصيدا. ومثلت بيروت تمثيلا جيدا الخليط الطائفي للدولة الجديدة وكانت محصنة بما فيه الكفاية من تأثير خصوم (اعداء) فرنسا في دمشق. وأسس الفرنسيون في بيروت مكاتب مركزية للادارة الحكومية التي توسعت توسعا سريعا، وفضلوا بيروت على طرابلس وجونية وصيدا وصور كموقع لتطوير ميناء لبنان الرئيسي. وبناء على هذا نمت بيروت بسرعة وتطورت كمركز تجاري ومصرفي وتعليمي وحكومي واجتذبت إليها آلاف المهاجرين من المناطق الريفية.

ولم يتباطأ نمو بيروت نتيجة للحرب العالمية الثانية أو لاستقلال لبنان عام ١٩٤٣ أو بسبب احداث العام ١٩٥٨ العاصفة. بل استفادت بيروت في هذه الفترة من الاضطرابات الاكثر خطورة التي وقعت في العواصم العربية الاخرى. وتدفق رأس المال العربي عليها وفر اليها عدد كبير من الرأسماليين العرب، والعشرات من الكتاب والصحافيين والمثقفين. انتقل اليها كذلك العديد من الشركات والمؤسسات والمنظمات الغربية التي لم يعد مرغوبا فيها في العواصم العربية الاخرى او لم يعد لها مجال للعمل هناك.

غير ان عددا من التوترات المتزايدة المرتبطة بالتغير الاجتماعي ــ الاقتصادي السريع والتباينات الطبقية وبالتوترات الطائفية وبالوجود الفلسطيني المسلح والمواجهات الاقليمية والعالمية اجتاحت البنية السياسية الدقيقة للدولة اللبنانية واغرقت بيروت في خمسة عشر عاما من الانقسام والحرب. وقد مزقت هذه التوترات النسيج المادي

والمعنوي الذي كان ينمو خلال المائة والخمسين عاما السابقة شر تمزيق. وتم تدمير مركز المدينة والعديد من الاحياء التي تعايشت وتفاعلت فيها الطوائف بعد ان انقسمت المدينة محورين طائفيين تتنافس المليشيات المتصارعة في كل منهما على الحلول محل الدولة. وكانت الخسائر في صفوف المدنيين خلال سنوات الحرب مرتفعة، وتقدمت الهويات الطائفية الضيقة على غيرها وغذت المليشيات الطائفية هذه الهويات وتغذت عليها بهدف تعزيز مواقعها ضمن مناطقها.

واعيد النظام الى لبنان عام ١٩٩٠ بناء على "اتفاق الطائف" الذي تم توقيعه في العام السابق والذي تم تطبيقه اساسا بواسطة سوريا. وساعد السلام تدريجيا على انفتاح المعازل التي انغلقت على ذاتها اثناء الحرب على بعضها واعاد قدرا من المجرى المعتاد الى الحياة الحضرية. ولكن "التطهير الطائفي" الذي حصل اثناء الحرب ظل على حاله تقريبا في بيروت وفي انحاء أخرى من البلاد. وجعلت الحكومة التي ترأسها الحريري منذ العام ١٩٩٢ اعادة بناء مركز المدينة في مقدمة اولوياتها. واصدر مجلس النواب قانونا استثنائيا استملك بموجبه عقارات وسط بيروت وقام بتلزيمه الى شركة خاصة على ان تحفظ للمالكين والمستأجرين السابقين ٥٠% من الاسهم (الحقوق) ويأخذ المستثمرون الجدد ألـ ٥٠% الاخرى. وفي اعقاب إعداد مخطط التصميم العمراني من قبل فريق من خبراء تخطيط المدن اللبنانيين والاجانب، وهو مخطط تعرض للمديح والنقد في آن واحد، بدأت الشركة بعملية اعادة بناء ضخمة تحتاج الى سنوات عدة قادمة قبل ان تستكمل. وما تزال المدينة في هذه الاثناء منفصلة سكانيا كما كانت في نهاية الحرب، على الرغم من انفتاح المناطق على بعضها انفتاحا كاملا منذ انتهاء الحرب.

ويصعب من زاوية الجغرافية السكانية تعيين حدود المدينة. فبيروت الادارية تضم الآن جزءا فقط من بيروت الكبرى التي تمتد عمليا من منطقة ضبية شمالا الى منطقة خلدة ذات الكثافة السكانية العالية جنوبا، وتضم ايضا تلال الشويفات وكفرشيما وبعبدا وغيرها من المناطق شرقا. ويقدر عدد سكان بيروت الكبرى بنحو مليون ونصف مليون نسمة، أي نصف سكان لبنان.

وتنقسم بيروت حسب المصطلحات الطائفية الى ما كان يعرف ببيروت الغربية وبيروت الشرقية. وتضم بيروت الغربية مناطق ذات غالبية سنية وهي رأس بيروت والمصيطبة والبسطة وغيرها من احياء بيروت التقليدية، ولكنها محاطة بمناطق ذات

غالبية شيعية، خصوصا في الضواحي الجنوبية حيث يقيم مئات الآف المهاجرين من الجنوب ومن سهل البقاع. ويضم هذا التوزيع السكاني جيوبا درزية ومسيحية، خصوصا في الاحياء القديمة من المدينة. وتضم بيروت الشرقية منطقتي الاشرفية والجميزة، ولكنها عمليا تمتد شمالا لتشمل المناطق التي كانت بلدات مستقلة وهي فرن الشباك وعين الرمانة والزلقا والجديدة وانطلياس وضبية ومناطق أخرى. وللروم الارثوذكس تواجد كبير في بعض احياء بيروت القديمة، ولكن بقية المناطق ذات غالبية مارونية على الرغم من الاختلاط غير الواضح بين الموارنة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك وغيرهم. واما منطقة برج حمود المحاذية لحدود بيروت الادارية فهي منطقة ارمنية خالصة.

ومن ناحية اجتماعية واقتصادية انزلت سنوات الحرب وما نتج عنها من تدمير للوسط التجاري ضربة قاسية بالازدهار الذي عرفته المدينة وادت الى نشوء مراكز تجارية صغيرة في القسمين الشرقي والغربي منها. ولكن تأثير هذه المراكز ظل محدودا، ولا بد من ان يطغى عليها وسط بيروت التجاري عند اكتماله وتطويره خلال العقدين القادمين. ولكن سنوات ما ــ بعد الحرب لم تشهد أي تضييق للفجوة في الداخل وما تزال مظاهر الثراء الفاحش في بعض مناطق المدينة (الجناح والرملة البيضاء مثلا) قائمة جنبا الى جنب مع مظاهر الفقر الشديد (خلدة والضواحي الجنوبية)، وهناك خوف من تكرار النمط السابق للحرب والذي اتخذ شكل وسط المدينة الثري تحيط به احياء الصفيح الكبيرة.

سياق المجتمع المدني في بيروت:

هناك مقاربتان عامتان لمفهوم المجتمع المدني: إذ تفهمه المقاربة الاولى على انه يعني المؤسسات والجمعيات الوسيطة بين الفرد والمجتمع التي تتوسط حياته الاجتماعية وعلاقته بالحكومة وبالسلطة؛ وتفهمه المقاربة الثانية بشكل أضيق على انه يشمل الجمعيات الطوعية فقط. وسوف استخدم في هذه الورقة المقاربة الاولى التي تشمل الثانية عمليا، ولكنها تشمل ايضا اشكالا اخرى من المؤسسات التجارية ومن الجمعيات التقليدية. وتشمل المقاربة الثانية في حالة لبنان بالضرورة وسائل الاعلام وجمعيات التجار والاتحادات والنقابات العمالية، والاحزاب السياسية، والمنظمات الدينية، والجامعات وهيئات الرعاية الاجتماعية، والجماعات النسائية، والجمعيات العائلية وروابط الاحياء،

والمؤسسات الثقافية والبحثية، والاندية الرياضية، ومنظمات حقوق الانسان وجمعيات البيئة.

وتستمد ثقافة التوسط السياسي تراثها من مصدرين تاريخيين. المصدر الاول هو تجربة جبل لبنان ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر حيث تمت ممارسة السياسة على اساس التعاون وتشكيل الائتلافات بين عدد من العائلات شبه ــ الاقطاعية الكبيرة جنبا الى جنب مع تعاظم نفوذ الكنيسة والنخبة التجارية في القرن التاسع عشر. وكانت هذه القوى ترتكز الى شبكة من التوسط القروي عمادها رؤساء العائلات المحلية الكبيرة. والمصدر الآخر هو تجربة المدن الساحلية السنية الكبيرة في العهد العثماني وما ــ قبل العثماني حيث اكتفت الدولة المركزية الاقليمية الاستعمارية الكبيرة بجباية الضرائب وبتعبئة الجنود كلما دعتها الحاجة بواسطة حاكم تعينه وبواسطة تحالفاتها مع العائلات الحضرية الكبيرة المعروفة التي كانت تتولى ادارة سياسة التوسط المعقدة للعائلات والنقابات والفرق الدينية في المدينة. وقدم المبشرون الغربيون في اواخر القرن التاسع عشر نموذجا غربيا مثل تحديا لهذين النموذجين، وذلك اثناء محاولتهم تنظيم المجتمع المدني على أسس مألوفة لديهم من خلال إنشاء المدارس والجامعات الخاصة والجمعيات الاجتماعية والخيرية. وسار على النهج الغربي العديد من السكان المحليين المعجبين بالغرب (المتغربين) فقاموا بتأسيس الصحف والنقابات والاحزاب السياسية ومختلف انواع الجمعيات. وقد عكس هذان النموذجان في حالات عديدة الفرق بين التجمعات الاهلية الموروثة والتجمعات الاخرى التي تقوم على ما يمكن وصفه بالمباديء المدنية ما فوق الاهلية. وما يزال التباين بين التجمعات الاهلية والمدنية قائما حتى يومنا هذا، مع تغلب الجماعات الاولى على الثانية في معظم الحالات. ويثير هذا الواقع اسئلة هامة حول المضمون التصوري "للمجتمع المدني" بالنسبة لكونه مجتمعا اهليا تجزيئيا اقصائيا فسيفسائيصا او مجتمعا شموليا تعدديا اندماجيا. وسوف اعود الى بعض هذه الاسئلة في الجزء الختامي من بحثي هذا.

٢

الاطار المؤسسي والقانوني

ان افضل اطار مؤسسي يتيح لنا فهم سياق المجتمع المدني في لبنان هو النظام السياسي اللبناني الشامل. فالبنية الطائفية السائدة لتوزيع السلطة في المجتمع، والتي ترسخت في مؤسسات الدولة، ادت الى قيام دولة متعددة المراكز. وقد اتاحت هذه الدولة (في اوقات السلم)، على الرغم من تحكم القلة بسياستها الداخلية وعلى الرغم من الأساليب الملتوية في عقد الصفقات السياسية الداخلية، هامشا واسعا من الحرية والديمقراطية ومن حكم القانون، مقارنة بمعظم الدول العربية والنامية، مع ان هذا الهامش جاء نتيجة لتأثير جانبي يستحيل تجنبه. وهذا الهامش يظهر عندما يسير النظام اللبناني سيرا حسنا؛ ولكن عندما يتعطل لا يمكنه الانسياق نحو الدكتاتورية كما حصل في العديد من الدول العربية والنامية، بل يغرق في حالة من الفوضى المدنية إلى ان يتم التوصل إلى صيغة عملية جديدة. وبكلام آخر، يبدو ان لبنان محكوم بخياري السلم الاهلي والحرب الاهلية، ومحروم من الحاكم المستبد القوي الذي تحدث عنه "هوبز" والذي اعتمده العديد من الدول العربية والنامية. وقد سمح هذا الشكل من النظام السياسي بظهور مؤسسات ومنظمات وسيطة قوية لان الدولة غير مركزية وغير قوية بما فيه الكفاية لكي تكبح قيام هذه المؤسسات، علاوة على ان العديد من مراكز القوى داخل الدولة يرتبط بواحدة او اكثر من هذه المؤسسات او المنظمات. فلا توجد طبقة حاكمة للدولة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل مجموعة من النخب التي تسيطر كل واحدة منها سياسيا، داخل "مجتمعها المدني"، وتلتقي في مؤسسات الدولة من اجل رعاية مصالحها الخاصة تماما كما لو كانت في مجلس ادارة شركة. وفيما واجهت دول اخرى مشكلة قيام الفئة الحاكمة بتفكيك المجتمع المدني او قمعه أو الاستيلاء عليه، شهد لبنان بوجه من الوجوه ظاهرة معكوسة "للمجتمع المدني" حيث غزا المجتمع الاهلي الدولة واستولى عليها.

ان القوانين التي تتحكم بالمجتمع المدني في لبنان قوانين ليبرالية الى حد بعيد وهي خليط من القوانين العثمانية القديمة وقوانين الانتداب الفرنسي وقوانين ما ــ بعد الاستقلال. وقد شهدت الفترة العثمانية الاخيرة ادخال عدد من القوانين الليبرالية المأخوذة

في معظمها عن اوروبا، وذلك كجزء من "التنظيمات" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن ابرز هذه القوانين "قانون الجمعيات" عام ١٩٠٩ الذي ينطبق على الجمعيات السياسية وغير السياسية، والذي اعتبر الجمعية حقا يكفله القانون ولا يتطلب سوى ابلاغ الحكومة بتأسيس كل جمعية وبنظامها الداخلي. كما جرى بالطبع في عهد الانتداب الفرنسي اقتباس عدد من القوانين الفرنسية ذات الطبيعة الليبرالية في غالبها. ولم يتغير التوجه الاساسي للقانون بعد الاستقلال، وان تعرض لتغييرات ولتفصيلات طفيفة.

اما وسائل الاعلام فتخضع لعدد من القوانين العائدة الى فترات مختلفة: فالمطبوعات تنقسم الى قسمين سياسية وغير سياسية وكلاهما بحاجة الى موافقة وزارة الاعلام؛ ويمكن الحصول على الترخيص للمطبوعات غير السياسية بسهولة، بينما امتنعت الدولة عن اصدار التراخيص للصحف السياسية منذ اوائل السبعينات. ورفع هذا المنع قيمة امتيازات الصحف والمجلات السياسية الى ما بين ٣٠٠،٠٠٠ و ٤٠٠،٠٠٠ دولار واوصد الباب في وجه تأسيس صحف سياسية جديدة. واما في مجال الاعلام المرئي والمسموع فقد كان التلفزيون والاذاعة حكرا على الدولة؛ لكن ظهرت اثناء الحرب عشرات المحطات التلفزيونية والاذاعات غير الشرعية. وتحركت الدولة بعد الحرب باتجاه "اعادة تنظيم" هذا القطاع، واصدرت قانونا جديدا سمح لعدد من المحطات بالحصول على ترخيص رسمي واغلق المحطات الاخرى. ومن الغريب ان معظم المحطات التي سمح لها بالاستمرار في البث مملوكة كليا او جزئيا من قبل كبار المسؤولين الحكوميين.

واما الجمعيات التجارية والعمالية فتحتاج الى ترخيص من وزارة العمل؛ وقد توزعت هذه التراخيص على قطاعات الاقتصاد المختلفة. والامر المثير للاهتمام، انه عندما ارادت وزارة العمل التدخل في الشؤون العمالية في السنوات الاخيرة، قامت باصدار المزيد من التراخيص بهدف تأسيس نقابات جديدة موالية للحكومة تنافس بها النقابات القائمة.

واما المنظمات والمؤسسات الدينية والطائفية في البلاد فتنظم عملها تبعا لقوانينها القديمة جدا ولتقاليدها الخاصة التي تم دمجها بالنظام القضائي اللبناني كمجالات قانونية فرعية مستقلة.

ان الاطار القانوني للمجتمع المدني في لبنان هو بوجه عام اطار ليبرالي الى حد كبير. واما المشكلات الكثيرة التي واجهها فقد نتجت عن تفسير الحكومة للقانون أو عن تطبيقها له. فلو اخذنا مثلا موضوع الجمعيات لوجدنا ان وزارة الداخلية تصر، في مخالفة صريحة للقانون، على ضرورة حصول كل جمعية على ترخيص منها. واما في حال النقابات، كما ذكرنا اعلاه، فان وزارة العمل تصدر تراخيص إضافية لاغراق النقابات القائمة. كما تستخدم وزارة الاعلام سلطتها لمعاقبة دور النشر والمحطات السمعية ـ البصرية التي لا ترتاح إليها وتكافيء المؤسسات الاعلامية الموالية لها. لكن يظل للمجتمع المدني في جميع الاحوال، هامشا واسعا نسبيا من النشاط في لبنان مقارنة بكافة الدول العربية الاخرى وبمعظم الدول النامية.

٣

مراحل تطور الجمعيات

وضع قانون سنة ١٩٠٩ الذي يحكم عمل الجمعيات في لبنان موضع التنفيذ في ذلك الوقت لكي ينظم نشاطا بدأ يكتسب زخما حقيقيا في مطلع القرن. وبالنسبة لبيروت، امتدت المرحلة الاولى من تأسيس الجمعيات من سنة ١٩٠٠ إلى الثلاثينات. وهي تبرز مجموعة من الملاحظات اهمها: (أ) قام المسيحيون الذين هاجروا من الريف الى المدينة بتشكيل جمعيات تعاونية عائلية لتعزيز وضعهم في المدينة ولرعاية مصالحهم. (ب) قام الشيعة المهاجرون من الجنوب الى المدينة بتشكيل جمعيات قروية وجهوية. (ج) كان اللاجئون الارمن الناجون من المذبحة التركية يؤسسون جمعياتهم الخاصة لحماية وتعزيز مصالحهم. (د) وكان السنة والروم الارثوذكس والدروز من سكان المدينة الاصليين يأسسون جمعيات لمعالجة مشكلات الشباب والمراهقين ولمواجهة التغير في القيم الاخلاقية الذي عم المدن التي تمر بعملية تحديث. (هـ) تأسست جمعيات لا طائفية للعناية بالمكفوفين. (و) نشأ عدد من الجمعيات لحماية اصحاب الحرف اليدوية في المدينة، الذين كانوا يصارعون ضد طغيان المنتجات المصنعة. (ز) شهدت هذه الفترة ولادة اولى النقابات والاتحادات العمالية.

وشهدت المرحلة الثانية الممتدة من الاربعينات الى الخمسينات عددا من التطورات وهي: (أ) ولادة المزيد من الجمعيات الطائفية نتيجة لقيام المذاهب الدينية بعد الاستقلال وبعد اختلاط الطوائف في العاصمة، بزيادة عدد جمعياتهم لضمان تنشئة الصغار من رعاياهم والسيطرة على ابناء طوائفهم. (ب) بدأ ظهور روابط احياء قوية للحفاظ على التضامن بين سكان الاحياء القديمة بعد تدفق القادمين الجدد اليها وبعد انتقال سكان المدينة من حي الى آخر. (ج) ظهور جمعيات عائلية سنية قوية بعد انهيار بعض الزعامات السنية التقليدية الشعبية (مثل زعامة آل الصلح) وظهور عائلات اخرى تولت تنشئة وتنظيم اتباع جدد. (د) ظهور عدد اكبر من جمعيات الرعاية الاجتماعية بعد تعدد المشكلات الناجمة عن التمدن السريع. (هـ) تأسيس اول جمعية نسائية منظمة (رابطة حقوق المرأة عام ١٩٤٧). (ز) تأسيس العديد من الاندية الثقافية في اوساط الشعراء والكتاب والجامعيين وغيرهم.

وتمتد المرحلة الثالثة من سنة ١٩٦٠ تقريبا حتى اندلاع الحرب الاهلية سنة ١٩٧٥، ويمكن القول انها كانت اكثر الفترات نشاطا من حيث تأسيس الجمعيات غير الطائفية. (أ) فقد ظهرت نقابات واتحادات عمالية قوية لعبت دورا مؤثرا في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد (ب) وبرز عدد من الاحزاب والحركات السياسية اليسارية (ج) وتشكل العديد من الجمعيات المهنية في هذه الفترة، مثل نقابات الاطباء والممرضين والتجار والمحامين والمعلمين وغيرها. (د) وتغلبت في اوساط الشيعة المقيمين في المدينة النقابات والاحزاب اليسارية والحركة الاسلامية ــ الاجتماعية الصاعدة بزعامة الامام موسى الصدر على الجمعيات القروية والجهوية.

والمرحلة الرابعة هي مرحلة الحرب، ١٩٧٥ ــ ١٩٩٠ التي اتصفت بالسمات التالية: (أ) تراجع او اضمحلال الجمعيات غير الطائفية بعد انقسام البلاد على اساس طائفي (ب) إحياء روابط الاحياء والجمعيات العائلية بعد تفسخ النسيج الحضري (المديني) وبعد عجز الدولة عن توفير الأمن والخدمات. (ج) ظهور عدد من الجماعات الاسلامية الاصولية (مثل حزب الله والاحباش والجماعة الاسلامية). (د) ظهور المنظمات غير الحكومية للرعاية الاجتماعية للتعامل مع نتائج الحرب، جمعيات رعاية المعوقين واليتامى ومدمني المخدرات.. الخ. (هـ) ظهور عدد من الجمعيات المعادية للطائفية وللحرب

خصوصا مع اقتراب الحرب من نهايتها. ضمت هذه الجمعيات في عضويتها الشباب والناشطين من مختلف انحاء البلاد.

وتمتد المرحلة الخامسة من نهاية الحرب، عام ١٩٩٠، إلى اليوم. وتتصف بالسمات التالية: (أ) استمرار التوجه القوي نحو تأسيس الجمعيات العائلية في ظل استمرارية جو عدم الامان وغياب الاطمئنان الى المدينة التعددية. (ب) استمرار التوجه القوي نحو مضاعفة عدد الجمعيات الطائفية بعد ان اكدت نهاية الحرب على مركزية الطائفية في النظام السياسي الجديد. (ج) تحجيم بعض جمعيات الرعاية بعد استئناف الدولة لدورها في تقديم الخدمات. (د) ظهور بعض المنظمات غير الحكومية التي تعنى بشؤون البيئة لمعالجة الأزمة البيئية في لبنان. (هـ) ظهور عدد من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالسياسة وبحقوق الانسان وبالسياسة للتعبير عن القلق من بعض تجاوزات حكومة ما بعد الحرب. (و) ظهور عدد من جمعيات التجار في الاحياء كبديل من التفكك الذي سببه انهيار وسط بيروت التجاري خلال الحرب.

ويوجد حاليا نحو ١١٠٠ جمعية اهلية مسجلة في بيروت لدى وزارة الداخلية.

٤

التوزيع القطاعي لمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني:

الاعلام: للاعلام المطبوع تاريخ عريق في لبنان. فهو يرجع الى بداية القرن حيث قاد الصحافيون اللبنانيون والسوريون عملية بعث الصحافة السياسية في الشرق وفي مصر. وأهم صحيفتان في لبنان هما "النهار" و "السفير". ويعود تاريخ صدور "النهار" الى الثلاثينات وهي تتبع خطا ليبراليا قويا يركز على الحريات والديمقراطية وحكم القانون والحكومة الصالحة والمصالحة الوطنية. وقد صدرت السفير عام ١٩٧٤ وكانت لسنوات عديدة صحيفة يسارية وعروبية معارضة. وقد اشترت شخصيات حكومية بعض النفوذ لدى الصحيفتين ففقدتا قدرا من روحهما القتالية السابقة. ولكن الصحيفتين ما زالتا تحظيان باحترام وبنفوذ كبيرين، وما زالتا مستقلتين الى حد كبير. والصحيفتان الشعبيتان الاخريان هما "الانوار" و "الديار". الاولى اقدم من الثانية وتتبع خطا مماثلا لخط "النهار". والثانية غريبة الاطوار، لكن لها عدد كبير من القراء في اوساط فئات الدخل الدنيا، وتلعب بين

الحين والآخر دورا في الكشف عن الفضائح، وتتبع فيما عدا ذلك نزوات رئيس تحريرها وهو من الشخصيات المعارضة للحكم ومرشح ابدي لمنصب حكومي. و "نداء الوطن" صحيفة معارضة قوية موجهة اساسا للقراء من الطائفة المسيحية. و "الكفاح العربي" مجلة اعيد اصدارها مؤخرا كصحيفة يومية واحتلت المكانة الاولى في كتابات المعارضة الشعبية والعروبية. فهذه الصحف وغيرها تجعل من الصحافة اللبنانية افضل صحافة عربية، حرية وحيوية، كما تجعلها واحدة من اقوى اعمدة المجتمع المدني ومن اقوى حماته.

اما الاعلام المرئي المسموع فهو قسمان: يسمح له ببث الاخبار والتعليقات السياسية قسم لا يسمح له بذلك. والمؤسسات التي سمح لها بالبث تخضع جميعها، باستثناء واحدة منها، لسيطرة الحكومة أو لسيطرة مسؤولين حكوميين. واما محطة "تلفزيون لبنان" فهي المحطة الحكومية الاصلية والتي ما تزال كذلك. وتلفزيون "المستقبل" يملكه رئيس الوزراء. ويسيطر وزير الداخلية على تلفزيون المر (أم.ت.ف.). ويسيطر رئيس مجلس النواب على "الشبكة الوطنية للارسال". واما محطة "المؤسسة الوطنية العالمية للارسال" وهي المحطة الاقوى زمن الحرب فقد أسستها الميليشيات المسيحية، وما تزال المحطة غير الحكومية الوحيدة إذ يملكها عدد من رجال الاعمال المسيحيين. وتتبع الاذاعات المسموح لها ببث الاخبار السياسية اساسا النمط نفسه. وقد سمح لعدد من محطات التلفزيون والاذاعة بالاستمرار شرط عدم التحدث بالسياسة، ولكن نفوذهم بالنسبة لقضايا المجتمع المدني ضعيف جدا لان بثهم يقتصر على الموسيقى وعلى البرامج الترفيهية العامة.

وهناك تناقض كبير بين السيطرة النسبية للحكومة في مجال الاعلام المرئي والمسموع وقوة واستقلالية الاعلام المطبوع. وللاعلام المرئي والمسموع تأثير اقوى بكثير على الجمهور العام، مما اتاح للحكومة نشر وجهات نظرها والتعتيم على وجهات نظر المعارضة وشخصياتها. ولكن الاعلام المطبوع يظل في اوساط المثقفين المصدر الرئيسي للرأي والتحليل ويظل صوتا قويا لاراء المجتمع المدني في مقابل الحكومة.

الجمعيات والنقابات المهنية: يمكن تصنيف هذه الجمعيات في ثلاث فئات وهي: روابط اصحاب المهن الحرة وجمعيات التجار ونقابات العمال. وأبرز النقابات ضمن الفئة الاولى نقابات المحامين والمهندسين والاطباء، يليها الاساتذة الجامعيون والصيادلة

والمحاسبون وغيرهم. وقد برهنت هذه النقابات في الواقع على انها سند قوي للمجتمع المدني لانها تمثل النخبة المتعلمة المستقلة في البلاد، وهم يجرون انتخاباتهم بانتظام وهي انتخابات اثبتت قوتها ومناعتها في وجه التدخل الحكومي. ويرأس النقابات الثلاث الاولى من اصحاب المهن الحرة المذكورة اعلاه اليوم، رجال اقوياء الارادة ومستقلون ومنتخبون من القاعدة، وقد وقفوا في وجه السياسات الحكومية ومثلوا صوتا قويا ومستقلا يعبر عن المجتمع المدني. وجمعيات التجار اقل نسيبا وهي تهتم بتسهيل مصالحها التجارية وبالحفاظ على علاقة جيدة مع الذين يرسمون السياسة العامة. وتنقسم هذه الجمعيات انقساما بسيطا بين جمعيات المنتخبين الذين يفضلون فرض ضرائب عالية وفرض الحماية، وجمعيات التجار الذين يفضلون خفض الضرائب واطلاق حرية التجارة. والفئة الابرز بين المنتجين اتحاد الصناعيين، والابرز بين التجار غرفة بيروت للتجارة. تقع بينهما نقابات قطاع الخدمات مثل جمعية المصارف، واصحاب الفنادق، والمطاعم وغيرهم. ولكن تجدر الاشارة الى انه، على الرغم من كون هذه الجمعيات غير مسيسة، فانها متحررة الى حد كبير من السيطرة الحكومية وتجري انتخابات منتظمة ونزيهة.

واما من حيث تنظيم العمل، ففي لبنان ٤٠٠ نقابة عمالية تقريبا. وهذه النقابات بالطبع تتفاوت من حيث الحجم والنفوذ والتنظيم: فهناك نقابة تضم ٣٠ أو ٤٠ عضوا ونقابات تضم ٧٠٠٠ أو ٨٠٠٠ عضوا. ويقف على قمة التنظيم العمالي "الاتحاد العمالي اللبناني العام" الذي يتولى تنسيق التفاوض على الصعيد الوطني وتنسيق الاضرابات ... ومع ان نقابات العمال لم تتفكك في الحرب فقد خرجت منها مهشمة ومنهكة. ولكن معظم العمال لا ينتمون الى نقابات، مما أسقط الاتحاد العمالي اللبناني العام ضحية للسيطرة الحكومية المباشرة. وقد تم هذا بفعل تدابير وزارة العمل ومن خلال التدخل المباشر في عملية انتخاب رئيس للاتحاد في حزيران/ يونيو من هذا العام (٩٨). وبرز الاتحاد بعد الحرب مباشرة كناطق قوي ومستقل باسم مجموعة من المطالب الشعبية العامة. وكان قد تمكن في تظاهرات العام ١٩٩٢ من إسقاط الحكومة. وقامت حكومة الحريري التي تسلمت السلطة عندئذ بمنع التظاهرات ونجحت في شق الاتحاد والبنية العمالية العامة. وفي الوقت الحاضر، يعجز التنظيم العمالي بسبب التدخل الحكومي الكثيف عن ان يكون ناطقا مستقلا بأسم المجتمع المدني، وغالبا ما يضطر الى اتباع نهج الحكومة.

الأحزاب السياسية: كان لبنان منذ الاربعينات مجتمعا متعدد الاحزاب. واقدم احزابه الحزب القومي الاجتماعي السوري وحزب الكتائب وحزب الكتلة الوطنية وحزب البعث والحزب الشيوعي. وتشكلت احزاب اخرى في الخمسينات والستينات منها الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الوطنيين الاحرار. وظهرت احزاب اخرى في السبعينات والثمانينات مثل منظمة العمل الشيوعي وحركة امل والقوات اللبنانية وحزب الله. وقد تأسس حزب الله في اوائل الثمانينات بدعم ايراني وعلى غرار حزب الله الايراني، وهو اليوم افضل الاحزاب السياسية تنظيما واكثرها استقطابا وتعبئة للناس، وله حضور قوي في اوساط الشيعة في الضواحي الجنوبية لبيروت. وحركة أمل هي المنافس لحزب الله في الطائفة الشيعية، ولكنها تقوم على اساس علاقة السيد برعيته التقليدية وتلتف حول شخص رئيس مجلس النواب نبيه بري. وكان الحزب التقدمي الاشتراكي الذي أسسه الزعيم الدرزي كمال جنبلاط يضم احزابا واعضاء يساريين وعروبيين من كافة الطوائف اللبنانية. لكن بعد اغتيال جنبلاط عام ١٩٧٧ وتولي ابنه زعامة الحزب، فقد الحزب وهجه العقائدي وتراجع الى حزب طائفي درزي يحمي مصالح الدروز ويتعامل معهم على أساس علاقة السيد برعيته وهي علاقة غير عقائدية. وكان الحزب القومي السوري الاجتماعي يضم في الاربعينات عددا كبيرا من المثقفين واصحاب المهن الحرة من كافة الطوائف الدينية، ولكنه تغير ايضا بعد اعدام مؤسسه عام ١٩٤٩. وبعد عدة محاولات برز الحزب مرة اخرى اثناء الحرب على شكل مليشيا حسنة التنظيم وذات علاقة وثيقة بسوريا. ولهذا الحزب اليوم عدد من الممثلين في المجلس النيابي. ويعتبر الحزب اليوم ثمرة للنفوذ السوري اكثر مما هو تعبير عن اتجاهات في المجتمع المدني. وبدأ البعث ايضا مسيرته كحزب شعبي ديناميكي، خصوصا في اوساط طلاب الجامعات، ولكنه انتهى بعد الحرب وبعد صراع مرير بين جناحيه السوري والعراقي، كما انتهى الحزب القومي السوري، الى ان يكون انعكاسا او ثمرة للنفوذ السوري وليس للدينامية الشعبية. وتجاوز الحزب الشيوعي أزمة انهيار الاتحاد السوفياتي وما يزال اليوم واحدا من افضل احزاب المعارضة تنظيما ومن اكثرها تنويرا؛ ولم يعد هذا الحزب شيوعيا بالعقيدة، بل اصبح يروج للافكار العلمانية وللعدالة الاجتماعية ويدعو إلى قيام حكومة نزيهة. واما الاعضاء الآخرون من النخبة اليسارية التي ازدهرت في اوائل السبعينات فقد وجدوا

انفسهم مهمشين اثناء الحرب وانتهوا الآن كصحافيين وكتاب واصحاب مهن حرة من مختلف التخصصات بدون أي تنظيم او اطار يجمعهم.

وتعيش احزاب الطائفة المسيحية، مثل حزب الكتائب وحزب الوطنيين الاحرار، حاليا، لأشكالها السابقة. وقد خسر هذان الحزبان الكثير من نفوذهما اثناء الحرب لصالح القوات اللبنانية – وهي المليشيا التي تشكلت على يد هذين الحزبين واحزاب مسيحية اخرى – كما خسرا المزيد من نفوذهما امام العماد ميشال عون الذي قاد حركة شعبية في اوساط الطائفة المسيحية بوجه خاص، ضد السوريين وضد القوات اللبنانية عام ١٩٨٩ – ١٩٩٠. وقد تم اغتيال عدد من زعماء الاحزاب المسيحية او نفيهم بعد الحرب مباشرة. وحصلت القوات اللبنانية بعد الحرب على ترخيص كحزب سياسي، ولكن سرعان ما تم حظرها وسجن زعيمها بتهم القيام باغتيالات.

وباستثناء حزب الله، تلعب الاحزاب السياسية دورا هامشيا في حياة المجتمع المدني في بيروت ولبنان اليوم. وهناك بعض الاحزاب، كالحزب القومي السوري وحزب البعث، تمثل انعكاسا للنفوذ السوري، بينما يمثل حزب الله انعكاسا للنفوذ الايراني. وهناك احزاب – مثل أمل والحزب التقدمي الاشتراكي – ليست سوى غطاء لعلاقات تبعية تقليدية كعلاقة السيد باتباعه. وهناك احزاب اخرى كالكتائب والوطنيين الاحرار هشمتها الحرب وما تلاها، او جرى حظرها مثل القوات اللبنانية. وقد خاب امل الشعب بوجه عام بالاحزاب السياسية في السنوات الاخيرة من الحرب بعد ان تحولت هذه الاحزاب الى "مافيات" في مناطق نفوذها. وظلت حالة خيبة الامل هذه قائمة بعد الحرب وحالت دون اعادة اندماج المجتمع بالنشاط السياسي الحزبي.

المؤسسات والمنظمات الدينية: تنشط الطوائف الدينية على ثلاثة مستويات. فهي تشكل على مستوى اول، كتلا سياسة معترفا بها، ويكون لها ممثلوها في المجلس النيابي وفي الحكومة، كما يكون لها حصتها في سلك الخدمة المدنية الذي يقوم على اساس طائفي. وبهذا المعنى تكون الطوائف الدينية شبيهة بالاحزاب السياسية ويكون زعماؤها شبيهين بالزعماء السياسيين. والمستوى الثاني هو قانون الاحوال الشخصية: فمع وجود ١٩ طائفة دينية معترفا بها رسميا، يوجد ١٩ قانونا للاحوال الشخصية و ١٩ نظاما للزواج والطلاق والوراثة والتبني والشؤون المماثلة. وعلى المستوى الثالث تمتلك

الطوائف الدينية سلسلة متطورة من الكنائس والجوامع والمدارس والمستشفيات والمستوصفات وبيوت العجزة ودور الايتام والجمعيات الاجتماعية وجمعيات الرعاية والجمعيات الثقافية والاندية الرياضية وغيرها. وهكذا فان الطوائف الدينية تلعب دورا كبيرا في تنظيم الحياة المدنية على اكثر من مستوى.

وتمتلك الطائفتان السنية والروم الارثوذكس اكبر شبكات المؤسسات الاجتماعية في بيروت، نظرا لقدم تواجدهما في المدينة؛ ولكن هناك ايضا حضور قوي للموارنة والروم الكاثوليك والارمن الارثوذكس والشيعة والدروز.

روابط الاحياء والجمعيات العائلية: كانت الجمعيات العائلية وروابط الاحياء مظهرا اساسيا من مظاهر الحياة التقليدية في بيروت. والأمر الملفت للنظر الاتجاه نحو إضفاء الصفة الرسمية على هذه العلاقات مع تحديث المجتمع من خلال اعتراف الحكومة بها. وقد تصاعدت عملية تأسيس الجمعيات العائلية وروابط الاحياء اثناء الحرب وبعدها. وربما يرجع سبب ذلك الى ان بيروت كإطار اجتماعي منظم قد تعرضت للتفسخ، علاوة على شعور الافراد بالحاجة المتزايدة الى علاقات جماعية اوثق. واصبحت الجمعيات العائلية اقوى هذه الروابط واكثرها انتشارا، وهي تعمل على تعزيز العلاقات بين ابناء العائلات الحضرية التقليدية للوقوف في وجه اجتياح المهاجرين الجدد للمدينة، أو تقوم بتنظيم وتوطيد العلاقة بين ابناء العشائر والعائلات الذين نزحوا الى المدينة والذين ظلوا خارجها. ومعظم هذه الجمعيات اقصائية بطبيعتها، أي انها تعزز التعاون داخل جماعة معينة وتستثني الجماعات الاخرى. واما روابط الاحياء فهي بطبيعتها اكثر شمولية، وقد ازدادت اهميتها بوجه خاص اثناء الحرب بعد ان اضطرت الاحياء للاعتماد على نفسها في تأمين حاجاتها من الكهرباء الى الامن. والمجموعة الثالثة من الروابط الاهلية هي روابط القرى والمناطق او الاقاليم. وقد أسس هذه الروابط المهاجرون الى المدينة للحفاظ على العلاقات القروية والجهوية القديمة ولزيادة التعاون بين ابناء هذه المجتمعات المحلية الاصلية. وهناك كذلك عدد من الجمعيات الكردية والارمنية التي تخدم الاهداف نفسها.

ويمكن وصف هذه الجمعيات ببساطة كأنها جمعيات اهلية تستمد تمويلها عادة من اعضائها البارزين الذين يجدون فيها وسيلة لبناء ركيزة شعبية صغيرة لانفسهم وفي الوقت نفسه لمساعدة مجتمعهم الصغير. وتختلف انواع النشاطات التي تمارسها هذه

الجمعيات الاهلية تبعا لطبيعتها، ولكن العديد منها يجمع الاموال لمساعدة كبار السن والمرضى والطلاب و/أو يقوم بتنفيذ مشروعات تنموية صغيرة تفيد اعضاءها (كالمدارس والمستوصفات والمكتبات وغيرها). وابدت الحكومة تعاونا تاما مع هذه الجمعيات الاهلية من خلال سرعة الموافقة على تسجيلها وذلك بعد ان وجدت ان دمجها في البنية السياسية الشاملة التي ترتكز عليها سلطتها أمر متيسر.

منظمات الرعاية غير الحكومية: تعزز هذا القطاع بوجه خاص اثناء الحرب بعد ان تحركت المنظمات غير الحكومية المحلية بمساعدة ودعم دوليين لتلبية الحاجات الاجتماعية وحاجات الرعاية المتزايدة للسكان بعد انحسار الخدمات الحكومية انحسارا كبيرا. وكانت الكثرة من هذه المنظمات غير الحكومية لا طائفية من حيث توجهها واعضاؤها ينتمون الى طوائف متعددة. وهي تعنى بالسياسة وهمها تقديم الخدمات لمستحقيها. وقد اجتذبت هذه المنظمات غير الحكومية في السنوات الاخيرة من الحرب طيفا واسعا من الشباب اللبناني الذي خاب أمله بالحرب وبالاحزاب السياسية وبالمنظمات الدينية. وفقد العديد من المنظمات غير الحكومية مصادر تمويله بعد الحرب نتيجة لتراجع حاجات الناس من جهة ولعودة الدولة الى توفير الخدمات. واختفت بعض المنظمات غير الحكومية كلية، بينما تمكن بعضها من التحول من خدمات زمن الحرب الى خدمات زمن السلم إما بتقليص خدماته تقليصا كبيرا او بالدخول في مشروعات مشتركة مع وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والمعوقين والمهجرين وما شابهها.

ويعتبر دور المنظمات غير الحكومية هاما في فهم جانب من سيرة المجتمع المدني في بيروت لسببين: الاول، لان الخطاب الغربي حول دور المجتمع المدني في بناء ثقافة مدنية وديمقراطية قد دخل في الثمانينات من خلالها الى ميدان الفكر اللبناني. والثاني، لان هذه المنظمات قامت بتثقيف الآف الشباب بثقافة الخدمة العامة في جو لا طائفي ومدني. وعمد العديد من هؤلاء بعد تناقص الموارد في سنوات ما بعد الحرب الى تأسيس منظمات مطلبية غير حكومية او الانضمام الى المنظمات القائمة منها.

المنظمات غير الحكومية المطلبية: التجربة التي اكتسبها العديد من ابناء الجيل الشاب في مجال منظمات الرعاية الاجتماعية غير الحكومية، إضافة الى تزايد خيبة املهم بالاحزاب السياسية والمنظمات الدينية وتعاظم استيائهم من الحرب وتأثيراتها، ساعدت

على قيامهم بتأسيس منظمات غير حكومية مطلبية او الانضمام الى القائمة منها. ويمكن تصنيف هذه المنظمات غير الحكومية في عدة فئات. ومن انشطها في السنوات الاخيرة للحرب جمعيات العناية بالمعوقين الذين يردون ما اصابهم من اعاقة الى الحرب نفسها ويمثلون رمزا حيا لضرورة وضع حد لها. ومن الجمعيات الناشطة الاخرى جمعيات امهات المخطوفين التي لعبت دورا قويا معاديا للحرب. وتشكل بعد الحرب عدد كبير ونشيط من جمعيات الحفاظ على البيئة التي خاضت معركة متواصلة مع الدولة حول قضايا من مثل ادخال النفايات السامة وكيفية التخلص من النفايات الصلبة، وازالة الاحراش، والملوثات الصناعية... واما القطاع المطلبي الآخر الذي نما نموا قويا فهو قطاع حقوق الانسان والديمقراطية. وتركز بعض جماعات حقوق الانسان والجماعات الداعية الى الديمقراطية على الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، بينما يركز بعضها الآخر على تجاوزات اجهزة المخابرات اللبنانية والسورية. وتركز الجماعات المنادية بالديمقراطية دعوتها على قضايا مثل حرية الانتخابات النيابية ونزاهتها، حرية التجمع والتعبير السياسي، اهمية الوعي الديمقراطي. وتتجمع منظمات حقوق المرأة في إطار مؤسسة شاملة تدعى "المجلس النسائي اللبناني". واقدم اعضاء هذا المجلس "الرابطة اللبنانية لحقوق المرأة" التي تأسست عام ١٩٤٧. ومن الجمعيات الفعالة في المجلس ايضا " الجمعية اللبنانية للنساء الديموقراطيات" التي تأسست عام ١٩٧٥. وقد تم تنظيم النساء في منظمات مختلفة غير حكومية، انشئت لهدف العناية بالامهات والاطفال أو كجزء من تجمعات ترابطية طائفية أو سياسية او اكاديمية عريضة.

٥

تأملات في الحالة اللبنانية

هل يمكن ان يكون المجتمع المدني أقوى مما يجب؟ بينت سابقا في هذا النص، انه يمكن فهم الحالة اللبنانية كحالة يطغى فيها المجتمع المدني ــ أي المؤسسات والجمعيات الوسيطة الادنى من الدولة ــ على الدولة ويهيمن عليها. ونحن بحاجة ماسة في لبنان الى ايجاد دولة وقيادة للدولة تكون مستقلة حقا ومرجعا لذاتها (ذاتية المرجع). فالدولة إطار للتفاوض وللتعاون بين المؤسسات والجمعيات الادنى منها. ولا تملك الدولة

في الواقع برنامج عمل خاصا بها، ولا الامكانات الكافية لقمع وكبت المؤسسات "الوسيطة". ويثير هذا الواقع سؤالا حول أهمية الدولة في النموذج العام السائد للمجتمع المدني. وبكلام آخر، ان اهمية المجتمع المدني كعامل وسيط له تأثيره على ديمقراطية الدولة تفترض مسبقا وجود دولة قوية ومستقلة. والنموذج الذي نسعى اليه هو نموذج الدولة المقيدة، أي الدولة التي تكون هناك قوة موازنة لسلطتها ولسياستها تتمثل في تجمعات حيوية من المؤسسات الوسيطة. فماذا يحصل عندما تكون الدولة نفسها ــ كمركز مستقل للسلطة ــ غير موجودة، وعندما يتعدى المجتمع المدني حدوده لكي يحل عمليا محل الدولة ويحكم المجتمع طبقا لشروطه الخاصة؟ وإذا كنا سنستخدم لبنان كمثال للاجابة على هذا السؤال نجد انه مع وجود فوائد واضحة – مثل الحفاظ على التعددية الحريات وعلى قدر من المشاركة الديمقراطية – فان هناك ايضا عوائق واضحة مثل غياب مصلحة وطنية تمت صياغتها صياغة حسنة، وغياب الوحدة الوطنية المتينة، وعدم تطوير مؤسسات دولة قوية وذات كفاءة، ووجود ثغرات أمنية خطيرة. واما السيناريو الاسوأ لغياب الدولة القوية، والذي دل عليه لبنان، فيتمثل في خطر الانجراف من الحكومة الاهلية الى الحرب الاهلية.

وبكلام آخر، يبدو ان هناك حاجة لحاكم يحتكر السلطة، كما يرى "هوبز"، وحاجة لقدر من "منطق الدولة" حسب تعبير مكيافيللي حيث ان الدولة وحدها القادرة على تحديد هذا المنطق والدفاع عنه. وهناك حاجة حتى بنظر "لوك"، الى انتقال السلطة من المجتمع المدني التعددي والمتمفصل الى وحدة دولة منفصلة وتوحيدية. ونجد في حالات كحالة لبنان ان العناصر المرتبطة بالدولة، والتي ذكرها "هيغل" ودعاة الدولة، مفقودة. ونجد ان ما لدينا هو شكل سابق على الدولة وحكومة ادنى من الدولة. ولا يعني هذا في حالة لبنان ان المجتمع المدني اقوى مما يجب، بل يعني ان الدولة اضعف مما يجب. فالمجتمع المدني اللبناني سيكون له تأثير صحي اكبر لو كان يوازن دولة قوية. وكما بين نورتون (Norton p.11, 1995) في دراسته للمجتمع المدني في الشرق الاوسط من خلال النموذج العام للمجتمع المدني الذي يفترض قدرا من التوازن بين الدولة والمجتمع المدني، علينا ألا ننظر فقط الى حجم المجتمع المدني وقوته بل ايضا الى قوة الدولة وقدرتها.

كم هو مدني المجتمع المدني؟ وما هو مقدار مدنيته؟ ان المثال اللبناني يدعم ما طرحه كين (Keane 1996) حول اوروبا الغربية وغيرها من المناطق، وهو ان مؤسسات

المجتمع المدني ليست بالضرورة مدنية فالناس يرتبطون ببعضهم لعشرات الاسباب والاهداف، وقلة منهم قد تلتقي حول قيم التعددية والتسامح والديمقراطية التي يفترضها عادة مصطلح المجتمع المدني في النموذج الغربي العام. وقد رأينا ان العديد من الجمعيات يجري تشكيلها لابقاء الآخرين خارج جماعة او فئة معينة بدلا من ادخالهم فيها؛ فتنشأ بعض الجمعيات لتمتين العلاقات الاولية الموروثة التي تضعف الحس بالارتباطات الاجتماعية مع الفئات والجماعات الاخرى؛ وينشأ بعضها الآخر لترسيخ ونشر قيم دينية أو سياسية او اجتماعية هي النقيض لقيم الديمقراطية الليبرالية التي يفترض ان تنبثق من المجتمع المدني. ولا تزودنا الحالة اللبنانية باي دليل يدعم الافتراض الذي طرحه غلنر (Gellner 1994) وآخرون والقائل بان مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني تميل بطبيعتها الى تبني وترويج قيم "مدنية" معينة. وهنا ايضا لا بد ان يجعلنا انساق أو إنجرار المجتمع المدني بسرعة الى الحرب الاهلية نتوقف لنفكر بالأمر. فالحرب الاهلية تطور يلغي نفسه فقط من اجل الدولة؛ ولكن الحرب الاهلية، من جهة ثانية، تظل احتمالا كامنا داخل المجتمع المدني إذا نظرنا اليه من زاوية كونه تجمعا (مجموعة) من المؤسسات والجمعيات المنفصلة والمتنافسة. فالدولة وحدها تشكل جسما واحدا وتوحيديا، ولا تمكنها بنيتها من تحمل الحرب الاهلية.

كم هو اجتماعي المجتمع المدني؟ يفترض النموذج السائد للمجتمع المدني سلفا ان هذا المجتمع تعبير طبيعي عن التوجهات والحاجات والرغبات الشعبية. وبهذا المعنى يعتبر النموذج السائد ان المجتمع المدني مجتمع ديمقراطي لانه يمثل اشكالا تنظيمية تنطلق من القاعدة إلى القمة. ولكن الحالة اللبنانية تظهر انه في معظم الامثلة، تكون مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، حتى الطوعية منها في الواقع، موجهة من القمة إلى القاعدة. فالزعماء الدينيون والتجاريون والسياسيون او غيرهم يبادرون إلى تأسيس المؤسسات والجمعيات في اغلب الاحيان كوسيلة للتنشئة الاجتماعية او لتوسيع قاعدتهم الشعبية وقاعدة نفوذهم او لمنع قيام اشكال اخرى من التنشئة والتنظيم ...الخ. وينتهي الحال بمعظم الجمعيات لان تصبح قنوات توفر الفرص لبعض الناس للوصول إلى مركز الزعامة او لتحقيق نهج معين، بدلا من ان تكون انماطا عفوية من التنظيم والتعبير الشعبي. ويقودنا هذا الواقع إلى رؤية للمجتمع المدني قريبة من رؤية غرامشي

(Gramsci) الذي رأى ان المجتمع المدني ببساطة، يعزز السلطة الخفية للنخب الحاكمة ويوسع مداها بدلا من ان يعبر عن مصالح الناس العاديين وعن رؤيتهم للامور.

اسئلة أخرى:

هل يعمل المجتمع المدني على التوسط في النزاعات ام يحدث استقطابا فيها؟.

هل يرتبط المجتمع المدني بالبورجوازية الحضرية او يمكن ان ينبثق من طبقات اخرى؟.

هل يمكن قبول الجماعات الاسلامية كاعضاء في المجتمع المدني ام ان عدتهم الدينية تضعهم في موقع الطرف – المتحيز؟.

هل يمكن للحداثة ان تحمل معها اشكالا جديدة من التجمع والترابط، ام ان الاشكال التقليدية تعيد ببساطة تشكيل نفسها لتظهر بمظهر الحداثة؟.

هل يمكن للجمعيات والروابط ان تلعب دورا ديمقراطيا إذا لم تكن هي نفسها ديمقراطية على الصعيد الداخلي؟ وبكلام آخر، هل توجد صلة مباشرة بين الثقافة المعلنة لجمعية او رابطة وبين تأثيرها العام، ام ان ثقافة التسامح والتمدن هي نتائج غير مقصودة لدور هذه الجمعيات؟.

٦ قوانين الرقابة في لبنان ما بعد الحرب

صوفيا سعادة

مع ان الحكومة اللبنانية الحالية تبشر بالحكم الديمقراطي، فقد تميزت حقبة ما – بعد الحرب بقوانين رقابة شديدة تعتدي على المبادئ الأساسية لحرية التعبير بأسم الأمن الوطني. بالاضافة إلى هذا، يمهد النزاع الطائفي الازلي السبيل أمام الحكومة لتعطيل الحريات المدنية بحجة اعادة السلم والوئام إلى البلاد.

وبدأت سياسة خنق الحريات العامة والخاصة بوسائل الاعلام، وانتقلت إلى مضايقة الصحافيين أثناء ادائهم لواجبهم، واتبعتها بالرقابة على الكتب والكراسات، وانتهت بالتدخل في الحياة الخاصة من خلال التنصت على آلاف الهواتف واعتراض البريد الخاص والاطلاع على محتوياته.

فأولا، جرى تخفيض عدد محطات التلفزيون. وكان العذر الذي قدمته الحكومة للتخفيض هو عدم توفر قنوات إرسال لكل الشبكات التلفزيونية، وعدم تمكن هذه الشبكات من تلبية المتطلبات الفنية الحكومية. وشيئا فشيئا تم اتخاذ خطوات أخرى من قبل وزير الداخلية، ميشال المر إذ صرح بأنه "من الآن وصاعدا سيفرض الأمن العام الرقابة على كافة البرامج والأفلام. وستشمل المراقبة الميادين الجنسية والدينية والسياسية"[1].

وسارع وزير الاعلام، ميشال سماحة، إلى تطبيق هذا القانون واجبر الصحف اليومية على حذف فقرات أو مقاطع كاملة، ومنها مثلا، حذف مقاطع من عظة الأحد التي ألقاها البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في ٣ك٢/ يناير ١٩٩٤. وكان تفسير سماحة لهذا الحذف هو عدم السماح بنشر أفكار تعتبرها الحكومة افكارا ذات طبيعة طائفية، وتتناقض مع روح اتفاق الطائف أو مع الدستور اللبناني الجديد الذي تم إقراره عام ١٩٨٩[2].

---

[1]. ميشال المر، وزير الداخلية، "قانون المطبوعات والعقوبات"، النهار، ١٩٩٤/٢/٥.

[2]. اعترف وزير الاعلام ميشال سماحة بأنه قد اخضع للرقابة عظة البطريرك الماروني وكافة الخطابات التي شكت في اتفاق الطائف.

وعرض بعد ذلك بشهرين وزير الاعلام، ميشال سماحة، في مؤتمر صحفي بالتفصيل لقواعد الرقابة كما صاغها مجلس الوزراء، وهي:

١. لا يجوز للبرامج الثقافية أن تتطرق، ولو بصورة غير مباشرة، إلى أي قضية سياسية.

٢. لن يتم التسامح مع المسرحيات السياسية التي تعرض على المسارح اللبنانية، مثل المسرحيات السياسية والمسرحيات التهكمية للفنان صاحب الشعبية زياد الرحباني، ابن المطربة اللبنانية الشهيرة فيروز.

٣. يجب إلغاء كافة البرامج التعليمية لان لها مضاعفات طائفية وبالتالي سياسية!

٤. يجب ألا تتضمن نشرات الأخبار الرياضية تعليقات على المباريات، وعلى المذيعين الاكتفاء فقط بإعلان النتائج[٣].

وعندما سأل أحد الصحفيين الوزير سماحة عن السبب في تطبيق هذه القيود، جاءه الجواب جاهزا: "لئلا نسمح لإسرائيل بالاستفادة من الاختلافات السائدة في المجتمع اللبناني".

ولسوء الحظ، جاءت الأحداث الأخيرة حول الصدامات العنيفة بين أنصار الفرق الرياضية المختلفة لتبرر إجراءات الحكومة. ففي لبنان ما - بعد الحرب جرى اختيار اللاعبين على أساس طائفي صرف، وبالتالي اصبح لدينا فرق مؤلفة من المسيحيين وأخرى مؤلفة من المسلمين. كما انقسم أنصار كل فريق على أساس الانقسام المسيحي - الإسلامي. وهكذا، كلما حصلت مباراة تنطلق الشعارات الطائفية من جهة ثم يجري الرد عليها من الجهة الأخرى، ويؤدي ذلك إلى اشتباكات عنيفة على ارض الملاعب. ووجدت الحكومة من الأفضل منع الجمهور من مشاهدة هذه المباريات، وبالتالي أصبحت الفرق تتبارى بدون حضور الجمهور!

ولم تتمكن قوى الأمن المكلفة بالمحافظة على القانون والنظام من منع الصدامات لانها لم تعرف كيف تتصرف في مثل هذه الحالة. وبالاضافة، فان قوات الامن نفسها إما من المسيحيين أو من المسلمين ولذا فانهم كانوا ينقضون على المشاغبين بقسوة[٤].

---

٣. النهار، ١٩٩٤/٣/١٦.

٤. النهار، ١٩٩٨/٣/١١، إعلن وزير الداخلية ميشال المر منع المباريات الرياضية بحضور الجمهور.

ولم يسمح لحد الآن للفرق الرياضية الطائفية باللعب أمام الجمهور الا عندما يتنافسون مع فرق رياضية اجنبية، ويفرض عليهم اللعب بدون جمهور عندما يتبارون مع بعضهم البعض!

وعلاوة على ذلك، لاحظت الحكومة أن القوانين المذكورة اعلاه غير كافية لكبح حرية الصحافيين. وبالتالي أقر مجلس الوزراء قانونا جديدا ينص على حق الشرطة في اعتقال الصحفيين بصورة آلية بناء على تعليمات الامن العام - واعفى الشرطة من الانتظار للحصول على أمر محكمة صادر عن السلطات القضائية كلما قام صحفي باهانة رئيس الدولة أو الشخصيات الرسمية الاجنبية أو حرض على النزاع الطائفي[٥].

وبناء على هذا القانون تم اعتقال المحامي وائل خير الذي يرأس منظمة لحقوق الانسان وبيار عطا الله وهو صحفي يعمل في صحيفة النهار[٦]. وظهر بيار عطا الله أمام محكمة عسكرية حيث اتهمه القاضي بالتعامل مع العدو الإسرائيلي لانه نشر بصفته محررا مقابلة مع اتيان صقر رئيس مليشيا حراس الارز المسيحية المتطرفة زمن الحرب. وشجب صقر في المقابلة الوجود السوري في لبنان ونشاطات حزب الله. وصدر على عطا الله حكم بالسجن لمدة ١٥ عاما وهي العقوبة القصوى للتعامل مع العدو، وظلت قضيته معلقة في المحكمة العسكرية لسنتين قبل أن تتولاها محكمة مدنية وتحكم بأنه لا يحق للمحكمة العسكرية النظر في قضية كهذه. وامرت المحكمة المدنية في وقت لاحق باطلاق سراح عطا الله[٧].

واعترضت نقابة الصحافة، من خلال مؤتمر صحفي، على هذه الاجراءات القاسية التي لا تكتفي بسجن الصحفي الذي يخالف قوانين الرقابة، بل تجبر الصحيفة على دفع غرامة بين ٠٠٠و١٤٠ دولار و٠٠٠و٣٥٠ دولار. وبالاضافة إلى هذا كله، اعلن رئيس الوزراء رفيق الحريري عن اغلاق كافة وسائل الاعلام التابعة للجماعات والاحزاب الطائفية[٨].

---

٥. النهار، ١٩٩٨/٤/٧.

٦. بول أشقر، "في الرهان على المسيحيين"، النهار، ١٩٩٧/٣/١، ص ١٣. ويوجد في العدد نفسه بيان للكتلة النيابية للعروفة باسم "التجمع الوطني".

٧. دايلي ستار، ١٩٩٧/٥/١٥، ص ٢.

٨. النهار، ١٩٩٤/٤/٧.

واستعرت الحرب حول وسائل الاعلام طوال سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥، قام خلالهما النواب باعطاء تصريحات تؤيد او تعارض قوانين الرقابة الجديدة، ولكن بدون اصدار أي تشريع يلغيها. وحاول نائب رئيس مجلس النواب ايلي فرزلي مثلا أن يدافع عن حرية التعبير بينما أكد في الوقت نفسه على الحاجة إلى تنظيم الاعلام في اعقاب الفوضى التي سادت وضعه اثناء الحرب الاهلية، حسب تعليقه[٩]. ولكن سرعان ما تحولت قضية حرية التعبير إلى مباراة كلامية حول الفرق بين "حرية التعبير" و"التعبير المنظم". ولجأ غالبية النواب، الذين كانوا غير راغبين في تحدي قرار مجلس الوزراء وفي الوقت نفسه لا يريدون أن يستعدوا قاعدتهم الانتخابية، إلى هذا التمييز لكي يرضوا الطرفين: وعلى أي حال، في الوقت الذي تم التوصل فيه إلى تنظيم التعبير كانت معظم الحريات الخاصة بالرأي الفردي قد اختفت.

وقد عارضت الاحزاب السياسية بوجه عام القيود الجديدة، بما في ذلك حزب الله، وطالبت بحرية الصحافة. وانضم الاتحاد العمالي العام إلى المحتجين[١٠].

واصدر ثلث أعضاء المجلس النيابي سلسلة من التوصيات تطالب بالمحافظة على حرية التعبير والتجمع والتظاهر[١١]. وماذا كانت النتيجة النهائية؟ انتصرت الحكومة وتم اغلاق معظم محطات التلفزيون. واعطيت اربع محطات تلفزيونية فقط ترخيصا بالبث وهي:

- تلفزيون لبنان، وهي محطة تلفزيونية رسمية تابعة للدولة اللبنانية.
- تلفزيون المستقبل، يملكه رئيس الوزراء رفيق الحريري.
- أم. ت. ف، يملكه اخو وزير الداخلية ميشال المر.
- المؤسسة اللبنانية العالمية للارسال، كانت تملكها اصلا لقوات اللبنانية، وبعد انهيار القوات، تحولت إلى شركة خاصة تملكها مجموعة من الوزراء والنواب.

[٩]. ايلي فرزلي، مقابلة في **الافكار**، العدد ٦٠٩ (١١م/١٩٩٤/٤)، ص ١٠-١٣. انظر ايضا **النهار** ١٩٩٧/٣/٢٩ حيث اتهم النائب نجاح واكيم الحكومة بانها تحاول اخراس كل الناس.

[١٠]. **النهار**، ١٩٩٤/٤/١٤، لان وزارة الداخلية اعلنت انه من الآن وصاعدا على الاحزاب تقديم قوائم باسماء اعضائهم اليها. انظر **النهار**، ١٩٩٦/١٢/١٧.

[١١]. للاطلاع على تصريحات النواب الذين اعترضوا على القيود الحكومية انظر **النهار**، ١٩٩٤/٤/٢١.

وتم السماح لمحطات التلفزيون الاخرى مثل "التلفزيون الجديد" الذي يملكه رجال اعمال مقربون من رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني، و"الشبكة اللبنانية للاعلام" التي يملكها هنري صفير، وهو رجل اعمال ثري وماروني يحتمل ترشيحه لرئاسة الجمهورية يوما ما، بالاستمرار في البث شرط امتناعهم عن بث الأخبار السياسية او المقابلات والمناقشات السياسية. ولكن بعد فترة طلب منهم اغلاق محطاتهم.

وعلى الرغم من تصميم رئيس الوزراء الحريري. على عدم السماح لكافة الاحزاب والطوائف بأن تمتلك محطات تلفزيونية، فقد تحدى حزب الله قرار الحريري واحتفظ بمحطته "المنار". وفسر حزب الله حقه في البث على أساس أن نشراته الاخبارية تشكل جزءا لا يتجزأ من مقاومته ضد الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان. وردا على قرار حزب الله، قررت الكتلة الشيعية البارزة الاخرى التي يرأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري أن يكون لها محطتها التلفزيونية الخاصة التي اسمتها "الشبكة الجديدة للارسال".

وبينما سمح للمحطتين الشيعيتين بالاستمرار في البث، لم يسمح لمحطة "صوت الحق" التي تملكها جماعة سنية اصولية هي حركة التوحيد بزعامة الشيخ سعيد شعبان. وقد اغلقت المحطة بالقوة عندما رفض الشيخ سعيد اغلاقها تلقائيا.واقتحم ٨٠٠ جندي مبنى المحطة في مدينة طرابلس، شمال لبنان. وانتهت المواجهة بسقوط ثلاثة قتلى من حركة التوحيد وباعتقال ابني الشيخ سعيد اللذين اطلق سراحهما فيما بعد[١٢].

وفي هذه الاثناء، حصل خلاف بين وزير الاعلام ميشال سماحة ورئيس الوزراء رفيق الحريري ادى إلى تحطيم الاول سياسيا. وحل في مكانه فريد مكاري. وبعد خروجه من الوزارة عبر سماحة عن اسفه على الخطوات التي اتخذها للرقابة على وسائل الاعلام، واعلن انه لم يكن في نيته كبت حرية التعبير أو حرية النشر. وواصل مكاري تطبيق القوانين التقييدية ولكنه اشتكى فيما بعد بأنه قد فقد القاعدة الشعبية المؤيدة له نتيجة لذلك. ورسب مكاري وسماحة في انتخابات ١٩٩٦ النيابية[١٣].

[١٢]. **النهار**، ١٩٩٧/٤/٧، للاطلاع على قائمة باصحاب محطات التلفزة والاذاعات وحملة الاسهم فيها انظر **النهار**، ٩٦/١٠/٨. تم اغلاق محطة **صوت الحق** في ٩٧/٩/٢١، فيما كانت آلات التصوير في المحطة تصور اقتحام الجيش لمبناها. وقتل ثلاثة اشخاص نتيجة للمواجهة. وللاطلاع على تفاصيل الكاملة انظر **النهار**، ٩٧/٩/٢٢.

[١٣]. للاطلاع على تغطية كاملة لهذه المسألة انظر **الديار**، ١٩٩٦/١٢/٢٧، ص ٦.

ومن الامور العجيبة أن هؤلاء السياسيين الذين صدقوا على قوانين الرقابة وجدوا أن حرياتهم الخاصة منتقصة، وان هواتفهم الخاصة تحت الراقبة. واتهم رئيس الوزراء الحريري علناً جهاز المخابرات في الجيش اللبناني بأنه قد عبث بكل المؤسسات المدنية[١٤]. وسارع الجيش إلى رد التهمة إلى صاحبها بالقول انه يتصرف بناء على اوامر تلقاها من السلطة لتنفيذية. وتتبع رئيس الوزراء السابق سليم الحص، بصفته نائباً، القضية وأجبر مجلس الوزراء على الاعتراف بوجود تنصت على الهواتف. وشبّه الحص الأمر بفضيحة "وترغيت" في الولايات المتحدة[١٥]. وانتهاكاً لحياة المواطنين الخاصة، غطى التنصت على الآف الخطوط الهاتفية، وتم بدون اذن من المحكمة وبدون اعلام القضاء من هم الذين يهددون الأمن الوطني[١٦].

وباختصار، فتحت السلطة التنفيذية الباب بسماحها لاجهزة المخابرات العسكرية بالتصرف بشكل خارج عن القانون أمام هذه الاجهزة للتصرف على هواها مما اصاب المواطنين بحالة من الكآبة والخوف[١٧]. وليس هناك مثال على هذه الاوضاع افضل من اعتقال اخصائية العلاج الطبيعي مي عبود. فقد اقتادت اجهزة المخابرات العسكرية مي من منزلها ثم انكرت فيما بعد انها اعتقلتها. واشتكى اهلها المنذهلون إلى القضاء،

---

[١٤]. النهار، ١٩٩٧/٥/٨، ص ١.

[١٥]. **دايلي ستار**، ١٩٩٧/٥/٢٩.

[١٦]. اثار سليم الحص مسألة التنصت مرارًا وتكرارًا بصفته نائبًا اثناء الجلسات النيابية خلال العام ١٩٩٧؛ **النهار**، ١٩٩٧/٣/١٣ و ١٩٩٧/٤/٧.

[١٧]. **النهار**، ٩٤/٣/١٩، ص ٢.

واعترف المدعي العام عدنان عضوم بأنه لا يعرف مكان وجودها. ودام اختفاؤها ثمانية عشر يوماً امضتها محتجزة لدى ضباط الامن بدون أمر قضائي صادر عن محكمة[١٨].

وطالب رئيس نقابة المحامين، شكيب قرطباوي، بحق كافة المتهمين من الآن وصاعداً بطلب حضور محامي فور اعتقالهم. ورفض وزير العدل بهيج طبارة هذا المقترح قائلاً أن الحجز من قبل الشرطة والتخويف يقودان إلى اعتراف سريع بالجرائم![١٩].

---

[١٨]. النهار، ١٩٩٧/٣/١ و ١٩٩٧/٣/٢ و ١٩٩٧/٣/٣. وتسبب الطريقة التي كانت تتم بها الاعتقالات في لبنان بضرر كبير لسمعة القضاء لجهاز مستقل عن سيطرة اجهزة المخابرات. حول هذه المسألة انظر مقال غسان تويني الافتتاحي في **النهار**، ١٩٩٧/٣/٣.

[١٩]. شكيب قرطباوي، "دعوة للتفكير في حاضر القضاء ومستقبله"، **النهار**، ١٩٩٧/٤/٢٥، ص ١٥.

٧ إشكالية العلاقة ما بين الحريات الإعلامية والحريات العامة في مفهوم المواطنية في لبنان: (١٩٩٢-١٩٩٨)

ايلي سميا

وقعت السلطة السياسية في لبنان في الفترة الزمنية الممتدة ما بين العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ في تناقض جوهري في مفهومها لحرية الاعلام وارتباطها بالقيم المدنية والحريات العامة وعبَّر وزير الاعلام السابق باسم السبع في ٢٥ شباط ١٩٩٧ عن تلك الاشكالية السياسية والنظرة شبه السلطوية للعلاقة بين السياسة والاعلام عندما صرّح بأنه "في مجال الحريات الاعلامية "أنا ممن يقولون إن هامش الحرية الاعلامية أوسع من هامش الحركة على صعيد الحريات العامة نتيجة الأوضاع السياسية ونتيجة بعض القوانين المعروفة في لبنان. الحريات العامة تتعلق بآلية النظام السياسي. أما الحريات الاعلامية فتتعلق بآلية عمل وسائل الاعلام التي تخضع للقوانين التي ترعى شؤون الاعلام، وهي نتيجة لسياسة الحكومة ولأوضاع عامة موجودة في البلد تمثّل النظام السياسي وحقائق المجتمع اللبناني كلّها[١]."

سنبيّن من خلال استرجاعنا برامج الاصلاح السياسي التي قدمها مختلف الافرقاء والتي تمثل التيارات السياسية والطائفية والحزبية المكونة للفسيفساء الاجتماعية - السياسية في لبنان من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، ومن خلال عرض لتطور التشريع اللبناني المتعلق بجرائم المطبوعات والصحافة المكتوبة، ومن خلال استشفاف وجهة نظر التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٠ التي ترجمت وثيقة الوفاق الوطني الى مواد دستورية... سنبيّن أن هناك تطابقًا كاملاً بين الحريات الاعلامية والحريات العامة من حيث النصوص الدستورية ومطالب الحركات الحزبية والطائفية والمذهبية وأن عملية شرح وتأويل وتطبيق العلاقة التي يجب أن تقوم بين السياسة والاعلام كما حصل في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨ شابتها النظرة السلطوية والفوقية واعتراها الكثير من الخلل

[١]. باسم السبع عن "الطائف والاعلام والحريات"، **نهار الشباب**، العدد ٢٠٠ من ٢٥ شباط إلى ٣ آذار ١٩٩٧.

والانتقائية والسلبية فوقعت في اشكالية قانونية ودستورية انتهكت من جرائها الحريات العامة وكبّل الاعلام بسلاسل من حديد وانتقص من مفهوم المواطنية الحقيقية.

عادة، تخلق المشاكل المزيفة ويثار سوء التفاهم عندما لا يحدد الباحثون أو المتحاورون مفاهيمهم وأطر بحثهم وحوارهم وعندما لا يتفقون على قاموس موحد لتفسير العبارات، إذ لا يقيمون عندئذ مرجعية واحدة لغوية و معرفية للخطاب السياسي و آليته و قواعده و مرتكزاته .."نعم ليس من الممكن دائما تحقيق حد أدنى من الوحدة على صعيد المرجعية الأيديولوجية، و هذا مفهوم ومقبول ، فاختلاف المواقف على أساس الاعتبارات الأيديولوجية سيظل قائما ما دام هناك اختلاف في المصالح المادية والمعنوية الموروثة والمكتسبة "[٢]. ولكن عندما يضاف إلى الخلاف الأيديولوجي اختلاف في المرجعيات المعرفية ،الذي يقود إلى عدم اتجاه الفكر إلى مكان واحد عند استعمال الكلمات، فان التفاهم يصبح في هذه الحالة صعبا، إن لم يكن مستحيلا. لأن ما يحصل فعلا هو أن النقاش يتحول إلى حوار طرشان، إلى نقاش يكون فيه المستمع أو المحاور مشدودا إلى ما يسمعه في داخله و ليس إلى ما يقوله خصمه و يكون فيه المتكلم كمن يناجي نفسه حين يتكلم.

و إذا أردنا أن تكون معالجتنا لموضوع "الحريات الاعلامية والحريات العامة" في لبنان معالجة موضوعية وعلمية وعقلانية، علينا أن نبدأ بتحديد مفهوم "الحريات العامة" لنستطيع تحليل العلاقة القائمة والتي يجب أن تقوم بين وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وتلك الحريات. وعلينا أيضاً تحديد العلاقة العضوية بين مفهوم المواطنية ومفهوم الحرية العامة.

***

يحدد شارلز هومانا أربعين مؤشراً لقياس الحرية ويعتبرها أسس الحقوق الانسانية على الصعيد العالمي وتندرج حقوق تعليم الأفكار وتلقي المعلومات ومراقبة انتهاكات حقوق الانسان والحماية من الاعتقال التعسفي وضمان وجود صحافة ودور نشر حرة وشبكات تلفزيونية وإذاعية مستقلة ضمن الشروط الأساسية لتوافر الحرية العامة.

ولا تستوي المواطنية إلا ضمن أنظمة دستورية وقانونية أساسية ومؤسسات عامة تحترم حقوق الانسان وتفهمه حقوقه وواجباته. وتتمحور نظريات جان جاك روسو

[٢]. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

وجون لوك وجون ستيوارت ميلز وفولتير وفلاسفة الديمقراطية والليبرالية الآخرين حول مفهوم العقد الاجتماعي الذي يربط المواطن ومن خلاله كل المجتمع المدني بالدولة الراعية لشؤونه والضامنة لحقوقه والحافظة لمستوى معيشته والحامية لحرياته العامة مقابل وفائه بواجباته المالية والضريبية وانصياعه للقوانين المرعية الاجراء.

وتتمحور مسألة الحريات العامة ووسائل الاعلام، كما يفهمها المجتمع السياسي اللبناني، وكما ابرزتها برامج الاصلاح التي قدمها ممثلو التيارات السياسية والطائفية والحزبية في لبنان بين (١٩٧٥ و ١٩٩٠) تتمحور حول مبادئ الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات العامة والالتزام بشرعة حقوق الإنسان. فها هو برنامج القوى الوطنية والتقدمية الذي طرح في ١٩ آب ١٩٧٥ ينص في البندين الثامن والتاسع من القسم السادس المعنون "تعزيز الحقوق والحريات"، على: "الغاء القيود التعسفية المفروضة على حرية النشر، خصوصا لجهة فرض الموافقة السابقة لأجهزة الأمن على إصدار النشرات"[٣] وعلى "تعديل قانون تنظيم الصحافة لجهة ازالة النصوص والقيود اللا ديمقراطية التي تحد من حريتها وإيجاد وسائل تحريرها من الارتهانات المالية والتجارية التي تشوه دورها السياسي كأداة السلام للرأي العام"[٤]. كما نص البند الحادي عشر من القسم نفسه على "جعل حق السلطة التنفيذية في اعلان حالة الطوارىء محصوراً بحالة الحرب واقتصارها على وضع كل المرافق في خدمة الدفاع الوطني من دون مساس بالحريات العامة الاساسية"[٥]. وأصرّ برنامج القوى الوطنية والتقدمية على "تطوير مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة في الدستور والقوانين بحيث يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين"[٦]

وجاءت الوثيقة الدستورية التي ادّاعها الرئيس سليمان فرنجية في ١٤ شباط عام ١٩٧٦ لتؤكد على "تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع

[٣]. جورج بشير وفيليب أبي عقل وفوزي مبارك، "أمراء الطوائف من حنبعف إلى لوزان". وكالة الأنباء المركزية (شركة الفجر للصحافة)، ص. ٢٧٦ – ٢٧٧.

[٤]. المرجع السابق، (شركة الفجر للصحافة)، ص ٢٧٦ – ٢٧٧.

[٥]. المرجع السابق، (شركة الفجر للصحافة)، ص ٢٧٦-٢٧٧.

[٦]. المرجع السابق، (شركة الفجر للصحافة)، ص ٢٧٦ – ٢٧٧.

في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية"[٧]. وأكد بيان "الجبهة اللبنانية" بعد اجتماعها في دير عوكر في ٢٣ كانون الاول ١٩٨٠ على حرصها الشديد على اعراف التراث اللبناني وقيمه وحرياته وعلى ان نظام لبنان "الذي نريد ان نبني هو نظام جمهوري، ديمقراطي، برلماني، تعددي، حر، منفتح، بالمعاني التقنية العالمية التي لهذه الكلمات"[٨]. كما حددت الجبهة اللبنانية القاعدة المجتمعية اللبنانية التي تريد ان تبني بانها تقوم على "الخلق الرفيع، الحرية المسؤولة، الصدق، احترام الغير، وضع الخير العام فوق الخير الخاص، كبح الجشع المادي، سيادة القانون، الالفة الاجتماعية، العدالة المجتمعية، توسيع الضمانات المجتمعية، قدوة القادة"[٩].

ولم تخالف المبادىء الاضافية الـ١٤ التي اذاعها مجلس الوزراء اللبناني في ٥ آذار ١٩٨٠ تلك المسلمات اذ أكدت على تمسكها " بالنظام الديمقراطي البرلماني الحر مع الاخذ بواجب تعزيزه وتطويره ليبقى متجاوبا مع تطلعات الشعب في الاستقرار والطمأنينة والتقدم والعدالة، مع متطلبات العصر والمحافظة على طابع لبنان القائم على احترام الحريات الأساسية في إطار النظام والقانون والانفتاح الثقافي والحضاري على العالم"[١٠]. وكملت الثوابت العشرة للقاء الإسلامي في ٢٠ أيلول ١٩٨٣، تكريس " لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وضمانها وعلى مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين دونما تمييز"[١١]. وأتت مذكرة صائب سلام إلى هيئة الحوار الوطني المنعقدة في جنيف في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣ لتضع النقاط على الحروف وتلتزم بمبادئ احترام الحريات العامة بحيث تكون "الحريات الشخصية مصونة في حمى القانون واللبنانيون سواسية في الحقوق والواجبات"[١٢] وتدعو الى "إصدار قانون جديد للمطبوعات يكرس الحرية الإعلامية ويمنع إجراءات التعسف وينشط الموارد الصحفية الوطنية"[١٣].

---

٧. المرجع السابق، ص ٢٧٩.
٨. المرجع السابق، ص ٢٩٥.
٩. المرجع السابق، ص ٣٠١.
١٠. المرجع السابق، ص ٣٠٤.
١١. المرجع السابق، ص ٣٢٤.
١٢. المرجع السابق، ص ٣٢٨.
١٣. المرجع السابق، ص ٣٢٨.

وتطلعت الوثيقة الصادرة عن مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليكي في مقام دورته السنوية في تاريخ ٨ كانون الاول ١٩٨٣ الى ان "لبنان عضو فاعل في المنظمات الاقليمية والدولية وفي استطاعته ان يقوم بدور كبير في الدفاع عن حقوق الانسان والوفاق بين الامم ونشر السلام في العالم"[١٤]. وطالب اللقاء الارثوذكسي في نفس الحقبة الزمنية "بالتزام الدولة اللبنانية احكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدخالها في صلب الدستور"[١٥] وذكر بضرورة "التمسك بلبنان مجتمعا حرا منفتحا، بالمعنى الأصيل لهاتين الكلمتين يضمن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[١٦].

وقدمت كتلة النواب الأرمن مشروعها الاصلاحي وما يراه من طروحات سياسية وإدارية وإقتصادية وإجتماعية الى هيئة الحوار المنعقد في لوزان في ١٢ آذار ١٩٩٤، وفيه " ان كل اصلاح سياسي غايته اقامة العدالة الاجتماعية يجب ان يهدف اولا الى اقامة سلطة قوية ثابتة الأسس والركائز، حتى تتمكن هذه السلطة من الدفاع عن الحريات الكاملة للبنانيين من حرية الفكر الى كل وسائل التعبير والدفاع عن حياتهم وممتلكاتهم"[١٧].

وعمدت ورقة عمل حركة " امل" من اجل الوفاق الوطني التي قدمت في تلك الفترة الى افراد البند ٣٧ للشأن الاعلامي، ورأت ضرورة "اعادة النظر في تنظيم وزارة الاعلام واعطاء المعارضة حقها المشروع في ابداء الرأي والتعبير عن برامجها وارادتها ومواقفها وذلك عبر كل وسائله المسموعة والمرئية والمقروءة، والاستعانة بكل معطيات التكنولوجيا الحديثة لاعطائها الحجم الملائم لرسالتها كمية ونوعا"[١٨].

ونادت الورقة " باعلان حرية الصحافة، حرية مسؤولة، وتأكيد ذلك بالنص المناسب ضمن حدود القانون"[١٩]. ولم تشذ ورقة العمل المشتركة للاصلاح السياسي التي قدمها عادل عسيران وصائب سلام ورشيد كرامي ونبيه بري ووليد جنبلاط، والتي قدمت في أذار ١٩٩٤، عن عزف سيمفونية الديمقراطية واحترام الحريات العامة اذ اكدت على وجوب " اصدار قانون جديد للمطبوعات يكرس الحرية الاعلامية ويمنع اجراءات

---

١٤. المرجع السابق، ص ٣٣٢.
١٥. المرجع السابق، ص ٣٣٣.
١٦. المرجع السابق، ص ٣٣٣.
١٧. المرجع السابق، ص ٣٣٩.
١٨. المرجع السابق، ص ٣٤٨ - ٣٤٩.
١٩. المرجع السابق، ص ٣٤٨ و ٣٤٩.

التعسف، وعلى تنشيط الموارد الصحفية الوطنية.[٢٠]" والتزمت وثيقة حزب الكتلة الوطنية في ١٥-١-١٩٩٤ وجوب المحافظة على الحريات العامة والحريات الشخصية"[٢١] وكانت ورقة عمل رئيس الجمهورية انذاك، (أمين الجميل) معبرة عن حصيلة كل ما سبقها من اوراق وبرامج ومطالب اصلاحية في موضوع الحريات العامة والاعلام، اذ طالبت بوضع "أسس سليمة سياسية اعلامية وطنية ورفع الرقابة عن الصحف والاكتفاء بالرقابة الذاتية التي تتولى أمرها نقابة الصحافة"[٢٢].

وجاءت وثيقة الطائف لتعيد التذكير والاصرار على عبارة " الحرية المسؤولة" التي وردت في الوثيقة الدستورية" وبيان الجبهة اللبنانية وورقة عمل حركة " أمل"، اذ اراد الطائف " اعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوطنية وانهاء حالة الحرب"[٢٣]. ويرى جوزف مايلا في تعليقه الوارد ضمن ورقة تحليلية عن "وثيقة الوفاق الوطني"، ان الحرب قد خلقت انظمة اعلانية متعددة تتعاطى البث المرئي والمسموع منهية بذلك احتكار الدولة في هذا الشأن. ويجب فهم مبدأ "الحرية المسؤولة" من هذا المنظار، اي من زاوية اعادة تنظيم وسائل البث الاعلاني الاذاعي والتلفزيوني التي استعمل الجزء الأكبر منها للتعبير عن برامجها وأرائها وشن حروبها السياسية والعقائدية.

وبالنسبة للصحافة المكتوبة يجب ان تفهم عبارة "الحرية المسؤولة" وعبارة تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون" اللتين وردتا في وثيقة الطائف وعبارة "اعلان حرية الصحافة، حرية مسؤولة وتأكيد ذلك بالنص المناسب ضمن حدود القانون" التي وردت في ورقة حركة "أمل" وعباراة "الحرية المسؤولة" في ما عداها من برامج وحركات اصلاحية التي تعكس التوجهات العامة لمختلف تيارات المجتمع السياسي اللبناني، على ملائمة تلك الحريات المسؤولة مع التشريع اللبناني المتعلق بجرائم المطبوعات[٢٤].

---

[٢٠]. المرجع السابق، ص ٣٥٤.

[٢١]. المرجع السابق، ص ٣٧٠.

[٢٢]. المرجع السابق، ص ٣٥٧.

[٢٣]. وثيقة اتفاق الطائف، مكتبة لبنان.

[٢٤]. ورقة عمل للاصلاح السياسي لجوزيف ميلا، ١٩٩٠.

يقول بطرس حرب: "تطور التشريع اللبناني كثيرا في ما يتعلق بجرائم المطبوعات وانشأ المشترع اللبناني محكمة خاصة للمطبوعات بموجب القانون الرقم ٢ الصادر عام ١٩٧١ الذي اعطى هذه المحكمة حق النظر في كل جرائم المطبوعات، بما فيها المنصوص عليها في القانون العسكري"[٢٥]. وبناءً عليه فإن المحاكم العدلية هي الجهة القانونية المناط بها صلاحية النظر في جرائم المطبوعات الصحافية حسب المادة ٦٧ من قانون المطبوعات. ونص "القانون الرقم ٧٤/٢٦ الصادر في ١٩٧٤/٩/٢٥ الذي عدل القانون المتعلق بجرائم المطبوعات الصحافية، على أن تنظر محكمة الاستئناف بالدرجة الأولى في كل قضايا المطبوعات من جنايات وجنح بما فيها المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون القضاء العسكري وفي المادة ٥ من قانون حال الطوارئ اذا ارتكبت بواسطة المطبوعات الصحافية. ونصت كذلك على عدم جواز التوقيف الاحتياطي في كل جرائم المطبوعات حتى في ظل اعلان حال الطوارئ. "وأجازت المادة الأولى تخلية المتهمين بالجنايات الصحافية خلافاً للأصول الجزائية العامة"[٢٦].

وأكد المرسوم الاشتراعي الرقم ١٠٤ والصادر في ١٩٧٧/٦/٣٠ منح محكمة المطبوعات صلاحية النظر في تلك القضايا المتعلقة بجرائم المطبوعات. وحسم القانون الرقم ٣٣٠ في تاريخ ١٩٩٤/٥/١٨ قضية توقيف الصحافيين احتياطاً إذ نصّ على "عدم جواز التوقيف الاحتياطي في كل جرائم المطبوعات"[٢٧].

ان الدستور اللبناني، (الذي أدخلت عليه تعديلات أقرّت في مجلس النواب عام ١٩٩٠) وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني يفهم في مقدمته (التي أضيفت اليه بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١) القيم المدنية التزامًا بمواثيق الأمم المتحدة وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن "تجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء" وتنص الفقرة ج من المقدمة[٢٨] على أن لبنان "جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين

---

[٢٥]. بطرس حرب خلال مؤتمر صحفي في بيروت، **النهار**، الجمعة ٤ تموز ١٩٩٧، ص ٧.

[٢٦]. بطرس حرب ، المرجع المذكور.

[٢٧]. بطرس حرب، المرجع المذكور.

[٢٨]. الدستور اللبناني وفق التعديلات الدستورية الصادرة بموجب القانون الدستوري في ١٩٩٠/٩/٢١.

العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل"[٢٩].

و تتطابق الحريات العامة وكما حددتها الحريات المطلبية الحزبية والطائفية والمذهبية والمراجع القانونية والاشتراعية والدستورية في لبنان مع الشرعة العالمية لحقوق الانسان ومع مبادئ الديمقراطية الغربية القائمة على حرية ابداء الرأي والمعتقد وخير تجسيد لمطابقة الدستور اللبناني مع تلك القيم المدنية الليبرالية هي المادة ١٣ التي تنص على أن "حرية ابداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"[٣٠].

***

لا توجد أية اشكالية قانونية أو دستورية أو نظرية في العلاقة ما بين وسائل الاعلام في لبنان والقيم المدنية القائمة على الحريات المسؤولة واحترام القوانين المرعية الاجراء بل هناك تناغم وتوافق تامين بين النصوص الدستورية والطروحات الاعلامية والقناعات المعلنة من جهة والقيم الديمقراطية والمدنية الليبرالية من جهة أخرى على إحترام حرية المعتقد والرأي والكتابة والطباعة والنشر. ووسائل الاعلام نظرياً هي السلطة الرابعة المكملة للسلطة الاجرائية والاشتراعية والقضائية. وعندما تنص الفقرة -هـ- من مقدمة الدستور اللبناني على ان "النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها"[٣١] يخيل للمراقب السياسي أو الدستوري أن وسائل الاعلام يناط بها أن تراقب وتساءل وتحاسب النظام السياسي على ادائه على مختلف المستويات لكي تلفت الانتباه الى مكامن الخلل وتنذر بالخطر كلما اثبتت بالحجج والبراهين الدامغة وقوع هدر أو تجاوزاً دستوريًا معينًا أو إساءة للنظام البرلماني الديمقراطي. أو لا تلعب وسائل الاعلام في المجتمعات الديمقراطية دور الضمير الرادع عن ارتكاب كل ما يهدد المواثيق المكتوبة وحرية الموطن. ويتلخص دور المحلل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بتسليط الأضواء على كل الحوادث المؤثرة والتيارات الفاعلة في المجتمع بغية ارشاد ذلك الأخير الى ما فيه مصلحة الوطن العليا.

---

٢٩. الدستور اللبناني المعدل.

٣٠. الدستور اللبناني المعدل.

٣١. الدستور اللبناني المعدل.

يقول غسان تويني في كتابه "محاضرات في السياسة والمعرفة" "إن ديموقراطيتنا هي نظام دستوري مخطوط، نقل عن الغرب فبقي النظام نظاما نظريا ولا يطبق لأن المؤسسات الشعبية التي تحيي النظام وتضمن فاعليته لم تقتبس في بلادنا عن الغرب الديمقراطي[٣٢]" ويستطرد قائلا أن الديمقراطية هي النظام الاجتماعي والسياسي الأفضل للإنسان الاجتماعي وهي جوهر التجربة الاجتماعية والسياسية التي تعيشها الأمم الغربية منذ أكثر من اربعة قرون. فالديمقراطية مثال يصلح لجميع الشعوب رغم خصوصياتها والاختلافات فيما بينها، واذا كان جوهر الديمقراطية هو السيادة الشعبية، ولا يكون الشعب سيدا حقا ولا يكمل ذاته بذاته ما لم يتألف من مواطنين أحرار متحررين من الخوف والجهل والمرض والعوز. إذن الحريات العامة والقيم المدنية مبنية في المجتمعات الديمقراطية (والدستور اللبناني يستوحي الديمقراطية في مقدمته ومواده) على احترام الحريات العامة، ومن صلب تلك الحريات حرية الاعلام التي "تستلزم حرية الفكر وحرية البحث عن المعرفة. وحرية البحث عن المعرفة تستلزم حرية التربية على البحث الحر وحرية الاعتقاد التي تستلزم بدورها حرية الممارسة "وحرية الحوار والنقد"[٣٣]. وهذه كلها حريات شخصية تستلزم حريات مجتمعية واقتصادية وترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية.

من هنا فالعلاقة ما بين الاعلام والحريات العامة من حيث المفهوم الدستوري والمنهج المنطقي هي علاقة تلازم وتكامل وتناغم وتوافق. إنها علاقة وجودية واكاد أقول سببية فكلما كانت الوسائل الاعلامية حرة ومستقلة كانت الحريات العامة مصانة ومعززة ومكرمة وكان الوعي سائدا والمجتمع مستنيرا. وكانت بالتالي روح الدستور مطبقة والديموقراطية سائدة.

***

بعد أن حددنا العلاقة بين الاعلام والحقوق المدنية والحريات العامة ورأينا كيف أنها متلازمة كالشخص وظله، تطرح ورقتنا بعض الاشكاليات التي حصلت في التطبيق العملي والحياة السياسية التي طبعت حكومات لبنان المتعاقبة منذ العام ١٩٩٢.

لقد ورد في تقرير الخارجية الاميركية عن حقوق الانسان في لبنان لعام ١٩٩٥ ان الحكومة اللبنانية تحترم عموما الحق الدستوري في حرية الصحافة، غير انها تحد

---

٣٢. غسان تويني "محاضرات في السياسة والمعرفة"، دار النهار للنشر.

٣٣. غسان تويني، المرجع المذكور.

جزئيا من هذه الحرية وتكره الصحافيين على ممارسة رقابة ذاتية. ويقول التقرير "للبنان تاريخ طويل من حرية الرأي والتعبير والصحافة ومع أن العالم كله شهد محاولات متكررة لكبح هذه الحريات استمر الانتقاد اليومي الصريح لسياسات الحكومة والقادة"[٣٤]. وتملك الحكومة العديد من الأدوات القانونية للتحكم في حرية التعبير. والأمن العام مخول الموافقة على كل المجلات الاجنبية والأعمال غير الدورية بما في ذلك المسرحيات والكتب والافلام قبل توزيعها في السوق"[٣٥].

وخلال العام ١٩٩٥ على سبيل المثال، افيد ان ضباطا في الجيش اللبناني، (كما ورد في تقرير الخارجية الاميركية)، حاولوا ثني صحافيين عن كتابة مقالات مؤيدة للقائد السابق للقوات اللبنانية سمير جعجع[٣٦]. وفي ٢٥ آذار من العام نفسه، خطف الطالب جوزيف نجيم من منزله على أيدي عناصر أمنية بحجة توزيع مناشير تدعو الى انسحاب القوات الاجنبية من لبنان. وأطلق نجيم دون أن تصدر مذكرة توقيف في حقه ولم توجه اليه أي تهمة. وفي حزيران من العام ١٩٩٥ طلب وزير الاعلام من صاحب محطة تلفزيون أن يلغي برنامجا يعالج مسألتي الزواج المدني والطلاق بعد تلقيه شكاوى من قادة دينيين. وعوقب صحافيون بالسجن لنشر كلام اعتبر مهينا لرئيس الجمهورية كما اعتقل صحافيون لأنهم غطوا مظاهرات عمالية واتهموا بأنهم أخلوا بالسلم الأهلي.

ورأى نقيب المحررين ملحم كرم في تصريح له في ١٥ آذار ١٩٩٦ "ان أسوأ فترة واسوأ دلالة على مفهوم الحكم في بلد معين ان يكون الحاكم كاتبا يقرأ نفسه في اليوم التالي" [٣٧]وأكد أن الصحافة كانت لتنتقد وان العبارة الجريئة يجب أن لا تزعج الحاكم"[٣٨]. وتعليقا على إحالة أربع مطبوعات هي "الديار" و"نداء الوطن" و"الكفاح العربي" و"المسيرة" وأكثر من ١٥ صحافيا على القضاء في اقل من ١٥ يوما من عام ١٩٩٦، علق كرم قائلا: "مرة قبل اليوم لم تشهد الصحافة اللبنانية هذه الوتيرة من الملاحقات القضائية. ففي مدى اسبوعين اقيمت اكثر من ١٥ دعوى على مطبوعات وصحافيين. وهذه ظاهرة لا

[٣٤]. النص الكامل لتقرير الخارجية الأميركية عن حقوق الانسان في لبنان ١٩٩٥، **النهار**، الاثنين ١١ آذار ١٩٩٦.

[٣٥]. المرجع السابق.

[٣٦]. المرجع السابق

[٣٧]. **النهار**. الجمعة ١٥ آذار ١٩٩٦.

[٣٨]. **النهار**. الجمعة ١٥ آذار ١٩٩٦.

يمكن ان نمر بها مكتوفين لأنها وجه نافر في تاريخ المهنة والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، لأن أي تهاون في هذا الشأن يجعلها تنسحب على الجميع"[٣٩].

واعتبر كثير من المراقبين السياسيين أن الصحافة عاشت أياما صعبة علمي ١٩٩٦ و١٩٩٧ واعتبر الأمر خطيرا لأن الصحافة في المجتمعات الديمقراطية هي جزء من الرقابة على الحكم، مثل مجلس النواب، واذا ما حرمت من ممارسة هذا الحق فأي حق يبقى لها؟ ولا يجوز بحسب الكثيرين أن يمنع الصحافي من قول الحقائق ومن النقد ومن ابداء الرأي ولا أن "يروض فيه زخم الجرأة المطلوب توافره في فكره وفي عبارته وفي ادائه"[٤٠]. ولا يجوز ان يصبح الحاكم كاتبا وقارئا لأن على الحاكم أن يسمع رأي الناس، الرأي المسؤول والمدروس. أو ليس على الصحافة واجب تصويب الاخطاء وتقويم الاعوجاج والدعوة الى حسن الاداء واصلاح الامور. أن الحرية المسؤولة هي التي تلتزم حدود عدم التشهير واثبات الاقوال ودعم البيانات والاراء بالحجج والبراهين وهي التي تلتزم الحدود الدساتير والقوانين المرعية الاجراء.

وبالاضافة إلى ملاحقة الصحف واعتقال وحجز حريات الكثيرين من الصحافيين من العام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٧ وقعت السلطة السياسية في لبنان في تناقض جوهري في مفهومها لحرية الاعلام وارتباطها بالقيم المدنية والحريات العامة. وقد صرح وزير الاعلام انذاك باسم السبع، في ٢٥ شباط عام ١٩٩٧ بان هامش الحرية الاعلامية أوسع من هامش الحركة على صعيد الحريات العامة نتيجة الاوضاع السياسية ونتيجة بعض القوانين المعروفة في لبنان، وان الصحافة اللبنانية تتمتع بهامش حريات واسع جدا، والامر ينطبق على وسائل الاعلام المرئي والمسموع. ويعكس هذا التصريح شكلا فادحا لحالة التسلط الفوضوي و التفكير اللاديمقراطي والممارسة العشوائية للحكومة اللبنانية فيما يتعلق بمسألة الحرية الاعلامية و علاقتها بالحريات العامة.

ويحتوي كلام وزير الاعلام السابق الذي يعكس سياسة حكومته، تناقضات اساسية ومفاهيم خاطئة عن العلاقة بين وسائل الاعلام والقيم المدنية، لأن الفصل بين الحرية الاعلامية والحرية السياسية او الحريات العامة، فصل مصطنع واه وخطير يدل على ان الديمقراطية على الطريقة اللبنانية اصبحت ديمقراطية تبرجية تضع على وجهها مساحيق

[٣٩]. **النهار** الجمعة ١٥ آذار ١٩٩٦.

[٤٠]. **النهار** الجمعة ١٥ آذار ١٩٩٦.

التجميل الاصطناعية. فإن لم تؤذ الحرية الاعلامية المضبوطة امنيا وقضائيا مصالح النظام اللبناني وعلاقاته الخارجية وأموره الحيوية، سمح لها برفع الشعارات واظهار العورات وتسليط الاضواء على المشاكل التي يعاني منها المواطنون من مشاكل بيئية و تمثيل انتخابي وشؤون اقتصادية وازمات اجتماعية. واذا مست الوسائل الاعلامية سلسلة الممنوعات، وما اكثرها، وتعرضت بالسوء لتلك المفاهيم الرمادية اللون والضبابية المفهوم مثل "أمن الدول" وسمعة لبنان الداخلية والخارجية" و"علاقات الدولة بجيرانها" و"سيادة القانون" و"السلم الاهلي" الخ.... عوقبت وردعت ورهبت وقمعت.

ونعلم جيدا ان الاتفاق الامني بين لبنان وسوريا في معاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق" (التي ابرمها البرلمان اللبناني عام ١٩٩١) يتضمن بندا يمنع عمليا نشر أي معلومات تعتبر ضارة بأمن البلدين. ويعمد الصحافيون اللبنانيون إلى ممارسة رقابة ذاتية في المسائل المتعلقة بسوريا خوفا من خطر الملاحقة القانونية. ونستنتج من ذلك أن خيوط السياسة اللبنانية هي بيد سوريا التي تحركها وترشدها وتدجنها. وهذا انعكاس منطقي لوضع لبنان الجغرافي – السياسي وميزان القوى العسكري والاقليمي وقوة تأثير الدور السوري على السياسة اللبنانية الداخلية وديناميات تاريخ وتطور العلاقات اللبنانية السورية منذ العام ١٩٧٥. ولذلك تضع سوريا المحظورات وتمسك بمفاتيح اللعبة الاعلامية والحريات العامة بشكل يسمح للافرقاء المحليين بأن يمارسوا ديمقراطية رمزية، محدودة ومؤطرة بمحاذير يصعب تجاوزها.

ومن ناحية أخرى، ارتأت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ العام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٧ منع حرية التظاهر والحد من حرية الاتحاد العمالي العام ولجم الحريات الاعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية من خلال منح تراخيص لوسائل اعلام معينة حسب محاصصة طائفية سياسية بعيدة عن التجرد والموضوعية وعن المقاييس التقنية البحتة. لذلك جاءت الحريات الاعلامية محدودة ومدجنة، اذا صح التعبير. وهذا ما حدا بكميل منسى بان يضع الاعلام اللبناني – الذي بقي منذ القرن التاسع عشر منبرا للحريات العامة وللديمقراطية، وواحة تحرك حر في صحراء الأنظمة العربية السلطوية والقمعية – في صف واحد مع الاعلام العربي، ورأى بأنه علينا استنباط حل يتعادل فيه حكم متزن لا يعتبر السلطة مصدر رزقه، لإيجاد حل لمشكلة بعض الاعلام العربي وهي الوقت نفسه

للحرية والديمقراطية، ولكي يصير الاعلام العربي ناطقا باسم الشعب لا النظام فيتوحد في نضاله وتزداد فاعليته في مساندة القضايا العربية الكبرى.

***

ان لم تتحرر السياسة اللبنانية من أساليب قمع الحريات الصحافية الاعلامية كلما تراءى لها بان المجتمع المدني قد مس بمحاذير معينة وانتهك حرمات محددة، وان لم تسمح بتطبيق القوانين المرعية الاجراء مثل قانون المطبوعات، الذي يمنع الحجز الاحتياطي، وان لم تعط هامش تحرك واسع للحريات العامة، سيفقد لبنان شيئا فشيئا ميزته التفاضلية من حيث كونه منبرا إعلاميا حرا في العالم العربي وفقد الديمقراطية معنى من معانيها الأساسية هو معنى الرقابة والشفافية كما ستفقد مفهوم الفصل بين السلطات، فتصبح المواد الدستورية حينذاك دينصورات محنطة في متحف التاريخ السياسي، واعلان نوايا لا يوضع حيز التنفيذ والتطبيق العملي. وتزداد بذلك تناقضاتنا وشعورنا بانفصام الشخصية وبالحرمان النسبي. أو ليست تلك المشاعر هي المحرك الاساسي للثورات في المجتمعات السياسية؟[٤١]

---

[٤١]. النهار الأربعاء ٢٣ نيسان ١٩٩٧.

الباب الثاني

التربية المواطنية

٨ مسؤولية المواطنية والأطفال:
معضلات مآزق المسؤولية العلاقية الأبوية في لبنان

سعاد جوزيف

سوف أعالج في بحثي هذا الإشكالية الكامنة في فكرة مسؤولية المواطن من زاوية التنشئة الاجتماعية لأطفال لبنان على المواطنية. فالخطابات المعاصرة للمواطنية تميل إلى التركيز بشكل رئيسي على حقوق المواطن. وقد تكثف هذا التركيز نتيجة لعولمة حركة حقوق الإنسان، وحركة حقوق المرأة، وحركة حقوق الطفل. واما مسؤولية المواطن التي تشكل الجانب الآخر من المعادلة فلا يتم الالتفات إليها كما يجب في المناظرات الاكاديمية الحديثة، وغالبا ما لا يعبر عنها نظريا بالشكل الملائم. وإنني اصنف إنتاجي العلمي ضمن إنتاج أولئك الذين شعروا بالحاجة إلى بحث إشكالية فكرة الحقوق قبل ان يركزوا انتباههم نظريا وسياسيا على ماهية مسؤوليات المواطن (Joseph 1993a, 1994,1996).

وكان منح الحقوق للناس ضرورة تاريخية وأخلاقية على الصعيدين النظري والسياسي. وكانت فكرة الحقوق المرساة العقائدية لحركات التحرير طوال مئات من السنين .. فكانت كذلك بالنسبة للثورة البورجوازية وحركات التحرير الوطني وتقرير المصير، والحركات النسائية وحركات الدفاع عن الأطفال، وحركات الاقليات على أشكالها. وقد مكنت فكرة الحقوق الطبقات الاجتماعية والحركات السياسية من رفع قرون من الظلم عن كاهلها كانت قد تحملتها باسم الواجب والمسؤولية والتقاليد والأخلاق والدين والحقيقة. فقد فكت فكرة الحقوق قيود المخيلة وأفسحت المجال لتصور ولممارسة أشكال جديدة من العلاقات، وطرق جديدة من الوجود داخل العائلة والكنيسة والمجتمع المحلي والدولة. وقد غيرت ثورة الحقوق وحقوق المواطن وجه التاريخ حقا.

وان مشروع هذا البحث يتمثل في صياغة اكثر انتظاما لأفكار حقوق المواطن ومسؤولياته المتشابكة من حيث صلتها بتنشئة الأطفال على المواطنية في لبنان. وأنا أجادل هنا بان تصوراتنا للحقوق تتضمن تصورات محددة للمسؤوليات، وتصوراتنا

للمسؤوليات تحمل في طياتها تصورات محددة للحقوق. واؤكد ايضا بان كـل تصـور للحقوق والمسؤوليات يدعم تصوراتنا لذاتنا (لشخصيتنا) ويلقى الدعم منها. ويوحي لنـا ارتباط تصورات الحقوق والمسؤوليات بتصورات محددة للذات (للشخصية) بان دراسـة تنشئة الاطفال على المواطنية تتطلب فحصا دقيقا للعلاقة بين تصورات الذات (الشخصية) وتصورات الحقوق والمسؤوليات التي يتعلمها الاطفال. وهذا يعنـي ان عمليـة تنشـئة الاطفال ليكتسبوا انواعا معينة من الذات تحمل في طياتها دائمـا تصـورات ضمنيـة او صريحة للحقوق والمسؤوليات لها انعكاسات على مجالي الاسرة والدولة.

واستندت الخطابات والممارسات الغربية المهيمنة (ولكن غير الحصرية) علـى مفاهيم تعاقدية للحقوق والمسؤوليات دعمت التصـورات الفرديـة للـذات (للشـخصية) واستمدت الدعم منها. (Macpherson 1962, Pateman 1988, Nedelsky 1990) وانـا اجادل بان الخطابات والممارسات السائدة (ولكن غير الحصرية) حول المواطنية في لبنان تقوم على تصورات علائقية للحقوق والمسؤوليات تدعم التصورات الارتباطيـة للـذات (للشخصية) وتستمد الدعم منها. وهناك خطابات وممارسات اخـرى لحقـوق المواطـن ومسؤولياته ولتصورات الذات في المجتمعات الغربية وفي لبنان تتناغم مـع الخطابـات والممارسات السائدة أو تنافسها. ولكن تركيزي على الانماط السائدة يهدف الـى وضـع الديناميات الثقافية الحيوية بالنسبة لتنشئة الاطفال على المواطنية تحت المجهر.

وبعد ان اكدنا على ضرورة التعرف علـى بنـى نظريـة للنفـس وللحقـوق وللمسؤوليات مختلفة ثقافيا، يهمنا التحذير من النظر الى الثقافات على انها وحدات كليـة منتظمة متجانسة او أصيلة. ففيما يمكن للثقافات ان تتبنى بعض الافكار، او يمكن لبعـض البنى النظرية ان تسود في مجتمعات معينة، فان المجتمعات كافة تتألف مـن تصـورات متعددة ومتعارضة مرتبطة بساحات محددة من الفكر والفعل او الممارسة. ولا توجد ثقافة على شكل كيان مقيد بحدود صارمة يمكن وصفه من خلال انماط متسقة يتمثلها اعضـاؤه بانتظام. ففي الماضي كما في عالمنا المعولم بالتأكيد، كـانت حـدود الثقافـات مخترقـة بالافكار والتصورات والبنى النظرية المتنقلة دائما (Said 1983) باشكالها الهجينة مـن منطقة الى اخرى. ويشارك اعضاء المجتمعات دائما بنشـاط فـي ثقافـات ومؤسسـات وممارسات بيئتهم فيختارون ويتحولون اثناء تشربهم للثقافة يتصرفون تبعا لما تشـربوه. وحين نقوم بتعريف "نمط ثقافي" أو "بنية نظرية محددة ثقافيا" لا ندعي الحصرية الثقافيـة

لهذا النمط او نؤكد التماثل الثقافي في ممارسته. وبالاحرى، فاننا نمفصل سـياقا زمنيـا ومكانيا محددا نضع ضمنه الانماط والبنى النظرية التي قمنا بملاحظتها ووصفها.

وترتكز ورقتي هذه على بحث تراكمي استغرق سنوات عـدة. وقـد اسـتمديت أفكاري هذه من بحث بدأته عام ١٩٧١ في بلدية برج حمود التي تقطنها طبقـة عاملـة حضرية مختلطة (اثنيا ودينيا وانتماء وطنيا). وبدأت عام ١٩٩٤ دراسة طويلـة المـدى حول كيفية تعلم الاطفال لمفاهيم الحقوق والمسؤوليات والمواطنية في قرية مسيحية فـي جبل لبنان سكانها من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. وهكذا فان البيانات الاتنوغرافية التي حصلت عليها بيانات حضرية وريفية وتغطي فترة زمنية طويلة. ورغـم ان لـهذه البيانات دلالتها على مناطق وطبقات اجتماعية اخرى في لبنان، فهناك حاجة الى اجـراء المزيد من البحث المقارن قبل ان نتمكن من تعميم النتائج.

١
الحقوق التعاقدية والفردية

تميل الدول الغربية الى ترسيخ مفهوم تعاقدي لحقوق المواطن ومسؤوليته، مـع انها تتبنى ايضا بنى نظرية اخرى ظرفيا. والأمر الجوهري بالنسـبة للثقافـة السياسـية الغربية كون فكرة حقوق المواطن ومسؤولياته مقوم اساسي من مقومات فكـرة "الفـرد" ككيان مستقل قائم بذاته."فالفرد" كتعبير عن الذات، والمختلف واقعيا وقانونيا عن العائلـة والكنيسة والمجتمع المحلي والدولة، كان انجازا تاريخيا ثوريـا عززتـه فكـرة حقـوق المواطن. وقد ارتكز المفهوم التعاقدي لحقوق ومسؤوليات المواطن على صخرة المواطن الفاعل العقلاني، وهو مفهوم محدد تاريخيا وثقافيا لذات ذكورية بيضاء العرق بورجوازية الطبقة. وقد اجازت فكرة حقوق ومسؤوليات المواطن "الفرد" كفاعل عقلاني كرس ميثاق وجوده "الاختيار" كعامل انسنة للبشرية. وتم تصور المواطن الفـاعل العقلانـي ككيـان فردي، منفصل، قائم بذاته، تحده حدود واضحة وتكاملي تحركه مصلحته الخاصة. وتـم تصور المواطن الفاعل العقلاني على انه حذر في اقامة علاقاته على أساس ما قد يصيبـه من هذه العلاقات من الارباح والخسائر ولا يدين سوى بالقليل، او لا يدين بشيء، للمجتمع

ولدولة (Macpherson 1962). واما بنود وشروط علاقات المواطن الفاعل العقلاني فهي قابلة لاعادة التفاوض من قبله ومن قبل الدولة.

وليس هناك افضل من هذا التصور في تعريف المواطن الفاعل العقلاني وفي تعريف فكرة الملكية الخاصة. فالمواطن الفاعل العقلاني الكلاسيكي يمتلك ذاته ملكية حصرية كما "هو" يمتلك ارضا معينة. المواطن الفاعل العقلاني مثله مثل الملكية الخاصة ذات محدودة، أي "فرد" (Nedelsky 1990). فصفات المواطن الفاعل العقلاني ملازمة لجوهره كشخص. وهكذا تصبح الحقوق التعاقدية للمواطن الفاعل العقلاني من خواص نفس المواطن وتدعم استمرارية النفس بغض النظر عن خصوصيات العلاقات والسياقات.

واما قوة نموذج المواطن الفاعل العقلاني والتصورات المتفرعة عنها الخاصة بحقوق المواطن ومسؤولياته فترجع الى انه، مثل معظم المشروعات العقائدية الليبرالية البورجوازية الكلاسيكية، قد طرح كمشروع خلاصي. وافترض ان نموذج المواطن الفاعل العقلاني يصف الشخصية الجوهرية للانسان. ويمكن للثقافة وللتاريخ، ان يرسما في هذا النموذج البشري، الخطوط الخارجية للسلوك الانساني، ولكن الخطوط المحفزة الاساسية تظل على حالها بغض النظر عن الخصوصيات التاريخية والثقافية. وقد استمد نموذج المواطن الفاعل العقلاني قوته من كونه بنية نظرية كلية أو إجمالية. فقد امتص البنى النظرية الاخرى. وقام العلماء الذين يتبنون هذا النموذج اثناء بحثهم عن الفاعل العقلاني في الطبقات الفرعية لكل نموذج محدد ثقافيا وتاريخيا من نماذج التنظيم البشري باستيعاب الاختلاف وتحويله الى تماثل. ويرى دعاة أو انصار الفاعل العقلاني انه موجود في كل مكان وفي كل فعل.

ويجادل المنظرون السياسيون الغربيون المعنيون بتحرير المرأة بان التصور الفردي للذات او للنفس والتصور التعاقدي للحقوق في النظرية القانونية الليبرالية الغربية الكلاسيكية قد ساعدا على نقل وهيمنة المقدمات المنطقية للذكورة(Pateman 1988, Nedelsky 1990, Yuval-Davis and Anthias 1989, Cook 1994) وايضا الانحيازات العرقية والطبقية (Eisenstein 1994, Williams 1991). واما منظرو تحرير المرأة في الشرق الاوسط فقد حللوا الطبقات المتعددة من التحيزات التي نتجت عن عولمة الخطابات الغربية حول المواطنية والحقوق والمسؤوليات والذات (Mernissi 1992, Joseph 1994, Afkhami 1995) ولأنه ليس في مقدور هذا البحث مراجعة مناقشات

النظرية السياسية الغربية الكلاسيكية حول حقوق المواطن ومسؤولياته، فمن المهم ان نسجل التحديات التي واجهتها الخطابات والممارسات الغربية من داخلها ومن خارجها تاريخيا وحاضرا.

ويدل بحثي في المناطق الريفية والحضرية على وجود تصورات اخرى للحقوق تفعل فعلها في آن واحد في لبنان. فالاشخاص الذين قمت بملاحظة سلوكهم في لبنان من خلال عدة مشروعات بحثية طويلة الامد اظهروا تصورا للحقوق العلائقية ناتجا عن تصور علائقي للنفس اسميته التصور الارتباطي. وانا اجادل في هذا البحث بان التصور العلائقي للحقوق يلازمه تصور علائقي للمسؤولية المثبتة في تصور ارتباطي للذات يفرض نفسه تربويا على تنشئة الاطفال.

٢

الحقوق العلائقية والارتباط أو التواصل

ان العلاقات بين الدولة اللبنانية ومواطنيها، كما هو حال معظم الدول، تحددها اساسا قوانين ومتطلبات المواطنية. ولكن الناس خبروا مواطنيتهم اللبنانية اساسا من خلال ممارستهم للحقوق والمسؤوليات (وليس من خلال الخطابات الكلامية او الاجراءات القضائية الرسمية). فقد بدأوا بتعلم الحقوق والمسؤوليات في العائلة في سن مبكرة من طفولتهم. ونظرا لتأصل الابوية في العائلة وفي النظام الاجتماعي ــ السياسي، فقد صبغت العائلات في معظم قطاعات المجتمع اللبناني تصوراتها وممارساتها للحقوق بصبغة الجنس والسن. وتم تعليم البنات والصبيان الصغار بان يكونوا نوعين مختلفين من المواطنين. وقد أنتجت اساليب التنشئة أنفسا جاهزة للعلاقات الهرمية بالامة والدولة على اساس الجنس والسن. وهذه الملاحظات التي نوردها حول لبنان تصح في العديد من المجتمعات والدول ان لم يكن في معظمها. وهذا الوصف لا يخص لبنان وحده.

ولكن تنشئة الاطفال على المواطنية في لبنان قد تحددت بفعل الممارسات الثقافية التي فهمت على انها تنبع من العلاقات الخاصة بالشخص والتي تشبك المواطن في النهاية بممارسات الدولة السياسية وبمؤسساتها. وقد اسميت هذه الممارسات لحقوق المواطن

"حقوقا علائقية" (Joseph 1994). ولممارسات الحقوق العلائقية مجموعة ملازمـة مـن ممارسات المسؤولية العلائقية. وقد اشرت الى ان الحقوق والمسؤوليات العلائقيـة تدعـم وتستمد الدعم من تصور علائقي او ارتباطي للذات. وقد وجدت اثناء عقود امضيتها فـي البحث في السياق اللبناني ان الحقوق العلائقية والمسؤوليات العلائقية والذات الارتباطيـة رغم تجذرها في العلائقيات الاسرية الابوية، إلا انها تنتقل بشكل تبادلي بين نسق الدولـة ونسق الاسرة.

وقد كانت الحقوق والمسؤوليات العلائقية من مقومات الـذات الارتباطيـة فـي لبنان. وأقصد بالارتباطية تصورا للذات تكون حدود الشخص فيه مرنة نسبيا، فيشعر بانه جزء من الاشخاص المرجعيين أو المؤثرين في حياتـه. فالاشـخاص الارتبـاطيون لا يشعرون عموما بانهم مقيدون ومنفصلون أو قائمون بذاتهم. وعلى العكس، فان شـعورهم بنفسهم او ذاتهم مثبت على نحو وثيق بالاشخاص المرجعيين. فهم يعرفون ما يفكر به كل منهم، وينطقون بلسان واحد، ويعرفون حاجات بعضهم البعض مسـبقا، ويتوقعـون ان يحس الاشخاص المرجعيون بحاجاتهم. وهم يرون في الآخرين امتدادا لانفسـهم، وفـي انفسهم امتدادا للآخرين. ومن العلامات الدالة على الارتباطية الناضجة التثبيـت النـاجح للنفس في علاقات متعددة (Joseph 1993 b,c).

وان اقامة الارتباطية والمحافظة عليها عملية مستمرة طوال العمر. ومن طبيعة الارتباطية ان في مقدورها جمع تصورات متعارضة للذات داخل الشخص نفسه، وهـي تفعل هذا فعلا. فتصورها للذات (للنفس) ليس احاديا. فالنفس ليست وحدة مستقرة وثابتـة وذات جوهر دائم. وهكذا لا يمكن للشخص امتلاك ذاته لانه لا يشكل كيانا مقيدا وواضـح المعالم قادرا على امتلاك ذاته بشكل منفصل عن العلائقيات التي ثبتت فيها. وغالبـا مـا تكون الارتباطية تبادلية إذ هي تشرك اطرافها في علاقات موسعة ومكثفة مع الآخريـن الذين يسهمون في صقل النفس. وتوجد العلاقات الارتباطية، كاسلوب في التفـاعل، فـي المجتمعات والثقافات ذات المساواة النسبية أو الهرميـة. وبمعنـى آخـر، لا تسـتوجب الارتباطية عدم المساواة بوجه عام (التدرج) ولا دونية النساء والصغـار بوجـه خـاص (الابوية).

ولكني وجدت بين العائلات التي درستها ان الارتباطية تتداخل مع الابوية لتنتـج ما اسميه الارتباطية الابوية. واستخدم الابوية هنا بمعنى تمييز الذكور والكبار وتعبئة بنـى

القربى والأخلاق واللغة لشرعنة ومؤسسة الهيمنـة الذكوريـة والعمـر. كمـا اسـتخدم الارتباطية الابوية بمعنى الانفس المنتجة ذات الحدود السائلة والتي تم اعدادهـا للهيمنـة الذكورية والعمرية ضمن ثقافة تثبت القربى والاخلاق والعبارات الاصطلاحية. وتسـتتبع الابوية بنى نظرية ثقافية وعلاقات بنيوية تميز مبادرة الذكور وكبار السن وتعطيهم سـلطة توجيه حياة الآخرين. وتستتبع الابوية ايضا بنى نظرية ثقافية وعلاقات بنيوية حيث يدعـو الاشخاص اشخاصا آخرين ويطالبونهم بالمشاركة في صقل ذاتهم أو شخصيتهم متخذيـن الخطوة الاولى في هذه المبادرة. ويمكن للارتباطية في المجتمعـات الابويـة ان تدعـم السلطة الابوية من خلال صقلها لانفس وشخصيات متجاوبة تمت تنشـئتها علـى اتخـاذ المبادرة لاشراك الآخرين في صقل النفس؛ ويمكن للابوية ان تساعد على اعـادة انتـاج الارتباطية من خلال صقل ذكور وكبار في السن لديهم الاستعداد لتوجيه حيـاة الانـاث والصغار وصقل اناث وصغار مستعدين للتجاوب مع توجيّه الذكور وكبار السن.

وانا اجادل بان الحقوق العلائقية في لبنان ليست حقوقا جماعية او فردية. وانـا اقصد بالحقوق العلائقية ان احساس الاشخاص بما هو حق لهم يتأتى عن علاقات محـددة يقيمونها بانفسهم. وهم يشعرون بان لهم حقا من خلال انغماسهم في علاقات محددة. وانـا استخدم مصطلح الحقوق العلائقية بمعنى انها مطالب نجعلها شخصيا على الآخرين الذيـن يشكلون مرجعاً اجتماعياً لنا. وهكذا نرى ان الحقوق العلائقية تنبعث من علاقات معينـة ملموسة. فهذه الحقوق ليست في جوهر الجماعات على انواعها. ولا تنتج الحقوق العلائقية عن عضوية الجماعة، وانما هي نتاج لعلاقات محددة مـن الالتزامـات المتبادلـة بيـن اشخاص محددين، ولا بد من ممارسة هذه العلاقات باستمرار لاخراجها الى حيّز الوجود.

والحقوق العلائقية شخصية ولكنها ليست فردية. وعلى الرغم من كونها شخصية فان هذه الحقوق لا تكمن في الشخص كخاصية من خواص الذات او النفـس. والحقـوق العلائقية ليست لنفس او لذات مقيدة وقائمة بذاتها ومنفصلة عن الآخريـن. ولـو كـانت الحقوق العلائقية سمات لنفس واضحة المعالم لامكن الشخص ان يدعيها اينما كان موقعه. وهذه الصفة تنطبق على الحقوق التعاقدية. ولكن الحقوق العلائقية تكمن فـي مجموعـة خاصة من العلاقات التي اقامها الشخص مع الآخرين. وهي سمات للعلاقة وليست سـمات للنفس او الذات. وبالتالي فان الحقوق العلائقية ليست جماعية او اهلية او فردية.

والحقوق العلائقية ليست تعاقدية ايضا. فالحقوق التعاقدية تفترض نفسا منفصلة موحدة ومحددة. وهي تفترض أنفسا متساوية في قدرتها التفاوض عن ذاتها. وتفترض الحقوق التعاقدية امكانية اعادة التفاوض حول المقدمات المنطقية للعلاقة التي دخلتها الأطراف المتعاقدة. وتفترض الحقوق التعاقدية ان للشخص حقوقا على نفسه مماثلة لحقوق الملكية. ولكن الحقوق العلائقية لا تفترض أنفسا منفصلة وقائمة بذاتها، بل أنفسا ارتباطية.

وغالبا ما تقوم الحقوق العلائقية على افتراض يتصور ان العلاقات بين الاطراف امر "مسلم به". والمقدمات المنطقية للعلاقات المسلم بها، غالبا ما تكون غير قابلة للتفاوض. خصوصا في علاقات القربى الموروثة التي تعتبر شكلا بدائيا من العلائقيات الارتباطية. واما بنود الاتفاق بين الأنفس الارتباطية فغالبا ما تكون غير رسمية وغير معلنة، وغالبا ما يفترض انها مفهومة من قبل اطراف العلاقة. ولكن الحقوق العلائقية نفسها غير مسلم بها، بل يجري العمل على اقامتها من خلال جهد شاق في مجال اقامة العلاقات، ومن ثم يجري الافتراض بانها "مسلمات". وعلى المرء ان يكون محرضا شديدا كي يتمكن من تأسيس الحقوق. وهذا نسق من الحقوق يتطلب بذل مجهود كبير في مجال هذه العلاقات. فلا بد لهذه الحقوق من رعاية وتنظيم وتوسط. والحاجة المطلقة الى العلاقات من اجل الحقوق السياسية والاجتماعية هي التي تجعل العلاقات مسألة في غاية الحيوية ونابضة بالحياة في السياق اللبناني.

وتفترض الحقوق العلائقية ان الحقوق تكمن في العلاقة نفسها وليس في الشخص. ومع هذا فان الحقوق العلائقية، على الرغم من تبدلها ومن حاجتها لان تبنى باستمرار، تعطي لاطرافها بعض الاستحقاقات. فالناس يفهمونها على انها حقوق. ويشعر الناس الداخليون في علاقات كهذه بمتطلبات الالتزام وبتأكيد ما هو مخول لهم. ويمكن ان يؤدي إخلال بالاستحقاقات الى تصدع العلاقة مما يتطلب تدخل الوسطاء.

ولا يقيم الناس حقوقا علائقية في العلاقات الافقية فقط، أي بين من هم في نفس المكانة الاجتماعية، بل ايضا في العلاقات العامودية، بين من يحتلون مكانات اجتماعية مختلفة، خصوصا في علاقة الوكيل بموكليه. فالموكلون لهم مطالب عند وكلائهم، والوكلاء ملزمون برعاية موكليهم، ولكن تحكم الوكلاء بالموارد يعطيهم مدى او مجالا اكبر لتقرير كم وباية شروط ولمن يعطون. ويمكن للموكلين تغيير وكلائهم، ويمكنهم

محاولة منع الخدمات والاصوات الانتخابية عن وكلائهم اذا لم يحصلوا منهم على ما يريدون، ولكن مجال المناورة المتاح للموكلين أضيق من المجال المتاح لوكلائهم.

وهناك جوانب عديدة تروق لكافة اطراف الحقوق العلائقية وتثير اهتمامهم، بمن فيهم النساء والاطفال، رغم انهم الاكثر تضررا من عملية الحقوق العلائقية. فالحقوق العلائقية سياقية وموضعية. وبالتالي فان خصوصيات الشخص تدخل في الحساب. وتجعل الحقوق العلائقية من القانون شيئا خصوصيا أو شخصيا جدا لان المطالبات تقوم على خصوصية العلاقات. ويمكن للحقوق العلائقية ان تعطي اطرافها قوة كبيرة لانها تفتح امامهم مجالا واسعا للمناورة. وبما انه لا بد من اعادة صياغة هذه العلاقات باستمرار فانها تسمح بالمرونة والتكيف. وغالبا ما تستخدم الحقوق العلائقية كحماية من تجاوزات الدولة، خصوصا الدولة الديكتاتورية او التسلطية. ويمكن النظر الى الحقوق العلائقية كحاجز في وجه الاغتراب والبيروقراطية أو تفاقم الامور.

وبما ان الحقوق العلائقية تقوم على التقارب، تكون عادة مغروسة في الانساق العائلية. ونتيجة لذلك تتحلى العلائقية في لبنان عادة بالاخلاقيات الابوية وتبررها قواعد القرابة الابوية. وهكذا فان ممارسة الحقوق العلائقية الابوية في ظل هذه الظروف القرابية في مجتمع يميز القرابة في المجال العام تصبح ممارسة لتمييز الذكور وكبار السن. واود التحذير من انني لا انتقد العلائقية بحد ذاتها، بل انتقد تضافر العلائقية والابوية. ان الرباط المزدوج للمواطنية (خصوصا على مستوى الاناث والمواطنين الشباب) يأتي مع التوطين المشترك للحقوق العلائقية مع المسؤولية العلائقية في النسق الابوي للاسرة والدولة.

وتضافر الابوية والارتباطية يتيح للعلاقات العائلية التحكم الشديد بافرادها، خصوصا الاطفال منهم. ففي ثقافة تعلي قيمة العائلة على قيمة الشخص، تعرف الهوية بتعابير عائلية وتغزو العبارات الاصطلاحية للقرابة المجالين العام والخاص، ولا تعود العلاقات الارتباطية مسألة عملية فقط، بل ضرورية كذلك لوجود اجتماعي ناجح. ففي مجتمع يتطلب البقاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فيه من الاشخاص الالتجاء غالبا الى العائلة للتوسط والحماية وتلبية الحاجات الاساسية، وفي مجتمع تستخدم فيه مصطلحات القرابة لتكوين وشرعنه علاقات اساسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يمكن للابوية الارتباطية ان تصبح نمطا بارزا لتنشئة الاطفال على العلاقات الهرمية الجنسية والعمرية ذات التأثير الهام على ديناميات المواطنية في لبنان.

وانا اقول بان تصورات الحقوق العلائقية والمسؤوليات العلائقية والذات الارتباطية تسير في لبنان جنبا الى جنب مع التصورات التعاقدية للحقوق والمسؤوليات والبنية الفردية للنفس أو الذات. وعندما ترتبط الحقوق العلائقية والمسؤوليات العلائقية والنفس الارتباطية بالابوية ينتج عنها العلائقية الابوية والارتباطية الابوية والحقوق والمسؤوليات الابوية. وابحث ادناه مضامين الحقوق العلائقية الابوية والارتباطية الابوية بالنسبة لنشوء المسؤولية العلائقية والمسؤولية العلائقية الابوية في مجال تنشئة الاطفال على المواطنية في لبنان. واجادل بان طمر العلائقية في المؤسسات الابوية يحد من فعاليتها كاداة للمواطنية الديمقراطية. ونتيجة لهذا، ادى نقل المسؤولية العلائقية الابوية الى مجالات المجتمع المدني والدولة الى اعادة ادراج اللامساواة الجنسية والعمرية في كافة مجالات العلاقة بين الدولة والمواطن.

وان اعادة الانتاج المتبادل للحقوق العلائقية الابوية في مجالي العائلة والدولة (جوزيف، يصدر قريبا) قد مأسس تاريخيا التحيزات الجنسية والعمرية في كلا الساحتين. وفي معرض وصفي الدقيق لمضامين ممارسات الدولة والعائلة اللبنانية بالنسبة للحقوق العلائقية في مجال انتاج المسؤولية العلائقية، ابدي اهتمامي الخاص بدراسة الوضع الاشكالي للاطفال (خصوصا البنات الصغيرات) من حيث علاقتهم بالدولة في ظل ربط مسؤولية المواطنية بعلائقيات محددة الاشخاص انتظمت بنيويا حول هرمية جنسية وعمرية.

٣

العلائقية والابوية

لقد وجدت اثناء ملاحظتي لممارسة الحقوق والمسؤوليات العلائقية في الاحياء الريفية والحضرية التي قمت بدراستها، ان السمة الجوهرية لهذه العلائقية كونها تعشعش في القرابة وعلاقاتها ومصطلحاتها. وان تكن لا تقتصر على القرابة وحدها. فاحساس الشخص بأهليته ينشأ في المحيط العائلي. والسبب في هذا ان التنشئة العائلية تلقن الاطفال حقوقهم ومسؤولياتهم، وان الجماعات العائلية توفر للاشخاص العلاقات الاساسية التي تمكنهم من الحصول على الموارد والخدمات التي يحتاجونها.

ونظرا لمركزية القرابة في تأسيس الحقوق والمسؤوليات العلائقية، يصبح من المهم ادراك ان تنظيم القرابة في لبنان يأخذ شكلا هرميا. وتصبح الاشكالية التي علينا النظر فيها هي اشكالية تقاطع الابوية مع العلائقية اكثر مما هي اشكالية الحقوق والمسؤوليات العلائقية بحد ذاتها. فقد بررت الابوية في لبنان تمايز الذكور وكبار السن باستخدامها مصطلح وبنية واخلاقية القرابة. فالابوية تقوم على اساس الجنس والسن أو العمر. والابوية نظام للهيمنة، أي نظام هرمي، وهي آلية للتحكم بعقول وافكار الآخرين في سن مبكرة جدا. وقد تقاطعت الحقوق والمسؤوليات العلائقية مع الابوية اجتماعيا وسياسيا.

المسؤوليات العلائقية عبارة عن مجموعات من الالتزامات نشعر بها تجاه اشخاص معينين. ويتم النظر الى المسؤوليات العلائقية على انها مسألة شخصية جدا. ويشعر المرء بارتباط اخلاقي في هذه العلاقة التي تفرض عليه شخصيا متطلبات معينة. تأخذ المسؤوليات العلائقية عادة شكل شبكة دقيقة من الواجبات التي تربط الداخلين فيها بعضهم ببعض من خلال فرض استحقاقات متبادلة فيما بينهم. واعني بالمتبادلة ان يشعر كل طرف بنوع من الالتزام تجاه الطرف الآخر. والاستحقاقات المتبادلة ليست بالضرورة متساوية. فيمكن ان تكون المسؤوليات العلائقية أفقية كما هي الحال بين الأنداد أو بين الانسباء المتساوين في المكانة. ولكنها عموما هرمية كما في علاقة الوكيل بموكله أو في علاقة انسباء لا يتساوون في المكانة.

فعلاقات الالتزام التي تسير المسؤوليات العلائقية تقوم بين اشخاص محددين، وغالبا ما تكون علاقات وجاهية حميمة. وتتصف هذه العلاقات بقرب الفرقاء بعضهم من بعض وبكونهم يعرفون بعضهم بعضا معرفة جيدة. ولكن هذا النوع من العلاقات ليس دائما حميما او وجاهيا. فيمكن ان يشعر المرء بمسؤولية علائقية تجاه زعيم ما، رئيس حزب سياسي مثلا، بدون ان يعرف هذا الزعيم شخصيا أو وجاهيا. ومع ذلك فانه يعتبر الزعيم شخصا معروفا لديه. فربما يكون الزعيم قد اسدى خدمة لاحد افراد عائلة الشخص المعني. وقد يتحول الشعور بالامتنان لهذه الخدمة الى شعور عائلي. وقد تروى القصص مرارا حول هذه الخدمة. ويشعر المرء في هذه الحالة ان شخصية هذا الزعيم معروفة لديه وقريبة منه ووثيقة الصلة به.

والمسؤوليات العلائقية، مثلها مثل الحقوق العلائقية، ليست فردية ولا جماعيـــة. فالمسؤوليات العلائقية ليست من خواص نفس أو ذات مستقلة ومحـــددة ومنفصلـــة. ولا يشعر المرء في المسؤوليات العلائقية بانه يمتلك مجموعة محددة من المسؤوليات المجردة التي تتأصل في كيانه الشخصي. بل يشعر المرء بالمسؤولية تجـــاه اشـــخاص محددين يشكلون مرجعا له ويقيم معهم علاقات معينة. ونجد كذلـــك ان المســـؤولية العلائقيـــة لا تساوي المسؤولية الجماعية. ولا يشعر المرء عموما بان مرجع مسؤولياته العلائقية هـــو شكل من اشكال الجماعية المجردة كالطائفية الدينية او الجماعة الاثنيـــة او الأمـــة. وقـــد يتحمل الشخص مسؤوليات باسم الطائفة الدينية أو الجماعة الاثنية أو الامة، ولكن القـــوة المحركة للمسؤوليات العلائقية تتأتى من علاقات ملموسة لهذا الشخص بالآخرين.

ومن الامور الحاسمة بالنسبة لنقاشنا حول المواطنية ادراكنـــا بشـــكل عـــام ان المسؤوليات العلائقية لا تنتج او تدعم بالضرورة او مباشرة الحس بالواجب الوطنـــي أو بالمسؤولية المدنية. فالمسؤولية المدنية والوطنية تنشأ عادة عن شعور مجرد بالمســـؤولية تجاه جماعة ما. ولكن المسؤولية المدنية ــ الوطنية لا تتعارض من حيث الجوهـــر مـــع المسؤولية العلائقية، ويمكن لهما ان يتواجدا جنبا إلى جنب. كما يمكن ان تكـــون تأديـــة الواجب المدني والوطني نتيجة لتأدية المسؤولية العلائقية.

وانا اجادل هنا، كما فعلت مع الحقوق العلائقية، بان المسؤوليات العلائقية تنبعث من العلاقات الحميمة. ولهذا السبب نجد ان هذه العلاقات مثبتة في النظم العائلية. ونتيجـــة لذلك اصبحت المسؤوليات العلائقية في سياق القرابة في لبنان مسؤوليات علائقية ابويـــة. واصبح الواجب يفهم على انه التزام تجاه اشخاص آخرين محددين يســـتند الـــى شـــبكة العلاقات العائلية. وغالبا ما تم اعتناق المسؤولية تجاه غير الاقارب عبر دمـــج "الآخـــر" بالعائلة من خلال القرابة الاصطلاحية. فتمت معاملة غير الاقارب كاقرباء بدعوتهم كـــأخ وأخت أوعم أوعمة وغيرها الخ. وبهذه الطريقة تم اسباغ الالتزامات التي تفرضها القرابة على علاقة القرابة الاصطلاحية. فيمكن نقل واجب الأخ نحو اخته الى الصداقـــات مـــن خلال استغلال اللغة لرسم خارطة لشبكة الواجبات. وتفرض المسؤولية العلائقية الابويـــة احساسا بالواجب لدى الأناث والصغار نحو الذكور والكبـــار. وعلـــى الرغـــم مـــن ان المسؤوليات العلائقية الابوية متبادلة ــ أي ان على الذكور والكبار واجبات تجاه الانـــاث

والصغار ــ فمن الواضح ان الاناث والصغار يتحملون العبء الاكبر فـــي هـــذا النســـق التبادلي.

ولا ينفرد لبنان بالمسؤولية العلائقية ولا بالمسؤولية العلائقية الابوية، بل ربمـــا نجد ذلك في معظم المجتمعات. وتنتشر هذه العلائقيات بوجه خاص في المجتمعات التـــي تكون فيها الدولة ضعيفة، وحيث تتولى الاسرة والقرابة تقديم خدمـــات اجتماعيـــة هامـــة لاعضائها. ففي لبنان نجد المسؤولية العلائقية والمسؤولية العلائقية الابوية منتشرة لدرجـــة أنها تحل محل المفاهيم التعاقدية وغيرها من مفاهيم المسؤولية او تقلل من شـــأنها. وقـــد سارت عملية تنفيذ الحقوق والمسؤوليات اجتماعيـــا وسياســـيا بفعـــل شـــبكة العلاقـــات الاجتماعية ومن خلال علاقات التبعية المتمثلة بعلاقة الوكيل بموكله، وتمـــت شـــرعنتها على اساس القرابة وعلى اساس الاخلاقيات والتوقعات القرابية. وكانت نتيجة كل هـــذا ان عمت المعايير السلوكية والعلاقات الابوية المجالين الخاص والعام في لبنـــان وادت الـــى تفضيل الذكور وكبار السن.

ولكن الحقوق والمسؤوليات العلائقية لا تقتصر على علاقات القرابة الحقيقيـــة. فيمكن ان يقيم الأفراد علاقات مؤقتة او طويلة الأمد مع غير الاقارب لتلبيـــة احتياجـــات مفيدة وفعالة. وغالبا ما يستخدم الناس مصطلحات قرابية لاقامة هكذا علاقات، بمعنـــى ان الناس يدعون بعضهم بعضا بالاخوة والاخوات والاعمام... لتسهيل اقامة علاقات مؤقتـــة او طويلة الأمد. وهم يتوسلون الالتزامات الاخلاقية للقرابة باستعمال هذه المصطلحات.

ما يعنيني هنا بشكل خاص هو مضامين المسؤولية العلائقية والمسؤولية العلائقية الابوية بالنسبة لتنشئة الاطفال على المواطنية. وسوف اعطي بعض الامثلة المختصرة من مشروع بحث طويل الأمد اقوم به منذ العام ١٩٩٤ في قرية مـــن قـــرى جبـــل لبنـــان، وموضوعه كيف ينشأ لدى الاطفال الحس بالحقوق والمسؤوليات والمواطنية.

منذ العام ١٩٩٤ بدأت بدراسة قرية مسيحية في جبـــل لبنـــان ســـوف اســـميها "اليوسفية". وطوال هذه السنوات الاربع كنت ادرس ســـلوك مجموعـــة مـــن العـــائلات والاطفال الحديثي الولادة وحتى سن العاشرة. وقد صرفت اكثر من الـــف ســـاعة فـــي ملاحظة تفاعل الاطفال فيما بينهم وتفاعلهم مع عائلاتهم الممتدة ومع جيرانهم. وقضيـــت مئات الساعات في اجراء المقابلات المقننة مع الآبـــاء والامـــهات والاجـــداد والاعمـــام والعمات والاخوة والاخوات حول مسائل تتعلق بالحقوق والمسؤوليات والمواطنية.

ومثل معظم العائلات في لبنان، كانت هذه العائلات ابوية. فكان الاولاد الذكـــور يتمتعون في سن مبكرة بسلطة على اخواتهم الاكبر منهم سنا. وكانت الفتيات يقتنعن بفكرة ان يكون لاخوانهن عليهن قدر من النفوذ ويقبلن بذلك. وبعض الفتيات كن يقـــاومن هـــذه الفكرة ويناضلن ضدها. ولكن البنات والاخوات تقبلن بوجه عام، سلطة الآبـــاء والاخـــوة عليهن. ويمضي افراد العائلات قدرا كبيرا من الوقت معا؛ لا بل ان نشاطهم الـــترويحي الرئيسي يتمثل في الواقع في ان يكونوا معا. ويظل الاخوة والاخوات على صلـــة وثيقـــة بوالديهم. وينتشر الزواج الداخلي في القرية على نطاق واسع؛ وبما انها قريـــة مســـيحية يرتفع معدل الزواج الداخلي القرابي (من جهة الاب ومن جهة الام على حد سواء). وقـــد عبر الآباء والامهات والابناء عن توقعهم بان يعيشوا بعضهم قرب بعض طوال حياتـــهم، وعن عزمهم على تنفيذ هذا التوقع وعن أملهم في ان يتحقق. ويسكن الاولاد المـــتزوجون غالبا في نفس العمارات التي يسكنها اهلهم (أو يسكنون مؤقتا في نفس المنزل مع اهلـــهم). وعندما لا يجدون سكنا في نفس المبنى الذي يقيم فيه اهلهم، يجعلون من الانتقال اليه هدفا لهم عند أول فرصة. وغالبا ما يكون الاخوة والآباء شـــركاء فـــي المصـــالح التجاريـــة ويعملون معا في ادارتها. وغالبا ما يرث الاولاد الارض عن والديـــهم، بينمـــا لا تـــرث البنات احيانا او يرثن حصة اقل. وتعتمد الاخوات على اخوانهن في حمايتهن؛ كما يتوقـــع من الاخوة ان يكونوا مسؤولين عن اخواتهم. وقد لمست ان افراد الاسرة يشكلون الشـــبكة الرئيسية التي توفر لكل واحد منهم الدعم العاطفي والموارد المادية والصلات السياســـية. وهناك حاجة للمزيد من البحث المقارن للتأكد من ان قرية "اليوسفي" تعتبر نموذجا يمثـــل القرى اللبنانية الاخرى، ولكن دراستي تؤكد ان هذه القرية تظهر العديـــد مـــن الانمـــاط العلائقية التي اصفها بانها علائقية ابوية، وارتباطية ابوية وعلائقية ابويـــة فـــي مجـــال الحقوق والمسؤوليات.

وقمت بالتركيز في احد اجزاء مقابلاتي بشكل خاص على مسؤوليات الطفل تجاه العائلة والقرية وكنيسة القرية والطائفة والوطن والدولة. واكتشفت انه بينما لا يجد الكبار اية صعوبة في التحدث عن مسؤوليات الاطفال تجاه الابوين والاخوة والاخـــوات/ فـــان حديثهم عن مسؤولية الاطفال تجاه الاسرة الممتدة يكتنفه الغموض. وكان كلامـــهم غـــير واضح تقريبا عندما حاولوا رسم صورة دقيقة عن مسؤولية الاطفال تجاه القرية وكنيســـة القرية والطائفة الدينية. وفيما تحدث بعضهم بشكل تجريدي عام عن مسؤوليات الاطفـــال

تجاه الدولة والامة، ذكر بعضهم الآخر صراحة بان الاطفال لا يتحملون ايـــة مســـؤولية تجاههما.

وظننت في البداية ان هذه الاجابات ترجع الى طريقة صياغتي للاسئلة. فقمـــت باعادة الصياغة بطرق مختلفة. وساعدت الصياغات المختلفة احيانا على تحصيل اجابـــات اكثر وضوحا حول المسؤوليات. ولكنني وجدت ايضا انني كلما تعمقت في بحث مفـــهوم المسؤولية تجاه الجماعة التجريدية كلما حاول هؤلاء الاشخاص بذل جهد اكبر لاعطـــائي الاجابات المناسبة التي اعتقدوا انها ترضيني. وهكـــذا ادت جـــهودي للحصـــول علـــى معلومات اصدق احيانا الى قيام الجماعة باختراع اجابات غير صادقة لارضائي.

وحيث انني ما ازال في مرحلة جمع البيانات، لـــم أقـــم بتحليـــل الاســـتمارات احصائيا. ولذا فانا غير قادرة الآن على استخلاص نتائج الدراسة الاثنوغرافية. والافكـــار التي اطرحها افكار تأملية، ولكنه تأمل مقلق ويدفعني الى التوقف امام كيفية تنشئة الشـــباب اللبناني على المواطنية وعلى الانتماء للوطن والدولة. ويدفعني ما لاحظته لان اقترح على المعنيين بتنشئة الاطفال في لبنان ضرورة ان يفكروا بعمـــق فـــي مفـــاهيم المســـؤوليات وممارسة المسؤوليات التي يقدمونها كنماذج لهؤلاء الاطفال. ويمكن ان يكـــون المفـــهوم العلائقي للمسؤولية مفيدا من الناحيتين الاخلاقية والاجتماعية، في اوضاع معينة. ولكـــن تزاوج المسؤولية العلائقية والابوية يضعف من مساهمتها في العمليات الديمقراطية. وعلى نفس القدر من الاهمية، قد تعيق خصوصيات المسؤولية العلائقية نشوء أو تطور الحـــس بالمسؤولية المدنية أو الوطنية. وانا لا ادعو هنا الى التخلص من العلائقية، بل ادعو للتنبه الى تزاوجها مع الابوية في لبنان. كما انني لا ادافع كذلك عن المسؤولية التعاقدية بعـــد ان تكشفت حدودها في المجتمعات الغربية. وانما اقترح حاجتنا لاعـــادة صياغـــة المفـــاهيم الخاصة بالمسؤولية. فنحن بحاجة لاعادة ربط المسؤولية بالاختيار. وقد تساعد ثوره كهذه في فهمنا للمسؤولية الى حد كبير على نفخ روح الحيوية والنشاط في المجتمـــع المدنـــي والمواطنية والدولة. وانا ارى حاجتنا لهكذا ثورة في مجال المسؤولية، وعلينـــا ان نبـــدأ باطفالنا.

٤

الانفس، الحقوق، المسؤولية والمواطنية

عمل الزعماء السياسيون اللبنانيون على زعزعة مركز الدولة. واستغل هؤلاء الزعماء مناصبهم في الدولة لاقتطاع مواردها وتوزيعها على اتباعهم بناء على اعتبارات شخصية محض. ولذا فان من يحتاج الى موارد الدولة يتمنى ان تكون له علاقة شخصية بهؤلاء الزعماء للوصول الى هذه الموارد. وانا اجادل بان الساحة العامة في لبنان كانت علائقية الى حد بعيد ومن ثم اصبحت العملية السياسية علائقية بالقدر نفسه. وكانت الديناميه السياسية للحقوق والمسؤوليات علائقية الى حد بعيد ايضا. وبالتالي فان تجربة الحقوق والمسؤوليات في المجتمع ككل كانت علائقية كذلك. واصبح المواطنون يشعرون بأنهم لا يحصلون على السلع والخدمات الحكومية لان لهم حقوقا تجريدية فيها، بل لانهم نجحوا في اقامة الصلات المناسبة التي اتاحت لهم الوصول الى هذه الموارد. وشعر المواطنون بان مسؤوليتهم كمواطنين ليست تجاه الدولة أو الامة أو الكيان المدني، بل تجاه زعماء سياسيين معينين اقاموا معهم علاقات مباشرة او غير مباشرة. وفي هذا السياق نظر المواطنون الى الدولة على انها مجموعة من العلاقات الشخصية التي يضطر المرء ان يقيمها. ونظروا الى الدولة على انها مجموعة من المحسنين، والمحسنين الشخصيين بالذات. واعتبروا الحقوق التي يحصلون عليها هبات من هؤلاء المحسنين. والمشكلة في النظر الى الحقوق كهبات والى الدولة كواهب ان هناك خطرا دائما بان يفقد المرء الهبات او الواهبين.

والأمر الذي يميز حقوق النساء والرجال والاطفال هو تقاطع هذه الحقوق مع الأبوية. فالابوية تعطي امتيازا للذكور ولكبار السن. ولكن بامكان الاطفال تدبير امورهم على خير وجه في ظل نظام الحقوق هذا لو تعلموا كيف يستغلون علاقات معينة للحصول على ما يريدون. وقد تعلمت النساء كيف يناورن للحصول على حقوقهن وكذلك فعل الفتيان. وحتى لو كان نظام الحقوق العلائقية هذا يعمل لصالح الاطفال والنساء والفتيان،

فان اعطاء الامتياز للرجال ولكبار السن يجعله نظاما غير آمن للنساء والاطفال من عدة اوجه.

فالحقوق العلائقية الابوية قد عنت بالنسبة للاطفال ان حقوقهم مثبتة في القرابة وهي جزء لا يتجزأ من علاقاتهم القرابية. وعنت ان البنات الصغيرات يجدن صعوبة اكبر من الاولاد في الخروج على اخلاقيات العائلة. ومما يزيد القيود العائلية ــ القرابية سخطا على الاطفال قوة القرابة الاصطلاحية في المجال العام. وان تثبيت الحقوق في القرابة الابوية قد اعطى امتيازا لحقوق الذكور وكبار السن في المجالين العام والاهلي. واكثر ما يعني النساء والاطفال من الناحية السياسية انهم كانوا يواجهون بانتظام بالحرمان من حقوقهم المشروعة في مجالات الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة. وتعزز توقعات النساء والاطفال بما يمكنهم الوصول اليه من مكانات مهنية ومن ممارسات سياسية، باستمرار جانب التمييز الابوي للذكور ولكبار السن.

***

يحتاج مفهوم المسؤولية الى المزيد من الدراسة. وهناك حاجة ماسة للتركيز على مسؤولية المواطن في بلد كلبنان يحاول اعادة تصور ما يعنيه ان يكون وطنا ودولة ويعيد التفكير بكيفية تنشئة اطفاله ليصبحوا اعضاء فاعلين ومنتجين في مجتمعهم وفي العالم. ولكنني لا ادعو الى اعادة ارساء المفاهيم "التقليدية" للواجب والمسؤولية التي تستحق الاستجواب القاسي الذي طرحناه حولها. وانا احذر من اساءة الفهم ومن اعادة صياغة المسؤولية في سبيل احياء الواجبات "التقليدية" التي ربطت الناس بالابوية وبالامتياز الطبقي وبغيرها من انساق اللامساواة.

وربما يكون اعادة التفكير في مسؤولية المواطنين مشروعا تعويضيا يهدف الى انقاذ ما تبقى من الفكرة القديمة جدا من اجل ما تحمله من قيم اخلاقية وسياسية. واذا كان الامر على هذه الصورة فان هذا الاستكشاف الذي سنقوم به لن يكون إحياء بل اعادة تنشيط تعطي معنى جديدا لفكرة المسؤولية ضمن سياقات جديدة. ولكن ربما تكون هذه دعوة الى فكرة جديدة نستخدم فيها مؤقتا مفردات قديمة تتمكن في نهاية المطاف ــ مع تحقيقنا لديمقراطيات تقوم على المشاركة بشكل اوسع ــ من ان تخلق لغتها الخاصة ورؤيتها الخاصة للعالم. وكما غيرت ثورة الحقوق وجه التاريخ البشري، ربما نحن

بحاجة الآن الى ثورة المسؤوليات. ويمكن لثورة المسؤولية ان تسلح الشباب بالقوة اللازمة لتحرير انفسهم من خلال احتضانهم للمسؤوليات. ليس كنقيض للاختيار والحقـــوق، بـــل كتوائم طبيعية وضرورية لها. وانا انادي بثورة في المسؤولية تشـــمل الاختيـــار وتخلـــق المجال "للفرد" للتواجد جنبا الى جنب مع العلائقيات والاشكال الجماعيـــة الجديـــدة التـــي نتصورها، والتي يمكنها ان تضع مطالبها في مجال الحقوق والمسؤوليات ولكـــن بـــدون تقييد اعضائها.

(Gramsci) الذي رأى ان المجتمع المدني ببساطة، يعزز السلطة الخفية للنخب الحاكمـــة ويوسع مداها بدلا من ان يعبر عن مصالح الناس العاديين وعن رؤيتهم للامور.

اسئلة أخرى:

هل يعمل المجتمع المدني على التوسط في النزاعات ام يحدث استقطابا فيها؟.

هل يرتبط المجتمع المدني بالبورجوازية الحضرية او يمكن ان ينبثق من طبقات اخرى؟.

هل يمكن قبول الجماعات الاسلامية كاعضاء في المجتمع المدني ام ان عدتـــهم الدينية تضعهم في موقع الطرف – المتحيز؟.

هل يمكن للحداثة ان تحمل معها اشكالا جديدة مـــن التجمـــع والـــترابط، ام ان الاشكال التقليدية تعيد ببساطة تشكيل نفسها لتظهر بمظهر الحداثة؟.

هل يمكن للجمعيات والروابط ان تلعب دورا ديمقراطيا إذا لم تكن هي نفســـها ديمقراطية على الصعيد الداخلي؟ وبكلام آخر، هل توجد صلة مباشرة بين الثقافة المعلنـــة لجمعية او رابطة وبين تأثيرها العام، ام ان ثقافة التسامح والتمدن هي نتائج غير مقصودة لدور هذه الجمعيات؟.

المراجع

تركـــز هـــذا البحـــث علـــى لبنـــان. ولكننـــي درســـت ديناميـــات الحقـــوق والمسؤوليات العلائقية والـــذات او النفـــس الارتباطيـــة فـــي اقطـــار شـــرق اوســـطية اخرى. وتتواجد هذه الانماط في بلدان خارج الشـــرق الاوســـط، بمـــا فيـــها الاقطـــار الغربيـــة. وهنـــاك حاجـــة للمزيـــد مـــن الدراســـة الاثنوغرافيـــة المقارنـــة لتوثيـــق مواصفات هذه الديناميات في الاماكن التي تتـــم فيـــها.

Afkhami, Mahnaz

1995 *Faith & Freedom: Women's Human Rights in the Muslim World.* Syracuse: Syracuse University Press.

Cook.

1994 *Human Rights of Women and International Perspectives.* Philadelphia: University of Pennsylania Press.

Eisenstein, Zillah

1994 *The Color of Gender. Reimaging Democracy.* Berkeley: University of California Press.

Joseph, Suad

1993a Gender and Civil Society. *Middle East Reports.* No. 183. Vol. 23. No. 4 (July- Aug.), Pp. 22 -26.

1993b Gender and Relationality Among Arab Families in Lebanon. *Feminist Studies.* Vol 19., No.3 (Fall), pp 465-486.

1993c Connectivity and Patriarchy Among Arab Families in Lebanon. Feminist Studies. Vol. 19. No.3. (Fall) Pp. 465-486.

1994 Problematizing Gender and Relational Rights: Experiences from Lebanon. *Social Politics.* Vol. No. 3 (Fall), 271- 285.

1996 Gender and Citizenship in Lebanon. *Middle East Reports.* No.198. Vol. 26. No.1 (jan- Mar), Pp. 4-10.

Forthcoming children and Women's Rights: Gender, Relationality, and Patriarchy in Rights Practices in Lebanon. *In* Gender and Citizenship in Lebanon. Eds. Najla Hamadeh, Suad Joseph, Jean Said Makdisi, Beirut.

MacPherson, C.B.
1962 *The Political Theory of Possessive Individualism. Hobbes to Locke.* London: Oxford University Press.

Mernissi, Fatima
1992 *Islam and Democracy*, Reading, M.A.: Addison Wesley.

Nedelsky, Jennifer
1990 Laws, Boundaries, and the Bounded Self. *Represention*s. No 30. Pp 162-89.

Pateman, Carole
1988 *The sexual Contract*, Standford: Standford University Press.

Said, Edward
1983 *The World, the Text, and the Critic*, Cambridge: Harvard University Press.

Williams, Patricia J.
1991 The Alchemy of Race and Rights. Diary of a Law Professor. Cambridge: Harvard University Press

Yuval-Davis, Nira and Floya Anthias
1989 *Woman-Nation-State*. Londo: MacMillan

٩

ما تحت المواطنية

دراسة نفس اجتماعية

أنيسة الأمين مرعي*

كثيرا ما يستهوينا استعمال مفردة المواطنية في الأحاديث العامة، في الخطابات التثويرية، وبعض الأحيان في الخطابات الرسمية، إلا أننا نلاحظ أنه في اللحظات الوطنية الحادة، تستعمل السلطة مفردة "أهلنا في الجنوب"، "أهلنا في..." تفترض المواطنية دراسة العلاقة بين أطراف ثلاثة، على ضوء منهج علم النفس الاجتماعي[1]:

١. الدولة كنسق ناظم للعلاقات بين افراد المجتمع.

٢. طبيعة الصلة المتكونة بين أبناء المجتمع.

٣. الفرد، كفاعل، كذات راغبة في التكون وبالتالي كمواطن، هو في علاقة مع النسق الناظم، ومع الآخر المختلف

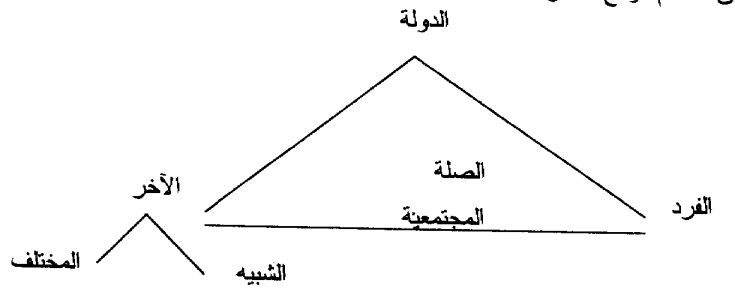

هذه الرؤيا محددة بالنسبة لنا، لأنه مهما اقنعنا الفرد اللبناني بأنه مواطن (عليه واجبات وله حقوق)، نبقى في باب الكلام الشخصي. ان العمل من أجل المواطنية

* إن النص هو موجز المداخلة المكتوبة والتي ألقيت خلال المؤتمر. شارك في البحث الميداني طلاب صف دبلوم الدراسات العليا في علم النفس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧.

[1]. S. Moscovici, "Le regard psychosocial", in *Psychologie sociale*, Paris, PUF, 3e éd., 1990.

والتحريض على ذلك هو امر جيد، لأننا نجد فيه التعبير عن طلب واع من قبل الجـــهات المنظمة، وشبه لا واع لدى اللبنانيين جميعا.

الملفت هو كون معظم المؤتمرات والأنشطة المتعلقة بالمواطنية تتم برعايـــة او مشاركة مسؤولين رسميين او ممثلين عنهم. ويتناوب على كلام الطلب هذا والاعـــتراض على ما هو قائم أصحاب سلطة القرار جنبا الى جنب مع المحاضر الناقد ومع ممثل الهيئة الأهلية الذي يستعمل صوته وانفعالاته اعتراضا وغضبا. أن السمة الجامعة لهذه اللقـاءات هي التجمع اللامتشكل. وليس في هذا ضير على أي حال.

طلب المواطنية هذا ملازم لمفردة لا. هذه اللاينتبه اليوم الجميع الى عدم كشـف مضمونها، لأن مضمونها يقع في جهة غريزة الموت، فوراءنا تاريخ دموي قريـــب لـــم تجف جروحه بعد، حرب أهلية. ويبدو أننا لم ننجز بعد حدادنا على تلـــك الحقبـــة ولـــم نعتبرها ماتت حتى الآن، لأننا نتعامل معها بالنسيان والنفي. لا نسميها خوفا مـــن تمثـــل صور القتلى وصورة الذات القاتلة، ففي لا وعينا الحرب ماثلة، وفي هـــذا إشـــارة الـــى الالتباس والقلق الذي يعترينا كلما اقتربنا من مسألة جديدة او من مشروع جديد.

المشاركون في طرح مقولة المواطنية هم أفراد وهيئات وجمعيات يوجد بينـــهم وبين الحرب الأهلية مسافات فعلية إما جغرافية او فكرية او ثقافية او إنسانية كي يتمكنـــوا من تصديق ما يقولون، كي يعتبروا ان المواطنية إمكان واحتمال بل مشروع ممكن فـــي وطن التذرر المجتمعي، إنها مشروع عقلاني في وطن الأهـــواء والمعتقـــات والأوهـــام والأساطير والغرائز.

كيف يمكن للمواطنية ان تتوجد؟ ما هي وظيفة المكون الرئيسي (دولة القـــانون) في هذه المسألة؟ كيف يعيش "المواطنون" اختلال هذه الوظيفة وأية مســـارات يتبعـــون؟ نحاول الإجابة على هذه المسائل من مدخلين: وظيفة الترميز العام الجـــامع للمواطنيـــة، والمسارات المتعثرة الناتجة عن اختلال الوظيفة الرمزية عبر رصـــد حيـــاة ١٢ شـــابا شاركوا في الحرب الأهلية.

١

وظيفة الترميز العام الجامع

نحاول قراءة تحليلية لوظيفة الدولة، كناظم لحيـــاة مواطنيـــها اعتمـــادا علـــى الأطروحة النظرية التي قدمها فرويد في كتابه **الطوطم والتابو**[٢]، **وحلل هذه الأطروحة** E. Enriquez في كتابه **من الرهط البدائي الى الدولة**[٣] مبدأ تكون الصلات المجتمعية، وطبقت عياديا على الحرب الهلية اللبنانية في دراسة د. عدنان حب الله[٤]، وفي رسالة الدراســـات العليا التي أجرتها مزين عسيران حب الله على مراهقين لبنانيين اشتركوا فـــي الحـــرب[٥] على ضوء علم النفس المرضي الأساسي والتحليل النفسي.

ما العلاقة بين دولة القانون والعنف الأهلي؟ حسب رواية فرويد فـــي "الطوطـــم والتابو"، نرى ان العنف كان منذ البدء، ما قبل التاريخ، مع قابين وهابيل، فالرهط البدائـــي الذي يحدثنا عنه فرويد كان محكوما برجل واحد متسلط، يطرد من جنته أولاده الذكـــور كلما شبوا. فاجتمع هؤلاء المطرودون وقرروا قتله، وبعد ذلك دخلوا في قتال عظيم حـــول من يأخذ مطرحه، ولم يتوقف هذا القتال إلا بعد احساس كبير بالإثم، فقرروا التوقف عـــن القتال وإشادة الممنوعين الأساسيين اللذين قام عليهما الاجتماع البشري. تحريـــم العلاقـــة بالأم، موضوع الرغبة الأصلية (prohibition de l'inceste). وتحريـــم قتـــل الأب (le parricide). هذا التقديس للأب، والامتناع عن الأم كان البداية في تأسيس **النسق الرمزي الأولي: القانون، الأخلاق، الدين.**

١. **النسق الرمزي**: إذا كانت اللغة هي النسق الرمزي بامتياز، نسق يسمح لأيـــة ثقافة ان تتأسس وتدوم بحسب كلود لفي ستروس فإن كل ثقافة يمكن اعتبارها كجملة مـــن الانساق الرمزية، اللغة في المصاف الأول، ولكـــن كذلـــك قواعـــد النســـب، العلاقـــات

---

٢. S. Freud, *Totem et Tabou*, Paris, Payo, 1965, p. 163.

٣. E. Enriquez, *De la horde à l'Etat*, Paris, Gallimard, 1983.

٤. Adnan Houbballh, *Le virus de la violence*, Paris, Albin Michel, 1996.

٥. Mouzayan Osseiran-Houbballah, *L'adolescent dans la violence* (à partir de l'expérience de la guerre civile libanaise), Mémoire de DEA de psychopathologie fondamentale et de psychanlyse, dir. Annie Birraux, sept. 1997.

الاقتصادية، الفن، العلم، الدين...[٦] أضاف فرويد الى جملة القواعد في النسق الرمزي في كل ثقافة ضرورة وجود **ركن كابت** (une instance refoulante)، يهدف الى منع اشباع النزوة في المباشر، ويسمح بربط دائم ومحتم بين الرغبة والقانون عند الفرد ولدى الجسم الاجتماعي. إذا كان الكبت هو كاتم وخالق للصد، إنما هو ايضا خالق للقانون والنظام، وكونه يقوم عبر اللغة (لن القول، الخطاب هو الذي يكبت)، فهو من جهة الحياة، أنه هو الذي يدخل الرمزي (أي تفعيل نسق من القواعد، من العلاقات، من التبادلات، ومن العلامات المشتركة)، وكل تنظيم اجتماعي دائم هو جملة رموز. هذا الكبت هو الكبت الضروري لتكوين الصلة المجتمعية ولتكوين حياة مجتمعية.

٢. **الصلة المجتمعية**: يروي احمد بيضون كيف توقف المؤرخون اللبنانيون عن كتابة التاريخ العام وراحوا يكتبون تاريخ طوائفهم وتاريخ مدنهم، ربما بعد ذلك تاريخ الأحياء والشوارع[٧]. توقف المتخيل الجماعي وانبعثت المتخيلات الفردية والعصبوية عما عداها. يطرح عدنان حب الله فرضية ان أي انزلاق في الرمزي هو باب الخراب الكبير، هو باب الحرب الأهلية في أي مكان في العالم، في العالم الثالث او في العالم الأول[٨].

باب الحرب الأهلية، هو باب الموت المجتمعي. بينت مزين عسيران حب الله، كيف دخل المراهق اللبناني الى الحرب، وترى ان المراهق ربما يكون أكثر من يشبه صورة المجتمع. انه ما زال طفلا طريا ويريد الاعتراف به كراشد، كذكر، الى ماذا آل اليه حاله بعد ان أختبر القتل الذي لا حدود لشراسته؟

لسنان مضطرين لأن نقنعه انه مواطن. تفترض المواطنية تأسيسا واضحا للصلة المجتمعية، حيث الآخر هو شبيه. أي انها تفترض مسالة **الآخرين**، العلاقة بالآخر هي علاقة تراجيدية، لأنها تجعلنا نفهم ان الآخر موجود ليس كموضوع ممكن لإرضائنا، إنما كذات راغبة، من الممكن ان ينبذنا، كما من الممكن ان يحبنا، إرادته مناقضة لإرادتنا، انه يشكل خطرا مستمرا ليس فقط على نرجسيتنا، إنما أيضا على حياتنا، ومع هذا فهو ضرورة لنا كالهواء الذي نتنفسه، أحبنا ام كرهنا، انه **الآخر الشبيه** الذي نبني معه صلة مجتمعية. كل مجتمع يتكون ويتشكل في صراعه ضد اللاتميز الذي يوقظ هوامات السديم

---

[٦]. Claude Lévy-Struss, *ap.* Marcel Mauss, *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, 1950.

[٧]. أحمد بيضون، **ما علمتم وذقتم: مسالك في الحرب اللبنانية**، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠.

[٨]. A. Houbballah, *op.cit.*

الأولي، الفوضى البدنية. وهنا يتحدد الرهان الأساسي: كي تكون الصلة المجتمعية التي يجب ان تشجع النظام والوضوح. كيف يمكن الخروج من هذا العماء المخيف؟ أمامنا سبيلان لا ثالث لهما: العنف او الحب، تدمير الآخر او البناء مع الآخر. إنهما وجها مسألة الآخرية. هذه الآخرية ليست موضع تساؤل في كل لحظة.

ان سؤال الآخرية يطرح سؤال السياسة (كيف اعيش مع الاخر؟) وسؤال الاقتصاد (أي عمل اقوم به ومع من؟) وسؤال المصاهرة (مع من أمارس الجنس، من أتزوج؟) وسؤال الوجود (كيف أوجد مع وبواسطة الآخر؟ من الممكن ان أتدمر بواسطة الآخر؟ أية صلة استطيع ان أقيم مع الآخر؟).

كل هذا لا يحل إلا بنظام، نسق يسري في الجسم الاجتماعي، حيث المعايير وشرعتها القانون مع آل التعريف تعطي المعنى، لأن الحياة المجتمعية، إذا تركت، فهي خاضعة لقواعد الاعتقاد وآليات الوهم، ولا يسلم اي فرد مهما كان ذكيا من هذا الهوى.

أننا نعيش اليوم تذررا مجتمعيا، انقطاعات مكانية وفكرية وثقافية ونفسية، تحمل في دواخلنا الشك ودم الثقة، ننكمش في بيوتنا، لأن العنف الذي خبرناه، والموت الذي شهدناه مازال ماثلا في ثنايا أرواحنا. صلاتنا المجتمعية اليوم محكومة بكبت العنف ولكنها لا تسيل حبا وودا وثقة، مازلنا في مرحلة الفراغ المقلق، نحاول الغذ بتعب كبير، وينبعث فينا قلق وجودي نحتار من أي سبيل نداريه.

سؤال المواطنية يفتح إذا الأسئلة الكبرى من علاقة السرير الى الحياة السياسية، من لقمة لعيش الى السؤال الوجودي، انه سؤال الصلة المجتمعية الذي نجد الإجابة عليه في الحرب الأهلية المختبر الفعلي للدراسة والمكاشفة.

أسئلة الحرب كانت وما زالت تشغلني كلبنانية خبرت العيش بحكم الولادة والزواج، بين إمكانية متباينة الاتجاهات والمعتقدات والرؤى، فبات السؤال عندي حاضرا دائما مع الحرب وبعدها. لماذا يذهب كل هؤلاء الشباب الى الأحزاب؟ لماذا انغمسوا داخل كل ذلك العنف، أين هم الآن؟ من قلقي الشخصي، ذهبت أبحث في الكتب وفي وجوه الناس، في خطاب المثقف وفي خطاب المسؤول، ولم أجد الأجوبة إلا عند لقاء المحاربين الفعليين الذي فتنتهم الحرب ودوختهم ولم تترك منهم سوى أشباح كائنات، لذا ورطت طلابي في خيار البحث النظري والميداني.

٢

الدروب الصعبة

في رصيد "حالات نفسية اجتماعية" في صف الدبلوم في الجامعة اللبنانية، على الطالب ان يدرس العلاقة الجدلية المتداخلة بين الذاتي والاجتماعي لدى شخص واحد، بمعنى ان أي سلوك، اي موقف لدى الإنسان لا يمكن فهمه وشرحه بمعزل عن الشروط الاجتماعية التي تجعل هذا السلوك ممكنا. موضوع ٩٦-٩٧، كان نظريا تكون الصلة المجتمعية على ضوء السوسيولوجيا الفرويدية (الطوطم والتابو، قلق في الحضارة، مستقبل وهم، علم النفس الجمعي وتحليل الأنا)، حيث الفرد مشبوك في سلوكه بثلاثة مستويات: الرمزي، المتخيل والواقع. وعمليا يجب ان تتم مقابلات عميقة ومفتوحة مع عينة شبابية بين ٣٠ - ٤٠ سنة، شاركت في الحرب ليرى الطلاب مدى التشابك بين التجربة الأسرية وتجربة الحرب، كيف دخلوا الى الحرب وكيف خرجوا منها.

لم يكن الاختيار سهلا، لا المادة النظرية ولا موضوع البحث الميداني. كانت الطالبات ينظرن الي بعيون واسعة محدقة، شابات مسالمات، يتم دفعهن الى التفكير بالعنف والموت، ويرين ان هذا الموضوع لا يعنيهن من قريب او بعيد، كأن الحرب كانت في مكان آخر. وعندما طلبت منهن اللقاء مع محاربين كان التذمر يأخذ شكل الصمت او ردة الفعل العفوية: "اين نجد هؤلاء القتلة؟"

كان لا بد من الصبر لتقريب الفكرة، إلى ان طرحت عليهن ان يذهبن ويتحدثن مع أبائهن وأخوتهن وأقاربهن وجيرانهن ليدخلن في الموضوع، وبعد أشهر بدأن بالدخول إلى لعبة البحث. واكتشفت المقاومة الفعلية لديهن عندما طرحت فرضية مفادها ان هؤلاء الشباب الذين حلموا بوطن آخر، وقاتلوا من أجل ذلك، هم اليوم في حالة إحباط. وعبرت مقاومتهن لفرضية الإحباط كونهن منضويات داخل طوائفهن وانتماءاتهن المكانية، المناطقية، المذهبية، والعبور الى مسافة البحث العلمي ليست أمرا سهلا.

خرجت اول مقاومة لهن حول فرضية الإحباط لأنهن مؤمنات، ولا إحباط في الإيمان، مسلمات كن ام مسيحيات، وتركتهن للوقت دون التوقف عن حثهن للذهاب الى المقابلات، كنت ملحاحة وكان لا بد من دفعهن الى هذا الأمر. غبن فترة وعدن وكل واحدة تملك تقريرا من عشرات الصفحات. كن مندهشات ولكنهن حافظن على المسافة

بينهن وبين الشباب الذين قابلوهم حتى ولو أخرجوهم من دائرة القتل وأدخلوهم في دائرة الشبيه إنما عجزن عن تحليل المادة، وكان السؤال: ماذا نفعل بهذه المقابلات؟ وهذا هو الطريق الأصعب.

كن ١٨ طالبة، خمس منهن تراجعن ولم يكملن العمل وتوقفن عن المتابعة، طالبة أجرت مقابلة مع واحد من "حزب الله"، ولم تستطع الدخول المنهجي والواضح في المقابلة. ويبقى لدينا ١٢ مقابلة مع شباب تم اختيارهم حسب المصادفة وسهولة الوصول الى من يقبل بالمحادثة. وأحيانا كثيرة كن يقتربن من عدد كبير من الشباب الذين إما يرفضون الحديث في الموضوع وإما يخافون. ولدينا مشكلة منهجية ثانية، هي ان مضمون كل مقابلة، كان مختلفًا اختلافًا شديدًا عن الأخرى، وهذا الأمر عائد إلى ان هذه المقابلات هي أولية وتمرين بحثي. على ان يصحح الأمر في مقابلات تالية. وهذا ما حصل فعليًا، إلا ان ضخامة المادة المقدمة، جعلتني اختار بعض المفاتيح الضرورية للتحليل، وهذا العمل بحد ذاته يستهلك وقتًا هائلاً.

تجمع لدينا التالي: مرابطون: ١، تنظيم فلسطيني: ١، شيوعي: ١، منظمة عمل: ٣، حركة أمل: ٤، عدة تنظيمات: ١، قوات: ١.

هل نستطيع القول ان هذه العينة ممثلة، أجيب بسرعة بـ لا ونعم. لا، لأنني اعتبرها مرحلة استطلاعية من البحث، ممكن ان تتحول الى مشروع بحثي على مستوى الوطن لاحقًا. نعم، إذا استطعنا تحديد الاواليات المفاهيمية الشارحة لمسارات لتكون الذات لديهم، حسب دخولهم من الترميز الإيديولوجي او الترميز الطائفي، او مباشرة من الواقع حيث لا مسار ولا نهاية سوى الموت الفعلي او الرمزي، وشروط الخلاص باتجاه التكرار والنكوص والانكفاء، أو اعادة بناء الذات. وذلك على قاعدة التناقض او الاتساق مع الترميز الوطني الذي يحدد الشبيه والغريب.

في القراءة العامة لهذه الشهادات نتوقف امام **الدوافع الرئيسية للانتماء الى التنظيمات السياسية او المسلحة. هذه الدوافع كانت القلق بأشكاله المختلفة سواء سمي هذا القلق حرمانًا او غبنًا، فشلاً او إثمًا، إحساسًا بالدونية او إحساسًا بالهامشية.** والقلق هو ذروة التناقض، صراع في اقتصاد الذات، يتأتى من مصادر متعددة، داخلية لدى الفرد، وخارجية متأتية من الواقع السياسي او المجتمعي. أنه يختصر لحظة مواجهة الإيروس مع غريزة الموت، انه صراع يضع الفرد في وضعية التهديد غير المحتمل،

التهديد بالموت وبالتبعثر، وأكثر الأحيان يعود القلق الى عدم وضوح مصـــادر الخطـــر وتداخلها، فتتم استحالة تنسيق تمثلات القلق الخطرة لإمكانية موضعتها، مما يضع الفـــرد في لحظة قاهرة لاختيار الدرب الكفيل بتقليص هذا القلق وتقنيته، هذا الـــدرب يجـــب ان يساعد الفرد على المواجهة عبر قوة يلجأ اليها.

ما هي السمات العامة التي خرجنا منها في قراءتنا لشهادات شباب الحرب:

١. غياب كلي للترميز الجامع المتمثل بدولة القانون الحامية، مع إلحاح من قبـل الجميع على طلب هذه الوظيفة الأبوية، لأن الترميز العام له سمة الإلحاح، فهو مطلـــوب لأنه الناظم للرؤيا والسلوك والحامي او العاصم من هوى الانتهاك.

٢. حضور مسألة الهوية الوطنية كإشكالية خلقت إرباكًا هـــائلاً علـــى مســـتوى تحديد الحليف والعدو، وعلى مستوى تحديد الهوية الاجتماعية للمقاتل، اي انـــها شـــكلت إرباكًا مقلقًا في اقتصاد الرؤيا.

٣. بناء على هذين العاملين، تم خلط بين المسألة الوطنية والمســـألة السياســـية والقضية الاجتماعية والهوية الذاتية.

٤. اللحظة الوحيدة المضيئة لدى المقاتلين المسلمين هي لحظة مقاتلة إسرائيل.

٥. خصوصية وضع المسألة المسيحية في الحرب الأهلية، والقلق العالي للهويـــة الذي لم يجد خلاصه اليوم إلا في المقدس.

٦. ترافق أكبر درجة من الشراسة والعنف مع أعلى درجة من ضيـــاع الهويـــة الوطنية.

وكان الدافع هو البحث عن القوة في إتجاه تقليص القلق وتبريد التوترات. قسمت المقابلات ال١٢ التي بين أيدينا الى ثلاث فئات بحسب روايتهم لكيفية الدخول الى الحـروب الأهلية:

١. الفئة الأولى وتتضمن كل من دخل مـــن الترمـــيز الإيديولوجـــي (أحـــزاب يسارية)، وكل من دخل من الترميز المذهبي /الطائفي/ الدين (الكتائب، القـــوات، حركـــة أمل...)، ووضعنا عنوان "الخطاب السياسي وتقليص القلق"[٩] لهذه الفئة.

---

[٩]. Pierre Ansart; "Discours politique et réduction de l'angoisse", *Bulletin de psychologie clinique*, II, no 322, 1975-1996, p. 813.

٢. الفئة الثانية وتتضمن كل من دخل وحمل سلاحا دون ان يستبطن كل الاعتقاد والقناعة بالقضية التي يقاتل من أجلها ووضعنا عنوانا لهذه الفئة: العنف خارج الترميز.

٣. الفئة الثالثة والأخيرة، هي نموذج للترميز الوطني وأهمية هذا الأمـــر فـــي إعادة بناء الذات.

أما الفرضية التي كنا وضعناها معا فـــي الصـــف فـــهي التاليـــة: إن الالـــتزام بإيديولوجيا سياسية قدم علاجا مؤقتا لقلق عميق. ولكن بعد اختبار الفعل وعيـــش الواقـــع تكشف وهم العلاج المؤقت، مما استتبع حالة عالية من الإحباط.

كان الهدف هو دراسة من دخل من باب الترميز الإيديولوجي، ولكن المصادفـــة، هي التي جعلتنا نتعرف على الفئتين ٢ و٣، اي الفئة التي صادف انها لم تتعرف إلا علـــى الترميز الوطني. والفئة التي دخلت من باب الواقع الذي يستحيل ترميزه.

١. **الخطاب السياسي وتقليص القلق:** لدينا هنا ستة نماذج: شيوعي: ١، منظمـــة عمل: ٣، حركة أمل: ١، قوات: ١.

لكل روايته التي سردت بعشرات الصفحات، اما العناوين التي وضعناها فكـــانت استنسابا يليق بالحكاية.

الفقر والظلم: عمره ٣٧ عاما، يعمل مؤقتا سائق سيرة عمومية، لنـــه لا يتـــقن ممارسة أية مهنة. كان في منظمة العمل الشيوعي مرافق لأحد السياسيين: "كنت أحـــب ان أصبح معلم محترم". كانت المرارة عندما كنا نرى أولادا آخرين يلبســـون أيـــام العيـــد ملابس جديدة، وفي جيوبهم نقود يشترون بها ما يريدون، لقد كان شراء بنطلـــون جديـــد مناسبة سنوية نحتفل بها، ننام ونحن نرتدي البنطلون، اما الحذاء فلقد كان من الكماليـــات والأمر الداعي للتبختر في مشيتنا... كنت احب الفلسطينيين لأنهم مشردون مثلنا، يجمعنـــا الظلم والفقر. كان لا بد من الفرار من تلك الحالة التعيسة، وذلك بتغيير البيئة بـــالخروج من قريتي وبيئتي... كنت أحس انني مواطن مغبون كوني من طائفة معينة، أكره الديـــن والتدين، ورأيت في المنظمة أملي بالخروج من الوضع القـــائم والقـــدرة علـــى تحقيـــق التغيير... كنا نعتبر ان بندقية موجهة ضد مواطن لبناني هي بندقية خائنة وضد الشـــعب اللبناني وأنا شخصيا كنت وما زلت مؤمنا بذلك، **لم أقتل، لم أتلوث**، حتى كنت أدفع ثمـــن

ما أشتريه من المكان الذي أحرسه... سعادتي القصوى كانت أثناء القتال ضد إســـرائيل. اشتريت سيارة من تعويضي في المنظمة وأنا الان أعمل سائق تاكسي وأملك منزلا فـــي القرية، لأنني لا اعرف اتقان اية مهنة، ومستواي التعليمـــي لا يســمح لـــي بممارســة وظيفة..."

مازلت ملتزما بالمنظمة على الرغم من الأخطاء والثغرات التي وقعت، رفـــاقي الآخرون ما زال بعضهم ملتزما والبعض الآخر موال او صديق، فالأوضاع حكمـــت ان ينتبهوا لعائلاتهم ومستقبل اولادهم الذي يجب ان يفرضوا عملية بناء لبنان غـــير طـــائفي ودولة قانون... ربما هو حلم لن يتحقق".

هرب من الفقر والظلم الى المنظمة حيث بقي هامشيا وأخلاقيا، إلا ان الترمـــيز الإيديولوجي سار في نفس خط الترميز الوطني من هنا فهو لم يقتل، ولم يتلوث... تراجع الى القرية والعائلة، في نكوص واضح الى حيث كان منذ البدء، وما زالت أفكاره تتوالـــى في تكرارية لا خيار له فيها، انها حياة قليلة اقل من حلم الماضي، مسدودة الآفاق، العمـــل المؤقت، ربما الأولاد هم الذين سوف يغيرون.

العدالة الاجتماعية: عمره ٣٠ سنة، يعمل في معمل الخياطة الذي يملكه أخـــوه. توفي الوالد وكان عمره سنة، كانوا يسكنون وقتها في سن الفيل، حيث كان يمتلك الوالـــد صالون حلاقة، عندما توفي الوالد، باعت الزوجة الصالون، وذهبوا الى الخيام (الضيعة)، سنة ١٩٧٧ ضربت إسرائيل الخيام، وتم التهجير من الخيام نحو بيروت...

"اتينا الى المنطقة الغربية لأننا إسلام، والدي لم يكن لديه خط سياسي، لم يكن مع أحد كان مسلما فقط..."

سكنوا في منطقة صغير، حيث الحزب الشيوعي "اول كلمة فتحت أذني عليـــها، **أنا المهجر**، كانت العدالة الاجتماعية... لازم يكون موجود العدل، الأديان لم تســـتطع ان تقدم شيئا، وهي مش ضابطة، لأنه لو حكم الإسلام يقع الظلم على المسيحية، واذا حكـــم المسيحيون يقع الظلم على الإسلام. من هنا وجدت ان الشيوعية بتلم، بتفكر من هون، وان الناس مواطنون، وليسوا فقط أبناء هذا الدين او ذاك. قرأت الفكر الماركسي وكنت أفكـــر انه من خلال هذا الفكر من الممكن ان نصل الى العدالة الاجتماعية، من هنا كنت ضـــد الطائفية...

"بلشت الفي على الحزب في عمر ١٣ سنة، لقد اكتشفت العقيدة، المبـــدأ الـــذي اقتنعت به، لو لم تكن هذه الأسباب موجودة لما كان صار هيك، لو لم أكـــن فـــي حـــي صغير، لو لم اتهجر الى بيروت ما كان صار هيك..."

"بالحزب حسيت أني قوي، كان فيه هـــدف: وطـــن حـــر، ديمقراطـــي، هيـــدا طموحي..."

"كنت عسكري على المحاور، أحينا مسؤول مركز، وبعد شهر عسكري من دون رتبة، كنت أقاتل دائما بإرادتي، لم أشارك في المعارك بين الأحزاب..."

"قاتلت إسرائيل كمقاوم، اعتقلت ستة أشهر، وفي السجن كان التعذيب يتم على يد اللبنانيين (الوحش)، وعندما خرجت انتظرت ان يستقبلني كبطل، الا انهم قالوا لي: شـــو عملك هالشغل، شو عطاك، كلام بيجرح، كأني غلطان، تضايقت قعدت لحالي..."

"شاركت في الحرب ضد إسرائيل وعملائها، القـــوات علـــى علاقـــة مباشـــرة بإسرائيل، حاربتهم بإرادتي، وبهذا كنت أحارب إسرائيل، انهم الأداة، إذ لو انتهى جيـــش لحد يصبح التخلص من إسرائيل أسهل..."

"انا بحب بلدي ولا مرة حسيت انو هالبلد الي"

"بصراحة قديش بحب هالأرض، قديش بحس انها مش إلي، انا دخلت عـــالحزب من هالمنطلق، تنظمت، حملت بارودة، قاتلت حتى نوصل لمرحلة نحس عن جـــد، انـــو هالبلد إلنا، وبعد لهلق ما وصلنا لهالإحساس، الإنسان ناضل ليشـــعر بمواطنيتـــة عليـــه واجبات وإلو حقوق، أكثر مرة بحس فيها الواحد انو لبناني هو وعم يدافع عـــن وطنـــو، بهالبلد أنا مش ببلدي، في دوائر الدولة، بتشعري بعدم الارتياح، انتمائي للوطن بشعر فيـــه أكثر شيء هونيك في الخيام..."

هذه اللغة الدارجة التي استعملها المحاور هي طريقتـــه ف يـــالتعبير، الترمـــيز الوطني والترميز الإيديولوجي سارا في خط واحد عنده، انه يعيش حياة قليلة عند أخيـــه، ولا سلام إلا في ضيعته المحتلة، الغربة عن الوطن كلية، الغربة عن الناس أيضا، فالخيبة التي حصدها بعد عودته من المعتقل تدخل في نفس خط الخيبة من مشروع الهوية الوطنية الذي أراده في انتمائه الى الحزب الشيوعي، وقتاله إسرائيل وعملائها.

ابن المختار: عمره أربعون سنة، حاليا ناظر مدرسة خاصة بشكل مؤقت. هـــو ابن المختار، الرجل القوي المحبوب، الذي كان يمتلك أراض كثيرة باعها على ملذاتـــه، الجاه والقمار، تزوج ثلاث مرات، وهو ابن الثالثة والأخيرة، الأب رجل قـــادر متسلط ومحبوب، متأثر به الابن تأثرا كبيرا، إلا انه متناقض الأحاسيس تجاه، كان ومازال، يحبه ويهرب من جبروته، سافر عدة مرات الى السعودية، إلا ان الالتباس الذي يشوب العلاقـة بالأب لم يحل، لأن هذا الأب هو من القوة بحيث ان الابن لم يستطع تجاوزه او "قتله" فـي داخله:

"ليش انا وصغير كنت أحس انه يشبه الله وحتى الآن لا اعرف لماذا؟

"السنة الماضية مرض فصرت أبكي عليه مثل الأولاد الصغـــار، حتـى الآن، عندما يغيب أشعر به كهالة عظيمة وكبيرة.

"أن اهم الصفات التي تعلمتها من ابي هي روح العنفوان والقيادة والقدرة علـــى التحليل السياسي وقد سهل لي إيجاد موقع لنفسي بين الناس، هذه السـنة عندمـا أعلنـت ترشيحي على رئاسة البلدية لاحظت سلطة أبي على الناس أجمعيـــن، علـى الأحـزاب الموجودة ولاحظت انني محبوب ليس فقط من خلال أعمالي ولكن أيضـــا لأننـي ابـن المختار...

هذا الأب لا يهتم بأبنائه وبناته، انه الأب المطلق القدرة الذي يســتأثر بالنســاء وبالسلطة، ويطرد اولاده من جنته، وقد تبدى لنا هذا الأمر في محاولات التخلـص مـن جبروت الأب التي كان يحاولها الابن.

أكثر واحدة خدعتني هي أمي، لم تكن تخبرني الحقيقة، كانت دائما تتستر عليـه، على أفعاله، كنت أرسل المال من السعودية كي تتوقف عن زراعة الدخان، ولكن عندمـا أعود كنت اكتشف انها تعطيه إياه ليصرفه، كالعادة، على أهوائه، الآن صـــرت أعـرف وأفهم لماذا كانت تفعل ذلك لأنها هي له وهو لها ونحن لنسا لهما...

زواجي كان غلطة، تزوجت من فتاة لا أعرفها، وكان ذلك عندما حضرت مـن السعودية سنة ١٩٨٢ لاتزوج من فتاة أحبها ولكنني وجدتها في ليلة زفافها، ونكاية بـــها وبأهلها تزوجت، ولكن الازمة الأكبر هي أنني ليلة زفافي عرفت بأنها ليست عذراء، لـم اتضايق من هذا الأمر، ولكن الذي ازعجني ودفعني الى الشك انها لم تخبرني عن علاقتها مع آخر قبلي، إنما قالت انني انا الذي فض بكارتها في ليلة سابقه عندما كنت ثملا، رغـم

انني لم أذكر يوما انني غبت عن الوعي مرة من جرءا الشراب، انني اعيش معها اليـوم ولنا بنت وصبي، ويمين مرتاحين وخمسة أشهر لا نتكلم مع بعضنا...

النساء فالتات منه دائما قال: "يلعن ابو جنسكن.

سنة ١٩٧٥، كنت أخدم في الجيش، فترة التجنيد الإجباري، ويومـــها حصلـت جريمة في منزل أخي، وهي مقتل طفل في العاشرة من عمره، عندمـــا رأيـت المشـهد جننت، أصابني ذعر شديد، وكانت حالة شبيهة بالهستيريا... بعد أيام من هـــذا الحـادث هربت الى بيروت هربا من المشهد الذي كان يلاحقني، هناك تعرفت على شاب أرغمنـي على كيفية استعمال السلاح للتخلص من خوفي الشديد، وانتميـت الـى منظمـة العمـل الشيوعي مما خلق عندي شخصيتين: - الأولى قيادية بين الناس.

عملي في القتال أعطاني سلطة قوية بين الناس خاصة في ضيعتي، سنة ١٩٧٦ دخلت سوريا الى جانب الأحزاب اليمينية، تزعزعت شخصيتي، وكان المنعطف الأخطـر في حياتي، اهتزت الصورة في داخلي... من... مع من... قيم ومبادئ وصـــورة الأمـة العربية، وسوريا تقف بجانب القوة الانعزالية...

كنت على الدوشكا في لحظة الانطلاق الى معركة، عندما اتى أبي برفقة أمـــي وقال لي، "لقد أحضرت لك أمك كي تسلمها الدوشكا" وتركها وذهب، عندها اضطـــررت الى ترك موقعي وأخذ أمي الى البلد..."

ثم يروي تفاصيل كثيرة من حياته، ومن محاولاتـــه الدخـول فـي مواجـهات عسكرية، ولكنه يهرب في اللحظة الأخيرة، يسافر الى السعودية، يترك البلد، لم ينجز أمرا واحدا، لم يجابه مجابهة واحدة فعلية. اللحظة المشرقة الواضحة في حياته، هي لحظـات قتال إسرائيل. وعن القائد يقول:

"كان أفقه وأعلم شخصية واهم شخصية عربية... هذه الصورة البراقة انكسـرت وتهشمت وانمحت كأنها لم تكن، أصبح القائد في نظري إنسان أنـــاني كـل همـه بنـاء شخصيته والركض وراء مصالحه الخاصة لا أكثر ولا أقل... انه القائد المنافق...

عند انسحاب إسرائيل، شعرت انني من النـاس الأوائـل الـذي لـهم الفضـل بانسحابها، ولكن الرأي العام التف حول حركة امل، هذا الأمر حرقني حرقا... كل هـذا

أدى بي الى القرف والإحباط وعرفت ان كل شيء قمت به ذهب سدى وأن الحلم الذي كنا نحلم به في المنظمة كان تفيصة، والآخرون قطفوا كل شيء.

بعد ترك المنظمة، صرت بلا مال، ديون كثيرة، بلا عمل".

حاول السفر دون جدوى، كان يشرب الخمر ليلا نهارا، أحيانا ينكـــش الأرض ويزرع الخضار، عرض بيته للبيع من شدة الضيق، وأخيرا توفر له عمل ناظر مدرســة، عمل مؤقت، بعد شهر اشترى باصا صغيرا لنقل التلاميذ... ومـــازال غـــير راض عـــن عمله، يبحث عن السفر الى الخارج من جديد لتأمين المال من اجل مستقبل اولاده:

"كنت أشعر انني مواطن انتمي الى بلد جميل ولي حق عليه مع انني ما احتجت يوما الى الاستفادة من مواطنيتي، ولكن الآن لا اشعر أبدا انني مواطن لأنـــه لا يوجـد وطن فهو مقسم، مجزأ مثلي ولا حال له"

هذا النموذج هو مثالي بالنسبة لنا، كونه يشكل الابن الذي لم يستطع ان يتجـــاوز الاب، ان يقتله في داخله، بقي معه في حالة مواجهة، إلا ان كل محاولاته كـــانت تبـــوء بالفشل، وحادثة القتل في منزل الأخ هي أكثر من دالة، هرب منها وحـــاول الاســتقواء بالتنظيم، ان التعابير التي يستعملها عن القائد، او عن سوريا (الشقيقة) او عن الحضـــن، حضن الأمة العربية تشير الى محاولات البحث عن الانبناء النفسي في العمـــل السياســي والعسكري، ولكنه وصل الى ذلك الإحساس بالتجزئة، فحاله يشبه حال الوطـــن، مقســم، مجزأ، لا حال له.

العاقر: العمر ٣٠ سنة، متزوجة لا أطفال. ابتدأت بالحديث مطـــولا عـــن الأب وأعجابها به، وبالشعور بالأمان رغم الفقر: "كان ابي يشعرنا دائما انه يحمينا، كنا نخـــرج بالنزهات نهار الأحد على دراجته، يغني لنا، كانت حياتنا مليئة بالفرح ولا يعنينـــا المـــال كثيرا..."

عاشوا حياة تنقل كثيرة، لا يملكون منزلا، فالأب يعمـــل مـــزارع فـــي أمـــلاك الآخرين. من هنا دخل في صراعات كثيرة مع الملاكين، وفي كل مرة كـــانوا يـــتركون

ويذهبون بحثا عن إقامة أخرى... كان الأب، برأيها إنسانا مختلفا يرفض الظلم، لا يفـــرق بين البنات والصبيان، كان وطنيا وأميا.

من صور حياة التهديد التي عاشوها، تروي كيف بقيت أغراضهم إحدى المرات في الخلاء، تحت الشجر فترة طويلة عاشوا عند الأخرين: "كنا نشعر اننا أغراب، وهـــذه مسألة رهيبة ومخيفة... هذه الحالة كانت ترافقنا دائمـــا... الخـــوف الدائـــم مـــن عـــدم استقرار... أبي كان يضمن مواسم، وحياتنا متعلقة بالموسم، ومرة اقفلت الطريـــق مـــع سوريا، وأذكر كيف كان أبي وأمي ينظرون الى الموسم... الى جنـــى العمـــر ولا أحـــد يسأل...

"هذه المسألة جعلتني أثور على الدولة وعلى النظـــام وأتســـاءل لمـــاذا هـــؤلاء المواطنون الصالحون... بل أفضل المواطنين لا تحميهم الدولة؟ لماذا يكـــون اقتصادنـــا مرتبطا بغيرنا؟ لماذا لا تعمل الدولة عصيرا؟ كيف تتخلى الدولة عن مواطنيها؟...

مجمل هذا الوضع وغيره دفعني ودفع الكثير من الناس الانتماء الـــى المقاومـــة الفلسطينية...

لم انتسب الى "فتح"، مع انهم طلبوا مني ذلك، كنت حليفة... اما المنظمة "منظمة العمل" فأنا بنفسي ذهبت اليها ولم يكن ذلك صدفة... اول مرة تعرض ابي الـــى مشـــكلة قانونية من أجل حقه في البستان الذي كان يستثمره، ولوحق وسجن مدة اربعة ايام، عندها اعبرت ان قضية ابي هي قضيتي وهي قضية وطنية وعامة وعمالية... كنت في صـــف البكالوريا وذهبت الى نقابة العمال في صيدا، والى نقابة المزارعين وهناك تعرفت علـــى كوادر من المنظمة وكنت اشعر ان قضية ابي هي قضية العالم كله، وقضية كبـــيرة وان الكثير من العمال أمثال ابي، والمزارعون والطلاب يتعرضون لمثل هذا الظلم واعمـــال القمع والمطلوب حل عام من هنا **انتقلت من الخاص الى العام**... وفـــي المنظمـــة كـــان النقاش جديا حول مثلا مسألة الوظيفة والواسطة حول البرامج التعليميـــة، حـــول مســـألة الطائفية، كلها أمور يومية لا تحل الا على المستوى السياسي.

... نشاطي الأساسي كان من خلال الرابطة الطلابية هناك أعجبت بجدية بعمـــل المنظمة... وكان عملي سياسيا فقط من خلال الإضرابات والمظاهرات والنقاشات حتـــى سنة ١٩٩٨٢، أصبح عملي سياسيا وعسكريا، خلال وجودي في المنظمة تعرفـــت علـــى زوجي وتزوجنا سنة ١٩٨٣، زواج غير رسمي، لقد كنا ملاحقين مـــن قبـــل الســـلطات

الإسرائيلية... واضطررنا الى عقد زواج لأنه قبل الانسحاب الإسرائيلي جـاء أشـخاص لبنانيون (عملاء إسرائيل) وسألوا عن طبيعة علاقتنا واتهمونا بالزنى مما اضطرنا الـى عقد زواج في المحكمة...

قبل الاجتياح كان موقعي عضو هيئة ممنطقة الجنوب وفي فترة الاجتياح كنـت قائدة عمليات في منطقة صور، أشارك بالتخطيط للعمليات وقرار نقل السـلاح وإعـداد الخطط ومناقشتها...

انا إنسانة حساسة لا أوذي نملة، ولكن امام عدو يفعسني... كنت انفـذ العمـل العسكري بكل برودة أعصاب، انه هو الذي اتى ليقضي على احلامي وحضارتي، ويجب ان أواجهه بأي سلاح مهما كان بسيطا، كنا نحارب بقوة العقيدة والثقة بالنفس... **فقط هذا المخزون من العقيدة ومن الإحساس بالعاء هو سلاحنا...**

لحظات السعادة والفرح والشعور بالنصر كانت ترافق كل عمل كنت اقـوم بـه ولو كان يرافقه قلق الفشل...

لم يكن لدينا منزل كي ننجب طفل... كنت انا في منطقة وهو في اخـرى، كنـا نسرق علاقتنا، وحملت أثناء فترة الاحتلال وقمت بعملية إجهاض وكنت حزينـة جـدا، تأثرت كثيرا ولكن...

بعد الانسحاب الإسرائيلي استقر الوضع قليلا وسكنا في بيت ثابت انا وزوجـي وحملت مرة ثانية، ولم استطع الولادة الطبيعية ومات الطفل قبل ان يولد واضطررت الـى عملية جراحية مما أدى الى عقم لم اعلم به إلا لاحقا...

بعد كل هذا... مررت بظروف كثيرة... وتركنا المنظمة... وبدأنا العمـل فـي محل يملكه والد زوجي وابتدأت المشاكل مع أهل الزوج، خصوصا والدته، كوني عاقر... واقترحت ان يتزوج ابنها للانجاب، وهذا الأمر أخذ نقاشا طويلا، وكنت في هذه الأثنـاء ابني شقة لي، في البناء الذي تملكه أمي... فكرت كثيرا بالطلاق... لأن زوجـي تـزوج فعلا امرأة ثانية... ولكن زوجي إنسان جيد ويحبني كثيرا واقنعني بعدم الطلاق وهو أكثر الأحيان عندي وأحيانا اخرى عند زوجته الثانية.

اما سؤال لماذا تركت المنظمة؟

"حدثت تحولات كبيرة، في الخط السياسي للمنظمة أهمها:

١. غياب الديمقراطية في المشاركة.

٢. هيمنة الخط الفلسطيني على خط المنظمة في القرار.

٣. الوجود السوري.

كنت متأملة ان نحقق شيئا وكنت أرى الحلم من خلالهم، وهذه المرحلة انتـهت ولكنني لا اقف، الحلم مازال موجودا، ومازال البحث عن شركاء قائما، انا متـأكدة انـهم موجودون، لقد كنا نتشارك الحلم مع مجموعة معينة وحاليا انا مؤمنة بطاقات شـعبي... كنت اشعر اني مواطنة وبموقع مسؤولية وكان الحلم يرافقه عمل منتج والعمل كـان لـه صدى والناس تتجاوب مع الحدث... كنت أشعر بالانتماء لمجموعة ولقضية ولوطن...

بعد تركي المنظمة حاولت القيام بعمل مثل باقي الناس كي استمر وعدت الـى الجامعة أتابع دراستي وأخذت إجازة في التاريخ وحاليا أحضر للماجستير وأعيـش فـي منزل خاص بي بمساعدة أخوتي وأهلي وأعيش من مدخول زوجي قليلا ومـن أشـغال يدوية أقوم بها وأشارك عبرها في المعارض، وأبحث عن عمل ثـابت... يعنـي عـدت أواصل حياتي المدنية بالعلم والعمل واستطعت ان أحقق نجاحا وأحقق وضعا جيدا رغـم اني تعبت كثيرا... انا اليوم راضية عن نفسي ولكنني لست راضية عن وضـع البلـد... فالقضية، قضية البلد مازالت قائمة وهي تفرض نفسها على الوضع، لم أكن سلبية تجـاه وطني... لذا أشعر براحة ضمير... من لحظة وعيي يرافقني أحساس بالمسؤولية تجـاه كل ما هو حولي، كنت اترجم الحلم بعمل وحاليا أترجم الحلم ببناء ذاتي بإعادة التـوازن لأفكاري وربما أعود للانخراط بعمل عام في حال وجدت مجموعة متقاربة... لم أضـع فيتو على كل شيء، ولم أنسحب وليس هناك لحظة هدوء - قراءة - مناقشـة - متابعـة الأخبار...

حاليا لدي نظرة متروية وهذا ما يميزني في هذه الفترة وانـا هادئـة بانتظـار الحدث.

استطاعت هذه السيدة لملمة الأوراق، لملمة حياتها في اتجاه إعادة بنـاء العمـر والحلم دون إحباط، والذي ساعدها على ذلك عدة أمور:

– التغذية العائلية بالحب والتفاهم – صورة الأب الواضحة، مما جعلها تنتقل من الخاص الى العام دون قلق، وشكل لديها ديناميةعالية، كذلـك فـإن علاقتـها بـالزوج مازالت، ومنذ البدء، علاقة حب وتفاهم.

– انها عاقر من جهة، ومطلقة من جهة ثانية، ومع هذا فهي ليست محبطة، وهذا امر ملفت بحد ذاته.

امام هذه المرأة نطرح أسئلة كبرى:

ان مسألة ان المرأة لا تكون ولا تتوجد الا عبر الرجل / الأب الحـامي، الـذي يعطيها الاسم والمكانة الاجتماعية، أخذت هنا لدى هذه المرأة منحى مختلفا، الأب والزوج كانا قوة هائلة، مع العلم ان الأول مات والثاني تزوج امرأة ثانية، إلا ان الإشباع الأنثـوي كأبنة وكامرأة مرغوبة من الزوج، جعل العبور من الخاص الى العام عبر القضية، التـي اخذت شكلها النضالي عبر الروابط والنقابات كان امرا هاما. اي ان الترميز الإيديولوجـي وعيشه كواقع وممارسة ساهم مساهمة إيجابية في الانبناء النفسي.

هذا الاتجاه النفسي/ العملي، لم يختل أثناء الاجتياح الإسرائيلي، فكان الترمـيز الإيديولوجي والترميز الوطني في نفس المناخ، مما ساعد في تثبيت الهوية النفسية التـي كانت توظف كل الأنشطة في اتجاه البناء وإعادة ترتيب الأوراق.

اما المسألة الثانية، انها عاقر، فهي ايضا إحدى المسائل التي يجب التوقف عندها في موضوعة المرأة.

فعندما يقال ان المرأة لا تكتمل إلا بالولادة، وصنع الحياة رأينا كيف تجـاوزت هذه السيدة هذه المسألة بتوظيفات نفسية عالية: القضية، العمل الحرفي، الدرس والمتابعة. كل ذلك في مناخ من الحب واضح... لقد استطاعت ان تبني منزلا خاصا بمساعدة الأهـل والزوج، إذا الحب، العلم القضية اي الخروج الى العام، كانت عناصر ضرورية لإعـادة البناء مع قبول الهزيمة، وتسمية مطارح الفشل.

وهذا الأمر يطرح علينا أسئلة عدة:

هل إعادة البناء الذاتي وعدم التكسر ازاء ما حصل هو خصوصية انثويـة فـي مرحلة ما بعد الحرب؟

هل هذا الأمر يفتح السؤال واسعا حول كيفية خروج "المناضلين" من الهزيمة؟

اننا هنا نطرح فرضية تصح على الرجال والنساء، وهي ان التوظيف في العـام اذا أستأثر بكل الطاقة النفسية مع تغييب كلي للخاص، للذاتي، فإن الشخص لا بد ذاهـب الى التهلكة والإحباط.

***

في الحالات الأربع التي ذكرنا، كان العبور من الخاص الى العام عبر التنظيم.

من الفقر والتهجير والخوف والتشرد الى القوة والانبناء الذاتي والمجتمعين امـا المسارات فدق أدت الى حالتي تكرار ونكوص وخيبة، وحالة هرب دائم مـن المواجهـة وحالة اعادة البناء لدى المرأة وتبين ان العوامل التي ساعدت في إعادة البناء لدى المـرأة هي:

– التغذية العائلية، التغذية بالحب.

– الاتساق بين الترميز الإيديولوجي والترميز الوطني.

– العلم.

– محاولة تعلم مهنة ولو بسيطة، العمل اليدوي، هذه الحرفة الرائجة اليوم بيـن سيدات المنزل تفاهم ساهم البقاء في المنازل من جراء الحرب في ازدهارها.

– بناء شقة خاصة بها بمساعدة الأهل والزوج.

٢. **العنف خارج الترميز**: التفكير يسمح بالتفاوض، اي باستعمال الترميز، واللغة اهم مدخل للترميز. عندما يفتقد الإنسان لغة الترميز والتفكير والتفاوض، فهو يذهب الـى السلوك والفعل من باب النزوة العارية، فيصير الفعل استدعاء لفعل آخر، والقتـل بوابـة للقتل المفتوح، وعندما يتوقف قتل الآخر، وتكون نزوة الموت قد استعملت كـل الطاقـة الليبيدية التي تحرك نزوة الحياة، من اجل غاياتها، عندئذ يرتد السـحر علـى السـاحر، وتمسك نزوة الموت بتلابيب الذات.

يدخل في هذا الخانة فئة ضخمة من المحاربين في الحرب في لبنان، كانوا القتلة وهم اليوم القتلى بالمعنى الرمزي. وكوننا اخترنا حالات حدية تجمع لدينا خمس حـالات، دخلت الحرب من باب العنف الصافي، دخلت من العنـف الذاتـي او المجمعـي غـير المحتمل، لأن المراهق الذي كان بحاجة لوسيط بينه وبين قلقه، حمـل السـلاح وانتقـل مباشرة الى الفعل، الى ماذا آلت اليه حاله.

أمل – إسرائيل.

حرب عون.

حرب المخيمات.

الهول الأعظم هو حرب المخيمات... حيث فقدوا أكثر من نصف الشباب. ولكن الكارثة كانت دخول أخيه في حزب الله، اصبحا عدوين في المنزل وفي الحرب، يتقاتلان بشراسة في البيت... وعندما كان يفكر بحاله، كان يرى انه دخل التنظيم انتقاما لأخيه، وها هو سوف يخسر أخاه الآخر... وشعر انه يفقد إحساسه كإنسان... ما هو هدفه في الحرب؟ ويتوصل لتبرير غير مقنع وهو انه يحارب لأجل القضية... قضية لبنان، قضية الإنسان... ولكن كيف يقاتل من اجل الإنسان وهو فاقد "الإحساس بنفسه كمواطن عادي طاهر". يلوم نفسه لكل هذا، ارتكب اخطاء كثيرة يحق نفسه، بحق امه، بحق الوطن، بحق أناس آخرين... ويشعر بالضياع التام.

مشاركة شرسة في القتل وتحديدا بين حزب الله وحركة أمل... مما وضعه دائما في وضعية قلق عالية لم يكن يحقق فيها سوى العنف، انه يقاتل ضد **"الظلم والحقد والفقر"**، واي طرف يسبب هذا "الظلم والفقر والحقد"، يجب القضاء عليه... كان يكره نفسه، كم كان يخطئ، ثم يتوجه الى الله ليغفر له، كم كان يضرب رأسه بالحائط ويسأل نفسه لماذا يقاتل الناس...

تفرغ للتنظيم بشك لكامل، بروحه، بجسده وتفكيره، انتهت الحرب وعاد كل شيء الى مكانه، اللي مات، مات، ومن بقي أصبح فوق فوق والذي مثله: على الأرض يا حكم،... لا راتب لا عمل، لا أصحاب، لا شيء، لا عائلة... ولم يجد من يشجعه على الاستمرار والمضي في هذا الحياة سوى شقيقه الأصغر منه، كان يعالج ضعفه بالقوة، وإحباطه بالحياة كان ينصحه باللجوء الى حزب الله، والاستغفار والصلاة وحب الناس، وحب الحياة... وشعر فعلا بالحاجة لله، الحاجة الى قوة لا تخذل... لجأ الى الله، بدأ بالصلاة والتقرب من لمؤمنين، عاد الإنسان والمواطن الصالح، ساعده شقيقه وأصحابه في شراء سيارة أجرة، لا يطلب سوى ان يغفر له الله... لا يشعر بالسعادة إلا في حيه ولا يشعر بالأمن إلا في منزله وبشكل عام في منطقة الشياح، يفضل ان يغادر لبنان ويلجأ الى دولة تحترم نفسها وتؤمن له العمل والأمان والاستقرار حتى ينسى الماضي الأليم... الدم،

ابو الرعب: العمر ٣٥ عاما.

سائق تاكسي.

دخل الحرب في عمر ١٧ سنة.

كان يحلم في طفولته بمهنة الطيران، ثم ينظر فيجد نفسه في بيت فقير، وعائلة فقيرة مؤلفة من تسعة افراد كانت مسألة الفقر تشعره بالذل والمهانة. حتى في المدرسة، لم يتمتع كغيره من الأطفال، فلقد ظل عاما كاملا مكرها على الذهاب الى المدرسة في سترة بالية وحذاء قديم. ترك المدرسة وعمره ١٣ سنة.

كانت علاقته بوالده علاقة خوف، كان يوقظهم في الرابعة صباحا ويجبرهم على الصلاة، يراقب صلاتهم إذا كانت صحيحة، ويجبرهم على قراءة القرآن والاستماع اليه بخشوع. كان أبوه عبوسا قاسيا، يضربه لأتفه الأسباب، كان لا يجرؤ الى النظر اليه كان يشعر ان والده "وحش". كانوا جميعا كالخرسان "في المنزل، لا صوت أثناء وجوده، لا حركة، لم يحب والده إلا وهو على فراش الموت، كان متعلقا بأمه الى درجة العبادة وعندما مرضت أحس ان حياته توقفت. الفقر والحرمان أشعره بالبؤس. حاول مرة الانتحار، واستمر بالعذاب الى ان مزقت قذيفة جسد أخيه. في هذه اللحظة "انفصل جسده عن روحه"، ولم يعد هو، بل مخلوق آخر لا هدف له سوى الانتقام.

جاء شباب "الحركة" للتعزية، انهم جيران، تحملوا كل مصاريف العزاء، وتكفلوا بتأمين العمل له، وتقديم الدواء لأمه مقابل "تفرغة" في التنظيم "حركة أمل".

كان العرض مغر، بدأ بحراسة المكتب، ثم مرافق لأحد القادة، ثم المشاركة في الحرب على المحاور، وأكثر ما كان يسعده انه كان كلما يطلق رصاصة يشعر بالانتقام لأخيه، واستمر حتى استمل مكانة لا بأس بها في التنظيم، تغيرت نظرة الناس له وصار اسمه "ابو الرعب" إلا انه عندما يعود الى المنزل كان يشعر بالضعف وأحيانا يبكي. عاش مع أفراد الحركة شهورا صعبة جدا، فيها خوف ورعب وعدم استقرار، ولكن فيها شيء من اللذة، لأنه كان يوجه أشخاص وهم تحت أمرته.

شارك في جميع الحروب:

أمل – مرابطون.

أمل – حزب الله.

الجثث، القذائف التي ما تزال تدوي في أذنيه، أصوات النساء، وصراخ الأطفال ومـــوت ابيه واخيه، يكره هذا الماضي ولا يحب ان يتذكره لكنه غير قادر على نسيانه مطلقا لأنـــه أصبح جزءا منه، يكره ان يتذكر كيف كان يحمل مسدسا كيف كان يطلـــق النـــار علـــى المسيحيين حتى ولو كانوا مجرمين وقتلوا أخيه، يكره ان يتذكر كيف كان يتعـــامل مـــع سلاحه بشكل عشوائي "ما أصعب ان يقاتل انسان أخاه الإنسان، صحيح كانوا مجرميـــن وصحيح كانوا يقتلون على الهوية، أجرموا بحقنا كثيرا وأذلونا كثيرا، يعتـــبرون أنفســـهم احسن منا مختلفين عنا، صحيح قنصوا الأبرياء منا وقتلوهم ولكن يا ليت كـــانت توجـــد وسيلة غير القتال "للأخذ بالثأر".

أمام سؤال هل كنت تشعر انك مواطن لبناني؟ أجاب

"منذ طفولتي وانا أشعر اننا محرومين في لبنان من أشياء كثيرة، عندما دخلـــت المعارك كان القتال عندي ضد العوز، اما مع مرور الأيام كانت مشاعري متقلبة... تـــارة أشعر انني اقاتل لأجل لبنان وتارة اخرى أقول في نفسي لماذا أقاتل من أجله وهـــو لـــم يمنحني شيئا، ولكن شيئا ما ف يداخلي كان يحرك مشاعري نحوه ويذكرني انني مواطـــن لبناني... مازلت حتى الآن لا أعرف شعوري بالضبط تجاه هذا الوطن، تارة أحبه وطورا أحقد عليه، لأنه لم يمنحنا شيء، في المعركة كنا نقاتل لأجل قضية، لاجل بقعـــة أرض، لأجل منطقة... اتمنى ان ابتعد عن هذا الوطن وان انسى انني لبناني... أكرهن لم اجد فيه سوى الذل والمهانة، سوى الفقر والقتل والتشرد... لا عمل، لا كرامة، لا مأوى..."

يحلم بتأسيس عائلة وزوجة تتقي الله وان يربي أبناءه علـــى التســـلح بـــالصبر والإيمان... يصلي مئات المرات، يستغفر الله آلاف المرات... "ان الله غفور رحيم... كلنا أبناء الله... وكلنا اليه راجعون...".

طلب الانتقام، مقتل الأخ (العصبية الأهلية)، التي لم تستطع ان تترمز، فدخل في القتل، صار "ابو الرعب".

الإحساس بالإثم الذي يعيشه الآن، بفعل ضغط أخيه المؤمن، المنتظم بالحزب. لم يتحول الى توبة فعلية، تدخله باب الترميز الديني الفعلي: الإيمان، لقد كان "اخرســـا فـــي البيت، مع الأب، لم يتعلم لغة التفكير والتعبير، عبر عن كل ما عانه بالقتل، فصار أســـير نزوة الموت، يردد تعابير التوبة، دون ان يكون مستدخلا في جوانيته التوبة الفعلية التـــي

تفترض ترميزا لمقدس ما يؤمن به، لمشروع ما يصنع حياته عبره، انه يردد كلام اخيـــه فقط. ويريد الهرب والسفر، ظنا منه انه سوف يعيش، انه اسير نزوة المـــوت التـــي لا خلاص له منها.

٣. إعادة خلق الذات Récréation: خلال محاولتها اللقاء مع من أشـــترك فـــي الحرب في لبنان، التقت ن.ح أثنين من حركة امل، أربعة من الحزب الشيوعي، وأربعـــة تعرفهم شاركوا في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. لكن البعض منهم رفض التحـــدث عن مشاركته في الحرب الأهلية. والبعض الأخر تضايق لمجرد طرح هذه الفكرة لأنـــها تذكره بلحظات يعمل جاهدا لنسيانها، الى ان تعرفت الى ج، الذي رحب بـــالفكرة كونـــه يعتبر قضيته قضية عامة وقد سجلت معه تسعة شرائط تسجيل، وعندما ابتـــدأت بتفريـــغ الشرائط وكتابة مضمون اللقاء، وكانت تبتدئ من الثامنة صباحا حتى السابعة ليلا بشـــكل متواصل الى ان قدمت تقريرا من ماية صفحة، حملته وكأنها تحمل كنزا ثمينـــا، كـــانت سعيدة جدا، يبدو ان المحاور كان أكثر سعادة، العرض المختصر الذي أقدمه يعتريه طبعا التشويه لأنه يخرج سياق الكلام من نكهته وسيلانه، ويليق بالنص ان يخرج كـــاملا كمـــا هو.

عمره اربعون عاما، من منطقة الطريق الجديدة في بيروت، ولد في لبنان وسافر الى السعودية وكان عمره ١٨ يوما وحيث استقرت العائلة، عاش مراهقته ف يالســـعودية حيث فقط العائلة والمدرسة والعادات والعلاقات ذات الطابع الإسلامي المحافظ، في عمـــر ١٨ سنة سافر الى بريطانيا لدراسة الطب حسب رغبة والده، هناك درس إدارة أعمـــال، وعاش حياته كأي شاب يعيش في الغرب، أنجز هناك دراسته خلال أربع سنوات، وقـــدم طلبا الى جامعة في اميركا، قبل الطلب، إلا انه يجب ان يحصل على فيزا الدخول الـــى اميركا من لبنان كون ه لبناني الجنسية، وكان من المفروض ان ينجز الأمر في غضـــون ثلاثة ايام.

استقر في الطريق الجديدة حيث يقيم الأهل والأقارب، وأخذت المعاملات تمتـــد الى فترة طويلة، وعندما رأى ان الأمر يستدعي وقتا لتسهيل معاملاتـــه ومـــروره علـــى الحواجز، اخذ بطاقة من "المرابطون" لتسهيل الحياة، وكـــان يـــتردد عليـــهم، ومـــأخوذا

بالمظاهر العسكرية: البدلة، السلاح، انتمى الى تنظيم لا يعرف عنه شيئا، فقط من اجـــل البطاقة ولكي يستطيع التجول والحصول على سلاح يتباهى به مثله مثل اي شاب، ولكـــن كان كلما حصل اشتباك يرمي سلاحه، وعندما اجتاحت إسرائيل بيروت وحاصرتها حمـل السلاح فعليا وتدرب على استعماله، وهنا كان السلاح بالنسبة له واجب، للدفاع عن بلـــده وعن نفسه، تجاه عدو يسيطر على بلده، وإذا لم يقم بشيء، ستبقى إسرائيل، وتصير حـال لبنان مثل حال فلسطين، وشارك في ثلاثة اشتباكات. لم يكن عند إيديولوجيا فكرية، انمـــا اشتد حماسه عندما قتل ابن خاله، وزوجة عمه وابنها اللذان ماتا حرقا بالقصف، في هـذه الأثناء تعرف على فصيل فلسطيني، وكونه يعرف اللغة الإنكليزية ومتعلـم طلبـوا منـه الاشتراك في عملية في الداخل، وهي إدخال سيارة مفخخة الى الداخل الإسرائيلي، حيـث يجب ان تجري عملية عسكرية ضخمة نهار ١٧ أيار، في نفس تاريخ التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل، ودخل الى إسرائيل مع شاب آخر، هناك يبدو انه حصلت خيانـــة، والقـي القبض عليه...

في التقرير الذي قدمته ن، يوجد ستون صفحة عن أدبيات المعتقل، عن المجتمع الذي أنشأه المعتلون فيسجن عسقلان.

عن كيفية قضاء الوقت، عن التعلم، عن المناقشات، عن تعلـم فنـون مقاومـة التعذيب، عن المشاهدات المره للإذلال النفسي او للتدمير النفسي للسجين، انها حياة كاملـة امتدت على مدى ١٢ سنة في المعتقل. ولكن أرادة العيش والتفكير بكيفية الخروج بصحـة جسدية وعقلية ونفسية كانت الشغل الشاغل عنده.

هذه الإرادة في الحياة كانت مدعومة من الأهل الذين بـاعوا كـل شـيء فـي السعودية واتوا ليبقوا الى جانب ابنهم السجين، يذهبون اليه مـع الصليـب الأحمـر، او يحدثونه عبر الإذاعة.

اما الرفاق أفراد التنظيم الذي أرسله الى الداخل الإسرائيلي فلقد تم القطع معـهم بسرعة هائلة، لنه اكتشف انهم لم يقدموا خدمة واحدة لأهله حتى انهم لم يشيروا اين هـو في البدء، البعض الآخر، كان يأتي ويأخذ المال من الأهل بحجة انه سوف يجده ويأتي به، هذه الخيانات المتلاحقة لم تؤثر به، عرف انه يواجه التعذيب والموت، وحده، تآزر مـع الرفاق السجناء من أي تيار اتوا دينيا كان ام علمانيا، فلسطينيين كانوا ام لبنانيين.

خرج بعد الاعتقال، وابتدأ بتدبير سؤون حياتهن لم ينتظر شيئا من احد، اسـتقر في غرفة في منزل أخيه الكبيرن اشترى بنا وأخذ يطحنه ويوزعه على المحلات بواسطة سيارة اشتراها من الهبة التي يقدمها مجلس الجنوب لكل من يخرج من المعتقل، انضم الى الهيئات التي تعنى بالأسرى، وهي أكثر من واحدة وأسس لجنة أصدقاء الأسيرن وفي هذه الأثناء تعرف الى موفدين من المنظمات العالمية العاملة لحقوق الإنسان عبر المعتقليـن، وأصبح مترجما لها، وفتح صلات مع شخصيات عالمية، ووضع هدفا له، حدده لخمـس سنوات، كي يستطيع ان يتدبر منزلا له يتزوج، وإلا فانـه سـوف يـهاجر الـى بـلاد الاغتراب.

***

ما هي العوامل الرئيسية التي جعلت من ج. نموذجا لبناء الذات وإعادة خلقها من جديد:

١. **الحب**: الذي أخذه من أهله (من الأم والأب معا)، اي ان التغذية العائلية التي ابتدأت منذ الطفولة استمرت الى آخر لحظة في الاعتقال.

٢. **العلم**: لقد درس في بريطانيا، أخذ من هناك العلم والثقافة المغـايرة، حيـث نفترض ان الأنا عنده تحررت من ثقف الأهل (الأب) ومـن ثقـف العـادات والتقـاليد الراسخة.

٣. **المسافة**: من الحدث اللبناني، الحرب، إذ كونه عاش في لبنان فترة قصـيرة جدا وكانت متقطعة بين لبنان والسعودية، مما وضعه خارج التشابكات والعقيـدات بيـن السياسة، والحياة اليومية، خارج القتل والموت.

٤. لقد كان ايضا خارج الترميز الإيديولوجي او التخشب الفكري.

٥. وأخيرا، وهذا هو العامل الفاصل، لم تتشوه **الهوية الوطنية** بالنسبة له، بقـي لبنان هو الوطن، والعدو هو اسرائيل، أي انه لم يعش تجاذبا أو تناقضا في أحاسيسه تجاه الوطن وتجاه العدو، الحب للوطن، والكره للعدو.

نورد هذا النموذج، لقناعة ترسخت لدينا ان مسألة الهوية الوطنية هي أمر محـدد وفاصل وقاطع في البناء النفسي للفرد اللبناني وفي التوجه السلوكي.

هذه الدراسة الاستطلاعية، حتى ولو لم تكن ممثلة لكل الذيـــن اشـتركوا فـــي الحرب، تطرح علينا مسألتين:

١. المسألة الاولى: هي مسألة وجود الدولة كضرورة حتمية لتأســـيس مســـألة الهوية الوطنية أي لتأسيس ترميز جامع يخرج الناس من القلق، قلق الغد والمصير.

٢. المسألة الثانية: هي السؤال حول من هي الجهات في المجتمع اللبناني التـــي تصدق مسألة المواطنية؟

من هنا طرحنا لمسألة المسافة مع الحرب الأهلية، هذه المسافة قد تكون:

فكرية: المثقفين والمبدعين

جغرافية: المغتربين

عمرية: شباب ما بعد الحرب.

من هنا ابتدأنا بدراسة ميدانية مصغرة، حول النشاط الوطني الذي قام به الشباب اللبناني بجميع انتماءاته المناطقية والمذهبية واهتماماته المحدثة (صحة، بيئة، إغاثة) "لدعم صمود لبنان" أثناء احداث نيسان ١٩٩٦، وتحديدا حول "مجزرة قانا". لأننا نفـــترض ان الترميز الديني الذي حصل بعد الحرب، شباب حزب الله، والشباب المسيحي اليـــوم هـــي تكونات سوسيو-وجدانية، تساهم في تقليص القلق الفردي انما لا تساهم في تأسيس الانتماء الاجتماعي على قاعدة الترميز الوطني الجامع الذي يعيد اللحمة الى الصلة المجتمعية.

١٠

مناهج "التربية الوطنية والتنشئة المدنية"

فلسفة تجدد وبداية مسار

تأليفا وتدريبا وابداعا تعليميا (١٩٩٦-١٩٩٨)

انطوان مسرة

تهدف المناهج الجديدة التي صدرت بالمرسوم رقـــم ١٠٢٢٧ تـــاريخ ٨ ايـــار ١٩٩٧ بعنوان: "تحديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي وأهدافها" الى نهوض تربـــوي شامل ينعكس على كل مجالات الحياة العامة.

١

ما هي أسباب التغيير الموجبة؟

ما حصل في لبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ هو زلزال ضخم من المفترض ان ينتج عنه ذهنية متجددة.

تثمير التجربة وواجب الشهادة: هل نعمل على تثمير التجربة كي تنبثـــق عـــن الآلام المشتركة ثقافة مدنية أكثر ادراكا وحكمة ومناعة؟ ليـــس مـــن المؤكـــد ان النـــاس استفادت من هذه التجربة في ايجابياتها. ومن اصيب بصدمة نفسية من جـــراء الزلـــزال الذي نسميه "الاحداث"، كيف ينقل ما حصل الى احفاده كمدخل لتغيير في العمق في بعض الانماط الفكرية والسلوكية؟ ونحن الذين بقينا احياء ولم نصب، على الاقل في اجسادنا، الا يرتب ذلك علينا واجب الشهادة بالنسبة الى الاجيال المقبلة؟

كيف لا نعود الى المعابر؟ وكيف لا يكون لبنان الساحة؟ يخشى ان تمر تجربـــة ١٩٧٥-١٩٩٠، وهي أليمة وغنية في آن، دون فائدة. يقال ان التاريخ يعيد نفسه. كـــلا، التاريخ لا يعيد نفسه سوى عند الشعوب المتخلفة التي لا تتعلم من التاريخ. عندمـــا نقـــرأ

تاريخ سويسرا أو بلجيكا أو البلاد المنخفضة نصاب بصدمة نفسية تجاه النزاعات الداخلية وكلفتها وآلام الناس.

يخشى البعد الزمني في نقل ثمار التجربة. المطلوب من الناس الذين عاشوا المعاناة منذ ١٩٧٥ ان يشهدوا. ما يوجز بالفعل الحرب في لبنان هي المعابر. الناس تصاب بالنسيان. بعض الاحداث ضروري لبناء الذاكرة فتتناقلها الاجيال، حتى اذا حاول احد في المستقبل ان ينصب معبرا في الحي، ينتفض الناس ويمنعونه.

الوالد وابنه: البكالوريا ذاتها: تتصف البرامج التعليمية في لبنان بالجمود في زمن المتغيرات. هل تتصورون ان ابني تقدم لامتحانات البكالوريا التي خضعت لها بنفسي منذ أكثر من ربع قرن؟

سوق العمل لغاية عام ٢٠٦٠: وهل تتخيلون ان الاولاد الذين هم اليوم في عهدتكم سينخرطون في سوق العمل لغاية عام ٢٠٥٠-٢٠٦٠؟ وسيجابهون متغيرات متسارعة تفرض عليهم تكيفا دائما وتعلما مستمرا. من كان يتعلم طب الاسنان أو ميكانيك السيارات في الخمسينات كان يطبق ما تعلمه طيلة حياته المهنية. اما اليوم فما يتعلمه الفرد من تقنيات في أفضل المدارس والجامعات يطبقه لمدة خمس سنوات بانتظار تغيرات متسارعة ومفاجئة. لكننا نشاهد الام اللبنانية، والعربية عامة، تمضي ساعات بعد الظهر مع ولدها لتلقينه، غيبا واملائيا،أمثولة سيفرغها في اليوم التالي وينساها بعد ذلك.

٢

ما هي ركائز التغيير؟

تعتمد فلسفة المناهج الجديدة على ثلاث ركائز:

أولا: تجدد القيم في سبيل التنمية، والحداثة في مظاهرها الايجابية: الفعالية، العقلانية، التخطيط... بعد الحرب، أو الحروب، في لبنان تقتضي الولوج الى الاعمار على كل المستويات. نورد هنا وثيقتين تبرزان الضرورة:

١. في خطاب ألقاه شارل ديغول سنة ١٩٣١ في حفلة توزيع الجوائز في جامعة القديس يوسف في بيروت، وكان إذ ذاك ضابطا شابا، جاء ما يلي:

"إن التضحية في سبيل المصلحة العامة أمر ضروري لأننا في مرحلة إعادة البناء. ودوركم يا شباب لبنان هو اليوم مباشر وملح، ولا يحتمل التأجيل، لأنكم في مرحلة بناء الوطن. على هذه الأرض الرائعة وذات التاريخ المجيد، التي يربطها البحر بالغرب (...) عليكم بناء دولة. ليس فقط بتوزيع الوظائف، بل بإعطاء لبنان حيويته وقوته الداخلية التي بدونها تبقى المؤسسات فارغة. عليكم واجب إدراك الشأن العام وتغذيته. يعني ذلك تضامنا عفويا لكل فرد منكم مع المصلحة العامة. إنه واجب الحكم والقضاة ورجال الأمن والموظفين. لا يوجد دولة حيث لا توجد تضحيات: لبنان اليوم ثمرة التضحيات العديدة؟"
Jean Lacouture, *De Gaulle*, vol. 1: *Le Rebelle*, Paris, Seuil, 1984, pp. 165-166.

٢. وتوصل **الأب لوبريه** في الأبحاث التي أجراها سنة ١٩٦٠ في إطار بعثة **ايرفد** عن "حاجات لبنان الانمائية ومقدراته" الى الاستنتاج التالي حول السلوكيات من أجل الانماء:

"إن ما ينقص لبنان بصورة أكيدة قبل الماء والكهرباء والمواصلات هو فرق عمل تكرس نفسها للمصلحة العامة، وتعمل بروح تعاونية على جميع المستويات، لحل المشاكل العديدة في الحقلين الاقتصادي والانساني. اذا لم يحصل تحول في ذهنية النخبة الشابة، واذا لم تحدث في لبنان ثورة فكرية وخلقية، يكون الانماء واهيا ولن يستطيع لبنان اداء دوره لا في الداخل كعامل تماسك، ولا في الخارج كمركز حضاري عالمي. إن مبرر وجود لبنان وديمومته هو انساني في الدرجة الاولى. النزعة الفردية تفقد كل نجاح معناه وقيمته، ولا ينقذ لبنان واللبنانيين سوى العمل التضامني في الداخل ومع العالم. إن تغيير الذهنية وتغيير السلوك والتضامن الوطني اليومي تسهل تنفيذ خطة الانماء. ربما يظهر بأن الاصرار على العوامل الخارجة عن الاقتصاد، ومنها العنصر الانساني، أمر غير مألوف. إنه لسلوك مرضي أن نترك لغيرنا إنجاز ما يمكن أن نفعله بأنفسنا".
Ministère du Plan, *Besoins et possibilités de développement du Liban. Etude préliminaire*, 2 vol., Beyrouth, Mission Irfed-Liban, 1960-1961, vol.2, pp.476-477.

ثانيا: تجدد في الوسائل التعليمية: طلبت معلمة من التلامذة في احدى مدارس لبنان كتابة موضوع انشاء حول: ماذا تفعل والدتك صباحا؟ تخبر إحدى الأمهات وهي استاذة جامعية، أنها اطلعت بعد أيام على الفرض المصحح لإبنها، وقد نال عليه علامة جيدة، واستغربت انه يصفها وهي تستيقظ باكرا وتعد الفطور لإبنها وزوجها... فقالت له: ولكني لا أفعل ذلك! أجابها: هيك لازم نكتب؟"

انطوان مسره ورياض جرجور (اشراف)، **التجدد التربوي في عالم متغير**، بيروت، مجلس كنائس الشرق الاوسط، ١٩٩٥، ٤٨٨ ص، ص ٩١.

ثالثا: توسيع المشاركة في العملية التربوية: ان التحولات المعاصرة والمستقبلية تجعل من التربية عملية أوسع من المدرسة. وكل المجتمع سوف يتأطر على نموذج المدرسة، نتيجة تسارع التغيرات وضرورات التعليم المستمر، والتكيف مع المتغيرات، خاصة بالنسبة الى أطفال سينخرطون في سوق العمل لغاية العام ٢٠٥٠-٢٠٦٠. كيف يكونون قادرين على المجابهة والتكيف في بلد صغير جغرافيا وذي دور مميز، واستمراريته مرتبطة بالامتياز الثقافي؟

٣

ما هي المبادئ الواردة في النصوص الرسمية الجديدة؟

أبرز المبادئ الواردة في النصوص الرسمية هي: اولوية التربية في سبيل النهوض، تنمية المواطنية والفكر النقدي والحر، الاستفادة من دروس الماضي والخروج من الماضوية، مجارات المستجدات، التربية بالمشاركة تحقيقا للتنمية، الربط بين النظرية والتطبيق، وبين المدرسة والمجتمع، والانفتاح على عالم الحياة...

١. ورد في "تقديم" المناهج بقلم وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة، السيد جان عبيد، الافكار التالية:

" حوافز المروءة والتضحية والنخوة والمواطنية ما زالت متأصلة وأصيلة في لبنان الى جانب مقتضيات التقدم ومستلزمات الكفاءة واتجاهات العصر".

"أولوية التربية والتعليم في خطة النهوض الوطني الشاملة".

" ضرورة التزويج بين النظري والعملي، والتوفيق بين أساليب البحث ونواحي التطبيق".

"ما زال وسيبقى المنطلق والهدف والوسيلة والغاية، في ذلك كله، المواطن الانسان".

"تتوطن المواطنية في النفوس والمسالك".

"لا بد لنا من أن ندفن المظالم المتبادلة، لنحيي الدروس المتبادلة، والأنصاف المتبادل".

"ليس كل ما ننهى عنه مضرا لنا (...) وليس كل ما نأمر به أو تأمر به نفوسنا، صالحا لنا."

"والقاعدة التي وضعها بعض التنزيل السماوي (...) لا تستقيم ولا تحقق على الارض ايضا، كما في السماء، الا اذا كانت راضية مرضية".

"وفي البدء كانت الحرية أيضا".

"ونحن في حاجة الى ان نغلق مقابر الماضي".

"وأن نحيا بعض ذلك أبلغ وأبقى من أن نظل نعظ به أو لا نتعظ من جرائه".

٢. وركز رئيس المركز التربوي للبحوث والانماء، الدكتور منير أبو عسلي، على مبدأ المشاركة المرادف اليوم للتنمية:

"واذا كان التقرير الاخير الذي وضعته لجنة الاونيسكو الدولية الخاصة بالتربية للقرن الحادي والعشرين، والذي صدر في العام ١٩٩٦ بعنوان: **التربية: ذلك الكنز الدفين**، قد ركز على ان غياب المشاركة الفاعلة من جانب المجتمع التربوي كان أحد أسباب الفشل في كثير من الخطط التربوية، فإننا، في المركز التربوي للبحوث والانماء، نعتبر اننا التقينا مع ما يدعو اليه هذا التقرير، فحرصنا على توسيع نطاق المشاركة قدر الامكان. وتشكلت عشرون لجنة اكاديمية متخصصة للعمل في المناهج، ضمت أكثر من اربعمائة باحث واستاذ جامعي ومرب، من القطاعين العام والخاص. وهكذا تكون هذه المناهج الجديدة ثمرة تعاون مخلص بين مجموعة كبيرة من العاملين في حقل التربية، في جو من الحوار الصريح، والشعور العالي بالمسؤولية.

"ولم تقتصر المشاركة على أعضاء اللجان، بل وزعت الصيغة الاولى من المناهج على هيئات المجتمع ومؤسساته التربوية والاقتصادية والاجتماعية، وتسلم المركز التربوي ملاحظاتها، ثم عرضها على اللجان التي أخذت بالكثير منها".

٣. ورد في الأسباب الموجبة للمرسوم ١٠٢٢٧ تاريخ ٨ ايار ١٩٩٧ المتعلق "بتحديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي واهدافها":

"لا بد من اخضاع المناهج التعليمية في لبنان لعملية تطوير جذرية، لسبب جوهري بسيط هو أن هذه المناهج بقيت جامدة لم يمسها تعديل أو تغيير يذكر منذ صدورها قبل ربع قرن" (...).

"إن تلميذنا في لبنان يستقي من جهاز التلفزيون والكمبيوتر، وغيرهما من وسائل الاعلام المختلفة، معلومات تجعل ما يتعلمه من المناهج الدراسية يبدو وكأنه، الى حد كبير، ينتمي الى عالم الماضي السحيق".

"الطلاق المبين بين مضمون المناهج في المدارس وبيئتها الخارجية في المنزل والمجتمع".

"اعتمدت، في اعداد المناهج الجديدة، منهجية لم يسبق لمناهجنا السابقة ان قاربتها، وقوام هذه المنهجية ركيزتان: ١. التنظيم العلمي للعمل، ٢. ومبدأ المشاركة".

"أوصى التقرير (الذي وضعته لجنة الاونسكو الدولية الخاصة بالتربية للقرن الحادي والعشرين، والذي صدر في تشرين الاول ١٩٩٥ بعنوان: **التربية: الكنز الدفين**) بتأمين أكبر قدر من مشاركة فعاليات المجتمع الاهلي وقواه التربوية الحية في كل مشاريع النهوض التربوي في المستقبل (...).

"وعلى ذلك، فان هذا المشروع ليس مشروع وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، بل هو، في الواقع، مشروع وطني جاء نتيجة المشاركة على أوسع نطاق".

"المناهج المقترحة هي مناهج منفتحة على عالم الحياة تستقي كثيرا من موضوعاتها من بيئتي البيت والمجتمع، بما فيه عالم العمل والمهن، كما ان الوسائل والأنشطة التربوية ستستمد من صميم الواقع المعاش (...). ان انفتاح المناهج على عالم الحياة هو بحد ذاته كفيل بعصرنة المناهج وتحديثها.

"ربط المناهج بالتعليم العالي: لقد بقيت مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي مجمدة اعتبارا من أواخر الستينات، في حين كانت مناهج التعليم العالي في تطور شبه مستمر (...) ذلك ان تعديل مناهج التعليم العالي لا يخضع للآلية الادارية أو السياسية المعقدة التي يخضع لها تعديل مناهج التعليم ما قبل الجامعي (...). المناهج نسقت، على العموم،

بين مضمون مناهج التعليم الثانوي ومتطلبات التخصص في التعليم العالي، وهي، بصورة أكثر دقة، قد استحدثت مثلا في مرحلة التعليم الثانوي فرعا جديدا، هو فرع الاجتماع والاقتصاد".

"إغناء شخصية المتعلم بأبعاد الفنون الجميلة: ان من يستعرض مناهجنا الحالية قد يصاب بشيء من الذهول بسبب اغفال مواد الفنون الجميلة اغفالا شبه كلي (...) في حين ان الفنون الجميلة يجب ان تضطلع بدور هام في تنمية شخصية المتعلم وتكاملها". [1]

وورد في "مقدمة" منهج مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية:

"بناء مجتمع وطني متماسك".

"حياة سياسية اجتماعية وتربوية جامعة".

"بناء الوحدة الحقيقية".

وورد في "الأهداف العامة":

"تعزيز الالتزام بالقيم الاجتماعية والمدنية، قيم الحرية والديموقراطية والتسامح والعدالة والمساواة، وتدعيم الابعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية للمتعلم، وتربيته على القيم الخلقية (...) وتبصيره بطرائق وأساليب تأمل المشكلات الانسانية الكبرى (...) التي باتت تستدعي الانخراط في اطر التعاون الانساني".

"تربيته على النقد والنقاش وتقبل الآخر، وحل المشكلات مع نظرائه بروح المسالمة والعدالة والمساواة".

" وتعزيز مشاركته الحرة في الحياة الوطنية العامة".

"تمتين تعلقه بهويته اللبنانية وبأرضه ووطنه في اطار سياسي ديموقراطي جامع وموحد".

"تعزيز وعيه لهويته العربية وتعلقه بها وبانتمائه العربي المنفتح على الانسانية".

---

[1]. **مناهج التعليم العام واهدافها**، الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت، ١٩٩٧، ٨٣٢ ص، ص ١-١٣.

٤

ماذا يعني "توحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية"؟

وردت عبارة التوحيد في وثيقة الوفاق الوطني تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢ في اطار "التأكيد على حرية التعليم" و"حماية التعليم الخاص" و"تعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي" و "اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي".

تتوفر ثلاثة خيارات في هذا الموضوع:

الخيار الاول: وضع كتاب موحد، مضمونا ورسوما وصورا واسئلة وأنشطة واخراجا والوانا وطباعة، واعتماده في كل المدارس بالطريقة ذاتها! يؤدي هذا النمط من "التوحيد" الى تكرار التلامذة في كل لبنان العبارات والأسئلة والأمثلة ذاتها، أي الى "أدلجة" الناس (من ايديولوجيا) والى تلقين املائي في أقصى مداه، أي ما تسعى البرامج الى تجنبه وما يتنافى مع المواطنية المعنية والمسؤولة والمشاركة، وتاليا الى نقيض الفكر النقدي، وفي أسوأ الحالات الى "**تسطيل**" جماعي.

الخيار الثاني: تحديد **معايير عامة** في التاريخ والتربية الوطنية تضعها لجنة مركزية، لكن مع امكانية انتاج عدة أدوات تعليمية، متنوعة النصوص والتعابير والرسوم والوثائق والشكل والاخراج. وتتولى لجنة مركزية، على أساس "تعزيز رقابة الدولة" (بند ٥-٣) و"المراقبة الدستورية" (مادة ١٩ جديدة)، ابداء المشورة أو البت في دستورية الحد الأدنى. خارج هذا الاطار، الذي لا يمكن التقليل من أهميته، تترك الحرية عملا بمبدأ "التأكيد على حرية التعليم" (بند ٥-٢)، مع ما يعني ذلك من اختلاف في الصياغة والعرض والنصوص.

افتقر لبنان في الماضي الى معايير تستند الى الدستور اللبناني. وكان النقاش حول قواعد التربية المدنية والوطنية سائبا. على سبيل المثال: صدر في ٣ ايار ١٩٩٤ التعميم رقم ٥٩ الذي يمنع استعمال كتاب في التربية المدنية، ونص التعميم على ما يلي: "تطلب الى جميع المدارس الخاصة عدم اعتماد الكتاب المذكور، سيما وان هذا الكتاب يتضمن **مغالطات وطنية** لا يمكن التسليم بها وتعرض المسؤولين عن تأليفه ونشره،

ومستعمليه للملاحقة القانونية". من هو الحكم على **وطنية الناس**؟ وما هو المدلول القانوني لعبارة "مغالطات وطنية"؟

في ما مضى كان المقياس الأدنى والجامع لوضع الكتب المدرسية في الغالب شكليا وتجاريا محضا، يقضي بضم مؤلف مسيحي وآخر مسلم، أحيانا دون أن يشاركا في التأليف، على غلاف الكتاب المدرسي لتسهيل توزيعه في كل المدارس. وفي أفضل الحالات كانت تطبق قاعدة النسبية الطائفية بتعيين لجنة تأليف متوازنة طائفيا. لكن القاعدة التجارية والقاعدة التوازنية لا تضمنان تربية مدنية جامعة، اذا لم تحدد منذ البدء المقاييس المطلوبة في المنهج والمضمون.

الخيار الثالث: اعتماد **كتاب مدرسي موحد في التاريخ والتربية المدنية ولكن غير منمط ويستند الى معايير.** يتولى اصداره لجان ومؤلفون يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة العلمية والخبرة التربوية ولهم مواقع في المجتمع اللبناني بفضل انتاجهم المميز وتأثيرهم الاجتماعي. في هذه الحال لا يكون الكتاب الموحد كتابا مفروضا، بل ثمرة مشاركة وطنية ووفاق بالعمق ويوحي بالثقة. وبفضل الامكانات القيادية والادارية والمالية لوزارة التربية الوطنية وللمركز التربوي للبحوث والانماء يحظى الكتاب الموحد هذا **بشرعية قصوى.**

ان الورشة التي ادارها رئيس المركز التربوي للبحوث والانماء، البروفسور منير ابوعسلي، لوضع المناهج الجديدة والكتب المدرسية تندرج في المسار الثالث. فقد جمعت لجان تأليف كتب "التربية الوطنية والتنشئة المدنية" عمليا اكثر الذين كان لهم انتاج تربوي في قضايا المواطنية والمدنية.

تظهر التجربة صعوبة الابداع في هذا المجال وصعوبة ان يتولى افراد او مؤسسات خاصة ورشة اصدار كتب لكل المراحل التعليمية تكون ذات توجه تربوي ومضمون مميز. مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان عالمية بسبب وحدة الطبيعة البشرية ووحدة القيم الانسانية الاساسية. لكن التربية على الديمقراطية وحقوق الانسان غارقة في الخصوصيات بسبب التمايز في البنيات الذهنية والتقاليد والاعراف والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتعدد وسائل ترجمة المبادئ العالمية ونقلها الى ادراك الناس وسلوكهم. التراث الديمقراطي العالمي والشرعات الدولية لحقوق الانسان تبقى تاليا مستوردة في ادراك الناس او مجرد اعلان نوايا، وهي غالبا كذلك في العديد من البلدان، لانه لم يحصل

تجذير وتأصيل وتكيف وتعريف واعلام وتثقيف وتربية **وانتاج مبدع** ينبع من المجتمع وحاجاته وتجربته وبنياته الذهنية وتحولاته.

في الخيار الثالث يجابه مؤلفو كتب التاريخ والتربية الوطنية والتنشئة المدنية معضلة التوفيق بين **وحدة** الكتاب في منطلقاته واهدافه وضرورة **تنويع** الأنشطة المدرسية والأعمال التطبيقية بغية تنمية روح البحث والفكر النقدي والإبداع. تكمن الصعوبة الكبرى تاليا في ان يكون كتاب التاريخ – والتربية المدنية – **موحدا ولكن غير منمط**، اذ يؤدي اعتماد اداة تعليمية واحدة دون تنويع في الوسائل التعليمية والأنشطة، الى تنميط. ان المعلم المبتدئ في مدرسة نائية قد يكون قادرا على صياغة نصوص ومناهج وتطبيقات في التاريخ والتنشئة المدنية، مع التجدد والابداع، اكثر من باحثين مخضرمين. يؤدي اعتماد اداة تعليمية واحدة تفتقر الى التنوع والتكيف في التمارين والأنشطة والتطبيقات، الى تعلم التلامذة عبارات وجمل تتحول حتما الى شعارات بفعل التكرار والتعميم. لذا سعى واضعو المناهج ومؤلفو الكتب المدرسية الموحدة في المركز التربوي للبحوث والانماء الى ايراد انشطة مدرسية متنوعة واقتراح اعمال حقلية من قبل التلامذة تنسجم مع المحيط الجغرافي والاجتماعي حيث توجد المدرسة.

٥

ما الذي يقتضي تجنبه؟

يجب الحذر من عشرة انماط تعليمية وسلوكية في هذه المادة:

١. **التلقين**: كلما كان التعليم تلقينيا املائيا، كلما كان تأثيره على السلوك ضعيفا، اذ يفرغ التلميذ في الامتحان ما تعلم في الكتاب ويكتسب سلوكه في انتقاله من البيت الى المدرسة ومما يشاهده ويعيشه خارج الكتاب والامثولات والفروض. ويخشى ان تتحول المادة الى تلقين من نوع آخر لا يعتمد على الممارسة والقناعة الذاتية.

٢. **المثالية**: ان طرح القيم المواطنية بشكل مبادئ عامة تحقق الرفاهية والسعادة في المجتمع فيه انتقاص للبعد الواقعي النضالي لهذه المبادئ. يتطلب تطبيق المبادئ وممارستها شجاعة وتضحية، وأحيانا نضالا يوميا.

٣. **"الادلجة"**: معلم المادة له التزاماته ومشاعره ومواقفه الخاصة وقد يسعى الى نقل مواقفه الى التلامذة والتأثير عليهم. الالتزام لدى المعلم عنصر ايجابي، على نقيض الانسان المستخف بكل الامور والذي تنحصر اهتماماته بمعيشته ورفاهيته اليومية. لكن التلميذ ايضا له شخصيته ومشاعره ومواقفه. دور المعلم **مساعدة التلميذ** على تكوين قناعاته الذاتية وترشيدها، في علاقة تتميز بالاصغاء والحوار واحترام الرأي المختلف. المعلم في التربية المدنية هو محاور صاغ ومساعد.

٤. **الحوار السائب**: قد يسعى المعلم الى الخروج عن الكتاب لادارة ما يسمى نقاش بين التلامذة، دون أن يتمتع بالقدرة على ادارة النقاش وتوجيهه وتفاعل مضامينه وتنظيمه وتحديد أوقاته واستخلاص نتائجه، انطلاقا من رؤية شاملة للموضوع ومن الآراء التي تتمخض عن النقاش. يخشى تاليا ان يتحول الحوار داخل الصف الى نمط: "قل كلمتك وامش"، حيث لا أحد يستمع الى الآخر، وحيث الأفكار "تتدلق" أو تتصادم أو تتصارع، ولا تتفاعل وصولا الى التوليف والاستنتاج.

٥. **نقل اللغة المتداولة في التنافس السياسي الى التلامذة**: ان العبارات المتداولة في الخطاب السياسي ذات مدلولين: مدلول موضوعي وارد في المعاجم، وفي النصوص الرسمية والاتفاقات الدولية والاقليمية. ومدلول آخر يتكون من خلال التداول والاستعمال والتعبئة السياسية والتنافس السياسي الذي هو غالبا نزاعي. وزادت مرحلة الحروب في لبنان من تلوث المفاهيم. حتى عبارات وطني ولبناني وعربي... اكتسبت معاني نزاعية. ليست وظيفة معلم التربية الوطنية والتنشئة المدنية تسويق عبارات تحولت احيانا الى شعارات، بل تخطي العبارات – الشعارات (بصفتها حاجزا يحول دون التفاهم والتفاعل)، دخولا في **المضامين** بشكل يحول المضمون، في السياق التربوي، الى قناعة ذاتية معيوشة، باستقلالية عن أية تبعية حصرية.

هل أدت سجالات العشرينات حول الهوية والانتماء والكيان والوطنية واللبنانية والعروبة... الى مزيد من الاندماج؟ حصل الاندماج نتيجة نمط العيش اللبناني والمعاناة المشتركة والانجازات المشتركة والمصالح الحياتية والمصير المشترك... ان التحدي الكبير في التربية المدنية هو تحويل المفاهيم في الهوية واللبنانية والعروبة... الى سلوك يومي معيوش مضمونا، لا قولا وخطابة، مثيرا القناعة الذاتية والشخصية، بمعزل عن المواقف الظرفية والمتغيرة في التنافس السياسي. اذا تحولت مادة التربية المدنية الى

سجالات في الصف بين المعلم والتلامذة بشكل يعيد انتاج ما يسمعه التلامذة في "السوق"، ستؤدي هذه المادة الى عكس اهدافها في ارساء السلم الأهلي الدائم وبناء المواطنية وتدعيم لبنانية لبنان وعروبته، وخاصة بفاء ثقافة وطنية جامعة. جاء في كلمة رئيس الجمهورية، السيد الياس الهراوي، بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس جامعة البلمند في ١٩٩٨/٦/٢٠:

"اصارحكم بان البلد يحتاج قبل كل شيء الى **ثقافة وطنية كبرى** (...). **بدل الغرق في المشادات المذهبية والحزبية** فكروا في الحلول الناجعة لازماتنا التي تصيب كل المواطنين".

٦. **الاستيراد دون تأصيل**: ان مبادئ الديموقراطية وحقوق الانسان عالمية، لكن التربية على الديموقراطية وحقوق الانسان غارقة في الخصوصيات. لذا تحتاج التربية الوطنية والتنشئة المدنية في لبنان والدول العربية عامة الى انتاج مبدع يرصد حالات الدفاع عن الحريات في تاريخيتها ويعيد قراءة الحضارة العربية والأدب العربي من منطلق قيمي لا يقتصر على الجمالية الشكلية والبلاغة اللفظية والفخر والهجاء والمدح...

٧. **القدرية والرواسب السلطوية والاستزلامية**: كثير من الندوات حول المواطنية والمشاركة ينجرف تلقائيا نحو البحث والنقاش حول النظام والسلطة والحكم والميثاق الوطني ووثيقة الطائف...، بينما الموضوع هو **المواطنية والمشاركة**، أي دور المواطن، مبادرة، أو دعما، أو معارضة، أو مشاركة، في واقع الحكم وأيا كان هذا الواقع. اذا كان هذا الواقع يثير يأسك أو لا يعجبك، ماذا تفعل **انت**، حيث أنت وتجاه الحكم كما هو؟ ربما لم نألف هذا النهج من التفكير والمقاربة نتيجة عوامل تاريخية وواقع لبناني وعربي ورواسب ذهنية في القدرية والتبعية والاستزلام. واذا كان الواقع تبعيا واستزلاميا، فماذا تفعل **انت**، كمواطن، تجاه هذا الواقع؟ التربية المواطنية تبدأ من هنا. لا يعني ذلك مجابهة مع "الدولة"، أو الحكم أو النظام، بل ممارسة المواطن **دوره**، هو، كفرد ومع مواطنين آخرين، معارضة أو دعما، أو مشاركة أو مبادرة أو كتابة، أو صمتا أو انتظارا أو احباطا أو استقالة... لا نهرب من البحث الجدي في المواطنية. ماذا استطيع انا ان افعل ضمن الحدود التي يمكن ان تضيق أو تتسع؟

٨. **تقنيات الهروب**: تقنيات الهروب من البحث الجدي في المواطنية عديدة في بنياتنا الذهنية. وعلى معلم التربية الوطنية والتنشئة المدنية التنبه الى مختلف اشكال

الهروب المنتشرة في السلوكيات اليومية. وهناك ثماني وسائل نلجأ اليها عادة للتهرب من العمل:

١. النق تذمرا من الأوضاع.
٢. التقوى الهروبية مع خطاب ارشادي بحسن النوايا أو خطاب **الينبغيات** (ينبغي، يجب، يقتضي...).
٣. توجيه توصيات الى الغير وكأن واضع التوصيات غير معني بالموضوع.
٤. مقولة الحاجة إلى زمن طويل لتغيير الذهنيات.
٥. الاتكال على الوقت بدلا من مباشرة بالعمل.
٦. مقولة عدم توفر الامكانات.
٧. طرح قضايا كبرى (في السياسة التعليمية، والتخطيط العام، والسياسات الكبرى...) بدلا من مباشرة العمل الممكن والمتوفر حاليا. يقول نيتشه: "حيث انت أنقب بعمق"[٢].
٨. القدرية التي يعبر عنها بالسؤال الرائج: هل لنا مستقبل؟، بينما المستقبل لا يرتبط بأوضاع بل أيضا بفاعلين.

اذا كان المعلم من محترفي تقنيات الهروب فهو لا يصلح لنقل المفاهيم المواطنية.

٦
ما معنى المواطنية والمدنية؟

يجب **تبسيط** مفهوم التربية المدنية بما يؤدي بنفس الوقت إلى **تعميق المفهوم** وتأصيله. تتناقض التربية المدنية – بصفتها تربية – مع الدوغماتية والأدلجة (من ايديولوجيا) والشعارات التي لا تلتصق بتجربة الناس وحاجاتهم. انها تربية على الممارسة المواطنية. عبارة **مدنية** مترادفة مع **مواطنية** في الاشتقاق في اللغات الاجنبية (cité, citoyenneté, civique).

---

[٢]. "Là ou tu es creuse profondément" (Nietzsche).

يغني التفسير اللغوي تحديد المواطنية ويعطيها معناها العملي في الممارسة، بعيدا عن تلوث المفهوم. بحسب **لسان العرب**، الوطن هو المنزل ومكان الاقامة، سواء ولد الانسان فيه أو لا. المواطن من واطنه، أي عايشه وشاركه في الوطن. وزن فاعل يفيد المشاركة. هكذا تكون المواطنية بمعناها اللغوي الأصلي مشاركة في العيش معا، وتاليا في مسؤوليات هذا العيش. يعطي اشتقاق المواطنية من المواطنة معنى اجتماعيا للوطن يتجاوز الأرض والتعلق بها وحسب. يقول الرئيس حسين الحسيني: "الوطن ليس مجرد ارض بل علاقات في ما بيننا".

المعنى الأصلي للمواطنية باللغة العربية يعيدنا الى أصل المفهوم في الأدبيات المقارنة. عبارة مواطنية (citoyenneté) مشتقة من مدينة (cité). المدينة بناء حقوقي للمكان ومشاركة حقوقية. المواطنون (citoyens)، خلافا للتابعين (sujets)، تربطهم علاقات تعاقدية قائمة على حقوق وواجبات، حيث الحكام يتولون ادارة المصلحة العامة والمواطنون يشاركون في الشأن العام ويحاسبون ويراقبون. في المواطنية سياسة وهذه قمة وجود الانسان، لأنها المشاركة في الشأن العام.

التحديد الأولي للوطن في اللغة العربية كمكان للإقامة، فيه كثير من الغنى وهو يسمح بتحديد ثلاثة مكونات للتربية المواطنية: **علاقة بالمكان، وعلاقة بالاشخاص القاطنين في هذا المكان** مع كل ما في ذلك من بعد زمني، **وعلاقة بالسلطة** التي ترعى المكان وتدير الشأن العام.

التربية الوطنية والمدنية تختصر بثلاث كلمات، حسب قول لور مغيزل: انا معني، انا مشارك، انا مسؤول.

٧

ما هي عوائق الثقافة المواطنية؟

عوائق الثقافة المواطنية، في البنى الذهنية اللبنانية وفي ظروف لبنان اليوم، هي الآتية:

١. الممارسات الفعلية التي قد تكون منبع قيم سلبية.

٢. النمط السائد في أنظمة لا تحتاج الى مشاركة الناس لاستمراريتها. المعضلة هي الآتية: كيف يمكن حمل الناس على المشاركة في أنظمة لا تحتاج الى مشاركتهم؟ يقول بول فاليري: "السياسة هي فن منع الناس من الاهتمام بما يعنيهم".[٣]

٣. بعض القيم التقليدية السائدة ذات التأثير السلبي في الحياة العامة: التربية التلقينية، القدرية في السلوك، التبعية، بعض القيم المنقولة من خلال الادب العربي كما هو ملقن (مدح، هجاء، فخر...) أو كتب التاريخ المدرسية ("وطمع في السلطة...").

كيف يتعلم الولد حقوقه وواجباته في العائلة؟ تجابه التربية على الحقوق والواجبات صعوبات في البنيات التحتية في المجتمع، وبخاصة في العائلة، حيث العلاقات الاسرية قد تكون قائمة على الشطارة والمناورة وتحزيب افراد العائلة بعضهم على بعض واستجداء عطف فريق ضد فريق، "والمركانتيلية"... دون قاعدة يعتمد عليها الاولاد، كما نلاحظ ذلك من الحادثة التالية:

"أنبت الجدة الولد الذي عمره عشر سنوات وضربته لأنه أساء التصرف. فجاء الطفل الى والده ليشكو جدته. أنبه الأب ايضا وضربه. عاد الطفل الى جدته مستاء وبصق أمامها. احتضنته الجدة لتحميه وأخذت تلاطفه. توجهت حينئذ الوالدة الى طفلها قائلة: هكذا تتصرف مع جدتك التي قدمت لك حذاء جديدا! أجاب الطفل بشراسة: لا، ليست جدتي التي أهدتني الحذاء!

انطوان مسره، "سلوكيات"، في كتاب: انطوان مسره (اشراف)، **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، ١٩٩٥، ٤٩٨ ص، ص ٣١-٤٦، ص ٣١.

٤. تعب اللبنانيين، بعد سنوات من الحروب، وشعورهم بأن الواقع هو دون طموحاتهم بعد معاناة أليمة.

٥. تعليم القانون في لبنان، حيث يقتصر هذا التعليم غالبا على النواحي التفسيرية والقضائية، من دون التركيز على البعد النفسي والاجتماعي في إدراك القانون كضمان لحرية الأفراد وحقوقهم. وقد تطور في المرحلة الأخيرة مفهوم حقوق الإنسان وتعريف عامة الناس بحقوقهم وواجباتهم.

---

[٣]. "La politique est l'art d'empêcher les gens de se mêler de ce qui les regarde" (Paul Valéry).

٦. عدم التراكم المعرفي في قضايا الشأن العام. صدرت مؤلفات عدة، والتراث اللبناني غني بالدفاع عن الحقوق والحريات، لكن النضال في هذا المجال لم يكتب في معظمه، ولم يتم نقل التراث في المواطنية من خلال مختلف وسائل التنشئة.

٧. الرتابة في عمل مؤسسات كبرى تفتقر الى القيادة والابداع، بينما تتوافر لديها إمكانات بشرية ومادية كبيرة. هذه المؤسسات غير واعية لقدراتها على التغيير، بدل التوجه الى "الدولة" كجهاز خارج المجتمع.

٨. صغر لبنان هو في بعض جوانبه عائق تجاه بناء المواطنية. العلاقات الشخصية تطغى في قضايا الشأن العام على حساب القانون والمصلحة العامة. كيف يمكن لإنسان الحريص على مبادئه في بلد صغير كلبنان، حيث الناس يعرف بعضهم بعضا أن يحافظ على علاقاته الاجتماعية وعلى حرارتها في إطار تطبيق القاعدة والقانون؟ يبدو لمن يعيش هذه المأساة أن السؤال هو من نوع الأحجية. انها معضلة رجل السياسة اللبناني الذي يتمتع بصفات رجل الدولة، والقاضي، والموظف ومدير المؤسسة أو المدرسة أو المعهد، وأي مدير عقار في ملكية مشتركة، أو رب عائلة في العائلة اللبنانية الممتدة.

ما العمل؟ اذا انتقلنا من المسايرة المشبوهة (**معليش، بيناتنا، مشيها، ظبطها، ما تحمل السلم بالعرض**...) إلى القاعدة المدروسة والعادلة في علاقاتنا وعلى كل المستويات، فإننا نحافظ على حرارة علاقاتنا الانسانية وشفافيتها وينحسر التداخل الوخيم العواقب بين مصالحنا الفردية والشأن العام. ليس من المفارقة أن العدول عن شخصنة بعض المواضيع يحافظ على صفاء العلاقات الإنسانية. فالقاعدة تنظم الحياة العامة وتحمي العلاقات الخاصة. يمكن معالجة العديد من المشاكل والحفاظ على حرارة علاقاتنا اذا اصبح بالامكان القول لجمهور اصدقائنا ومعارفنا ومعارف معارفنا وجيراننا وجيران جيراننا وأقاربنا والمقربين الينا، عندما يطلبون ويطالبون بمساومة مشبوهة: "وماذا يقول الكتاب؟"، وذلك على نمط الرئيس فؤاد شهاب.

٨

ما هي المفترضات البديهية في المعلم والمدرسة؟

تعليم مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية لا يكفيها الاختصاص والمعرفة والخبرة. انها تتطلب مواصفات نفسية وعلائقية لدى المعلم وفي البيئة المدرسية:

١. **ثقة المعلم بالقدرة المواطنية الذاتية Citizen power**: في أسوأ الحالات يستطيع كل انسان ان يفعل شيئا. ان عبارة: "**ما طالع بايدي شي**" منافية للواقع. وقف التدهور وتأجيل الانهيار، في الحالات التي نعتبر انه ميؤوس منها، هو مساهمة في احياء الحياة، او على الاقل عدم مشاركة في تسريع الانهيار. ان عامل "السوفكوز" في الاتحاد السوفياتي السابق كان طيلة سبعين سنة يظن نفسه عاجزا عن تغيير مجرى الامور. لكن بعد سبعين سنة تفككت قوة نووية عظمى ليس لديها كفاية من القمح، لان الفلاحين يعملون دون حماس ودوافع. وبعض العمال في اوروبا الشرقية، حيث كانت الممارسات الدينية محظورة، كانوا يلفظون عبارات دينية في قعر المناجم، مما يدل على عدم خضوعهم الكامل، وعلى ممارسة حريتهم ضمن حدود ضيقة. والجنرال لافال صعد الى المقصلة خلال الثورة الفرنسية وهو يطالع كتابا ووضع اشارة في الصفحة التي وصل اليها حين دنت ساعته الاخيرة. وثلاث من الرهائن الاميركيين المحتجزين قرروا في سجنهم متابعة حياتهم اليومية العادية بدلا من الانسياق في اليأس، كما وصفتهم مجلة **الاكسبرس** الفرنسية.

ربما يكون المتشائمون أكثر معرفة، ولكنهم غالبا كسالى يستسلمون ويستقيلون وهم بذلك يساهمون في تسريع الكارثة التي يتنبئون بها. الهزيمة، القطعية والسلبية والمأسوية، **هي هزيمة الارادة**. لذا تعمل الأنظمة التوتاليتارية وقوى الاحتلال والقمع لا على مجرد فرض قوانين، بل على سلب الارادة.

في السياسة هناك مقولة "النبوءة التي تحقق ذاتها" [٤]. عندما نرى ان الكارثة آتية، تتحقق غالبا الكارثة ليس لتوفر الشروط الوضعية، بل أيضا لأننا بتعميمنا للتشاؤم نجعل الاذهان مستعدة لتقبلها حتميا، وتاليا لانجاحها.

---

٤. La prophétie qui se réalise d'elle-même.

اذا كان المعلم غير واثق **بقدرته**، في الوضع السيء حيث هو، وفي المدرسة كما هي، فهو عاجز عن نقل المواطنية الى تلاميذه، حتى لو شارك في أفضل الدورات التدريبية.

وهل ندرك تأثيرنا على التلامذة، سلبا أم ايجابا؟ يعرف كل منا ان كلمة أو موقفا أو نظرة خاصة لأحد الاساتذة أو احد الوالدين، في الصغر، كان لها انعكاسات على مجرى حياته.

يرد في أكثر الدساتير عبارة "الشعب مصدر السلطات" (مقدمة الدستور اللبناني، فقرة د). مهما كانت الأنظمة متسلطة، فهي بحاجة الى تأييد الناس، طوعا أو فرضا. والأنظمة التوتاليتارية هي دائما خائفة ومذعورة وتعيش في حالة دائمة من الرعب في الداخل، فتحيط نفسها بأجهزة هائلة من الاستخبارات الداخلية وأدوات القمع خوفا من انقلاب الناس عليها. الشرعية légitimité هي قبول الناس وليس اذعانهم لسلطة الحاكم.

ليقل الشخص اليائس لنفسه ان العمل الانساني مستمر، بالرغم من الشر المستحكم، بفضل جهود فردية وجماعية وقيادية لبضعة الآف من الناس يعملون بتجرد ومحبة... فهل أكون بين هؤلاء أم أجاري التيار؟

٢. **علاقة تربوية في المدرسة مبنية على قواعد، بدلا من علاقة قوة ونفوذ:** ما هو واقع السلطة وممارستها في المدرسة؟ تظهر التحقيقات الميدانية المدرسية تعديات كثيرة على الحقوق الجسدية للطفل. انه ينقل محفظة وزنها ٧-٨ كلغ، او يجلس في مكان غير مريح، أو يتلقى مع رفاقه عقابا يمنعهم من الأكل خلال الفرصة... او يسمح المعلم لنفسه بتفتيش شنطة التلميذ، أو يسأل التلميذ عن مهنة أبيه وأمه ليس للاستعلام وانما للفضولية، أو يتكلم عن التلاميذ بصيغة الجمع: "**سكت لي ياهم**"، أو يوقف الصف ليتحدث مع زميل له، أو "شو مبسوط بعلامة صفر؟"، أو يقول للتلميذ: "يا حمار! يا حيوان! اخرسوا! قفوا! اجلسوا"!، دون ان يكون هناك قاعدة للوقوف أو الجلوس... أو يرمي الطبشورة على أحد التلامذة، أو يعدهم بشيء ولا ينفذ، أو يسخر من الضعيف، أو يفرض عقوبات جماعية، أو يقول: "انت يمكن شاطر ولكن لا تفهم شيئا"! وقد يسأل تلميذ عن سبب علامة لا يستحقها فيجيبه المعلم: "انا أصحح كما اريد"! او يقول له: "لست صالحا للدرس...!" أو "لازم تشتروا اقلاما معينة والا لا تأتوا الى الصف"! أو يمزق عمل التلميذ في الصف!

نورد الحادثة التالية في احدى مدارس لبنان المعروفة: انتزع الناظر الطابة من التلامذة في فترة النزهة. جاءه أحد التلامذة قائلا: **بدنا نلعب بالفرصة**. أجابه الناظر: **روح كزدر**. رد التلميذ: **ما بدي كزدر**. اعتبر الناظر الجواب تمردا واهانة وفرض على التلميذ قصاصا في البيت. شاهد الوالد ابنه يكتب القصاص. ارسل الاب الى مديرة المدرسة رسالة شارحا فيها ان التلميذ استعمل عبارات الناظر ذاتها.

استدعت المديرة التلميذ لتسأله عن **مهنة** امه وابيه. اجاب ان اباه محام. قالت له: **من شان هيك كاتب لي هذه المطالعة!**

أقف عند أمر يبدو سهلا، كتعليق مواعيد اختبار على لوحة عامة، وبعد أيام تأتي مجموعة من التلامذة تطلب تغيير البرنامج. ويظن المعلم انه يقيم حوارا عصريا أي بحسب التربية العصرية ويوافق على تغيير البرنامج. قضية تغيير مواعيد الامتحان خطرة، لأنه من الممكن ان يكون هناك تلميذ واحد من بين ٤٠ قد غير نظامه يوم الاحد وبقي في المنزل ليحضر الامتحان، وحرم نفسه من حقه وربما حق أهله في النزهة. ان وضع البرنامج على اللوح خلق حقوقا عند الناس. حتى صار واضع البرنامج لا يحق له التغيير فيه. لا يعني ذلك ان النظام هو النظام. لكن، لتعديل النظام أسس لا تضر بمصالح الآخرين وتلبي المصلحة العامة. هذه ممارسة درجت كثيرا ولم يعد للقاعدة وجود.

علاقة القوة والنفوذ قد تتبع ايضا من التلامذة فيمارسون الوشاية والضغط... تهربا من تنفيذ موجباتهم. وقد تبرر لهم الادارة عدم احترامهم للمعلم "الذي لا يقوم بواجباته" أو "لا يحترم نفسه"، بينما الاحترام هو واجب مطلق وغير مشروط.

٣. **تنظيم المكان المدرسي:** في المكان المنظم، لكل موقع وظيفته، مع اشارة واضحة الى هذه الوظيفة، مما يحدد الصلاحيات والادوار والمسؤوليات والحقوق والواجبات. في الأمكنة غير المنظمة يكثر تشابك الصلاحيات والمسؤوليات، والتعدي على الصلاحيات والحدود، ويحصل التباس في المسؤوليات والادوار. يجب ان تكون المدرسة مكانا منظما مع اشارة الى مكتب المدير، والناظر، وقاعة الاساتذة، والمكتبة... وفي المناسبات (تسجيل التلامذة، احتفالات...) يجب ان يأتي الزائرون والتلامذة وأهلهم الى المدرسة دون ان يسألوا سؤالا واحدا عن الجهة الصالحة والمكان الصالح، لان اشارات

وملصقات تدل على ذلك بشكل ظاهر وواضح. المكان المنظم هو تربية مدنية بحد ذاتـــه. أكثر الناس فوضوية ينتظم سلوكه في مكان منظم.

Il appartient à la direction d'établissement scolaire de faire en soque l'école donne aux élèves l'image d'une société organisée. Quand, en entrant dans une école, on voit des indications sur les salles, des affiches pour l'information des visiteurs et des élèves, des flèches qui indiquent la direction à suivre, c'est déjà- rien que par l'aspect extérieur - une éducation du sens de l'ordre, de la discipline et de la vie collective. L'ordre ou le désordre, cela se voit, par les yeux, dès le premier contact.

C'est le jour de l'inscription et de l'accomplissement des formalités des élèves qu'on voit le mieux le degré d'organisation dans un collège. Dans un établissement organisé, on ne pose pas de questions pour savoir ce qu'il faut faire, où le faire et chez qui le faire. Il suffit de regarder, pour tout savoir, et pour accomplir ses formalités, sans déranger personne.

Faut-il dire que nous avons besoin au Liban, surtout aujourd'hui, d'insister sur l'éducation, chez tous les membres de la communauté éducative, du sens de l'organisation, de la discipline et des exigences de la vie collective? Ce travail dépend aussi, et principalement, de ceux qui dirigent.

Antoine Messarra, "Le sens de la vie collective par l'aspect extérieur du collège", in *La génération de la relève* (Une éducation nouvelle pour la jeunesse libanaise d'aujourd'hui), Beyrouth, Bureau Pédagogique des Saints-Coeurs, Librairie Orientale, 4 vol., 1990-1996, vol. 3, p. 385.

٩

كيف ينقل المعلم التلامذة من المعرفة الى السلوك المنسجم؟

أبرز المستجدات في المناهج الجديدة انها لم تكتف بذكر عناوين فصول وتـــأمين تدرجها وتناسقها بين مختلف المراحل. يقوم المنهاج على تحديـــد **المحـــاور**، **والأهـــداف** التعليمية العامة والخاصة لكل مرحلة، وتحديد **القدرات** والكفاءات لدى المتعلـــم، وذكـــر **أنشطة** وتمارين وسبل **تقييم** لمواكبة الأهداف، وذلك لتأمين الترابط بين المعرفة والسلوك. ويتولى المركز التربوي للبحوث والانماء تنظيم **دورات تدريبية** لتحقيق الأهداف المعرفيـــة والسلوكية من خلال المناهج الجديدة.

ورد وصف المناهج ضمن ثلاث خانات:

١. **المحتوى**: التحاور والمضمون والحصص السنوية.

٢. **الأهداف التعليمية**: معارف-قدرات-مهارات- مواقف.

٣. **ملاحظات وأنشطة**.

ووردت الملاحظة التالية:

"يقوم المعلم في هذه النشاطات بدور المنظم والمحرك لعمل التلاميـــذ ويتولـــى تصحيح النتائج وتقويمها. النشاطات المقترحة هنا هي نماذج يســـتطيع المعلـــم اغناءهـــا بتفاصيل جديدة، أو استبدالها بنماذج من ابداعه، تتعلق بتحقيق الأهـــداف المحـــددة لكـــل درس[٥].

بالاضافة الى مختلف التقنيات التربوية والأنشطة، فان النصوص المستخرجة من **الأدب الحي**، اي التي تصف حالات واقعية معيوشة، تؤثر على الســـلوك، لان المبـــادئ واردة فيها ليس باطلاقيتها المجردة، بل في **مجابهة مع الواقع وفي موقع اتخاذ القـــرار الصعب والموقف الشخصي**.

١٠

ما هي الملامح الشخصية لمعلم التربية الوطنية والتنشئة المدنية؟

ليس الاختصاصي في الحقوق أو العلوم السياســـية أو علـــم الاجتمـــاع... هـــو بالضرورة اجدر من غيره لتعليم المادة. الاختصاصي في العلوم الطبيعية قد يتمتع ايضـــا بكفاءة عالية في نقل الثقافة المدنية، ومساهمته ضرورية. يظهر من تحقيقات اجتماعية في القاهرة ان الطلاب الأكثر تطرفا هم متخرجون من كليات العلوم. ان تلقين العلوم بشـــكل قوانين وقواعد منزلة هو عنصر دوغماتية ومخالف لسياق البحث العلمي الذي هو تجربـــة واختبار وفشل وتردد واستكشاف مستمر... كل المعلمين من كل الاختصاصات معنيـــون بالتثقيف الوطني والمدني.

والملامح الشخصية لمعلم المادة هي التالية:

---

[٥]. تعميم رقم ٣٣/م /٩٧ تاريخ ١٩٩٧/٨/١، **تفاصيل محتوى منـــهج مـــادة التربيـــة الوطنيـــة والتنشـــئة المدنيـــة**، المركـــز التربوي للبحوث والانمـــاء، ٢٤ ص.

١. اختصاص جامعي في العلوم الانسانية أو الطبيعية، مع انفتاح على اختصاصات أخرى حقوقية أو سياسية أو اجتماعية أو طبيعية أو أدبية أو فنية... غير اختصاص المعلم الاساسي.

٢. خبرة في **العلاقة التربوية**، التي لا تقتصر على الكفاءة في استعمال تقنيات تربوية.

٣. خبرة عملية في جمعيات ونواد وحركات اجتماعية أو قطاعات مهنية، أو خبرة في الكتابة أو التأليف في قضايا ذات علاقة بالمواطنية.

١١
ما هو مضمون البرنامج ومحاوره؟

يطرح البرنامج اشكالية مضمونه ومحاوره وتدرجه لانه يقتضي عدم اغفال أي بعد في الثقافة المواطنية. يندرج البرنامج في ١٤ محورا:

العلاقة بالمكان

١. الطبيعة والبيئة

العلاقة بالأشخاص القاطنين في هذا المكان

٢. الفرد والجماعة والمجتمع
٣. الحياة المشتركة والمحيط المباشر
٤. الأسرة
٥. العلم والعمل والمهن
٦. القيم الانسانية والديموقراطية والاجتماعية
٧. الاعلام والتواصل
٨. القضايا العامة والمشكلات الاجتماعية

العلاقة بالسلطة التي ترعى الشأن العام (مع ابعادها العربية والدولية)

٩. الوطن والمواطنية
١٠. لبنان ومحيطه العربي
١١. الحقوق والحريات
١٢. الحياة المدنية والديموقراطية
١٣. المنظمات الدولية
١٤. الدولة والادارات الرسمية والمؤسسات العامة

جدول ١: مضمون البرنامج ومحاوره وتدرجه
جدول ٢: توزيع الحصص الدراسية الاسبوعية والسنوية.

يراجع مضمون برنامج التربية الوطنية والتنشئة المدنية ومحاوره وتدرجه في مناهج التعليم العام وأهدافها...، ص ٧١٥-٧١٧

١٢
ما هي مجالات الابداع؟

يكمن الابداع في المجالات التالية:

١. **الاسلوب**: لم نتعلم الكتابة والشرح ببساطة وعمق في آن. بعض الكتب المدرسية هي ايجارزلكتب معدة أصلا للبالغين تم تلخيصها للصغار والشباب، مما يجعلها أكثر صعوبة. تفترض الكتابة والشرح للأطفال والشباب ثلاثة أمور: اسلوبا قصصيا، وتبسطا في التعبير دون المس بعمق الأفكار وغناها وحتى تعقيدها، والاعتماد على حالات ووقائع وأرقام وأمثلة[6].

[6]. Antoine Messarra, *Techniques rédactionnelles spécialisées: Ecrire pour les enfants (et aux autres). Modèles et exercices*, Cours au DES de journalisme en coopération avec l'IFF et le CFPJ (Paris), Faculté d'information et de documentation, Université Libanaise, 1997, pp. 1-32.

٢. **القراءة المتجددة للحضارة العربية والتاريخ اللبناني والعربي من منطلق القيم الانسانية:** انها ورشة لبنانية وعربية كبيرة تلك التي تتطلب اعادة قراءة التراث اللبناني والعربي من منطلق الحريات وحقوق الانسان والتسامح والديمقراطية بدلا من التركيز على الفخر والهجاء والمدح كأصناف مميزة[٧].

٣. **اختيار نماذج من الأدب الحي:** يحتوي هذا الأدب على مذكرات وشهادات ووقائع حيث تظهر المبادئ في صعوبة ممارستها اليومية ومدى الشجاعة التي تتطلبها، قرارا وقناعة ذاتية وتضحية.

٤. **النشاطات الصفية وخارج الصف:** النشاطات متنوعة وتتطلب من المعلم تكيفا وابداعا مستمرا وهي تندرج في الاطر العامة التالية:

١. **مناقشة:** تنظيم مناقشة في اطار قواعد يتدرب عليها ويتقيد بها المشاركون.

٢. **زيارات:** وهي تتنوع حسب الموضوع والهدف التربوي.

٣. **تحقيق:** يقوم به التلامذة في محيطهم، بواسطة مقابلات ومشاهدات، وتتنوع مواضيعه حسب الهدف التربوي.

٤. **ملف توثيقي:** وضع ملف توثيقي فيه معلومات وصور وقد يعرض كملصقات في المدرسة وفي بعض المناسبات.

٥. **مشروع:** صياغة مشروع يفترض من التلامذة مبادرة ومسؤولية ومشاركة وتوزيعا للمهام وقيادية، وتتنوع مواضيعه حسب الهدف التربوي.

٦. **نصوص من الأدب الحي:** جمع واختيار نصوص من الأدب الحي أو من وسائل الاعلام تجسد في الحياة اليومية المعيوشة القيم التي يبغي البرنامج نقلها الى المتعلمين.

٧. **حالات:** رصد ودراسة ومناقشة حالات من الواقع المعيوش في الحياة اليومية.

Denis Langlois, *La politique expliquée aux enfants* (et aux autres), Paris, Enfance heureuse, Editions ouvrières, 1990, 120 p.

Taher Ben Jalloun, *Le racisme expliqué à ma fille*, Paris, Seuil, 1998, 64 p.

٧. انطوان مسره (اشراف)، **مواطن الغد: الحريات وحقوق الانسان**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، ١٩٩٨، ٢٨٤ ص.

٨. **لعب ادوار:** تسمح هذه الوسيلة بنقل القيم الى ذاتية التلميذ وتاليا الى سلوكياته.

١٣

ما هو محتوى دورات التدريب؟

لا يقتصر تدريب المعلمين على شرح مضمون المادة، بل يشتمل على ثلاثة عناصر:

١. اساليب التعليم

٢. المضمون القيمي

٣. العلاقة التربوية في المدرسة[٨].

١٤

ما هي أبرز الاعمال الصادرة لبنانيا في السنوات العشر الاخيرة حول التربية المواطنية والتنشئة المدنية؟

نورد هنا أبرز الاعمال ذات التوجه التربوي التطبيقي. المناهج الرسمية التي صدرت هي اغناء وتتويج وتعميم لمسار نابع من المجتمع:

لور مغيزل، **حقوقك في العمل**، بيروت، الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان، ١٩٩٥، ١٠٢ ص.

__، **نحن مواطنون**، بيروت، الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان، ١٩٩٦، ١٣٠ ص.

---

٨. انطوان مسره (اشراف)، **مرصد الديموقراطية في لبنان**، القسم ٢: **الثقافة الديموقراطية في المدرسة والجامعة**، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، ١٩٩٧-١٩٩٩. تصدر الأبحاث والوقائع في ١٩٩٩. وتتوفر خلاصة اولية في المراجع التالية:

"Délégués de classe: la démocratie à l'école", *L'Orient-Le Jour des Copains*, 30 mai 1998.

A. Messarra, "Les délégués de classe: un apprentissage à la démocratie", *Bulletin pédagogique* (Bureau Pédagogique des Saints-Coeurs), no 5, 1997-1998 (et traduction en arabe).

"L'Université, espace de culture démocratique", *L'Orient-Le Jour*, 23 février 1998.

ـــ، **حقوق المرأة الانسان في ضوء اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة**، بيروت، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، ١٩٩٧، ١٨٨ ص.

ـــ، **نصف قرن دفاعا عن حقوق المرأة في لبنان (وثائق من التاريخ: ١٩٤٧-١٩٩٧، ارشيف لور مغيزل)**، اعداد انطوان مسرة وطوني عطاالله، بيروت، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، المكتبة الشرقية، الجزء الأول، ١٩٩٩، ٨١٦ ص.

L'image de l'autre (L'éducation pour la paix et les droits de l'homme dans un monde en mutation: le cas libanais), dir. Antoine Messarra, programme avec le soutien de l'Unesco, Association libanaise des droits de l'homme, 12 déc. 1992.

منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ادارة انطوان مسره: **الحق في الذاكرة؛ العبور إلى الدولة: من المعاناة إلى المواطنية؛ البناء الديمقراطي** (بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور)؛ **بناء السياسات الاجتماعية في لبنان** (بالتعاون مع مركز البحوث للإنماء الدولي)؛ **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان** (بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، جزءان)؛ **علاقة المواطن بالادارة: نماذج في المعاملات والاعلام الاداري**، ١٩٩٨؛ **مواطن الغد** (نماذج في الثقافة المدنية)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، ١٩٩٥، ٤٩٦ ص، وجزء ٢: **مواطن الغد** (الحريات وحقوق الانسان)، المكتبة الشرقية ١٩٩٨، ٢٨٤ ص، وجزء ٣: **مواطن الغد** (نعيش معا في مجتمع)، ١٩٩٨، **المواطنية الطالبية**، برنامج ١٩٩٩-٢٠٠٠، جزءان، يصدران في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

A. Messarra, *La religion dans une pédagogie interculturelle* (Essai comparé sur le concept de laicité en éducation et son application aux sociétés multicommunautaires), Francfort, Deutsches Institut Fur Internationale Padagogische Forschung, 1988, 136p.

وموجز بالعربية: "الموقع التربوي للدين في المجتمع المتعدد الأديان. دراسة مقارنة"، في كتاب: انطوان مسره ورياض جرجور (اشراف)، **التجدد التربوي في عالم متغير**، بيروت، مجلس كنائس الشرق الاوسط، ١٩٩٤.

انطوان مسره (اشراف بالتعاون مع الهام كلاب بساط)، **قيم حقوق الانسان في الكتب المدرسية في لبنان**، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس، ١٩٩٧، ٦٥ ص.

Louise-Marie Chidiac, Abdo Kahi, Antoine Messarra (dir.), *La génération de la relève* (Une pédagogie nouvelle pour la jeunesse libanaise d'aujourd'hui, Beyrouth, Publications du Bureau Pédagogique des Saints-Coeurs, Librairie Orientale, 1989, vol.1, XX +456p., vol.2: *La pédagogie du civisme*, 1992, XX+456 p.; vol. 3: *La pédagogie éthique*, 1993, XXIV + 504p.; vol.4: *Le conseil pédagogique ou la démocratie à l'école*, 1995, 376 p.; vol. 5: *L'éducation dans une société multicommunautaire*, à paraître en 2.000.

Antoine Messarra, "The Rising Generation", *Mediterranean Social Sciences Review*, I (1), April 1993, pp. 53-69.

المواطن والتربية المدنية في لبنان، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٣، ١١٢ ص،

ودليل المعلم، ١٩٩٥، ١٣٤ ص.

Civic Education in the Arab World: Common perspectives, Problems and Potential Cooperation, Conference Proceedings, Beirut, Lebanese Center for Policy Studies with support from the Canadian International Development Agency, Fatqa (Lebanon), 2-3 Sept. 1994, 44 p. (English) + 60 p. (Arabic).

Leila Succar et Antoine Messarra (dir.), *Créativité et valeurs. Pédagogie libanaise pour demain*, Bureau Pédagogique de la Congrégation maronite de Sainte Thérèse, 1996, 120 p.

المكتب التربوي لراهبات القلبين الاقدسين، **تاريخنا: أي مستقبل؟**، برنامج ١٩٩٨-١٩٩٩.

Le civisme ou la formation du citoyen, *Lebanus* (Association humanitaire et culturelle), supplément de *L'Orient-Le Jour*, 1996, 24 p.

رياض جرجور وانطوان مسره (ادارة)، **التجدد التربوي في عالم متغير**، بيروت، مجلس كنائس الشرق الاوسط، ١٩٩٥، ٤٨٨ ص.

أوغاريت يونان (تقرير)، **مشروع التربية الانسانية**، ١٩٩٥-١٩٩٧، حركة حقوق الناس، ٦٠ ص.

أوغاريت يونان، **كيف نتربى على الطائفية؟**، بيروت، حركة حقوق النـاس، ١٩٩٧، ٧٢ ص.

جورج عيراني ولوري كينغ عيراني (ادارة)، **الاعتراف بالآخر، الغفـران والمسـامحة: دروس من لبنان**، بيروت، الجامعة اللبنانية الاميركية، ١٩٩٦، ٣٤٠ ص وكذلك:

Antoine Messarra, "The Psycho-Cultural Dimensions of Conflict in Lebanon", Translated by Laurie King Irani, 1996, 26 p.

جورج اميل عيراني (اشراف)، **التهجير والمصالحة في لبنان ما بعد الحرب**، بـيروت، الجامعة اللبنانية الاميركية، ١٩٩٧، ١٣٢ ص + ١٤٨ ص بالانكليزية.

جامعة سيدة اللويزة، برنامج: **الشأن العام في لبنان اليوم: حاجـات وتخطيـط**، ١٩٩٤-١٩٩٨.

انطوان مسره، "ماذا يتعلم التلامذة في كتب تاريخ لبنان المدرسية؟"، **الدفاع الوطني**، عـدد ١٣، تموز ١٩٩٥، ص ٧٣-٩٤.

اللجنة الاسقفية للمدارس الكاثوليكية، مؤتمر حول المواطنية، ٣ ايلول ١٩٩٦.

المركز التربوي للبحوث والانماء، **خطة النهوض التربوي في لبنان**، بيروت، ٨ ايـار، ١٩٩٤، ٩٢ ص.

مشروع "مرصد الديموقراطية" والجزء التطبيقي فيه حول "الثقافـة الديموقراطيـة فـي المدرسة والجامعة"، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعـاون مـع الاتحـاد الاوروبـي، ١٩٩٧-١٩٩٩، ادارة فادي مغيزل وانطوان مسره.

١٥

الانتقال الى مستوى الدور والرسالة

ليس من المستحب ان يتحول البحث والتعليم حول التربية المواطنية في لبنـان الى نقد ذاتي بشكل يضعف الثقة بالنفس، أو الى تعميم "خجل المثقفيـن" حـول البنيـة اللبنانية.

الهدف الأسمى لمنهاج التربية الوطنية والتنشئة المدنية هو، على العكس، استعادة اللبنانيين الثقة بالنفس لممارسة **دور ورسالة** أكبر منهم ومن لبنان. نمارس النقد الذاتـي

البناء الذي لا يثير اليأس والاعتزال، مع الاقرار بأن اللبنانيين حملـوا وحملـوا - ومـا يزالون - عبء قضية الشرق الأوسط التي هي أكبر من أي دولة عربية منفـردة. فـهل نكون في مطلع الالف الثالث بمستوى **الدور** اللبناني العربي الرائد من أجل نهضة عربيـة جديدة، وبمستوى **معنى لبنان** ورسالته العالمية في التنوع والوحدة في عصـر الحـروب الاهلية والداخلية والاصوليات والاتنيات "وصراع الحضارات"؟

هل يشكل المجتمع المتعدد الأديان والمذاهب عائقا تجـاه الثقافـة المواطنيـة؟ توصلت بلدان متنوعة البنية الى درجة عالية من المواطنية. لـم تعـد المقولـة التاليـة: "المواطنية في تناقض مع الطائفية" بريئة في الممارسة السياسية. والظاهرة الأخطر لـدى باحثين تكمن في الاستقالة الفكرية فيعتبرون ان كل ما يجـري يشـكل مسـارا طبيعيـا "للطائفية" فيوفرون بذلك صك براءة تجاه ممارسات تتناقض صراحة مع القوانين والقواعد الادارية. وتهربا من البحث الجدي ازدهرت المقولة المعروفة حول استئصال الطائفية من النفوس قبل النصوص، وكانه يقتضي اجراء عملية جراحية او اعتماد غسل دماغ، بينمـا الجو السائد يبقى طائفيا الى أقصى الحدود.

العلاج الفعلي في مسار آخر: **المجال العام**، أي المشترك الجامع بين اللبنـانيين في حياتهم اليومية، في الحي والرصيف والشارع والخدمات العامة مـن ميـاه وهـاتف وكهرباء ومعاملات ادارية... هذا المسار له انعكاسات ضخمة على كل المجالات الاخرى والكبرى حول الاستقلال والسيادة والأمن القومي. عندما ينتقل اللبناني من انـارة المولـد الكهربائي الى انارة مؤسسة كهرباء لبنان يقول بعفوية واختصار: "اجت الدولة".

هل هذا المفهوم للشأن العام النابع من التقليد الرومـاني Res publica لا يـزال حديثا في الادراك والممارسة في لبنان؟

البلد الصغير، بلد طوائف ومذاهـب وفئـات ومنـاطق وعائليـات وحزبيـات وحزازات، هل هو عاجز عن ادراك الشأن العام والعمل بمقتضياته؟ الشأن العام في البلـد الصغير والمتنوع هو الذي يجمع ويوحد. مفهوم الشأن العام هو على مفترق ثلاث قضايا: المواطنية، والديموقراطية بمعنى العمل مع الناس وللناس، ودولة القانون التـي تفـترض معايير ومراقبة في القضايا الكبرى كما في القضايا اليومية.

يندرج الشأن العام في مستويات عدة كرابط اجتماعي. على المستوى المصغـر في العلاقات بين ألأفراد كما على المستوى الوطني الأوسع. نعطي الحالة المبسطة الآتية: في البناية ذات الشقق المتعددة، هناك مالك شقة منغلق على ذاته، لا يساير بقية الجـيران وينزوي في بيته لكنه يساهم في انتخابات الجمعيـة العموميـة، ويدفـع مسـاهمته فـي المصاريف المشتركة، ويتقيد بنظام البناء... وهناك جار آخر شديد الانفتاح والمجاملة مـع الغير، لكنه لا يتقيد بموجباته، ولا يحترم قواعد الملكية المشتركة. من الحكمة عدم مجابهة الفئوي والانعزالي والاممي والتقدمي والتطوري في توجهاتهم ذات الطـابع المذهبـي أو الثقافي والانصراف الى العمل الجاد واليومي في مجال تمتين روابط المجـال العـام. اذا ترسخت هذه الروابط في البناء المشترك كما في الوطن المشترك لا تزعج بعدئذ الولاءات الاولية لانها ستنحصر بالضرورة في اطر ضيقة وفي حدودها، من دون ان تمتـد الـى المجال العام الذي ترعاه مصالح مبنية على حقوق وواجبات وضعية. المجال العام علـى المستوى المصغر هو مدخل البناء والدرج والاقسام المشتركة والصيانة المشتركة وهو ما يحقق الاستقرار والتآلف والازدهار للمصلحة المشتركة.

على المستوى الوطني الواسع، يشمل الشأن العام ثلاثة أمور:

- الملكية العامة (اراض، أنهر، بحور، غابات...) كما هي مدرجة في الصكوك العقارية.

- الاموال العامة، التي مصدرها اموال مكلفين بالضرائب لهم تاليا حق المطالبة والمحاسبة.

- المصالح العامة في مختلف القضايـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والتربويـة والامنية... والتي تتبلور في عملية التعبير عن المصالح والتشريع.

الشأن العام هو المدخل لبناء المواطنية وترسيخ الاندماج الاجتماعي. انهيار مفهوم الشأن العام بعد سنوات الحروب هو الذي يفسر المزيد من التطييف[٩].

[٩]. انطوان مسرّه، "المواطنية والطائفية: المجال العام هـو الحـل"، النـهار، ١٩٩٥/٧/٢٧

Antoine Messarra, "Confessionnalisme et citoyenneté au Liban", *L'Orient-Le Jour*, 21 sept. 1998.

Antoine Messarra, *Le Pacte libanais* (Le message d'universalité et ses contraintes), Beyrouth, Librairie Orientale, 1997, 252 p., pp. 11-16.

التربية المدنية في لبنان: ثلاثة شروط للنجاح

مي ريحاني

حدد منهاج التربية المدنية الذي تم إعداده مؤخـــراً (١٥آذار/ مـــارس ١٩٩٦) أهدافه على النحو التالي:

١. تقوية الوحدة الوطنية من خلال مجموعة من التفاهمات الموحدة.

٢. تعميق الشعور بالانتماء وبالهوية لدى المواطنين.

٣. تعزيز الالتزام بالقيم الاجتماعية والمدنية كالحرية والديمقراطيـــة والتســـامح والعدالة والمساواة.

٤. إشعار الذين يجري تعليمهم بالزمن وبالمحيط وبالعالم الذي يعيشون فيه لكـــي يتأملوا ويشاركوا في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه البشرية ككل.

وتسعى هذه الأهداف الكبرى إلى تقديم رؤية واضحة لنظام مدنـــي جديـــد فـــي لبنان. وقد أثارت التوقعات الناتجة عن هذه الأهداف وأيضـــاً عـــن الأهـــداف التســـعة المتفرعة عنها والمدرجة في المنهاج المنجز حديثا ردود فعل عديدة حول كيفية تطويـــر وتركيب وتدريس منهاج للتربية المدنية يحقق هذه الأهداف.

وتتناول ورقتنا هذه ثلاثة شروط ضرورية لتحقيق تربية مدنية ناجحـــة وهـــي: تطوير البرنامج وتركيبه وطريقة تدريسه.

***

ولا يمكن تطوير منهاج للتربية المدنية يرتكز على مفـــاهيم و/أو قيـــم الوحـــدة الوطنية والديمقراطية إلا من خلال عملية تقوم على المشاركة والديمقراطية. ويفترض في هذه العملية أن تسعى للحصول على آراء ووجهات نظر الفئات المختلفـــة والتـــي تمثـــل الهوية الجماعية للوطن المعني صاحبة المصلحة في المنهاج، وان تفسح المجال لأخذ تلك الآراء بعين الاعتبار.

فالإصغاء إلى آراء من لهم مصلحة في تعريف منهاج نافع للتربية المدنية مسألة جوهرية وضرورية إذا كان هدفنا الحرص على أن يمثل المنهاج المعنى الحقيقي للوحـــدة

الوطنية وان يعكس بداية صادقة أو أصيلة للعملية الديمقراطية. فالمنهاج الذي وضع خطوطه الرئيسية وطوره أحد عشر أستاذا جامعيا مشهودا بكفاءتهم سيعطينا في النهاية بلا شك منتجا وافيا من الناحية الفنية، ولكنه لن يكون نتيجة "لعملية تفاعلية" ولن يعطينا "منتجا" يسهل من الناحيتين العضوية والفنية تحقيق أهداف المنهاج.

وهناك حاجة إلى توضيح الأهمية الحيوية للإصغاء لآراء اكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة في تعريف التربية المدنية، أو على الأقل إلى تقديم لائحة بالذين قد يكون لهم مصلحة في ذلك. ورغم أن القائمة الواردة أدناه غير شاملة فأنها تعطينا مثالا على نوع الفئات ذات المصلحة وهي:

١. روابط الأهل والمعلمين.
٢. اتحادات المعلمين.
٣. المنظمات النسائية.
٤. المنظمات غير الحكومية.
٥. المنظمات الطوعية الأهلية.
٦. الجماعات الريفية.
٧. القادة المحليون.
٨. القطاع الخاص.
٩. آخرون.

***

ويمكن لمشاركة أصحاب المصلحة في تعريف حدود المنهاج المدني وخطوطه الرئيسية أن تأخذ شكل سلسلة من ورشات العمل، أو سلسلة من الاجتماعات المركزة مع كل جماعة من هذه الجماعات، أو حتى من خلال استخدام بعض أدوات القياس كالدراسة المسحية لتسهيل التعرف على معارفهم ومواقفهم الاجتماعية على اقل تقدير، إذا كانت مشاركتهم الكاملة غير ممكنة.

وفقط بعد التأكد من إشراك أصحاب المصلحة في تعريف التربية المدنية وفي تحديد أهدافها يمكن العمل على وضع و/ أو تنقيح منهاج لهذه التربية. وبكلام آخر، لا يمكننا التأكد من الحصول على "منتج" جيد إلا بعد اتباع العملية أو الطريقة "المناسبة".

"فالمنتج" – أي المنهاج المدني نفسه – لا يحمل في طياته المصداقية والقبول والمعنى والإحساس بالملكية، وهي الشروط الضرورية التي يتطلبها تحقيق غاياته.

وعلى عكس المناهج الأخرى، كالرياضيات والعلوم، تدور التربية المدنية حول تطلعات السكان وتطلعات الوطن أو الأمة. كما تدور حول الشعور بالهوية وحول الأدوار والمسؤوليات المترتبة على الشعور بالانتماء. ولهذه الأسباب لا يمكننا أن نتوقع من التربية المدنية أن تحقق ما ترمي إليه بدون مشاركة أصحاب المصلحة. فمشاركتهم تخلق شعورا لديهم بان المنهاج هو ملك لهم، أي انه منهاجهم، وبالتالي تولد عندهم شعورا بالالتزام به. وما تلبث هذه الأحاسيس بالملكية وبالالتزام أن تتحول إلى مشاركة عمّلية، أي مشاركة باتجاه الفعل، تساعد على تغيير المعرفة والاتجاهات والسلوكيات.

فلبنان، مثل العديد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، بحاجة إلى تغذية بيئة تربوية يمكن فيها تقوية أدوار المواطنية ومسؤولياتها. فالتحدي الذي تواجهه التربية المدنية هو قدرتها على تحويل الافكار المجردة تغييرات في المعرفة وفي الاتجاهات التي تؤدي إلى مسلكيات جديدة والى أفعال ملموسة. وكما قال بن كمبل (Pen Kemble): "التربية المدنية هي الوسيلة الرئيسية لتغيير وتقوية القيم والتفاهمات... أي العامل الذاتي، الثقافة والتي ترتكز عليها كافة مؤسسات المجتمع".

ولبنان، مثل بقية الدول الخارجة من نزاع أهلي والداخلة في مرحلة جديدة، بحاجة إلى ضمان أن تعتنق وان تتشرب الأجيال الناشئة قيم التسامح والعدالة والمساواة. فالتحدي أمام التربية المدنية في لبنان يتمثل في إسهامها بتحويل هذه المفاهيم المجردة إلى طريقة حياة يمكن لكل المواطنين أن يحيوها.

ولكي تتحقق هذه التحديات لا بد من تلبية شروط عدة. وما مشاركة أصحاب المصلحة الا واحدا من هذه الشروط المطلوبة لتعريف التربية المدنية. واما الشرطان الآخران فهما الاهتمام بكيفية تركيب المنهاج وبكيفية تدريسه.

وان إعداد منهاج التربية المدنية، مثل إعداد منهاج العلوم الاجتماعية بشكل عام، سيكون اكثر فائدة للطلاب عندما يجري تنظيمه حسب نظرية التعلم التربوية المسماة "الآفاق الموسعة" أو المسماة أحيانا "البيئات الموسعة". فهذه النظرية تستند على نظرية نمو الطفل التي ترى بان الطفل يطور منظوره للعالم مع توسع بيئته. وترى نظرية

"الآفاق الموسعة" أيضا أن الطفل قادر على التعامل مع مهام اكثر تعقيدا واكثر صعوبة كلما نما أو كبر. فالأفكار الرئيسية تتخذ سبيلا لولبيا وتتعزز وتتوسع وتتعقد بشكل مستمر.

بالإضافة إلى ان الذين يعدون منهاج التربية المدنية بحاجة لادراك انه من المستحيل إنجاز مهمتهم. فمنهاج التربية المدنية غير قابل للإعداد إعدادا نهائيا لانه عبارة عن عملية دينامية. وللطلاب والمعلمين الحق، من أجل تلبية حاجات المجتمع الدينلمكي، في الاضافة إلى هذا المنهاج. واما الأفكار الرئيسية التي نتصور وجود حاجة إليها والمواضيع الجديدة التي نرى ضرورة إضافتها إلى المنهاج فيجب ان يتم بحثها وتطويرها من قبل الطلاب والمعلمين وبالتالي يتم تعلمها بشكل افضل.

***

وأخيرا، أود التعليق على الشرط الثالث الذي يساعد على ضمان إعداد منهاج للتربية المدنية، ألا وهو طريقة تدريسه. فمنهاج التربية المدنية – مثل سائر المناهج الأخرى، ولكن اكثر من أي منها برأيي ... بحاجة لأن يدرس بأسلوب تفاعلي يكون محوره الطلاب أنفسهم. فهذا الأسلوب يهدف إلى تطوير مهارات تأملية عالية والتفكير النقدي العميق والحس بالانتماء. واما المعلمون الذين يستخدمون طرق التدريس القديمة في تدريس التربية المدنية وينظرون إلى الطلاب على انهم أساسا متلقون سلبيون والى المعلمين على انهم أساسا مصدر معلومات، فلن يتمكنوا من إيصال الأهداف الكبرى للمنهاج التي ذكرتها سابقا.

فأهداف هذا المنهاج تتطلب مقاربة أو أسلوبا تفاعليا يقوم على المشاركة ولا يعتمد الهرمية ولا التخويف ويتبع مبدأ التعلم الذاتي ويتمحور حول الطلاب.

فالمعلمون في لبنان، مثلهم مثل أقرانهم في أنحاء العالم، بحاجة دائمة إلى التدريب أثناء الخدمة لكي يتمكنوا من إتقان هذا الاسلوب المتعب ولكن الفعال. ويمكن تعزيز عملية التعليم والتعلم كثيرا حين يتم اعتماد الأسلوب المذكور أعلاه في التدريس، وعندما يتم خلق مدرسة وثقافة صفية يتم تدريس سائر المناهج فيها، وخصوصا منهاج التربية المدنية، بأسلوب يتصف بالخصائص التالية:

التفاعل: هذه طريقة تدريس تشجع الطلاب، من بين أمور أخرى، على طرح الأسئلة، وتقدر العقل المحب للبحث والتدقيق لدى كل طالب، وتدرك أهمية تعلم الطلاب بعضهم من بعض ومن المعلم، وتعزز تعرض الطلاب لمصادر متنوعة من المعرفة.

المشاركة: هذه طريقة تدريس تسهل، من بين أمور أخرى، التعلم وتشعر الطلاب والمعلمين بقضايا المساواة بين الجنسين والإنصاف الاجتماعي والاقتصادي.

اللا هرمية: هذه طريقة تدريس تتيح لكل فرد في غرفة الصف ان يكون مصدرا للمعلومات. فحتى معلمو المرحلة الابتدائية، مثلا، الذين غالبا ما يكونون المصدر الرئيسي للمعلومات، عليهم تدريس تلاميذهم بطريقة غير تسلطية واشراكهم في اكتشاف المعلومات، وإبداء تقديرهم لهذه المشاركة. وهذا يعني إدراكهم بان العملية التعليمية توازي من حيث الأهمية إيصال المعلومات.

وأود التوضيح هنا بان الطريقة اللاهرمية لا تعني عدم التزام الطلاب أو المعلمين بالقواعد والنظم أو توقفهم عن احترام النظام.

اللا تخويفية: هذه طريقة تدريس، إضافة إلى كونها لا هرمية، تقوم بالكامل على مفهوم ان كل طالب، ولدا كان أم بنتا، غنيا كان أم فقيرا، حضريا أم ريفيا ، موهوبا كان أم غير موهوب، يستحق احترام معلمه وزملائه الذين يقدرون قيمة بعضهم البعض كأعضاء في المجتمع مهما كانت مكانتهم ومهما كان مستواهم.

محورها الطلاب: هذه طريقة تعليم تدرك انه كلما كان المنهاج اكثر التصاقا بحياة الطلاب اليومية كلما تعلموا منه اكثر، وانه كلما استجاب المعلم أكثر لحاجات كل طالب ولاولوياته ولقدرته على التعلم كلما كانت عملية التعلم افعل وانجح. وتدرك هذه الطريقة قيمة وفائدة الطالب كونه الهدف المركزي للتعلم وليس مجرد عنصر ملحق بالبرنامج التعليمي.

ذاتية – التعلم: هذه طريقة في التعلم تدرك إدراكا تاما ان التعلم الأفضل يحصل عندما يكون مدفوعا ذاتيا، وعندما يسمح النظام التعليمي بالتعلم الذاتي من خلال خلق الفرص "للتعلم من خلال الفعل".

***

لكي نعرف أو نحدد ونعد وندرس منهاج التربية المدنية نحتاج إلى تلبية ثلاثـــة شروط على الأقل وهي:

١. ضمان مشاركة قطاعات المجتمع كافة حسب المستويات الاقتصادية والجنس والمهنة والخلفية الاجتماعية في تعريف أو في تحديد إطار المنهاج.

٢. الإدراك بان إعداد منهاج التربية المدنية عملية ديناميـــة يقـوم مسـتخدمو المنهاج باغنائها.

٣. اتباع طريقة تدريس تتيح للتلاميذ المجال للمشاركة الكاملة فيلتزمون بالتالي، بأهداف المنهاج.

كان لبنان منهمكا في إعادة تشييد البنية التحتية للبلاد من شبكات الهاتف والميـاه والطرق والكهرباء... وهذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصاديـــة ولتحسـين نوعية الحياة. ولكن على لبنان ان يوازن هذا التركيز على الجانب المادي بإعطاء اهتمـام مماثل لتطوير قيمه الإنسانية من خلال توضيح المسؤوليات الاجتماعية لمواطنيه. وهذا ما يمكن للتربية المدنية ان تباشر عمله. فإذا تم تخطيط وتطبيق التربية المدنية بشكل سـليم، يمكنها ان تكون احدى المصادر الرئيسية التي تسهم في خلق أو في تكوين أجيـال مـن اللبنانيين الملتزمين بقيم الوحدة والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان.

المواطنية في واقع المدرسة اللبنانية

غاده كوستانيان

ان الحس الوطني لا يولد بالغريزة ومفهوم الحقوق والواجبات المدنيـة وفكـرة التعلق بالوطن ليست من مكونات الشخصية البيولوجية، بل تلك كلـها صفـات تكتسـب اكتسابا. يجب اذا ان تعلم لأن بين التعليم والاكتساب طريقا طويلا وشاقا يدعى التربية.

كلنا يعلم ان التربية تعتمد أساسا على التجربة والتطبيق والمراقبة وأخيرا علـى تقييم النتائج، أين نحن اليوم من تربية تنمي الحس الوطني في نفوس شبابنا؟ من المؤكـد ان وقفة تأمل سريعة، وان لم نكن بصددها الآن، توضح أن الطرق المتبعة فـي تربيـة أولادنا بعيد الاستقلال وحتى أوائل السبعينات، لم تنجح في بناء مواطن لبناني كامل الولاء لوطن واحد حر ومستقل بل أفرزت مواطنيات وولاءات وانتماءات غالبا ما كانت صلـة القربى بينها وبين لبنان أسما أو اقل من اسم.

أما اليوم وبعد سني الحرب التي كان من أسبابها العديدة ولا شـك، فقـر الـدم الوطني هذا، فنشهد ولادة جديدة للوطن اللبناني. حجرنا يقوم من العدم حتما، يبقى علينـا قيامة الانسان: تلك مهمتنا نحن المربين.

في غياب الكتب والمراجع الرسمية الواجب اعتمادها في المدارس. تلجـأ كـل مدرسة إلى السبل التي ترتئيها مناسبة للتعريف عن لبنان أولا ولزرع محبته والولاء لـه ثانيا وأخيرا. في المؤسسة التربوية التي أنتمي اليها تدخل التربية الوطنية في أكـثر مـن مادة وتشكل الأرضية المشتركة لمجالات تربوية عديدة مثل المسرح والنشاطات الثقافيـة والمحاضرات والحفلات المدرسية وغيرها. أما في هذه السنة بالذات، فقد حمل مشـروع العمل التربوي العام عنوانا كبيرا هو: "التربية على المواطنية".

يدخل هذا الموضوع في نطاق الأفكار التي تناولها ممثلو المدارس الكاثوليكيـة في مؤتمرهم الرابع حول التربية المدنية والذي استضافته مدرستنا بالذات في كفرحبـاب من الثالث إلى الخامس من ايلول ١٩٩٦.

سنستعرض معا نتائج هذه التربية والخطوات التي رافقتها طوال السنة، وعلى صعيد الصفوف التي قامت بها، في الشق الاول من الموضوع أما في الشق الثاني فأود ان اعرض عليكم نتيجة خطوة قمت بها مع تلامذتي في الصفوف الثانوية عن طريق استفتائين قمت بهما على عينة من التلامذة اعمارهم بين السادسة والتاسعة عشرة من العمر، حول موضوع التعدد الطائفي في لبنان.

أول فقرة من حديثنا اذا تتعلق بمشروع العمل التربوي المتبع هذه السنة في المدرسة أو Projet d'action éducative PAE.

بعد اقرار الموضوع العام وهو "المواطنية وروح الانتماء إلى الوطن" وجب تقرير عمل كل صف من الحلقات الدراسية في عنوان وتفاصيله والاطراف المشتركة فيه وطريقة تقديمه خلال ختام العام الدراسي. فالتأمت الجمعية العمومية للجسم التعليمي في المدرسة في أواخر أيلول وقرر المعلمون مع المسؤولين عن الحلقات المواضيع التي ستدرس كالتالي:

١. الصف التاسع أي الصف الثالث الابتدائي: إقامة مراسلة منتظمة بين تلامذة المدرسة وتلامذة مدارس أخرى من لبنان، ثم تتويج عملية التعارف الخطية بزيارات متبدلة لتقريب المناطق وتقليص المسافات.

٢. الصف الثامن أي الصف الرابع ابتدائي: كتابة اقصوصات مستقاة من التاريخ اللبناني واستيحاء حقبة من حقبات التاريخ، في كل صف، على ان يكون موضوع كل قصة والرسوم التابعة لها ونقلها على الكمبيوتر من عمل التلامذة.

٣. الصف السابع أي الخامس الابتدائي: وقع اختيار هذه الحلقة على تحضير دليل سياحي يعرف بعدة مناطق وقرى من الوطن، على ان يقوم التلامذة مع معلمهم بزيارات إلى تلك المناطق لطرح الاسئلة واستيفاء المعلومات من المخاتير والقيمين عليها. وتقرر طبع هذا الدليل ونشره على أن يباع ويعود مردوده إلى صندوق الطالب في المدرسة.

٤. الصفان السادس والخامس (المتوسط الاول والمتوسط الثاني): العودة إلى التراث اللبناني. البحث عن عادات لبنان وتقاليده الموروثة وعرضها بواسطة الأواني والاغراض التقليدية والمشاركة في يوم التراث في المدرسة حيث يلبس التلامذة الزي التقليدي ويعرضون نتائج عملهم بواسطة لقطات من الحياة اللبنانية القديمة في الاحياء

الشعبية، بكل ما فيها من صور وعادات في الملبس والمأكل والتقاليد الاجتماعية والجلسات والضيافة اللبنانية وغير ذلك.

٥. الصفان الثالث والرابع (من المرحلة المتوسطة): تقرر في هذا المستوى زيارة قريتي يحشوش وبسكنتا والتعرف اليهما عن كثب، لمعرفة العطاءات التي قدمتها هاتان القريتان للبنان والعالم في مجال الدين والأدب وغيرهما... ثم عرض نتيجة العمل والصور والمجسمات المصنوعة في هذا المجال في المدرسة.

٦. الصف الاول الثانوي: اقامة النشاطات طوال العام الدراسي وبيع المنتوجات البيتية في المدرسة لتغذية صندوق يسمح في نهاية العام وفي فترات الاعياد بتقديم الهدايا والمساعدات لأولاد قرى الأطفال SOS واستقبال أكثر من ٥٠ طفلا يتيما في كفرحباب خلال كرمس آخر السنة الدراسية.

***

كل هذه المشاريع لم تبق حبرا على ورق بل ترجمت بعمل جاد من قبل التلامذة والاساتذة وأدت إلى شهر حزيران حافل بالنشاطات التي صبغت المدرسة بألوان التراث وجعلت التلامذة يقدمون بكل فخر وسعادة نتيجة أعمالهم. وتجدر الاشارة إلى أن القيمين على التعليم المسيحي قاموا ايضا بنشاطات مماثلة في كل الصفوف اذ قدموا مع تلامذتهم مسرحيات وحفلات ونشاطات تدخل في نطاق التعرف إلى لبنان من ناحية تعدد الطوائف والتعايش الاسلامي – المسيحي من خلال التعرف إلى الاديان الأخرى ومسائل الزواج والأولاد وتاريخ الديانات في لبنان وغيرها من المواضيع...

وهذه مقتطفات عن نتائج الأعمال التي سلف ذكرها وصور ظهرت كلها في مجلة المدرسة Le Buvard Bavard:

١. الدليل السياحي (الخامس الابتدائي أي الصف السابع).

٢. اربع كتب قصص من التاريخ (الصف الثامن).

٣. صور من يوم التراث (السادس والخامس المتوسطان).

٤. صور من مجسمات وعرض عن بسكنتا ويحشوش (الرابع والثالث المتوسطان).

٥. صور من نشاط الأول ثانوي مع SOS.

***

الشق الثاني من موضوعنا يتناول الاستفتاء الذي قمت به مع بعض تلامذة الصفوف الثانوية وعددهم حوالي ٧٠ تلميذا، حول التعايش الاسلامي المسيحي.

– السؤال الأول يطرح موضوع معرفة لبنانيين من دين آخر. وتجدر الاشارة إلى ان تلامذتنا هم بغالبيتهم الساحقة، من المسيحيين.

– ٣٠% من الشباب نفوا معرفتهم القريبة بأشخاص من الدين الثاني.

– أما عن سؤال: هل تتعرف إلى غير المسيحي من مواقفه أو مظهره أو عاداته... فكان الجواب نعم بنسبة ٥٠%.

– وعن سؤال هل ترغب بمعرفة عدد أكبر، أو بطريقة أوطد، من غير المسيحيين وهل تظن أن ذلك سيجعلك تشعر أكثر بانتمائك إلى لبنان كان الجواب نعم بنسبة ٨٠%.

– السؤال الاخير كان يتناول تطلعاتهم المستقبلية في لبنان يعيش فيه معا مسلمون ومسيحيون، وهل المستقبل واضح المعالم ويبشر بالسلم الدائم أم يهدد بالانفجار، وكان الجواب سلبيا بنسبة ٥٤% مع ١٤% رفضوا الاجابة.

أورد هذه الاحصاءات دون تعليق، الا ما كتبه التلامذة أنفسهم واليكم بعضه:

– "بالرغم من المشاكل الموجودة أظن ان العيش معا هو فرصة للمسلمين والمسيحيين للانفتاح والتقارب والا ضاع البلد".

– "التعايش ممكن شرط أن ينسى الطرفان كل تعصب".

– "أظن ان العيش المشترك لم يوجد يوما في لبنان وانه لن يوجد ابدا".

– "أحبذ العلاقات التجارية والعملية والصداقة بين المسيحي والمسلم، لكن لا أحبذ الزواج لأن الفروقات كبيرة جدا بينهما".

– "لا يوجد تعايش، هناك فقط تضارب آراء وتعصب. يكفي أن نرى ماذا يحصل في الجامعات المختلطة كي نصدم. الانسان أناني، وكل متمسك بدينه ضد كل الآخرين...".

***

وأورد مثلا عن محاولة تطبيق الديموقراطية في المدرسة هو الـ CVS: عقد اتفاق يدعى عقد حياتي اجتماعي ينظم حياة التلاميذ والمعلمين والمسؤولين عن الأقسام أو الحلقات ومساعدي المسؤولين، وعدد من اعضاء الهيئة التربوية. نصت تلك القواعد

وجرت مناقشتها واقتراح تعديلات عليها خلال اجتماع شامل للجمعية العمومية وجرت من بعدها الموافقة عليها وتوقيعها حتى من قبل التلاميذ كي يكون الالتزام بها مفهوما ونابعا عن اقتناع ومعرفة.

ومثلا ثانيا هو "الانتخابات" لمندوبين عن الصفوف بواسطة حملة انتمائية منصوص عنها في عقد اتفاق.

خاتمة

١ بناء المواطنية في لبنان*

سمير قسطنطين

سمير قسطنطين: تتناول الحلقة ٢٠ من برنامج "اكاديميا" اليوم، موضوع "بناء المواطنية في لبنان". "المواطنية" كانت العنوان العريض لمؤتمرين جامعيين: الأول في الجامعة الأميركية في بيروت تحت عنوان "الجنس والمواطنية" أو "الجندرة والمواطنية"، والثاني في الجامعة اللبنانية – الأميركية تحت عنوان "المواطنية ما بعد الحرب في لبنان". ونستضيف النائب والوزير الدكتور عصام نعمان والأستاذ في الجامعة اللبنانية الدكتور انطوان مسرّه والأستاذ في الجامعة اللبنانية–الاميركية الدكتور وليد مبارك. وتنقسم حلقتنا الى محورين: بناء المواطنية في مجال الوطن والدولة، والتربية والتجنيس وعلاقتهما بالمواطنية.

١
بناء المواطنية في مجال الوطن والدولة

سمير قسطنطين: ما هو تعريف المواطنية؟ هل هي هوية أم تعبير عن انتماء؟

انطوان مسرّه: نحتاج الى تبسيط المفهوم. كلمة مواطنية مشتقة من كلمة وطن، والوطن حسب **لسان العرب** هو مكان الإقامة إن ولد الإنسان فيه ام لا. اذن كلمة مواطنية مشتقة من وطن، و "واطنه" تعني شاركه في الوطن. وعندما نقول "مكان الإقامة" نقصد علاقة الانسان **بالمكان**، وعلاقته **بالاشخاص** القاطنين في هذا المكان، وعلاقته **بالسلطة** التي ترعى الشأن العام في هذا المكان ولصالح هؤلاء السكان. تعني المواطنية مشاركة المواطنين في الشأن العام على أساس حقوق وواجبات.

---

* هذا النص ، في إطار الإعلام عن المؤتمر الذي نظمته الجامعة اللبنانية الاميركية ، تفريغ لمقابلة اذاعية في برنامج "اكاديميا" في ١٩٩٧/٧/١٩ تولى اعادة صياغته رلى مخايل وانطوان مسرة.

ان العبارة الفرنسية او الانكليزية للمواطنية Citizen, Citoyen مشتقة من City أو Cité. في المدينة علاقات حقوق وواجبات أكثر مما في المجتمع الريفي. دساتير العالم كافة، وحتى في البلدان التوتاليتارية، تنص على ان الشعب هو مصدر السلطات، وهذا يعني ان المواطن يتمتع بقوة وسلطة عليه ان يمارسهما.

وليد مبارك: يجب ان نضيف الى التعريف ما يتعلق بالانتماء الى الدولة ، لأنه في ذلك يمكن ان نسعى إلى بناء الوحدة الوطنية، خصوصا أننا في لبنان مجتمع متعدد الاديان والمذاهب.

سمير قسطنطين: البعض يربط ما بين المواطنية واستقرار الدولة، فهل هناك رابط بينهما وبالتالي كيف تنطبق هذه العلاقة على الوضع اللبناني الذي نادرا ما شهد استقرارا حقيقيا بعد الاستقلال؟

عصام نعمان: المواطنية تعبير عن انتماء لوطن ودولة، وليس فقط إلى مدينة، وفي التاريخ القديم كانت المدينة هي الدولة. والمواطنية ممارسة لعضوية المواطن في وطنه ودولته، خصوصا على صعيد الحقوق والواجبات. هناك علاقة بين المواطنية واستقرار الدولة، خصوصا أن المواطنية تتطلب ممارسة حقوق وواجبات. وهذه الممارسة تتم غالبا في اطار الدولة التي هي اطار حقوقي يحتضن المؤسسات والسلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحمي الشعب وتنظم مشاركته في الحياة العامة، وذلك في اطار يتم ضمنه ممارسة المواطن لحقوقه وواجباته. لا تكون هذه الممارسة سليمة وفاعلة الا اذا كان الاستقرار يسود الدولة. متى غاب هذا الاستقرار تضطرب علاقة المواطن بمؤسسات الدولة، تضطرب علاقة المواطنين بعضهم ببعض. ان استقرار الدولة والاستقرار ضمن الدولة هما شرطان لممارسة المواطن مواطنيته أي شعوره بالانتماء إلى وطن ودولة وممارسته حقوقه العضوية وواجباته ضمن اطار الدولة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل في لبنان استقرار للدولة؟ انا من الذين يجهرون باعتقادهم ان لبنان لم يعرف فعلا الدولة ولم يمارس مفهوم الدولة منذ اعلان دولة لبنان الكبير في اول ايلول ١٩٢٠، لكنه عرف ومارس مفهوم النظام السياسي الذي هو آلية لاقتسام السلطة والنفوذ والمغانم بين امراء السياسة ومتزعمي الطوائف والمذاهب. ربما احس اللبنانيون مرة واحدة بوجود مشروع للدولة وذلك ايام الرئيس فؤاد شهاب، عبر المؤسسات الجديدة التي أوجدها: المصرف المركزي، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، المجلس التأديبي... وبعد

الرئيس شهاب تراجع مفهوم الدولة وعاد اللبنانيون الى التعاطي مع نظام سياسي غرضه الأساسي اقتسام النفوذ. وعندما تغيب الدولة، مفهوما وممارسة، تغيب المواطنية، أو على الأقل يضعف تأثيرها لأن المواطنية تتم ممارستها في اطار الدولة. لا دولة صحيحة يعني لا مواطنية صحيحة. لذلك اختصر برنامجي الاصلاحي بعبارة واحدة: اعادة تأسيس لبنان دولة ووطنا، الدولة هي التي تصنع الوطن وتحميه ومتى اصبح لدينا دولة يصبح لدينا وطن ومواطنية.

سمير قسطنطين: هناك العديد من الأبحاث حول المواطنية التي تقول بضرورة اسهام المواطنية في مراقبة السلطة. كيف يمكن في لبنان مثلا وضع آلية لهذه المساهمة؟

وليد مبارك: في نظامنا اللبناني لا يوجد عمليا ما يسمى بنظام التوازن والمراقبة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبالتالي ينعدم موضوع المساءلة بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة للنظام السياسي. ما هو موجود هو توزيع القوى بين الطوائف. وهذا يظهر في الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ وايضا في اتفاق الطائف. اذا درسنا نظام توازن القوى، نلاحظ ان هذا النظام يسوده ما يسمى بعدم الثقة بين الأطراف المختلفة وهذا يمنع الدولة من لعب دور أكبر لناحية الواجبات الاجتماعية. يؤدي عدم الثقة بين الطوائف الى عدم الاستقرار ويسمح للقوى الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية. ان نظام "الترويكا" الذي عرفه لبنان هو نتيجة لعدم وجود مساءلة داخل السلطة السياسية.

عندما نتكلم عن المواطنية نقصد بها المجتمع المدني الذي تشكل الأحزاب السياسية عموده الفقري. لكن هذه الأحزاب مهمشة اليوم، والمعارضة السياسية داخل النظام ضعيفة كذلك. أما المعارضة السياسية خارج النظام فهي خارج لبنان. ودور المواطن لجهة محاسبة السلطة السياسية ليس فعالا اليوم، لعوامل عدة أبرزها ان لبنان يمر بمرحلة انتقالية بعد اعوام طويلة من الحرب، اضافة الى ان آلية تطبيق اتفاق الطائف اتت لتمنع المراقبة الفعالة بين السلطات الثلاث، وهذا يؤدي الى اضطراب العلاقة بين المواطن والدولة. المواطنية كشبكة علاقات بين المواطن والدولة تحكمها علاقة غير مباشرة، لأن المواطن في لبنان لا يزال يعتمد على "جماعته" اكثر من اعتماده على الدولة.

سمير قسطنطين: طرح الدكتور انطوان مسره اكثر من مرة، نقلا عن لور مغيزل، مبادئ ثلاثة للسلوك المواطني وهي: انا معني، انا مشارك، انا مسؤول. ما معنى هذا الطرح؟

انطوان مسره: المواطنية تطرح من منطلق الناس، وليس من منطلق الدولة والسلطة والحكم. ما هو سلوك الناس تجاه الحكم؟ الدولة تتكون نتيجة اوضاع اقليمية ودولية ونتيجة تقاليد طويلة في ممارسة الناس مواطنيتهم.

عصام نعمان: هذا يعني ان اللبنانيين يمكن ان يكونوا مجرد اعضاء في نظام سياسي من دون ان يكونوا قد ارتقوا فعلا الى مستوى المواطنية.

انطوان مسره: ان تجربة الحرب انتجت مواطنا من نوع جديد، تعلم من التجربة وهو متعطش الى دولة القانون والى التواصل والتجدد في ممارسة الحكم. لكن الظروف الاقليمية والدولية لا تسمح بذلك، مما ولد يأسا لدى البعض وتراجعا للمواطنية وتعبا لدى الناس. هذه الظروف يعرفها الجميع: الاحتلال الإسرائيلي، الوضع الإقليمي عام ١٩٩٠، انتخابات لا تلبي طموحات الناس... تعيش اكثر البلدان اليوم ظروفا صعبة لجهة بناء الحكم. كيف يمارس الناس حقوقهم وواجباتهم في هذا الإطار؟ تعب اللبنانيين بعد الحرب خطير جدا. يقول بول فاليري Paul Valéry: "ان السياسة هي فن منع الناس من الاهتمام بما يعنيهم"!. يفضل اهل السياسة الا يتعاطى الناس في السياسة. وعندما يكف الناس عن التعاطي السياسي تصبح الديكتاتورية على الأبواب. لذا يصح تحديد المواطنية بكلمات: انا معني، انا مشارك، انا مسؤول. انا معني تعني انه علي ان اطلع على مجرى الأمور فلا أقول ان السياسة لا تهمني، بل ان الصراع على الحكم يهمني وقضايا السياسة تهمني لأنها تطال الحياة اليومية برمتها.

وليد مبارك: عندما نتكلم عن المواطنية نعني الشخص المشارك في العملية السياسية. ما يقوله الدكتور مسره مهم جدا، لأننا ننظر الى الموضوع من ناحية المواطن وسلوكه وليس من ناحية الدولة. بالتالي، يقتضي تفعيل المواطن عبر مشاركته السياسية. طبعا لا ننتظر من كل لبناني ان يكون فعالا في الشأن العام، ولكن علينا ان نسعى الى تشجيع اللبناني للانخراط بهذه العملية التي يتوقف عليها مستقبله.

عصام نعمان: لهذا السبب قلنا ان اللبنانيين يمكن ان يكونوا اعضاء في جسم سياسي وليس بالضرورة مواطنين بالممارسة.

انطوان مسره: المشاركة مطلوبة، وضعفها يعود الى اسباب تاريخية وثقافية. للأسف لا تزال بعض الدول العربية تستخدم عبارة: خزينة الدولة. في الحقيقة هذه اموال عامة، ولهذا السبب للمواطن الحق في المراقبة والمشاركة.

وليد مبارك: الأنظمة السلطوية الموجودة في المنطقة تعتمد بصورة كبيرة على نظام التوزيع للحفاظ على استقرارها واستمراريتها، وبالتالي عندما يضعف التوزيع يتزعزع الاستقرار السياسي.

سمير قسطنطين: هناك قناعة لدى كثيرين بان تعزيز النزعة الوطنية يبدأ باحترام الدولة وسيادة القانون وحقوق الانسان. اين نجحت الدولة اللبنانية واين اخفقت في تحقيق وتعزيز هذه النزعة؟

عصام نعمان: الواقع اللبناني من حيث هو آلية لاقتسام السلطة، معاد لمفهوم الدولة ومؤسساتها ومعاد لقيام مواطنية صحيحة على اساس الانتماء الى دولة ووطن وممارسة للحقوق والواجبات التي يقترن بها مفهوم المواطنية. وعندما يكون النظام السياسي وأهله معادين لمفهوم الدولة ومؤسساتها فانهم بالتالي يكونون معادين لمفهوم سيادة القانون، ويكون همهم مخالفة القانون للحصول على امتيازات لا ينص عليها القانون. وعندما يرفض امراء السياسة مفهوم الدولة ومبدأ سيادة القانون، يرفضون بذلك شرعة حقوق الانسان برمتها لا سيما حق الانسان بالمساواة مع اخوته واقرانه في المواطنية. وعندما يكون النظام السياسي قائما على اساس التفاوت فهو ضد تعزيز النزعة الوطنية التي تنطلق من مبدأ مساواة المواطنين امام القانون وضد مفهوم المواطنية. واهل النظام لا يرغبون كما هو واضح في وجود مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، بل يرغبون في وجود رعايا يدينون لهم بالولاء وليس للسلطات القائمة. لذلك اقول بصراحة انه يوجد في لبنان رعايا ولا يوجد مواطنون. ولا وجود لمواطنين طالما لا وجود للدولة المؤسسة.

انطوان مسره: مطلوب توسيع مجال المواطنية لمواجهة مسعى تحويلنا جميعا الى رعايا.

سمير قسطنطين: هناك حديث دائم عن التغيير: التغيير من اللامواطنية الى المواطنية، التغيير من حالة عدم احترام حقوق الانسان الى احترام حقوق الانسان. ما هي حدود التغيير على صعيد الوضع في لبنان وما هي معوقات التغيير؟

وليد مبارك: عندما نريد بحث هذا الموضوع علينا ان نكون تجريبيين. ما هي وظائف الدولة؟ هناك ثلاث وظائف للدولة: هي سلطة ذات سيادة، يجب ان تحافظ على سيادتها، وهي مؤسسة مسؤولة عن صناعة القرارات السياسية، وهي مسؤولة عن ضمانة الأمن والاستقرار داخل اراضي الدولة. هذه الوظائف الثلاث يرتبط بعضها ببعض. اذا ضعفت احداها تهتز الاخرى، اقول ذلك لأن الظروف التي نمر بها في لبنان اضعفت سيادتنا فضعفت سيطرتنا على القرار السياسي. وفي الوقت عينه يقال ان الامن لا يستتب في لبنان الا بالمساعدة من الاشقاء في الخارج. وعندما لا يكون لدينا سيطرة كاملة للحفاظ على امننا، وتكون سيادتنا منقوصة، كيف لنا ان نصنع قرارنا بحرية وبأنفسنا. اذا ربطنا هذا الوضع بالمواطنية نلاحظ ان ضعف الدولة قد يؤثر على المواطنية وهو عائق مهم جدا.

سمير قسطنطين: ما رأيكم بالعلاقة بين الاستقرار والمواطنية؟

عصام نعمان: ان الساحة الداخلية عرضة للتأثر بعوامل خارجية وداخلية. هناك قانون ذهبي في لبنان: انه ما من تطور اساسي حصل في تاريخ لبنان المعاصر الا لسببين: اما تغير موازين القوى الدولية أو تدخل قوة خارجية للتوفيق أو للتفريق بين اللبنانيين. ونلاحظ في تاريخ لبنان منذ منتصف القرن الماضي إلى اليوم ان التغيرات الاساسية فيه كانت نتيجة احد هذين العاملين. ومن الأمثلة على ذلك فتنة ١٨٦٠ التي لها عوامل داخلية، ولكن كان التدخل الفرنسي – البريطاني واضحا فيها. الحرب العالمية الأولى نجم عنها اختلال في موازين القوى بسبب هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب واحتلال لبنان وسوريا من قبل بريطانيا وفرنسا. أدى هذا الخلل الى حدث كبير هو اعلان دولة لبنان الكبير بقرار من المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو. والاستقلال اللبناني ناتج عن اختلال في موازين القوى نجم عنه ضعف فرنسا واستقواء بريطانيا في المشرق العربي.

انطوان مسره: لا شك ان هناك ارتباطا بين الدولة والمواطنية، خاصة اذا كان الحكم مصدر قيم سلبية في المجتمع. لكن لاعطاء ثقة للمواطنين يجب ان نقر بأن لبنان ذو تجربة غنية في بناء الدولة التي تعرقلت لأسباب اقليمية ودولية مع الوجود الفلسطيني المسلح، واتفاق كامب دايفد والحرب في لبنان... السؤال المواطني هو التالي: ماذا يفعل المواطن إزاء هذا الوضع؟ خصوصا ان اللبناني يملك نزعة الى الانتظار، في حين ان

البلدان الأخرى لم تصل الى دولة حقوق الانسان من دون تضحيات. الظروف الاقليمية المحيطة بلبنان صعبة في ظل تنافس أكبر، وتهديد اسرائيلي اكبر، ونحن بلد صغير في النظام الدولي. المطلوب من اللبنانيين ان يناضلوا، لأن عملية المواطنية وبناء الدولة والديموقراطية وحقوق الانسان عملية نضالية تتطلب جهودا. في لبنان جمعيات عديدة مناضلة، وهناك وسائل اعلام ونقابات وأحزاب يجب ان تستمر في نضالها.

وليد مبارك: في ما يتعلق بالتدخلات الخارجية لقد اصبح اللبناني يعلم تماما ان الالتجاء الى قوى خارجية قد لا ينفع، لأن لهذه القوى مصالحها الخاصة. يقتضي العمل على انماء الحذر. لا مفر من مواجهة المشاكل ضمن الوطن والإعتراف بالآخر داخل الوطن.

انطوان مسره: يحتاج لبنان الى ثقافة سياسية من نوع خاص، بصفته بلدا صغيرا في ظل نظام اقليمي عربي متزعزع، وفي جوار عداء اسرائيلي... نحاول تنمية هذه الثقافة عبر ابحاثنا التطبيقية. ويبقى اساس المواطنية ان يثق المواطن بقدرته ولو بشكل محدود على المدى الطويل، قد لا يؤدي الى نتيجة في المدى المنظور. لكن النتيجة اكيدة. ان المواطن هو من سيقرر مجريات الأمور. لدينا تجربة الاتحاد السوفياتي.

سمير قسطنطين: كيف السبيل للانتقال من الاحباط الى المشاركة الايجابية؟

عصام نعمان: يشكو لبنان حاليا من غياب الحياة السياسية أي من غياب الصراع السلمي الديموقراطي والمشاركة الطوعية الفعالة في الحياة السياسية من قبل الناس. من أهم أسباب هذا الغياب حال الإحباط الذي يعيش فيه البعض. ان الإحباط يهمش المواطنين ويقلص حيويتهم ويربك حضورهم السياسي ويعطل دورهم. من هنا تنبع أهمية الخروج من حال الاحباط الى حال الانخراط في الحياة السياسية والإصرار على المشاركة في كل اطوارها وانشطتها. الشرط الاول هو اقتناع النخبة المسؤولة بأن الاحباط، من حيث هو انقطاع عن الحياة العامة، لا مردود له. سلك العديد من اللبنانيين طريق المقاطعة، فما كانت النتيجة؟ لا يعني قولي هذا بأن المقاطعين ليسوا على حق في بعض ارائهم واعتقاداتهم. لكن المسألة لا تتعلق بمن هو على حق ومن ليس على حق، بل في طريقة اثبات الحق واقناع الآخرين بأنك على حق. هذا لا يتم بالاستقالة والانزواء والحرد والمقاطعة بل بمخاطبة الناس والتفاعل معهم ودعوتهم الى تأييد وجهة نظرك ثم

تعبئة هؤلاء جميعا عن طريق التغيير الذاتي، أي التغيير النابع من الداخل وليس المفروض من الخارج.

انطوان مسره: تتم المشاركة على عدة مستويات، وليس فقط المشاركة في الانتخابات. لكن الذهنية اللبنانية والعربية عموما هي ذهنية اتكالية. لم نكن نتربى على المبادرة في المدرسة والعائلة. التربية المدرسية والجامعية تلقينية لا تشجع المبادرات. انا لا أبرر الاستقالة العامة عن الشأن العام. كل نظام سياسي يفضل ان لا يشارك الناس فيه!

سمير قسطنطين: يقول جوزف مغيزل "ان الوطن خلق مستمر من بنيه". ما معنى ذلك؟

انطوان مسره: لور وجوزف مغيزل مدرسة، لبنانيا وعربيا، في الممارسة المواطنية. هذه المقولة هي اليوم أغنى بكثير. عندما نقول "خلق مستمر" هناك العديد من اللبنانيين، حتى بين المثقفين، لا يفقهون كم ان لبنان تجربته غنية ودوره مهم في المنطقة وما يزالون يرددون شعارات قديمة. ان تجربة لبنان رائدة يجب ان تنجح. تراجع هذه التجربة خطير على المنطقة العربية. المطلوب من اللبنانيين ان يكونوا رواد نهضة عربية وتجربة عالمية. اكثر من نصف سكان العالم اليوم يواجهون صعوبات في التوفيق بين التنوع والوحدة، في حين ان لبنان يملك تجربة غنية تاريخيا. مر هذا البلد بأعوام طويلة من الحروب دون ان يتلبنن في المفهوم الذي كان متداولا، في حين ان الاتحاد السوفياتي البلد النووي، تشرذم نتيجة أسباب عديدة ومنها قضية القوميات والأتنيات. ونحن اليوم ننظم مؤتمرا عن المواطنية لنبحث فيه عن منطلقات جديدة.

وليد مبارك: في بلد متنوع كيف نوطد ثقافة مشتركة. تبنى الوحدة الوطنية عن طريق الغاء الخصوصيات.

سمير قسطنطين: يعتبر البعض ان التأثيرات الخارجية تعرقل بناء المواطنية. هل هناك رابط بين التبعية للخارج وعرقلة بناء المواطنية وكيف ينطبق هذا الكلام سلبا او ايجابا على الواقع اللبناني؟

وليد مبارك: ان توازن القوى الخارجية للدولة الصغيرة يلعب دورا كبيرا في مستقبلها. هناك عدد من التوازنات منها التوازن الاقليمي الذي يقع مباشرة على حدود الدولة وهناك التوازن الدولي. يلعب التوازن الاقليمي في معظم الاحيان دورا مؤثرا أكثر من التوازن الدولي. ومثال ذلك دولة الكويت التي هي دولة صغيرة غنية بالبترول تقع بين

ثلاثة دول أكبر وأقوى منها عسكريا: العراق وايران والسعودية. تاريخيا كان لهذه الدول تأثيرها في الكويت التي أدركت مصلحة هذه الدول وأخذت تلعب دورا توازنيا بين الدول الثلاث حتى لا تعطي عذرا لأي منها بأن تتدخل في شؤونها الداخلية. وكانت قادرة ان تفعل ذلك في ظل استقرار القوى بين العراق وايران والسعودية. ولكن عندما اندلعت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وبعدها الحرب الايرانية - العراقية بدأ توازن القوى يختل داخل الكويت التي تحكمها تركيبة سكانية شيعية - سنية، كويتية - غير كويتية. لذلك نرى ان هناك تفاعلا مباشرا بين الوضع الداخلي والوضع الاقليمي لدولة الكويت. ادت الحوادث المؤلمة عام ١٩٩٠ الى احتلال الكويت نتيجة لاختلال ميزان القوى. ويمكن ان نتطرق الى مثل آخر عن فنلندا وعلاقتها بالاتحاد السوفياتي. كانت علاقتهما أشبه بعلاقة السمكة الصغيرة التي تبقى قرب السمكة الكبيرة حتى لا تأكلها هذه الأخيرة. لبنان ايضا دولة صغيرة تقع بين دولتين اكبر وأقوى عسكريا: اسرائيل وسوريا. وهو يتعرض لتأثير نزاع اقليمي ودولي تجسد في الجسم اللبناني طيلة اعوام الحروب. لا نستطيع بالتالي ان ندرس الوضع اللبناني الا على ضوء العامل الخارجي الذي له علاقة وثيقة بالمواطنية.

٢

التربية المواطنية والتجنيس وعلاقتهما بالمواطنية

سمير قسطنطين: في العام ١٩٩٢ تقدم الدكتور عصام نعمان بمشروع للتجنيس عبر مجلس النواب حدد فيه شروط اكتساب الجنسية اللبنانية. هل يمكن لمشروع التجنيس هذا ان يعزز المواطنية عند هؤلاء المجنسين. وهل ساهمت عملية التجنيس الجماعية التي حصلت اخيرا في تعزيز المواطنية في لبنان؟

عصام نعمان: لقد تقدمت باقتراح قانون جديد للجنسية عام ١٩٨٤، ثم نقحته وتقدمت به مجددا إلى مجلس النواب عام ١٩٩٢. حسب اقتراحي يتم اكتساب الجنسية على الأسس الآتية: يعتبر لبنانيا كل شخص مولود من أب لبناني وكل شخص مولود على الاراضي اللبنانية ولم يثبت انه اكتسب بالبنوة عند الولادة جنسية أجنبية وكل شخص يولد على الأراضي اللبنانية من والدين مجهولين أو لا جنسية لهما أو مجهولي الجنسية. ويمكن ايضا ان يكتسب الجنسية بمنحة بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح

وزير الداخلية الاجنبي الذي يحمل جنسية معينة ويثبت اقامته لمدة عشر سنوات بصورة متواصلة في لبنان. وكذلك الاجنبي الذي يحمل جنسية معينة ويقترن بلبنانية ويثبت انه أقام في لبنان مدة خمس سنوات، والأجنبي الذي يحمل جنسية معينة ويؤدي للبنان خدمات ذات شأن. أو يمكن منح الجنسية اللبنانية بناء على مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. ان الشروط المفروضة تحمي المواطنية وتعززها. يفترض الشرط الاول ان يكون طالب الجنسية قد اقام على الاراضي اللبنانية مدة عشر سنوات وهي كافية للتكيف مع البيئة والتقاليد اللبنانية. اضافة الى شرط اتقان طالب التجنيس اللغة العربية. ومن أهم الشروط اجراء تحقيق من قبل الشرطة للتحقق من توفر الشروط السابقة.. والمفروض اضافة شرط جديد هو اجراء امتحان شفهي للتأكد من الملم طالب التجنيس بالاحداث الكبرى في تاريخ لبنان المعاصر محليا وعربيا وعالميا. أما بالنسبة لعملية التجنيس الجماعية التي حصلت وانعكاسها على المواطنية، فيمكن القول ان هناك ثلاث فئات جرى تجنيسها:

الفئة الاولى: اشخاص من اصل لبناني: المكتومون وابناء القرى الجنوبية المقتطعة وعرب وادي خالد.

الفئة الثانية: جماعة "جنسية قيد الدرس"، وهؤلاء ايضا اقاموا على الاراضي اللبنانية اكثر من ٣٠ عاما. وبدأت عبارة "قيد الدرس" اوائل الستينات.

الفئة الثالثة: الأشخاص الجدد الذين جنسوا ضمن اجراء تحقيق فعلي للتثبت من مدة اقامتهم في لبنان. هذه الفئة هي التي كثر اللغط حولها.

بصورة عامة اقول ان اصحاب الفئتين الاولى والثانية تكيفوا مع البيئة والتقاليد اللبنانية وبالتالي لا يشكلون جسما غريبا. اما الفئة الثالثة فاندماج أكثريتهم بالبيئة اللبنانية شبه معدوم وتجلى ذلك عند قدومهم الى صناديق الاقتراع في انتخابات ١٩٩٢.

سمير قسطنطين: هل هناك قيم مدنية مرتبطة بمنح الهوية؟

وليد مبارك: في الولايات المتحدة يخضع طالب الحصول على الجنسية، بعد خمسة اعوام من حصوله على الاقامة، لامتحان صعب جدا لاختبار معلوماته في القانون الاميركي وتاريخ البلد، وخصوصا ان الولايات المتحدة الاميركية تقدس القانون، وفي حال رسوبه لا يستطيع الحصول على الجنسية.

سمير قسطنطين: هل هناك عمل جدي في لبنان باتجاه تحقيق هوية لبنانية مشتركة وما هي مؤشرات هذا العمل الجدي؟

انطوان مسره: المطلوب طرح الموضوع بطريقة براغماتية عملية. هناك بعض الاحزاب تطرح الموضوع بطريقة سجالية مرتبطة بخلافات لبنانية تقليدية. الهوية بناء مرتبط بشخصية الناس والعادات والتقاليد والتراث المشترك. هناك شخصية لبنانية، تكونت عبر التاريخ. ان طرح الموضوع بتشكيك خطير جدا. وكأن لبنان وطن قيد التأسيس. لبنان وطن عاش ويستمر منذ مئات السنين. وبعد ١٧ عاما من الحروب – وهذا يعني ان هناك رابطا بين الناس ومعطيات ناتجة عن تجربة تاريخية مشتركة ومصالح مشتركة وخطر مشترك ومعاناة مشتركة – الهوية اللبنانية موجودة الا انها تحتاج إلى تغذية من منطلقات براغماتية معاشة وليس من منطلقات الشعارات، لتثبيتها وتعميقها وتأصيلها في تجربة الناس وعيشهم اليومي.

عصام نعمان: هذا مع العلم ان هناك خصوصية لبنانية مثلما هناك خصوصية عراقية أو مصرية. حتى غلاة القوميين العرب لا يعارضون هذا الأمر، لأن هناك خصوصيات يمكن ان تجتمع في بناء قومي حضاري واحد. ولكن اعتقد انه لا يوجد في لبنان تعبير عن هذه الخصوصية الا في الشؤون الاجتماعية والثقافية.

سمير قسطنطين: هناك مفاهيم وطنية على الصعيد العالمي تتقدم فيها اولوية حقوق الانسان على الأنظمة السياسية، فكيف تساهم هذه الاولوية في خلق مواطنية وما هو انطباق هذا المفهوم على الواقع اللبناني؟

عصام نعمان: في الدول المتحضرة، الانسان قيمة بحد ذاته وحقوق الانسان هي جوهر الديموقراطية وهناك مؤلفات عديدة مضمونها ان حقوق الانسان هي مضمون الديموقراطية المعاصرة. من الطبيعي في هذه الحالة ان تكون لحقوق الانسان اولوية على الأنظمة السياسية لأن الجوهر يتقدم على الشكل. وتساهم حقوق الانسان في خلق المواطنية من حيث تعميق وعي الانسان لحقوقه وواجباته التي ينص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وسائر المواثيق المتفرعة عنه، وبمحاسبته كمواطن ومحاسبة الدولة كراعي لمواطنيها. عندما يعي المواطن حقوقه وواجباته كانسان يمتلئ بالانسانية ويفيض بالقيم العليا والأخلاق فيصبح دوره خيرا واداؤه اكثر فعالية. مفهوم الاولوية هذا مفقود في لبنان، حتى ان معظم سياسينا يعتقدون بأولوية النظام السياسي على حقوق الانسان. حرم المواطنون في لبنان من حق التظاهر مثلا لان المصلحة العليا للدولة تستوجب ذلك. ليس النظام السياسي هؤلاء الحكام الذين يزاوجون بين اشخاصهم والنظام،

على طريقة لويس الرابع عشر: L'Etat c'est moi. والحقيقة ان الرئيس سليم الحص اصاب عندما قال ان "في لبنان الكثير من الحرية والقليل من الديموقراطية". الديموقراطية هي طريق حياة تقوم على اساس وجود مؤسسات يتم العمل والتنفيذ والمراجعة والمحاسبة داخلها وعبرها، في حين ان مؤسسات لبنان هياكل من دون مضامين إنسانية واجتماعية، لذلك تصبح السياسة عندنا تمارين في التكاذب. هل اغالي في وصف الحال؟

سمير قسطنطين: كيف يمكن للتربية المواطنية ان توجد على مستوى العائلة في لبنان؟ وما هي حدود مساهمتها في خلق المواطنية على مستوى الوطن ككل؟

وليد مبارك: ان للتربية المواطنية علاقة بالثقافة السياسية. ولدراسة الثقافة السياسية لا بد من دراسة التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطن التي تبدأ في البيت والمدرسة. ترتبط التربية على المواطنية بفكرة الحقوق التي يجب ان تعلم الانسان المسؤولية. وللعائلة دور كبير في تعلم الاولاد المسؤولية وتوعيتهم على حقوقهم وواجباتهم.

سمير قسطنطين: ما هو دور وسائل الاعلام في تصويب التربية السياسية المواطنية؟

انطوان مسره: في الماضي، كان هناك العديد من وسائل الإعلام التي تنقل اخبار السياسيين بالمعنى الضيق للكلمة، في حين ان السياسة هي ادارة الشأن العام. ولكن وسائل الإعلام اللبنانية تطورت وخصصت زوايا عديدة تتناول قضايا الناس المواطنين مثل زاوية "مشاهدات في المدينة" في جريدة "النهار"، وملحق **حقوق الناس**، والمقسم ١٩، وبرنامج "الشاطر يحكي" في المؤسسة اللبنانية للإرسال وبإدارة جنان ملاط وزياد نجيم ... يحتاج دور وسائل الاعلام إلى تعميق. وفي النهاية، المواطنية هي الديموقراطية القريبة من الناس Démocratie de proximité.

سمير قسطنطين: هناك قناعة لدى الكثيرين بارتباط وثيق بين بناء المواطنية ونوعية الكتب والمناهج المدرسية. كيف يمكن الاستفادة في لبنان من الكتب المدرسية لبناء المواطنية وعندما يكون الخلاف كبيرا حول كتاب التاريخ وكتابة التاريخ؟

عصام نعمان: ان المدرسة مؤسسة للتعليم والتربية والتثقيف. والكتاب المدرسي، كما المعلم، واسطة في عملية التربية. لذلك لا يمكن ان تنجح هذه العملية اذا كانت هذه الواسطة – المعلم والكتاب – معطلة ومفقودة. ليس المطلوب الاتفاق على كتاب التاريخ

أو كتابة التاريخ بل على ضرورة تدريب المعلم الذي يربي الأجيال وعلى المنهج الذي يتبعه هذا المعلم في التربية والتعليم وعلى القيم العليا التي يتوجب عليه ان يبثها في صفوف الناشئة ويربيهم عليها. اين نحن من هذا كله؟ إن مدارسنا وجامعاتنا تخرج طلابا متباعدين تربويا واجتماعيا وثقافيا. فاقد الشيء لا يعطيه، وفاقد التنشئة الوطنية لا يهمه ترسيخها في الأجيال الجديدة. انما يهمه اعادة انتاج النظام الفاسد الذي اوصله الى مواقع السلطة والنفوذ. ومن هنا تنبع ضرورة ان تتولى هيئات المجتمع المدني مهمة التنشئة الوطنية ومهمة اعادة كتابة تاريخ لبنان وتوحيده. هناك تحديات تواجه النخبة الوطنية المسؤولة في لبنان. آن الأوان كي ترتفع هذه النخبة الى مستوى خطورة التحديات والعمل على مواجهتها مما يحقق المطلب الأساسي وهو اعادة تأسيس لبنان دولة ووطنا.

انطوان مسره: صدرت مناهج جديدة في التربية المدنية، ومشروع اولي حول تعليم التاريخ صادق عليه مجلس الوزراء. وكل ذلك بقيادة واعية وحكيمة بعيدة النظر، وبمشاركة فاعليات المجتمع بفضل المركز التربوي للبحوث والانماء، وهي برامج رائدة في لبنان والعالم العربي. ولكنها تحتاج الى متابعة واستمرارية.

٢ الدولة والمجتمع المدني*

بيتر وتينغ
سفير المانيا في لبنان

اسمحوا لي ان ابدأ بالتعبير عن تهنئتي لمن نظموا هذا المؤتمر. فانا اعتقد أنكم قد اخترتم موضوعا رائعا بالفعل. وكنت اتمنى لو اتاح لي وقتي المشاركة في كل الجلسات. وقد شرفني طلب "مؤسسة فريدريش ايبرت" والجامعة اللبنانية الاميركية بان اتحدث اليكم هذا المساء.

اخشى ان اصيبكم بقدر من خيبة الأمل. ولذا انبهكم إلى ما لا يجب ان تتوقعوه والذي يتلخص بثلاث لاءات: لا تحليل لحالة لبنان. ولا مقارنة للمنظورات في الشرق الاوسط ككل، ولا اقتراحات عملية! وبدلاً من ذلك، احب ان اقدم بعض الملاحظات حول مفهوم الدولة والمجتمع المدني من وجهة نظر أوروبية، والمانية تحديداً. وأترك لكم حرية القرار فيما اذا كان لوجهة النظر هذه أي فائدة في سياق مناقشتكم.

من الواضح ان المجتمعين اللبناني والاوروبي- الغربي مختلفان وبالكاد يمكن المقارنة بينهما، بغض النظر عن حقيقة ان تأسيس الدولة اللبنانية قد تأثر كثيراً بالفكر السياسي والدستوري الاوروبي. وما يثير دهشتي وجود شبه معين- لا أكثر - بين التجربة الالمانية والتجربة اللبنانية. وأنا أشير بهذا إلى التجربة التاريخية في أعادة بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد من الصفر بعد دمار كامل تقريباً. وقد مرّ الالمان بشكل ما بتجربة لبنان ما - بعد الحرب، اذا سمحتم لي بهذه التسمية، منذ زمن ونحن نعلم ما يعنيه اعادة بناء بلد، ونعلم كم من الوقت وكم من الصبر يتطلب ذلك، وقد مررنا بفترات من الانتكاسات، والخنوع والركود السياسي؛ وشهدنا فترات من الاغتراب وخيبة أمل مواطنينا

* النص هو تفريغ وترجمة لمداخلة شفوية القيت خلال لقاء عشاء في ختام المؤتمر.

من دولتهم ومن مؤسساتها، خصوصا الآن في عصر ما بعد توحيد البلاد. ولذا ربما يكون من المفيد ان نقيم مقارنة بين ملاحظاتنا وتجربة كل منّا.

وأود فيما يلي ان اتطرق إلى ثلاث نقاط: فكرتنا عن طبيعة الدولة، مفهومنا للمجتمع المدني، أهمية مشاركة المواطن للدولة والمجتمع.

ومرة ثانية اقول ان ملاحظاتي تشير إلى الوضع في أوروبا وليس في لبنان.

١

فكرتنا عن الدولة

هناك كما تعلمون تراث فلسفي وفكر سياسي الماني خاص حول طبيعة الدولة. ويرجع هذا التراث إلى إمانيويل كنت (Emmanuel Kant) ويجد ابرز ممثل له في فردريش فيلهلم هيجل (Friedrich Wilhelm Hegel) ثم في ماكس فيبر (Max Weber) مع مطلع القرن الحالي. ويبتعد هذا التراث الفكري إلى حد ما عن الرؤية الانجلو – سكسونية. فالتراث الفلسفي الالماني تصوّر ان الدولة هي اسمى وأكمل اشكال التطور الاجتماعي، وانها كيان محايد فوق المواطن وفوق المجتمع.

ولكن دستور جمهورية المانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ نهل من مصادر اخرى. وما يعرف "بالقانون الاساسي" تأثر كثيراً بالتجربة الشخصية لواضعيه وبانهيار جمهورية فايمر، وبتجربة دكتاتورية الحزب الوطني الاشتراكي وبالحرب العالمية. وكان من صاغوا "القانون الاساسي" يحاولون تجنب اخطاء ديمقراطية فايمر. ولذا جاء "القانون الاساسي" كدستور ليبرالي اعطى الاولوية لحقوق الانسان ولحكم القانون واعترف باهمية الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والجمعيات الوسيطة غير السياسية.

واحب ان اذكر القيم الأساسية الثلاث التي حددت فكرة الدولة حسب الدستور الالماني لما بعد الحرب وهي:

- حقوق الانسان
- حكم القانون
- مبدأ الدولة الاجتماعية

ويعطى مكان الصدارة لميثاق حقوق الانسان الاساسية، وأولها تلك الحقوق التي تجبر الدولة على احترام وحماية كرامة الانسان. والمرجع في هذا المجال بالطبع هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨.

والقيمة الأساسية الثانية في مفهومنا للدولة هي حكم القانون. وهذا لا يعني فقط الفصل بين السلطات، بل يعني أيضا- كعنصر رئيسي آخر – ان كل عمل تقوم به الدولة مقيد تماما بالقانون. كما تشير هذه القيمة ابعد من ذلك إلى فكرة العدالة الأساسية السابقة على الدستور والتي ترجع إلى تراث الحقوق الطبيعية.

والقيمة الأساسية الثالثة لمفهومنا للدولة هي مبدأ الدولة الاجتماعية. هذه القيمة تشكل امتداداً حديثا لمفهوم حكم القانون التقليدي. وهي تجبر الدولة على حماية أعضاء المجتمع الضعفاء وتنشد العدالة الاجتماعية. وهذا بعد جديد للدولة زاد مهامها عبر السنوات زيادة كبيرة، في كافة المجالات الاجتماعية وليس فقط في الحقول التقليدية مثل رعاية المسنين والرعاية الصحية والبطالة والاسكان والتعليم للمحتاجين، بل أيضا في مجالات جديدة مثل البنية التحتية وتوفير المعلومات والترفيه والثقافة والاستجمام.

وقد أدت توسعة مهام الدولة الاجتماعية، في الواقع، إلى زيادة اعباء الدولة فوق ما تحتمل. وقد تولت الدولة وظائف كان يتولاها المجتمع بنفسه. وترتب على هذا أمران:

أولا: بعد ان أصبحت الدولة شمولية اتجهت إلى تنظيم كافة مناحي الحياة الاجتماعية تقريبا. ومال جهازها البيروقراطي المتضخم إلى خنق قوى المجتمع الفعالة. وخاب امل المواطنين أكثر فأكثر.

ثانيا: اعتاد المواطنون على قياس أو تقدير قيمة الدولة بحسب "أدائها الاجتماعي" – اذا جاز القول. فاذا لم تكن الدولة قادرة على الاداء الاجتماعي الجيد – في حقل التوظيف مثلا- فان "علة وجودها" تصبح موضع تساؤل.

أدت هذه التطورات في بعض الاقطار الاوروبية، وخصوصا في المانيا، إلى ما يطلق عليه الآخرون: "أزمة في شرعية الدولة الحديثة". وقد ابتعد العديد من المواطنين عن الحياة العامة وانسحبوا وابدوا امتعاضهم من سلطة الدولة. ولقيت فكرة ان الدولة الحديثة يجب الا تكون مطلقة السلطة أو مطلقة الكفاءة قبولاً لدى الناس. وبالطبع كانت

هناك اتجاهات اخرى تتفاعل، كالفردية المتنامية وفقدان الولاءات العائلية والدينية التقليدية وظهور تعددية شديدة في الانساق القيمية. وهذا السياق العام هو الذي اثار مناقشة "المجتمع المدني". وهذه هي النقطة الثانية التي أود التحدث عنها بايجاز.

٢

المجتمع المدني

الفكرة الأساسية خلف مفهوم المجتمع المدني كانت ان الدولة يجب ان توفر الأمن الاجتماعي وليس التضامن الاجتماعي؛ وانه لا بد من حدود جوهرية لتصرفات الدولة، وان قدرتها على حل المشكلات محدودة؛ وانه لا بد من فصلها عن المجتمع؛ وانه من الأفضل للناس التماهي مع الوحدات الاصغر للتنظيم الاجتماعي بدلاً من التماهي مع الدولة ككل.

وقد ظهر في الواقع في الثمانينات والتسعينات توجه حقيقي للانسحاب إلى الوحدات الاجتماعية الأصغر: كالجمعيات والاندية والمجتمعات المحلية والبلديات. وقلة فقط من الالمان لا ينتمون إلى نادٍ أو جمعية واحدة على الاقل من ألـ ٣٠٠،٠٠٠ نادي وجمعية في البلاد. ومعظمها ليس سياسيًا. ولكن بعض الجمعيات تلعب دوراً في السياسة على المستوى المحلي. فعند هذا المستوى يتطلع الناس إلى التماهي الاجتماعي والتضامن والمشاركة. وعند هذا المستوى يميل الناس إلى إظهار حسهم بالروح العامة وبالمسؤولية الاجتماعية. وقد ندهش عندما نعرف ان ١٢ مليون الماني (من مجموع ٨٠ مليون) يعملون في مجال الوظائف العامة الطوعية غير الهادفة للربح، سواء في المجال السياسي أو الثقافي او في حقل الجمعيات الرياضية. وينشط في جمعيات حماية البيئة وحدها نصف مليون شخص.

وبرزت مؤخراً ظاهرة تأسيس نوع جديد من الجمعيات يعرف بأسم مجموعات العمل المواطني، حيث يجتمع المواطنون، عادة بشكل عفوي، لمعالجة ظلم، او للنظر في شكوى، عندما يشعرون ان السلطات العامة قد اهملت المسألة. وتقوم هذه المجموعات في معظم الحالات ببحث قضايا محلية مثل وجود ملعب للاطفال، او المحافظة على الاشجار

القديمة المعرضة للاقتلاع للتمكن من شق طريق، أو بذل الجهود لمنع توسعة مطار ما. ويحدث احيانا ان تسعى مجموعات العمل إلى تحقيق اهداف متعارضة، فقد تقوم احداها بحملة للمطالبة بشق طريق فرعي لتخفيف الازدحام المروري في منطقة سكنية ما، بينما تعارض مجموعة اخرى شق الطرق لاسباب بيئية. وقد حققت مجموعات العمل المواطني العديد من الاهداف، خصوصا على المستوى المحلي، من خلال طرح افكار جديدة واظهار استعدادها للتوصل إلى حل وسط. وتنشط مجموعات العمل المواطني ايضا على المستوى القومي. وقد شاركت في بعض الحالات في الاعداد للقرارات الحكومية، خصوصا في مرحلة التخطيط. وتسمح بعض التشريعات، مثل قانون البناء الاتحادي، بهذه المشاركة المدنية.

وتشكل مجموعات العمل المواطني خاصية رئيسية من خواص المجتمع المدني. وهي بشكل ما عامل منافس للاحزاب السياسية التقليدية التي كان لديها شبه احتكار للتعبير عن ارادة الشعب.

ويسلط المجتمع المدني الضوء على أهمية المجتمع المحلي. وللحكومة - الذاتية المحلية تقليد عريق في المانيا. ويمكن تتبع آثاره إلى امتيازات المدن الحرة في العصور الوسطى عندما حررت الحقوق المدنية الناس من قيود القنانة الاقطاعية (كانوا يقولون في تلك الايام: "هواء المدينة يجعل الناس احرارا"). وفي العصور الحديثة ارتبطت الحكومة- الذاتية المحلية اساسا بالاصلاحات العظيمة التي قام بها الوزير البروسي فرايهر فوم شتاين (Freiherr Von Stein) ويتجسد تقليد الحرية المدنية هذا في الحكومة - الذاتية للمدن والبلديات والمقاطعات ويكفله صراحة "القانون الاساسي". ولهذه الحكومات الحق في تنظيم الشؤون المحلية في إطار القانون. وتقوم السلطات المحلية بفرض وجباية الضرائب التي تشمل الضرائب المحلية التي تفرض على بعض سلع الترفيه. وتمنح الحكومة المحلية كل المواطنين الحق في ان يكون لهم دور في الشؤون المحلية وان يكون لهم نفوذ ضابط لهذه الشؤون. فالمدن الصغيرة والبلديات، أصغر الخلايا في النظام السياسي.

وتم مؤخرا تبني تفضيل الوحدات الصغيرة رسميا من قبل الاتحاد الأوروبي، وأعيد تسمية هذه الوحدات بأسم - غير محبب - مبدأ التفرع. ويعني هذا المبدأ ان الاتحاد

الأوروبي لن يكون مسؤولا عن المسائل التي تستطيع الدول الاعضاء حلـها أو ادارتـها بنفسها. وينطبق الأمر نفسه على المستوى القومي او الوطني. فلا يجوز للدولة ان تدعي لنفسها مهام ووظائف تستطيع الهيئات الفرعية- كالمقاطعة والبلدية والجمعيات المحليـة- ان تقوم بها بنفسها. وبكلام آخر، تعطي الاولوية للوحدات الصغيرة حيثما يمكن ذلك.

٣

أهمية مشاركة المواطن

أصل إلى نقطتي الثالثة: أهمية مشاركة المواطنين للدولة وللمجتمع.

يقوم مفهوم المجتمع المدني على الافتراض بان المواطن يظهر احساسـا عامـا والتزاما أكبر في محيطه المباشر وفي مجال الحياة الذي يطال مسؤوليته الشخصية. وهـذا هو المجال الذي يترعرع فيه التضامن ويمكن تلمسه حقا.

فنحن نعلم جميعا ان مشاركة المواطن مقوم اساسي من مقومات الديمقراطيـة. فالمجتمع المدني يعتمد على هذه المشاركة. والمجتمع المدني هو في الوقت نفسه الغـراء الذي يبقي على التماسك بين الافراد والدولة. وهو القوة الوسيطة الأساسية بيـن الدولـة والفرد. واذا كانت الدولة ومؤسساتها تشكل العمود الفقري للحياة العامة، فالمجتمع المدني هو اللحم الذي يكسو الجسم السياسي. والمشاركة في المجتمع المدني على المدى الطويـل شرط مسبق للاستقرار السياسي والاجتماعي.

وهناك أيضا جانب دولي للمشاركة. فانا اعتقد اعتقادا راسخا بانه، حتـى فـي السياسة الدولية، انتهى عصر الاتصالات المقتصرة على الاتصال بين دولة واخرى. فقـد بدأت المجتمعات المدنية للدول الاتصال بعضها ببعض. لنأخذ مثلا ما يسـمى الشـراكة الاوروبية – المتوسطية بين دول الاتحاد الاوروبـي وشـركائهم فـي البحـر الابيـض المتوسط. فلا يمكن ادامة شراكة اقليمية شاملة كهذه لفترة زمنية طويلـة إلا اذا قـامت على الحوار وعلى تبادل الناس، وليس فقط على التعاون بين الحكومات. وهذا يعني انـه يتوجب ادخال ممثلي هذه المجتمعات على المستوى الدولي والمحلي وغير الحكومي فـي اطار هذه الشراكة.

***

ما هو الدرس الذي نتعلمه من كل هذا؟ ان الدولة والمجتمع المدنـي ومشـاركة المواطنين في النظام الديمقراطي هي أسس تكامل ولا يستبعد احدها الآخر. فكـل منـها يعتمد على الآخر وكل منها يكمل الآخر. واذا توفر احدها ولـم يتوفـر الآخـر تكـون الديموقراطية ضعيفة وغير مكتملة.

التصميم والاخراج

Kleudge SARL
P.O.B 16-5738
Beirut-Lebanon
Tel/Fax: (961-1) 325 450 / 219 614
E-mail: Nasri@kleudge.com

1999

Friedrich-Ebert-Stiftung
Bonn
Bibliothek